وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة البليدة 02 – علي لونيسي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الجزائر.. قوة إقليمية مقيدة:
معضلة الدور في بيئة دولية مضطربة
من سنة 1962م إلى غاية 2023م

أطروحة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه LMD في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

إعداد طالبة الدكتوراه :
عمران دليلة البتول منال

إشراف:
الأستاذ الدكتور. بلهول نسيم

المشرف المساعد:
الدكتور. ذهبي عبد الحكيم

لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
محمود شرقي	أستاذ تعليم عالي	جامعة البليدة 02	رئيسا
نسيم بلهول	أستاذ تعليم عالي	جامعة البليدة 02	مشرفا ومقررا
عبد الحكيم ذهبي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة البليدة 02	مشرفا مساعدا
لعرباوي نصير	أستاذ تعليم عالي	جامعة سطيف 02	عضوا
العربي فاروق	أستاذ تعليم عالي	جامعة الجزائر 03	عضوا
بيسان مصطفى موسى	أستاذة محاضرة "أ"	جامعة الجزائر 03	عضوا
حمديس مقبولة	أستاذة محاضرة "أ"	جامعة البليدة 02	عضوا

السنة الجامعية: 1443 ه– 1444ه.الموافق لـــ : 2022م– 2023م

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة البليدة 02 – علي لونيسي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الجزائر.. قوة إقليمية مقيدة:
معضلة الدور في بيئة دولية مضطربة
من سنة 1962م إلى غاية 2023م

أطروحة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه LMD في العلوم السياسية
تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالـــبة:
عمران دليلة البتول منال

لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
محمود شرقي	أستاذ تعليم عالي	جامعة البليدة 02	رئيسا
نسيم بلهول	أستاذ تعليم عالي	جامعة البليدة 02	مشرفا ومقررا
عبد الحكيم ذهبي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة البليدة 02	مشرفا مساعدا
لعرباوي نصير	أستاذ تعليم عالي	جامعة سطيف 02	عضوا
العربي فاروق	أستاذ تعليم عالي	جامعة الجزائر 03	عضوا
بيسان مصطفى موسى	أستاذة محاضرة "أ"	جامعة الجزائر 03	عضوا
حمديس مقبولة	أستاذة محاضرة "أ"	جامعة البليدة 02	عضوا

السنة الجامعية: 1443 ه– 1444ه.الموافق لـــ : 2022م– 2023م

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة البليدة 02 – علي لونيسي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الجزائر.. قوة إقليمية مقيدة:
معضلة الدور في بيئة دولية مضطربة
من سنة 1962م إلى غاية 2023م

أطروحة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه LMD في العلوم السياسية
تخصص: علاقات دولية

إعداد طالبة الدكتوراه :
عمران دليلة البتول منال

إشراف:
الأستاذ الدكتور. بلهول نسيم
المشرف المساعد:
الدكتور. ذهبي عبد الحكيم

السنة الجامعية: 1443 ه–1444ه.الموافق لـــ : 2022م– 2023م

شكر وتقدير

اللهم لك الحمد حمدا أبلغ به رضاك أودي به شكرا وأستوجب به المزيد من فضلك سبحانك اللهم وبحمدك سبحانك الله رب العرش العظيم والحمد الله رب العالمين .

للعلم أهله وخاصته ،للنجاحات أناس يفقهون معناها ، وللإجتهاد أناس يحصدونه، وعاء العلم المعطاء أستاذي

المشرف الأستاذ الدكتور بلهول نسيم

لك مني وافر الشكر والثناء،

إلى كل من علمني حرفا، إلى كل من استقيت منهم معرفة وتجربة

"" أساتذتي الكرام وأعضاء لجنة المناقشة كل باسمه ""

إلى كل من ساعدني في إتمام هذا العمل من قريب أو من بعيد شكرا لكم جميعا.

عمران دليلة البتول منال

إهـــــداء

إلى من كان لي سنداً وعوناً عند الشدائد طوال عمري، إلى الرجل

الأعظم في حياتي

أبي الغالي ❖ زايد ❖

إلى القلب المعطاء والصدر الحاني

أمي الحبيبة

إلى قرة عيناي ابنائي

ابنتي إسراء وابني ياسر براء زايد

الى أب أولادي ع . محمد

إلى من شد الله بهم عضدي فكانوا خير معين

إخـواني وأخواتي

مقدِّمة

مقدمة:

إنطلاقا من الدراسات التي تناولت موضوع القيادات الإقليمية، ودور تلك القوى الذي تتنامى في العقود الأخيرة في أجزاء مختلفة من العالم، و حتى الاجتهادات التي انخرط فيها الاهتمام الأكاديمي الأوروبي بمثل هكذا نوع من الموضوعات لم تؤت ثمارها ومخرجات معرفية تؤمن استمرار هذا النوع من التقاليد الدراسية العلمية، خاصة وأن المركزية الأوروبية عرفت هيمنة للكثير من القوى الإقليمية ولأزمنة طويلة. غير أن ذلك ما كان ليستمر، ليتلاشى في النصف الأول من القرن العشرين ، لتصبح جميع الأفكار المقدمة آنذاك في طي النسيان. لتظهر بعد ذلك، دراسات أخرى نابعة من طبيعة الخلافات السائدة في السنوات الأولى من تأسيس عصبة الأمم وحتى ما يتعلق منه بنشأة الأمم المتحدة. حيث ركزت على الطريقة التي من خلالها قامت قوى إقليمية ثانوية من أجل فرض قوة/ وسيط إقليمي في مختلف هيئات تلك المنظمات الدولية. غير أن جهود تلك الدراسات عرفت نجاحا نسبيا في الحالة الأولى (عصبة الأمم) وفشلا كبيرا على مستوى منظمة الأمم المتحدة، غير أنها كانت بمثابة مبادرة فكرية أحيت مسألة تاريخية وهي ضرورة انتباه العالم إلى وجود قوى صاعدة يمكن ضمها إلى المؤسسات الدولية، وهو ما من شأنه أن يعود عليها بفائدة أساسية.

غير أنه ومع تزايد القلق المعاصر تجاه تنامي عدد القوى الإقليمية/ القوى الوسطى، والذي يمتد أصلا إلى أوائل الستينيات من القرن العشرين، أي عند ظهور علامات الانفراج في العلاقات بين الشرق والغرب، ساهمت من خلالها ملامح تحول نظام الثنائية القطبية التي فتحت احتمالات لظهور عدد متزايد من الأقطاب الثانوية تتبنى سياسات جديدة ما يتعلق وتفاعلها مع أحداث العالم وأكثر استقلالية في إدارة الشؤون الإقليمية. خلال فترة الستينيات من القرن العشرين، نظرا لتطورات التي عرفها النظام السياسي الدولي الذي حفز الكثير من الباحثين سواء في كندا ودول أوروبا الغربية

والهند ودول أخرى على استعادة ملف موضوع طبيعة ودور القوى الإقليمية، التي كانت مجرد مسألة مهملة وإلى حد كبير إبان الحرب الباردة.

ظهرت الاجتهادات الحديثة فيما يتعلق بالقوى الإقليمية مشابهة للمساهمات الأوروبية الكلاسيكية. حيث ظهرت المناقشات حول دور القوى الوسطى كنوع من الميل إلى التعميم، باستثناء بعض الحالات التي تظهر فيها بعض القوى تفاعلا ولو بطريقة معينة مع فواعل دولية أخرى خارج دائرتها الإقليمية، كحالة مؤقتة للوضع الدولي.

الفشل الظاهري لمحاولة تأمين مكانة خاصة ودائمة للقوى الإقليمية داخل منظمات دولية لم يضع حدا للتفكير والكتابة عن شخصية ودور هذه السلطات الإقليمية. مثلا: كانت كلا من أستراليا وكندا تلعب دور المرافعة من أجل حقوق القوى الثانوية في الاجتماعات الأولى. غير أن مثل هكذا دراسات واهتمامات بهذا النوع من القوى لم يكن ليجد صدى في ظل هيمنة القوى الدولية على الموارد الإستراتيجية والفعل الدوليين.

غير أنه، مع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين أصبح ينظر إلى هذا النوع من القوى من مدخل كون يحكمها نوع من التضامن من طرف القوى العظمى لاعتبارات الأجندات الأمنية التي تفرضها المرحلة. وذلك بالتوازي مع رفضها ومعارضتها لسياسات الهيمنة وسيطرة القوى العظمى.علما أنه، ولحد الآن، لم تقدم هيئة الأمم المتحدة تعريفا لهذا النوع من القوى/ السلطات الإقليمية. ما عدا توصيف ينطبق على الحجم الجغرافي لتلك الدول، أو أهمية مواردها المادية واستعدادها وقدرتها على قبول المسؤولية الإقليمية وتأثيرها على مصفوفة السلم والأمن، ما يؤهلها للتحول إلى قوى محورية.

في الحالة الجزائرية، موضوع هذه الدراسة، ومن منطلق التوصيفات الأممية – أعلاه –فإن عملية التحول إلى دور قوى إقليمية ينبع من وضع جيوسياسي يفترض أنها تقع بين جوار/ قوى صغرى، وقادرة في نفس الوقت على حماية نفسها من القوى

الكبرى. فبالنظر إلى حجم الجزائر الكبير إقليميا ولاعتبارات مواردها المتاحة فإن عملية الاستغناء عن هذا النوع من القوى عادة ما يكون صعب بالنسبة للقوى العظمى، وبمثابة المجازفة ما يتعلق منه بالقوى الصغيرة، والتي يعد استقلالها عن القوى الإقليمية من الخطورة عليها.

لهذا تنطلق هذه الدراسة من الاعتماد المتزايد على هذا النوع من القوى، التي أصبحت تلعب دورا نشطا وكبيرا بشكل خاص على المستويين الإقليمي والدولي، وهو ما يعطي لها انطباعا قياديا داخل حواضنها الجغرافية الإقليمية، مدعومة في ذلك بموارد كبيرة، وشعور قوي بمسؤولية قيادتها الإقليمية الرفيعة للشؤون السياسية، الأمنية والاقتصادية.

إن انحسار ولو بشكل ضئيل لظاهرة الحرب في العلاقات الدولية، وذلك أمام تصاعد أدوار القوى الإقليمية دفع بالكثير من الدارسين في العالم الأنجلوساكسوني إلى الإشارة إلى أهمية هذا المستوى من القوة في تفعيل ونجاح ديناميات الأمن الدولي، وذلك في ظل تراجع ظاهرة التكتلات التي عرفها المشهد العالمي إبان الحرب الباردة.

بالتالي، من اعتبارات توسع نطاق وزيادة عدد القوى الإقليمية، والتي تعد الجزائر واحدة من بين تلك الحالات، تأتي هذه الدراسات من مدخلين مهمين: هو مستوى تلك القوة وحدودها، ومقياس مخرجاتها بالنظر إلى تأثيرها المجال الإقليمي أساسا، ثم الدولي.

إشكالية الدراسة:

سيتم البحث في هذه الدراسة عن المنطلقات النظرية والمضمون الجيوسياسي الإقليمي للجزائر كقوة متوسطة/ إقليمية صاعدة، مع دراسة مطابقة المعايير الدولية المتعلقة لهذا النوع من القوى مع الوضع الجيوسياسي الجزائري، وأهمية مثل هكذا دور في تنمية سمعة الدولة وهيبة وضعها الإستراتيجي في المضمون العالمي.

وسيكون محور الدراسة هو الإجابة على الإشكالية الآتية:

*** هل يمكن اعتبار الجزائر قوة إقليمية رائدة في إقليمها، متحررة من القيود الخارجية ومن ضغوطات الداخل، ما يسمح لها بمساحة مهمة من المناورة الإقليمية؟**

وتتفرع عن هذه الإشكالية جملة من التساؤلات تتمثل فيما يلي:

- ما هي مقومات ظهور الجزائر كقوة في حاضنتها الجغرافية الإقليمية؟ وما هو الوعاء الجيوسياسي والإطار الإستراتيجي الذي تنطلق منه؟
- ما هي القيمة الإضافية للدور الإقليمي الجزائري مقارنة بمستويات القوى الإقليمية الأخرى المنتمية لنفس الحاضنة الجغرافية؟
- إن ميزان القوى المعاصر يميل لمصلحة عودة المحاور الجيوسياسية العالمية بالأساس، فهل ستتجه الجزائر إلى مقاومتها أم الانخراط فيها كقوة إقليمية؟

فرضيّات الدّراسة:

من أجل معالجة إشكالية الدراسة، سيتم تحديد هذا الموضوع انطلاقا من الفرضية التالية:

*** إذا كانت الجزائر تنطلق إقليميا من حقائق قدراتها الذاتية ومواردها الإستراتيجية المستقلة، فالأمر هنا كفيل بتحويلها إلى قوة ضابطة داخليا وضاغطة دوليا ورائدة إقليميا.**

ولتدعيم هذه الفرضية ، تمّ إدراج الفرضيات الفرعية التالية:

- ظهور الجزائر قوة إقليمية ينبع من خبرتها التاريخية فاعل ثوري ومحايد، ولاعتبارات يفرضها ثلاثية حقائق الجغرافيا والدبلوماسية والأمن.

- نظرا لمرابطة الجزائر على عقيدتها الوطنية وعدم الاصطفاف والمرافعة من أجل القضايا العادلة، فإن تحولها إلى وسيط بين القوى الصغرى والكبرى أمن لها تحولها إلى قوة تجسير لمستويين من القوة.

- من شأن الجزائر أن تتكيف مع وضعيات واتجاهات القوى العالمية الكبرى، لاعتبارات تفرضها ميزات المرونة واليقظة وتبيئة القرار الإستراتيجي التي لا بد أن تتحلى بها القوى الإقليمية.

أسباب اختيار الموضوع:

إنّ اختيار هذا الموضوع يعود لعدّة اعتبارات، أهمّها:

– أهميّة تنامي ظاهرة القوى الإقليمية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، خاصّة وأنّ أغلب الاتجاهات الجديدة التي تعرفها مصفوفة الأمن والسلم

العالميين مصدرها مخرجات ومساهمات هذا النوع من القوى، المتزامنة مع تراجع دور القوى العظمى في الضبط السياسي للديناميات العالمية الأساسية. علما أن انخراط تلك القوى بشكل متزايد في الشؤون الإقليمية والدولية أفرز مفاهيم ومعاني جديدة على مستوى حقل العلاقات الدوليّة.

– نقص الدراسات والأبحاث المتناولة للمواضيع باللغة العربية، المتعلقة بالقوى الإقليمية/ القوى الوسطى.

– وضع القارئ والباحث في صورة واضحة وسليمة اتجاه مسألة الجزائر كقوة إقليمية مع كشف لمضامينها ومعانيها، مبعدين في ذلك كلّ غموض ومبالغة الذي قد يعتري هذا التوصيف للحالة/ الوضعية الجزائرية وما حيك حوله من تشكيك ومغالطات أضحى عائقا للتفريق بين حقائق الدور وطبيعة القيادة الإقليمية للكثير من القوى على غرار الجزائر.

لذلك تعمد هذه الدراسة إلى محاولة البحث في طبيعة القوة الإقليمية الجزائرية، منطلقاتها، مواردها، أبعادها، خلفياتها، حدودها.

الأدبيات السابقة:

من جملة الدراسات التي اعتمد عليها البحث لبعض الباحثين، من بينها: دراسة لـــ:

"**أشاريا أميتاف – Acharya, Amitav**"[1]، حيث تعرض فيها إلى أهمية الهوية الإستراتيجية لبعض القوى الإقليمية في جنوب آسيا واضعا في ذلك نماذجها في إطار مقارن مع غيرها من دول أمريكا اللاتينية وشرق أوروبا. حيث احتوى الفصلين الأولين للدراسة على جوانب نظرية مهمة، خاصة ما يتعلق منها بخصوصية المقاربة الشرقية

[1] Acharya, Amitav. **The Quest for Identity: International Relations of Southeast Asia**. (Oxford :Oxford University Press, 2001).

في تناول الدراسات الإقليمية المهتمة بالشخصية الإستراتيجية للقوى المحورية وهو ما له قيمة نظرية على الحالة موضوع الدراسة.

كما تمّ الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من المراجع من منطلق دراساتها المكثفة حول مستويات القوة في العلاقات الدولية، ولاعتبار كون لديهم خبرة إجرائية في المنظمات التقنية التابعة لهيئة الأمم المتحدة، وذلك على غرار: دراسة لـــ:

"**بارستون رونالد. ب – Barston, Ronald P**"[2]، تطرق فيها إلى أهمية الدبلوماسية في بروز الكثير من القوى الصغرى، ما سمح لها في إطار المحطات التاريخية الحاسمة في السياسة الدولية بالظهور والبروز، ولعب أدوار مهمة في التأسيس لمخارج جديدة للأزمات الدولية. مستدلا بدول الكثير من دول عدم الانحياز – التي يدخل البعض منها على غرار الجزائر في دائرة تلك القوى إبان تلك الحقبة الزمنية – التي ساهمت في تفكيك الكثير من المعضلات الإقليمية ما سمح لبعض أعضائها بالاستثمار الإستراتيجي في الوضع، وهو ما ساهم في تحول تلك القوى من المستوى الأصغر إلى المستوى المتوسط/ قوى إقليمية أساسية.

هذا إلى جانب دراسة أخرى لمجموعة من الباحثين:

"**بوفنز، وينر، أرموند كليسي وأولاف. ف. كنودسين – Bauwens, Wener, Armand Clesse, and Olav F. Knudsen**"[3]، حيث ركز الاهتمام فيها على دور القوى الصغرى والناشئة في أوروبا في تماسك نظامها الأمني الجماعي، مع الإشارة إلى أهمية المقاربات والمبادرات التعاونية في تشكل هذا النوع من التحول في القوة على المستويات الإقليمية، مثلما هو الحال بالنسبة للقارة الأوروبية، خاصة في ظل ظهور منحنى تصاعدي لقوى صاعدة، ما يضع بعض الأقاليم – مثلما هو الشأن بالنسبة للجزء

---

[2]Barston, Ronald P., ed. **The Other Powers: Studies in the Foreign Policies of Small States**.(London: Allen and Unwin, 1973).

[3]Bauwens, Wener, Armand Clesse, and Olav F. Knudsen, eds. **Small States and the Security Challenge in the New Europe**.(London: Brassey's, 1996).

الغربي من القارة – تحت هيمنة قوى رئيسية متنافسة ضمن وحدة جغرافية مهمة. وهو وضع يلازم وضع الجزائر في محيط جهوي هش ومتوتر، غير أن كثيرا ما تحاول القوى الصغرى فيه وتضطلع إلى لعب أدوار مهمة تتجاوز مقدراتها الإستراتيجية.

لقد تم الاعتماد أيضا على بعض الدراسات التي تعرضت إلى موضوع "القيادة الإقليمية "، من جانب تحليل العلاقة الوظيفية بين القوى الإقليمية الرئيسية والقوى العظمى، وهو ما ذهبت إليه دراسة لـــ: "**بيسلي نيك – Bisley, Nick**"[4]، حيث أولى لدور القوى العظمى في الدفع ببعض القوى الإقليمية نحو القيادة من الأمام أهمية كبيرة، بالنظر إلى الارتباطات التاريخية التي تجمعهما ولاعتبارات أهمية وحيوية مصالح القوى الكبرى في الكثير من مناطق العالم. وهو ما يحول تلك العلاقة إلى منصة ارتكاز قوية بالنسبة لتلك القوى الإقليمية، يضعها في رواق أزموي/ خياران صعبان: إما أن تتحول إلى دركي إقليمي أو إلى وكيل أعمال القوى الكبرى في دوائر نفوذ مهندسة مسبقا.

زيادة على ذلك، نلمس في كتاب جماعي لكل من:

"**شاس، روبيرت، إيميلي هيل و بول كينيدي – Chase, Robert, Emily Hill, and Paul Kennedy**"[5]، ظهور مفهوم "القوى المحورية" في دائرة السلوك الخارجي الأمريكي، كنقاط عمل وارتكاز أمريكي خارج دوائر تدخلها. وأهمية الدراسة تظهر في إقامة فوارق بين قوى محورية طبيعية وأخرى صنيعة قوى كبرى. وهو ما دفع بالدراسة إلى التساؤل عن خلفيات تمرد الكثير من القوى المحورية على التفرد الأمريكي وطريقة إدارتها للشؤون العالمية.

هذا إلى جانب دراسة أخرى لكل من:

---

[4]Bisley, Nick. **Great Powers in the Changing International Order**. (oulder, CO:Lynne Rienner,2012).

[5]Chase, Robert, Emily Hill, and Paul Kennedy. **The Pivotal States: A New Framework for U.S.Policy in the Developing World**. (New York: Norton, 1999).

"**كوهين، مارجوري غريفين وستيفان كلاركسون–Cohen, Marjorie Griffin, and Stephen Clarkson**"[6] حاولت تحليل ظاهرة القوى القيادية الإقليمية في ضوء إعادة صياغة النظام العالمي، وأهمية ظهورها في توقيت أوشكت فيه القوى العظمى الوصول إلى آخر قوس من دورة قوتها. الدراسة بالغت في تلك الأهمية، إلا أنها تعطي للبعد الحضاري والإنساني أهميته في هذا السياق، لاعتبارات أخلاقية تنطلق منها مرافعات تلك القوى خاصة مع الاستياء الكبير من طريقة توزيع الموارد والسلطات عالميا، كنوع من المقاومة الإقليمية ذات البعد الدولي، وأحقية القوى الرئيسية في المشاركة في صياغة عالم أكثر عدالة.

دراسة أخرى لكل من: "**كوبر، أندرو. ف و تيموثي. م. شاو – Cooper, Andrew F., and Timothy M. Shaw**"[7]، حيث أبرزوا دور الدبلوماسية النشطة التي تتمتع بها الكثير من الدول/ القوى الصغرى والاستغلال الإستراتيجي لمثل هكذا مهارة دولية خاصة في التفاوض إبان الأزمات الدولية، التي أظهرت فيها الوسائط الإستراتيجية للقوى الكبرى عمقها وعدم فاعليتها. ما سمح لتلك القوى من خلال الدبلوماسية للاضطلاع بأدوار مهمة على المستوى الدولي، نظرا ومصداقية أدائها في المستويين الإقليمي والدولي. حيث أظهر الباحثون أهمية الخبرة التاريخية الدبلوماسية في استغلال موارد الدولة وتوظيفها لتحويل مركز ثقلها المحلي إلى دينامية إقليمية أساسية ومحور ارتكاز دولي مهم.

هذا إلى جانب دراسة للباحث: "**شارما روشير –Sharma, Ruchir**"[8]، تناول فيها أثر صعود وانحسار قوى عظمى في ظهور فجوات إستراتيجية على المستوى العالمي،

---

[6]Cohen, Marjorie Griffin, and Stephen Clarkson, eds**. Governing Under Stress: Middle Powers and the Challenge of Globalization**. (London: Zed Books, 2004).

[7]Cooper, Andrew F., and Timothy M. Shaw, eds. **The Diplomacies of Small States: Between Vulnerability and Resilience**. (Houndmills, UK: Palgrave Macmillan, 2009).

[8]Sharma, Ruchir. **The Rise and Fall of Nations: Forces of Change in the Post Crisis World**. (NewYork: Norton, 2016).

من شأنها أن تستغل في ظل وضعيات أزموية دولية من طرف قوى صاعدة تنافس فيه القوى العظمى على الكثير من الأجندات العالمية، واضعا تلك القوى أمام خيارات التعاون أو إعادة صياغة عوالم خارج دائرة عالم تفرد تلك القوى في بناء وصياغة أمن عالمي وهندسة توازنات لا تتوافق مع مصالح والبيئة الجديدة لتلك القوى.

الإطار النظري:

من أجل إثراء هذه الدراسة تم الاعتماد والاستعانة بعدة نظريات فرضتها طبيعة الموضوع، من بينها:

1- النظرية الواقعية:

حيث يعتبر الواقعيون أن التعاون الدولي هو مدخل مهم وإستراتيجية أساسية تتبناها الكثير من الدول تجسيدا لمصالحها الوطنية الأمنية منها، سياسية أو اقتصادية أو حتى جيوسياسية. بالتالي، يجري تركيز النظرية الواقعية على أهمية المصلحة الوطنية كمنصة من خلالها تحدد الدولة ما يناسبها ككينونة تسعى من أجل الحفاظ على نفسها في ظل بيئة دولية فوضوية ومحكوم بصراعات بين القوى من أجل المزيد من القوة. بالتالي ركون الدول خلف التجمعات الإقليمية يعود أساسا إلى طبيعة مصالحها والاتجاهات التي تأخذها بعض المتغيرات الإقليمية، ما يدفعها إلى الانخراط في تلك الكينونات الإقليمية. فهي كما يرى "**كينيث والتز- KENNETH WALTZ**" تعتبر بمثابة أدوات لتعزيز مصالحها وأقلمتها تحسينا لوضعياتها التنافسية والمنازعاتية على المسرح الدولي.

2- النظرية الليبيرالية:

يعتبر المدخل المؤسساتي الليبرالي مقترب ليبرالي مهم عندما تكون الحواضن الإقليمية للدول موضوعا لها، حيث تنطلق من الافتراضات الأساسية التالية:

- تصبح الدولة متفردة ومنغلقة على مدركاتها عندما يتعلق الأمر بتحقيق مكاسب معينة.

- تتعرض مصالح الدولة إلى التشكل والتكون، وغالبا ما تكون القوة والمصلحة وجهان لمدرك دولاتي واحد. لهذا غالبا ما تلجأ الدول إلى "الاعتماد المتبادل" كديناميةمن خلالها تعظم وتحافظ مصالحها التي تعتبر جزءا مهما من المصالح الإقليمية المشتركة. لتأخذ في الأخير شكلا مؤسساتيا، من خلاله توفر مساحة كبيرة لقراءة خيارات وتصرفات الدول الأخرى، مع محاولة لتقليص هامش الشك، هذا أمام ضبط التزاماتها ومسؤولياتها الإقليمية أو حتى ما يتعلق منها بالمصالح المرتبطة بخارج الدائرة الإقليمية.

3- نظرية المركب الأمني الإقليمي:

تعتبر مدرسه كوبنهاغن رائدة في مجال توسيع مفهوم الأمن وذلك من خلال اجتهادات المفكر "**باري بوزان- Barry Buzan** "و"**أولي ويفر- Ole Wæver** "وغيرهم كثير. حيث تشير تلك النظرية إلى ظهور ملامح تحول القوة بمضامينها التقليدية في العلاقات الدولية من المستوى الدولاتي (الوطني) إلى المستوى الإقليمي. حيث يعتبر "باري بوزان" أن المركب الأمني هو مجموعة دول ذات اهتمامات أمنية موحدة بشكل مهم، حيث لا يمكن فصل التصورات الأمنية عن بعضها البعض في الإقليم الواحد. وغالبا ما تكون محكومة بمتغيرات مهمة، على غرار:

التخومية (التقارب الجغرافي + الاعتماد المتبادل = أمننة الإقليم)، الاعتماد الأمني المتبادل ومبدأ القوة.

علما أنه في الحالة الجزائرية موضوع الدراسة ستلجأ هذه الأخيرة إلى الاستعانة بالمركب المعياري أو النموذجي كنوع من المركبات المنتشرة في أجزاء مهمة وحساسة من العالم، على غرار كل من: منطقة الشرق الأوسط، جنوب آسيا، جنوب أمريكا، غرب أفريقيا.. حيث يغيب في هذا النوع هيمنة قوة عالمية داخل هذا النموذج.

4- <u>النظرية النقدية</u>:

من أبرز روادها:**(ماكس هوركايمر، هربرت مـــاركوز، يـــورغين هابرماس)**. وتركزت مجموعة أفكار هذه النظرية إلى العمل من أجل توسعة دائرة تحقيق الحرية والمساواة على الصعيد العالمي. وهو ما يفرض شكلا جديدا من التجمعات السياسية البشرية تتجاوز تلك التي كانت تلعب فيها الدولة القومية دورا مركزيا. وذلك من خلال: إعادة هيكلة الدولة الحديثة بشكل يسمح بظهور مساحات أهم وتتجاوز الإقليمية فالعالمية. وهي في ذلك، وفي نفس الوقت، تقدم طرحا ثوريا ورافضا للمؤسسات وهياكل النظام العالمي. كما ترى في نفس الوقت أنه لا بد من بدائل تتجاوز الدولة، كما تتجاوز القوى العالمية المهيمنة، تقويضا لعدم المساواة وسيطرة نمط معين من علاقات القوة العالمية.

<u>الإطار المنهجي</u>:

لقد تم التطرق إلى هذا الموضوع اعتماداً على عدة مناهج علمية تتناسب وطبيعة الدراسة، حيث تمت الاستعانة بما يلي:

1- منهج دراسة الحالة:

وهو منهج أساسي في الدراسة، ومن خلاله سيتم التركيز على الوضع الإقليمي الجيوسياسي للدولة الجزائرية، وذلك محاولة منا لمعرفة مدى مطابقة مقدراتها الإستراتيجية والدبلوماسية مع تطلعاتها الإقليمية، ومدى تأثير هذه الأخيرة ومن ثم مساهمتها في التحول من قوة صغرى إلى قوة متوسطة/ إقليمية تسعى إلى فرض ميزان قوة معين في إطار مسمى جغرافي واسع "الدائرة الإقليمية".

2- منهج تحليل الأحداث:

وهو منهج لصاحبه **إدوارد عازار** تسعى الدراسة من خلاله فهم تطور وديناميكية الجزائر من مداخل تاريخية وسياسية ومجتمعية، وتحولها من ظاهرة جغرافية كدولة مستقلة إلى كينونة لها رمزيتها ومخرجاتها البارزة على المستويين الإقليمي والدولي، وذلك من خلال تحليل تدرج مثل هكذا تطور تأخذ فيه الجزائر تمددا **راتزليا** تاريخيا، عبر محطات مهمة بعد استقلالها.

ويعتمد هذا المنهج أساسا إلى استلهام الدروس واستخلاص العبر والنتائج من الحركة التاريخية للدولة الجزائرية، مع قراءة في المتغير والثابت في الفعل الوقتي أو الزمني على حد قول **البلاذري**.

4- المنهج المقارن:

سيستعمل هذا المنهج قصد المقارنة بين مراحل مهمة من تطور الدولة الجزائرية في محيطيها المحلي والإقليمي ، مع محاولة استخراج أهم المتغيرات المتحكمة في تحول نمط قوة الدولة من وطني/ محلي إلى جهوي فإقليمي.

بالإضافة إلى دراسة حركية الدبلوماسية الجزائرية من الجزئية/ الإقليمية إلى الشمولية/ العالمية، و الوضع الإستراتيجي للجزائر في الميزان بالمقارنة مع تطلعاتها.

تصميم الموضوع:

تنقسم الدراسة إلى عدة فصول وكل فصل به عدة مباحث هي:

الفصل الأول: ويناقش المفاهيم والاتجاهات النظرية التي تحوم حول ظاهرة القوة الإقليمية، وبه عدة مباحث: المبحث الأول يناقش مفهوم وأركان/ أسس القوة الإقليمية، والمبحث الثاني يناقش الإستراتيجيات المعتمدة من طرف القوى الإقليمية من مدخلي القيادة والدور. أما المبحث الثالث فيناقش مسائل القوى الإقليمية كقوى محورية بعد مجموعة من التطورات والتحولات الحاصلة عليها، أما المبحث الرابع يتطرق لموضوع القوى الإقليمية بين سياسات المواءمة واستراتيجيات الإعتماد على الذات.

أما الفصل الثاني فيناقش سياسة الدولة والجبهة الداخلية في الجزائر، فيه عدة مباحث: المبحث الأول يناقش معضلة القوة الوطنية بعد الاستقلال، والمبحث الثاني يناقش النظام السياسي وإشكالية بناء الدولة، أما المبحث الثالث فيناقش موضوع العسكرة والسياسة الداخلية الجزائرية، أما المبحث الرابع، سيتعرض لمعضلة الوطنية والجهوية والخصوصية في الجزائر.

الفصل الثالث، يناقش مسائل المرتكزات الجيوسياسية للدور الإستراتيجي للجزائر من مدخلي محددات الدور وواقع المكانة. وذلك من خلال عدة مباحث: المبحث الأول يناقش قضية الهوية الجيوسياسية المتوسطية للجزائر، والمبحث الثاني يناقش أهم المتغيرات المتحكمة البعد الإقليمي للسياسة الإقليمية الجزائرية، والمبحث الثالث يناقش قوس النفط العربي وأهمية الثقل الدبلوماسي الجزائري، أما المبحث الرابع، يناقش قضية الصحراء الغربية والدينامية الجيوسياسية الجزائرية.

الفصل الرابع يناقش مستقبل الوضع المحوري الإقليمي الجزائري في ظل حسابات الداخل وتحديات الخارج، وهذا من خلال عدة مباحث، المبحث الأول، يناقش موضوع فجوة النخب القيادية والخيارات الخارجية للنظام السياسي الجزائري، والمبحث الثاني، يناقش العلاقات الجزائرية الفرنسية المعتمدة: بين قيود الذاكرة ومعوقات السياسة، والمبحث الثالث يتناول مسألة قدسية السيادة الوطنية في إطار توسعة دائرة النفوذ الإقليمي والدولي، أما المبحث الرابع فيناقش مسائل تتعلق بمستقبل المكانة الإقليمية والدولية في حالة انضمامها إلى كيان (البريكس).

الفصل الأوَّل:

القوة الإقليمية: مفاهيم واتجاهات

I- الفصل الأول: القوة الإقليمية: مفاهيم واتجاهات.

يعد البحث في ظاهرة تأثير القوى الإقليمية وتحليلها في غاية الأهمية وأجدر بالاهتمام عند محاولة فهم مصفوفة توزيع موارد القوة والأدوار في النظام الدولي، هذا إلى جانب مخرج تلك القوى على المستوى الإقليمي نظرا لانعكاسات ممارسة تلك القوة على دول المحيط الجغرافي، وكذا لاعتبارات ترتبط لتوسط تلك القوى في مرحلة ما على تراتبية أنماط القوة عالميا من جهة، وطبيعتها التحولية من جهة أخرى. إذ أصبحت القوى الإقليمية تشكل – في ظل تراجع مركزية الأحادية القطبية– بدائل تاريخية لقيادة السياسة الدولية عبر سياسات واستراتيجيات توزيع الأدوار إقليميا، وعبر فرض نمط معين من مركز ثقل التوجيه الجيوسياسي ومحورية التأثير على مختلف الاتجاهات والتحديات والتغيرات على المحيط الجغرافي ودوائر التأثير والنفوذ المباشر وغير المباشر.

من خلال فهم طبيعة القوى الإقليمية يمكن تحليل ودراسة الاتجاهات غير الرسمية لاستيعاب الحالة المتجلية للقوة في الإقليم ودورها في عملية الانخراط، من خلال سياستها الخارجية في صياغة قوالب دبلوماسية إقليمية تساهم في تحديد شكل التوازن وطبيعة مصفوفة الأمن والسلم الدوليين، وهو يقتضي نوع من توسعة الأدوات النظرية في العلاقات الدولية خاصة إذا تعلق الأمر بأحد أهم الظواهر التي من شأنها التأثير في طبيعة السياسة الدولية وشكل النظام الدولي أو حتى طبيعة ومآلات السلم والاستقرار المرغوبين فيهما عالميا، وهذا من منطلق افتراضي يقضي أن للقوى الإقليمية سياسات خارجية واستراتيجيات حاسمة تساهم في محورية دورها وعملياتها الإقليمية وتوسط قوتها بين مستويات عدة من توزيع القوة عالميا، وهو ما يؤسس لنوع من التوازن المؤقت والاستقرار داخل بيئة النظام الدولي بحد ذاته.

على الرغم من كون مجموع القوى الإقليمية هي حالات غالبا ما كانت لها سوابق ضعف وهشاشة تاريخيا، أو وقعت تحت هيمنة أو سيطرة قوى خارجية أو جوار

جغرافي عدواني، إلا أنها في الأخير وعبر ديناميكيات وتحورات مهمة أسست فيما بعد لما أصبح واقعا إقليميا، وذلك من خلال بناء هوية إستراتيجية أثناء التغيرات الحرجة التي مرت بها البيئة الإقليمية، والانخراط وبشكل إيجابي في عملية الضبط السلمي للوضع الإقليمي من حالة فقدان السيطرة إلى حالة من حالات التحكم والسيطرة النسبية، فنفسها تلك التغيرات الخارجية والحرجة (أزمات أمنية، مشاكل اقتصادية، نزاعات داخلية...) من شأنها أن تساهم في هندسة للدولة، من خلال التأسيس أولا لما يعرف بشبكات وسياسات القوة المتوسطة ومن ثم تأهيلها، في إطار الرضى بالدور إقليميا والثقة بمخرجاتها الدبلوماسية والإستراتيجية ، إلى التحول إلى قوة محورية، تكتسب أو تفرض عليها أو تناط لها نمطا من أنماط القيادات الإقليمية، كأحد أهم تجليات مصداقية وفاعلية قرارات السياسة الخارجية الإقليمية الحاسمة للدولة مصدر السلوك والخطاب الخارجي إقليميا.

بالتالي، فإن دراسة وتقييم أية قوة إقليمية ومخرجاتها السياسية وتجليات القيادة التي هي عليها من ممارسة التأثير والولاء الإقليمي، يرتبط وبشكل مهم مع مراقبة وفهم وتحليل الحالة المرتبطة مباشرة بعملية صنع القرار على المستوى الإقليمي و تعزيز مستويات التفاهم وتشكيل الإجماع وذلك من خلال قراءة وتقديرات إستراتيجية لحجم التغيرات التي من شأنها أن تثيرها مخرجات ما أصبح يسمى ب"القوة الإقليمية" إنطلاقا للمراحل الأولى من تشكل القوة أو الدور.

في نفس السياق، تجدر الإشارة إلى أن الأدبيات المهتمة بدراسة السياسات المقارنة للقوى الإقليمية لا تزال قليلة، وهذا نظرا لصعوبة مراقبة حجم الاختلاف السياسي داخل تلك القوى أو الدول وصعوبة تقييم الظاهرة من حيث حقيقتها وزيفها على مستوى الخطاب الدبلوماسي والمضمون الإستراتيجي العالمي. حتى أن بعض القيادات الإقليمية من نوع: قوى وسطى أو محورية عرفت وطرأت عليها تغييرات سلبية أضرت بهيبتها إقليمياً، ومنها من انخرط في إطار التعددية القيادية إقليميا وفق مقاربات نحو التعاون

السلمي والاعتماد الإستراتيجي المتبادل، كنوع من الخيارات الجيوسياسية وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وتوسعة الخيارات والموارد، ناهيك عن كون بعض النماذج القيادية إقليميا، عرفت البعض من حكوماتها، على غرار:(بولندا، كوريا الجنوبية، البرازيل...)، انقطاعا كبيرا في سياساتها الخارجية وحتى داخليا، منخرطة في عدائية إقليمية أسست من خلالها قطيعة سياسية مع دول الجوار الجغرافي. وقد يعود في بعض الحالات رفض الصيغ التعاونية المتاحة في عملية ضبط اتجاهات السياسة الخارجية للدولة المحورية أو القوة الإقليمية إلى نوع من محاولة تجسير شكل القوة لنوع من الصلابة وممارسة خشنة للهيمنة على الدول المجاورة وهو ما سينعكس أساسا على شكل وطبيعة ممارسة الديمقراطية داخل تلك القوى، ومع ذلك، فموارد صناعة واتخاذ القرار إقليميا سواء في صيغها الصارمة أو الناعمة تعتبر مدخلات نظرية مهمة لتقييم أو إعادة تقييم طرق وأساليب حماية وتغلب القوة الإقليمية على الدخيل أو الضرر الأجنبي، كأحد أهم المعضلات السياسية للقوة الإقليمية، ناهيك عن أهمية وطبيعة التحول الديمقراطي في تلك الدول وتأثيره على نوع الاختراق والتغلغل السلمي وممارسة النفوذ إقليميا كقوة متوسطة في تحوراتها الأولى.

بالتالي، بات من الأهمية التركيز على طبيعة السوابق التاريخية والسياسية للقوى الإقليمية، خاصة في مستوياتها المتوسطة كنوع من القوى وبدائل التوازن الإستراتيجي إقليميا ودوليا، حتى تتيسر عملية فهم خلفية ومبررات القفزة النوعية لبعض الأقاليم، سواء في صيغة التغيير التعاوني كأحد مخرجات القيادة الإقليمية المتعددة، أو في شكلها التسلطي والانغلاقي كأحد مخرجات القيادة الأحادية المنفردة الصارمة، حتى ندرك كيف يمكن أن تؤثر تلك السوابق على طبيعة عملية صنع القرار الخارجي بالنسبة لتلك القوى، وهو ما يحوّل الطابع السياسي القيادي الإقليمي لها إلى نوع من السياسات التاريخية نظرا لحسمية المخرجات وخطورة ظروف الزمان والمكان، وذلك ما يتجلى دوما في صورة معضلات إقليمية تملك تلك الفواعل المحورية مفاتيح إدارتها وحلها غالبا بالطرق السلمية.

المبحث الأول: القوة الإقليمية: مفاهيم وأركان.

من أجل وضع حد للقضايا الخلافية المرتبطة بتشكيل مفهوم خاص بالقيادة الإقليمية، كان من الواجب ومن الضروري تحديد القواعد والشروط التي من خلالها يتم تصنيف وتحديد القوى الإقليمية الأساسية و الفرعية منها. فما هو متوفر حاليا من تعريفات بخصوص الأمر أعلاه يعتمد أساسا على أشكال وحجم الدول موضوع المخرجات والإسقاطات الهرمية للقوى العالمية، حيث، يتبنى "**روبرت كيوهان– Robert Keohane**" تصنيفا في غاية من الموثوقية، يميز من خلاله بين أربع مجموعات من الدول، هذه الأخيرة يتم تحديد وضعها ومكانتها في المثلث الهرمي الدولي من منطلق قدراتها النسبية وما يصاحب ذلك من قدرتها في التأثير على النظام بمستوييه الإقليمي والدولي وبالتالي، فكيوهان يعتبر أن الأمر ينحصر بناءً على ذلك في: مجموعة دولاتية تؤسس لنظام من خلاله يتم تنمية القوى العظمى، ومجموعة دولاتية ثانوية مؤثرة على طبيعة توازن القوى، مجموعة قوى ثانوية مؤثرة على نظام القوى، قوى وسطى مؤثرة على النظام، ونظام القوى الصغرى غير الفعال أمام نظام القوى.[1]

علما أن القوى العظمى هي مجموعة من الدول التي تمثل قمة أو رأس النظام الهرمي (غالبا ما يشار من خلال ذلك إلى نظام أحادي القطب، تكون من خلاله قوة الدولة عالميا أحد تجليات ما يسمى ب"القوة العظمى")[2]، وقد يفهم من وراء هذه التسمية أو الظاهرة مجموعة من "القوى العظمى" تحدد وفق طبيعة النظام ما إذا كان متعددا للأقطاب أو

[1]David Collier, **Shaping the Political Arena: Critical Junctures, the Labor Movement, and Regime Dynamics in Latin America** (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1991), p., 171.
[2]Ibid, p., 178.

ثنائي القطبية، أو ذي طابع قطبي مهيمن قائم على غلبة قطب على بقية الأقطاب من مستويات القوة الأخرى.[3]

أما القوى الثانوية فهي تلك الدول التي لا يمكن لوزنها وثقلها النسبي أن يتغير، ولكنها تلعب دور المعطل من جانب واحد لدينامية النظام، حيث يعتبر "روبرت كيوهان" أن القوة الثانوية هي كل دولة يضع قادتها في حسبانهم أنه بإمكانهم أن يمارسوا نوعا من التأثير حتى وإن لم يكن جوهريا وحاسما على النظام، مثلها مثل القوى الوسطى التي من شأنها أن تحرك وتعترض دينامية النظام عند انخراطها في صيغ تضامنية مع كتلة صغيرة من الدول.[4]

بخصوص القوى الصغرى فعادة ما تفضل التحرك والعمل في إطار مجموعات كبيرة، وهو ما يوفر لها فرصا أكبر للتأثير على النظام أو لإجباره لاتخاذ مسار أو مخرجات تحددها تلك المجموعة من منطلق سلطة محدودة تتيح لها هامشا محدودا ولكن مؤثرا في غالب الأحيان على الاتجاهات الكبرى لدينامية النظام. كما ويعتبر "كيوهان" ، من جهة أخرى، أنه من الممكن أن تكون داخل نفس النظام (الإقليمي بطبيعة الحال) قوة ثانوية وأخرى متوسطة تتقاسمان أو تتداولان على رأس هرم النظام الإقليمي أو الهيمنة على موارد القوة داخل ذلك النظام[5]. وفي الحقيقة، فإنّ كيوهان ينطلق في رأيه هذا من التصنيف الذي تبناه "**صموئيل هنتغتون**– **Samuel Huntington**" فيما يتعلق بأشكال وأنماط القوى داخل النظم الإقليمية، حيث يعتبر أن: هنالك حقائق ترتبط بمستويين من القوة داخل النظامين الإقليمين، إذ نجد القوى الإقليمية الكبرى والقوى الإقليمية الثانوية[6]. ويميز في ذلك بين قوة إقليمية رئيسية (أساسية) وأخرى ثانوية (فرعية ابتدائية)، واللتان

---

[3]Andrew Bennett and Colin Elman, "**Complex Causal Relations and Case Study Methods: The Example of Path Dependence**" Political Analysis 14, no. 3 (Summer 2006), p., 390.
[4]Ibid; p., 398.
[5]Ibibid, p., 417.
[6]Charles L. Glaser, **"The Security Dilemma Revisited**," World Politics 50, no. 1 (October 1997), p., 219.

هما في واقع الأمر، مجرد دولتان تحتفظان لنفسيهما بقدرات نسبية تسمح لهما بممارسة نوع من السلطة داخل النظام الإقليمي، وذلك في إطار تراتبية هرمية إقليمية.[7] فحجم ووزن أية دولة في مثلث التراتبية الإقليمية، يعتمد وبشكل أساسي على مصادر القوة الفعلية والتي تضع الدولة في تصنيف معين من معايير تموضع قوة الدولة داخل النظام الإقليمي (قوة إقليمية رئيسية، أو قوة إقليمية ثانوية)، وبطبيعة الحال، لا يمكن الوصول إلى مثل هكذا تموضع وتصنيف للدول داخل النظام لاعتبارات ترتبط وبشكل موضوعي بالطريقة التي من خلالها يمكن استيعاب وفهم ظاهرة القوة والحقائق المرتبطة بمعادلة حجمها ووزنها داخل النظام الإقليمي فيما إذا كانت "نسبية" أو "مطلقة"، أو أن الأمر لا يرتبط لا بهذا ولا بذاك، بل بحسابات "القدرات" أو وزن وانعكاسات تلك القدرات على مستوى وحدود"التأثير" على النظام.

إلى جانب التعريفات أعلاه، هناك مجموعة من التعريفات حصرت مستويات القوة في القدرات العسكرية كعوامل حازمة وفاعلة تسمح بقدر من التأثير وممارسة النفوذ، حيث يعتبر "**دايفيد ماريس**": أن المقدرات العسكرية النسبية هي المصادر والموارد الأساسية التي من خلالها يتاح للدولة ممارسة نوع مهم من التأثير على النظام، وذلك لاعتبارات تتعلق بطبيعة نظام الدولة، والذي عادة ما يكون مستميتا في تحصيل موارد ومقدرات الدفاع وحماية مصالح الفرد.

إلى جانب هذا المعنى الضيق لهذا النوع من أنماط ومستويات القوة في النظام الإقليمي[8]، يضاف إلى هذا حصرا في تعريف القوى الرئيسية والابتدائية أو الثانوية على أنها نوع من الدول التي تحوز موارد أكثر من غيرها من الوحدات الأخرى، هذا بالإضافة إلى تفوق مقدراتها العسكرية على حساب التوازنات الدفاعية الإقليمية الأخرى (طبعا داخل نفس الإقليم الواحد)، حيث يتم حساب القدرة الدفاعية للدولة (الجيش) من

---

[7]Richard Ned Lebow, **The Tragic Vision of Politics: Ethics, Interests and Orders** (Cambridge: Cambridge University Press, 2003), p., 38.
[8]Ibid, p., 56.

خلال مستوى الإنفاق العسكري للدولة (على الأفراد العسكريين والمدنيين)، أو من خلال مؤشرات عديدة (مثل: مؤشر المقدرات والإمكانات الوطنية، والذي يرتكز أساسا على عوامل عديدة كالقوة العسكرية التي تقتضي توفر عناصر أخرى مكملة لها كالعامل الديمغرافي والمستوى الصناعي والاحترافية العسكرية، على أن تشكل هذه المكونات الوطنية للدفاع مركبا اقتداريًا يمنح للدولة ميزة التفوق وكسب النزاعات العسكرية[9].

هذا بالنسبة إلى التعريفات الضيقة للقوى الإقليمية بتراتبيتها الهرمية الإقليمية، أما بالنسبة إلى التعريفات الأوسط لتلك القوى، فيفترض أن لهذا النوع من القوى، فللقوى المتوسطة معايير خاصة بها ومجالات لا تنحصر فقط في تفوق وهيمنة الدولة عسكريا، بل تتعداها لتشمل محددات أخرى: كمستوى الأداء، ومكانة قوة الدولة داخل النظام الإقليمي، وطبيعة دور القوة الإقليمية، وفي هذا الشأن، يعتبر "صموئيل هنتنغتون"، في معرض حديثه عن معايير وأسس توزيع القدرة النسبية، أن قوة الدولة تتجاوز المفهوم التقليدي القائم أساسا على البعد العسكري ليتجاوزه ويتم توسعته إلى مجالات أخرى: الثقافية منها، والاقتصادية ،و الدبلوماسية، والأيديولوجية والتكنولوجية وكذا العسكرية للسلطة.[10]

أما "**ديفيد ليك**"، فيضيف إلى جانب ما جاء به "هنتغتون" كلاًّ من طبيعة مستويات الموارد الاقتصادية والعسكرية والسياسية وتماسك الدولة الداخلي كمؤشرات مهمة لتحديد القوة الإقليمية والقدرات النسبية لها، والتي من خلالها يمكن أن تمارس تأثيرها على النظام الدولي[11]. وهو ما يمنح لها أو يكسبها مجموعة من الميزات والخصائص تتيح لها الانتساب إلى أحد المجموعات الدولاتية المكونة للتراتبية الهرمية الدولية، مضيفا إلى ذلك (أي ديفيد ليك)، أهمية الاعتراف ومستوى المكانة الممنوحة للدولة من قبل الدول

---

[9]David A. Baldwin, **Power and International Relations: A Conceptual Approach** (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2016). P., 122.
[10]Ibid, p., 127.
[11]Bridget Coggins, **Power Politics and State Formation in the Twentieth Century: The Dynamics of Recognition** (New York: Cambridge University Press, 2014), p., 502.

الأخرى والتي لم تعترض على قيادة الدولة للهرم الإقليمي ولا حتى على طبيعة الدور المكتسب أو المنوط لها[12]، فمسمى " القوة العظمى"، على سبيل المثال، إلى جانب قوة تلك الدول في العديد من المجالات المذكورة في التعاريف أعلاه، يستند إلى أن المؤشر المؤسسي، المتمثل في عضوية وانتماء تلك القوى إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حاليا، أو عصبة الأمم سابقا، يضعها أمام مساحة مهمة من التفوق والهيمنة على مستويات عديدة من القوة.[13]

على الرغم من صعوبة المناورة الدراسية فيما يتعلق بإقامة حدود تعريفية بين ما ينسب أنه قوة رئيسية وبين ما يدعى أنه قوة ثانوية داخل الإقليم الواحد، إذ يعتمد الأمران كلاهما على أسس تنطلق من حقائق مرتبطة بالقوة الوطنية ولكنها في الأخير حصرت هذين المستويين من القوة على بعد ضيق في تفسير وتحليل هذا النمط والوضع النسبي من القوى الإقليمية، وهو مايستدعي بالضرورة البحث عن عناصر أخرى إضافية ومكملة لبناءات ومصادر القوة الإقليمية، وفي هذا الصدد نجد تعريف إيريك نولت في غاية من الأهمية، إذ: يعتبر القوة الإقليمية أنها:[14]

(أ) كل دولة تحوز تفوقا معتبرا على مستوى القوة الصلبة والقوة الاقتصادية (القدرات الطاقوية)، إلى جانب القوة الفكرية، وذلك أمام بقية الدول الأخرى من نفس الإقليم الواحد (داخل حيز جغرافي معرف سوسيولوجيًا (اجتماعيا).

(ب) كل دولة تأخذ في عين الاعتبار عند تعظيم موارد قوتها الأساسية التفاعلات السياسية الخارجية لعدد كبير من الدول داخل نفس المنطقة الجغرافية (النظام الإقليمي).

(ج) كل دولة تبدي رغبتها في تحويل قوتها إلى نفوذ وممارسة القيادة داخل المنطقة الإقليمية.

---

[12]Ibid, p., 507.
[13]Rucir Sharma, **The Rise and Fall of Nations: Forces of Change in the Post-Crisis World** (New York: Norton, 2016), p., 11.
[14]Ibid, p., 14.

(د) كل دولة لها ملكة وقدرة مؤسسية تمكنها من استغلال وإدارة موارد قوتها، ومرافقة سلوكها الإستراتيجي وسياستها الخارجية نحو الأهداف المسطرة سلفا، وذلك من خلال مخرجات عملية وهادفة.

بالتالي، يظهر من خلال التعريفات الموسعة والمضيقة أعلاه والخاصة بالقوة الإقليمية، أنه في الأخير تشرح وتفسر نوعا من المطالبة الإقليمية لبعض من الدول أو القوى داخل المنطقة الإقليمية (المنصب أو المكانة). هاتين الأخيرتين تعد أحد المطالب الجوهرية بالنسبة للقوى الرئيسية والقوى الثانوية: فالمكانة، على سبيل المثال، تضع القوى الإقليمية في وضع وحجم أكبر وزنا إقليميا، وهو ما يبعدها عن قضايا التمييز بين قوة صغرى وقوة أخرى كبرى إقليميا، وهو ما يمنح للدولة موضوع المطالبة شعورا بالأهمية على حساب الدول الأخرى، في حين، تثير معايير التصنيف وترتيب القوى داخل المنطقة الإقليمية إشكالات عملية، إذ تكون أحيانا القوى الإقليمية الثانوية أكثر قوة في المنطقة وبشكل مثير للاهتمام، وهو ما لا يلقى اعترافا وقبولا عند الدول أو القوى الأخرى، وبالتالي، بات من الأهمية عند محاولة التأسيس والتبرير لهذا النوع من تقسيم داخل المنطقة الإقليمية، الأخذ بعين الاعتبار نسبة المؤيدين والمعارضين لهذا التنميط أو التصنيف للدولة أو القوة داخل النظام الإقليمي.[15]

على كل حال، تعتبر القوة الإقليمية كظاهرة دراسية وعملية في العلاقات الدولية نوعا من اتجاهات انتقال السلطة في البيئة الدولية المعاصرة: فمثلا "القوى الإقليمية الثانوية الصاعدة"، والتي يفهم من هذه التسمية أو الظاهرة عادة على أنها مجموعة الدول المتموضعة وعلى نطاق واسع على أعلى قمة التراتبية الهرمية الإقليمية. بفضل ما تمنحه مزايا مقدراتها وتضيفه لقوتها النسبية بشكل داعم ومهم جدا، على العكس من ذلك تماما، قد تعرف قوى إقليمية أخرى وتيرة تراجعية نظرا لتدني مقدراتها القومية، فمثلا: روسيا التي تعرف قدراتها الوطنية هزات متكررة، يمكن أن يتراجع وزنها النسبي كقوة

[15]Guilio M. Gallarotti, **The Power Curse: Influence and Illusion in World Politics** (Boulder, CO: Lynne Rienner, 2010), p., 29.

إقليمية في المجال أو المنطقة الأوراسية، وهذا نظرا للصدمات الاقتصادية الاجتماعية التي عرفتها هذه الدولة، ولعدم التحكم السيادي للدولة في وتيرة النمو[16]. هذا بالإضافة إلى وقع النكسات السياسية والاقتصادية–الاجتماعية على قوى إقليمية صاعدة كثيرة، وذلك على غرار كل من: البرازيل وأثيوبيا.[17]

المطلب الأول: أدوات واستراتيجيات القوة الإقليمية.

عادةً ما تتبنى القوى الإقليمية قوالب هجينة من نماذج السياسة الخارجية المتداخلة مع استراتيجيات ومقاربات سلوكية متباينة الممارسة في الجغرافيا الإقليمية وذلك في نطاق دوائر التأثر المتاحة لها: علما أن التنوع والتباين الإستراتيجي المعتمد عند هذا النوع من القوى يعد أحد مخرجات القيم المادية والفكرية النسبية، مرتكزا في ذلك على أشكال وصيغ معينة من التفاعلات الإقليمية التي تتراوح بين اتجاهات الصراع والتعاون والتنافس[18]. إذ يمكن أن ندلل على هذا الأمر من خلال الطابع المؤسسي لبعض الإستراتيجيات والتي يمكن أن تستغل وتوظف بشكل ظرفي وذلك في حالات صفر صراع في المنطقة الإقليمية، أي أن الإستراتيجية المؤسسية تكون لها أدوار فاعلة في حالات استقرار وهيمنة الطابع السلمي في إدارة التفاعلات والاتجاهات الكبرى إقليميا[19]. بينما تستند المخرجات الإستراتيجية للسياسة الخارجية الخطابية إلى العناصر الناعمة في إدارة التفاعلات الحيوية إقليميا[20]. إذ تعتبر الموارد الاقتصادية والفكرية مداخل عامة وعوامل تكرس عنصر التفوق والتأثير والتحكم في الاتجاهات الكبرى للعلاقات الداخلية الإقليمية، وهو ما لا يقصي في نفس الوقت استدعاء المقاربات الإستراتيجية القسرية والقوالب الجماعية للسياسة الإقليمية الخارجية في حالات تحاول من ورائها القوى

---

[16]Joseph Nye, **The Future of Power** (New York: Public Affairs, 2011); **Henry Kissinger, World Order**.(New York: Penguin Books, 2015), p., 348.
[17]Ibid, p., 348.
[18]Ibibid, p., 351.
[19]Richard Ned Lebow, **The Tragic Vision of Politics: Ethics, Interests and Orders** (Cambridge: Cambridge University Press, 2003), p., 71.
[20]Ibid, p., 81.

الإقليمية تعظيم مصالحها الخارجية أو تأمين مناطق نفوذها وتأثيرها داخل نفس المنطقة الإقليمية، ويمكن أن نستدل في هذا السياق بمثال جنوب أفريقيا: إذ انخرطت هذه الدولة الأفريقية في شكل من أشكال التفاعلات التعاونية ولو بوتيرة نسبية مع دول الجوار الإقليمي، وهو ما كان حافزا مهما لتحول تلك العلاقات إلى اتجاه مؤسسي اتخذت له فروع مؤسسية إقليمية، على غرار كل من (الإتحاد الجمركي الجنوب أفريقي)[21]. ناهيك عن كون الجغرافيا البشرية لجنوب أفريقيا غنية بالرأسمال الفكري، إلى جانب ثورة الموارد الباطنية والنفيسة التي يملكها هذا البلد.[22]

فالنموذج الجنوب أفريقي في القيادة وتجليات القوة الإقليمية جغرافيا يشبه نسبيا النموذج البرازيلي، هذا من جانب اعتمادهما على البعد المؤسسي والاتجاهات الناعمة كمداخل مؤثرة في السياسة الخارجية الخطابية والمؤسسية، غير أن حصيلة الأداء القيادي كان متباينا بشكل ملفت للنظر والاهتمام، وفي ذلك، يعتبر "بورغيس" ان محدودية الإرادة السياسية البرازيلية على الرغم من اعتمادها على قوالب فكرية وتوافقية كاتجاهات مهمة في إدارة تفاعلاتها الإقليمية، غير أن التغييرات الحكومية الكثيرة أثرت على نسق السياسة الخارجية وعلى الضبط السيادي للأداء الحكومي، وهو ما وضع الإرادة البرازيلية محل تشكيك عندما يتعلق الأمر بأدائها الإقليمي كقوة إقليمية صاعدة، عجزت في ذلك عن بناء مؤسسات إقليمية قرارية يتداول من خلالها على السلطة الإقليمية وهذا دون عرقلة المصالح الحيوية والتي تعتبر من خلالها معادلة السوق واستمرارية السلع حبلا سريا قوياً في الربط بين البرازيل ودول الجوار الإقليمي.[23] أما "**سميث كارين**" فترى أن تلك القوة الإقليمية (جنوب أفريقيا) انطلقت من صيغ فكرية، وعلى نوع من البوتقات الإستراتيجية التفاعلية الإقليمية، قائمة على جغرافيا الفرص

[21]Daniel Flemes, ed., **Regional Leadership in the Global System: Ideas, Interests, and Strategies of Regional Powers** (Aldershot, UK: Ashgate, 2010), p., 166.
[22]Ibid, p., 167.
[23]Ibibid, p., 169.

الإقليمية، يجسدها التعاون والتوافق وتراضي الوحدات السياسية داخل الإقليم الواحد[24]. غير أنه، بالنسبة لـــ"سميث"، فإنها تعتبر أن اعتمادها وبشكل أساسي على إسقاط الصفة القيادية عنها وبشكل إرادي، يعود أساسا إلى رغبة هذه القوة الإقليمية إلى التوجه نحو تعظيم دور المؤسسات داخل المنطقة الإقليمية وذلك وفق ديمقراطية ضابطة لإيقاع البيئة الداخلية والمحيطية للمؤسسات الإقليمية تتداول فيها بل ومن خلالها القوى الإقليمية الرئيسية السلطة مع شريكاتها من القوى الإقليمية الثانوية داخل نفس المنطقة الإقليمية، وهي الوظيفة المنوط أن تجسدها الأبعاد الوظيفية للمؤسسات الإقليمية[25]، محاكية في ذلك الاتجاه القاري للتعاون والتكامل (منظمة الإتحاد الأفريقي)، ولهذا، اعتبرت "سميث"، أن الأدوار التوزيعية التي تقوم بها جنوب أفريقيا حاليا يتم ترجمتها في أغلب الأحيان على شكل تأمين واستمرار السيولة الاقتصادية وتوسعة خدمات السوق الداخلية الجنوب أفريقية إلى داخل حدود دول الجوار الجغرافي داخل نفس المنطقة الإقليمية.[26]

يمكن النظر إلى هذا النوع من الأساليب ومناهج إدارة القوة الإقليمية للتفاعلات الداخلية والخارجية للإقليم من خلال التأمين والمحافظة على الضرورات الجماعية للأمن الإقليمي، وذلك عبر هندسة الاستقرار والسلم الإقليمي وتثبيت دعائمه داخليا ومنح المنطقة الإقليمية هوية أمنية خاصة بها يمكن من خلالها أن تنطلق القوة الإقليمية إلى مصفوفة الأمن العالمي كشريكة وكحجرة مهمة في رقعة الشطرنج العالمية لا يمكن أن تهمش عند التفكير في إعادة صياغة وبناء نظام أمني عالمي، خاصة إذا كان هذا الأخير قائما على حسابات تقليدية لم تراع في إعادة رسم الخرائط الجيوسياسية العالمية التوازنات الإقليمية الجديدة ومستويات القوى الثانوية والرئيسية في الأقاليم.

---

[24]John Mickle thwait and Adrian Wool dridge, **The Fourth Revolution: The Global Race to Reinvent the State** (New York: Penguin Books, 2015), p., 96.
[25]Ibid, p., 101.
[26]Maximilian Terhalle, T**he Transition of Global Order: Legitimacy and Contestation** (Basingstoke, UK: Palgrave Mac millan, 2015), p., 33.

غير أنه، من الجدير بالذكر النظر إلى بعض النماذج الإقليمية المفروضة من طرف بعض القوى الإقليمية، والتي على الرغم من تكريسها لنموذج الحكم الإقليمي المتعدد كصيغ توافقية لإدارة المنطقة الإقليمية، إلا أنها في الحقيقة عانت ولا تزال تعاني من توازن إقليمي غير متكافئ، وهو يضع هذا النوع من الأقاليم تحت رحمة طائلة الأزمات والمعضلات الإقليمية وهو الأمر الذي دفعت ثمنه الكثير من أقاليم أمريكا الجنوبية[27]، هذه الأخيرة التي أصبحت أشبه بنقاط جغرافية ساخنة وحبيسة أمنيا، جعلت قواها الإقليمية في وضعٍ هشٍّ، وهذا يعود أساسا لضعف الضبط الداخلي لبيئاتها الوطنية وهو ما يفقدها للآليات ولسياسات إرساء التماسك الإقليمي الذي حرمت منه وطنيا، ما يضعها على صفيح من الأزمات، حوّل وظيفتها من مجرد قوة إقليمية يفترض أنها تقدم بدائل ودعم وتسوقٍ لمبدأ الثقة في الطابع الهرمي المفروض إقليميا، لتجد نفسها مجرد وسيط إقليمي لا يملك من جهده سوى تحويل موارده الفكرية إلى أدوات سياسية يناور من خلالها مع دول المنطقة الإقليمية من أجل ترك انطباع أن النظام الإقليمي يسير وفق نموذج "القيادة من الخلف"،[28]

علما أنه عادة ما تكون القيادة الإقليمية التوافقية أهم بكثير من الصيغ الأحادية والسياسية للقيادة، وهذا يعود أساسا إلى الفعالية الوظيفية للمؤسسات ودور الحواضن الفكرية الإقليمية المشتركة في اختراق واحتواء الإرادات الوطنية داخل المنطقة أو المنظمة الإقليمية[29]، هذا بالمقارنة مع تلك السياسات القومية الخارجية غير المرغوب فيها خاصة المستند منها على التهديد المباشر والمناورات السوداء (التدخل وتبني استراتيجيات صامتة، أو شكل من أشكال الأدوات السرية)، وهو ما قد يؤدي إلى انتفاضة الوحدات السياسية داخل المنطقة الإقليمية الواحدة، أو ظهور تصدّع في البيت الإقليمي، وهو ما سيؤسس لنوع من التهديدات الأمنية المحتملة مما يعيق مسيرة الدولة

[27]Efraim Karsh, **Neutrality and Small States** (London: Routledge, 1988), p., 13.
[28]Ibid, p., 22.
[29]Ibibid, p., 22.

الوطنية داخل الجغرافيا الإقليمية، في الأخير سيساهم في تنامي التصلب الأمني دوليا[30]، ولهذا يقترح "بورغيس" خيارات مهمة يمكن أن تتبناها القوة الإقليمية، تفاديا منها لأي نوع من علاقات الاستياء والتشكيك الذي من شأنه أن يؤثر على الطابع القيادي التعاوني الإقليمي، إذ يرى أن استمرار الضبط التوافقي للقيادة الإقليمية بات مرهونا بمدى قدرة القوة الإقليمية على أن ترافق دون التدخل مباشرة في الأداء التعاوني لهذه الصيغ القيادية إقليميا[31]، ويضيف بورغيس، أن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد بل يتجاوز عملية المرافقة والتي لا تعني المراقبة إلى دمقرطة أساليب ممارسة القيادة الإقليمية ، وذلك عن طريق توسعة مساحات الفرص لتشمل وحدات إقليمية أخرى يمكن لها أن تساهم في عملية تأطير أو إعادة تأطير القيادة الإقليمية داخل المنطقة الجغرافية، فبدون هذا النهج لا يمكن للقوة الإقليمية أن تديم زمن سطوتها على الحكم والقيادة الذكية لشؤون إقليمها، وأحسن مثال على ذلك هو دولة البرازيل والتي أمنت وبفعالية مهمة وفي زمن معتبر ضبطها الإقليمي لمحيطها الإقليمي عندما أطلقت عنان البديل التعاوني كمخرج تفاعلي للقيادة الإقليمية، خاصة إذا كانت هذه الأخيرة ترتكز على توظيف ركني القوة الناعمة وسوق السلع والأفكار كأدوات للتأثير واختراق منطقة إقليمية خالية من الطموحات القيادية[32]، وهو الأمر الذي كانت عليه حال المنطقة الإقليمية لدولة البرازيل إبان فترتي حكم كل من الرئيسين "كاردوسو" و"لولا".

في حالات قليلة تعرفها بعض أقاليم الخارطة الجيوسياسية العالمية تلجأ بعض القوى الإقليمية (كما هو الحال في كل من أوراسيا، شرق جنوب آسيا وجنوب أفريقيا...) إلى تحويل مواردها الناعمة والفكرية منها، في ظل الصراعات الداخلية والإقليمية والتي من شأنها أن تعرقل وتعيق عمل الحكومات، إلى تبني بدائل سياسية في ظل انسداد الحلول

---

[30]Eduard Jordaan, "The **Concept of a Middle Power in International Relations: Distinguishing between Emerging and Traditional Middle Powers**," Politikon 30, no. 2 (2003), p., 656.
[31]Ibid, p., 667.
[32]Ibibid, p., 673.

الإستراتيجية، تهدف من ورائها إلى حماية أمنها القومي وتعظيم الاستقرار النسبي على مستوى محيطها أو جوارها الإقليمي[33]. وهو ما يعني في نفس الوقت استناد تلك السياسات إلى أدوات إستراتيجية ظرفية تؤمن لتلك القوى بقاء خطها القيادي مستمراً وبشكل أساسي في المنطقة الإقليمية، التي هي عرضة للانقسامات والخلافات الإقليمية، وهو ما يستدعي تركيزا وتدخلا قياديا ذكيا، يقظا وحذرا في نفس الوقت.

المطلب الثاني: إستراتيجيات القيادة الإقليمية.

تميل أغلب القوى الإقليمية عند حالات التشظي الإقليمي إلى تبني النهج القيادي الأحادي الجانب، والذي يأخذ شكلا تداخليًا للسيطرة والضبط الإقليمي المحكم، محاكيا في ذلك الصيغ التداخلية الصينية في جنوب آسيا، والمثال الروسي يعتبر مثالا أكثر من واضح في هذا الشأن عندما يتعلق بمناوراتها في الحاضنة الجغرافية للميراث الجيوسياسي السوفياتي الضائع بعد نهاية الحرب الباردة[34]. مثل هكذا استراتيجيات تقلص من مساحة القيادة التعاونية والصيغ المتعددة للحكم الديمقراطي القيادي للمنطقة الإقليمية، وهو ما قد يثير موجات سخط إقليمية على المشروع القيادي المفروض فكريا (خذ على سبيل المثال الحملة الغربية المنتهجة أطلسيا للنيل من محاولة إعادة انبعاث أوراسيا من جديد خاصة مرحلة إدارة بوتين للحكم في روسيا)[35]، في حين تعزز بعض السياسات الناعمة من الخيارات الأحادية في الإنفراد بالقيادة الإقليمية عندما يكون نهج التعايش التوافقي والسلمي والبدائل الاقتصادية أوراقا رابحة لاستقطاب واحتواء الشركاء الإقليميين، وهو ما يكسب دعما داخليا مهما للمشروع الفكري والرسالة القيادية داخل النظام الإقليمي أو التراتبية الهرمية الإقليمية القائمة.[36]

---

[33]Edward D. Mansfield and Jack Snyder, **Electing to Fight: Why Emerging Democracies Go to War** (Cambridge, MA: MIT Press, 2005), p., 232.
[34]Robert D. Kaplan, **The Coming Anarchy: Shattering the Dreams of the Post–Cold War** (New York: Vintage Books, 2001), p., 99.
[35]Ibid, p., 111.
[36]Ibibid, p., 117.

يشار إلى أنه غالبا ما تستعين القيادة الإقليمية الأحادية بأنماط النفوذ والتغلغل والسيطرة في الإدارة والتلاعب بالاتجاهات الكبرى للتفاعلات المهمة داخل المنطقة الإقليمية، وهو ما يعني أساسًا أن مشاريع القيادة في حالات عديدة، على غرار الحالة الروسية، تقدر بمدى استجابة الوحدات السياسية المشكلة للإقليم لمخرجات الهيمنة الممارسة عليهم من طرف روسيا، وبالتالي تمارس في هذه الحالة القوة الإقليمية نوعا من توزيع الخوف وفي نفس الوقت الحاجة إلى علاقة أبوية مع القوة الإقليمية في التراتبية الهرمية الإقليمية المفروضة[37]، وهو الأمر الذي لا ينطبق تماما على المثال الهندي الذي أقصى كليةً الفاعل الباكستاني وهو ما يعني تهميش جزءا مهم من جغرافيا جنوب آسيا من مشروعها القيادي، وهو ما يكرس مرة أخرى غلبة النمط القيادي الأحادي على أغلب التشكيلات الجغرافية الإقليمية الحساسة، والتي تعد في نفس الوقت مجمعات أمن واستقرار مهمة عند محاولة فهم معالم ومؤشرات معادلة السلام العالمي.[38]

من جانب آخر، وفي ظل بيئة إقليمية تتجاذبها قيم التنافس السلبي والنزاعات المحدودة منها وغير المحدودة عادة ما تلجأ القوى الإقليمية للحفاظ على هيبة وضعها القيادي الإقليمي إلى النموذج القيادي الإقليمي المتعدد الأطراف وذلك من مدخل مؤسساتي تعزز من خلاله أطر الشراكة الإقليمية، وهو ما يعتبره "هيون فانغ" خيارا ذكيًا في ظل الاحتقان والانسداد الذي تعرفه التفاعلات الإقليمية في بيئات تشكل حواضن للتنافس الدولي وتحديات المجتمعات داخل جغرافيا الوحدة الوطنية في مضمون كل نظام إقليمي[39]. في السياق نفسه، يعتبر "كاي هي" أن إستراتيجية القيادة الإقليمية الصينية المتعددة الرؤوس (الأطراف) يعد مثالا مهما للأمر أعلاه، خاصة في ظل التنافس مع واشنطن على أقاليم موضوع النفوذ والتأثير الصيني (إشارة إلى كل من منطقتي آسيا

[37]Eduard Jordaan, Op.cit, p., 128.
[38]Ken Booth and Nicholas J. Wheeler, **The Security Dilemma: Fear, Cooperation, and Trust in World Politics** (Basingstoke, UK: Palgrave Macmillan, 2008), p., 54.
[39]Ibid, p., 59.

والمحيط الهادي)[40]، حيث يعتبر كاي أن هذه الإستراتيجية تعد منصة لتفرعات إستراتيجية أخرى تؤسس لبدائل ودول أخرى يمكن أن تدخل في حلبة التنافس مع الصين حول الجغرافيتين موضوع القيادة الصينية إقليميا (يتعلق الأمر خاصة، بكل من اليابان والهند)،على أن يكون هذا النموذج أو الخيار الإستراتيجي القيادي الصيني من اتجاهات بناء التوازن مع الولايات المتحدة داخل دوائر نفوذها الجيوسياسية وبطابع مؤسسي خاص يسمح لها بإدارة القضايا والمسائل الأمنية المرتبطة بمصالحها الإقليمية وبشكل مباشر، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فالتأسيس لنمط من توازن المصالح من مدخل اقتصادي يحافظ للقوة الإقليمية الصينية استمرارية هيبة وضعها الاقتصادي والسوقي مع نموذجها التنموي بين الدول المشكلة لحواضن النفوذ الصيني المباشر[41]، طبعا إقليميا، وهو نفس النهج الإستراتيجي المعتمد من طرف روسيا، حيث يعتبر "**تيل ماكفارلين**" أن أسلوبها القيادي المتعدد الأطراف يرتكز على مؤسسات إقليمية تعزز من وضع وهيبة روسيا في عمق الثقل الإستراتيجي الأوراسي، وذلك من خلال مؤسسات ارتكاز وظيفي وتعاوني، على غرار كل من: منظمة معاهدة الأمن المشترك **(CSTO)** والإتحاد الاقتصادي الأوراسي[42]، والتي من خلالهما تدعم روسيا مركزها القيادي بين كومنولث الدول المستقلة (المجمع الجغرافي الأوراسي)، من جهة، وتؤسس إلى نوع من التوازن الإستراتيجي الندي مع الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة حلف شمالي الأطلسي (الناتو)، هذا إلى جانب الإتحاد الأوروبي، من جهة أخرى[43]، وهو ما يأخذ صيغا مؤسسية حصرية من الضغوطات الإقليمية حيال المنافسين الدوليين أو الفواعل الفوق إقليمية.

---

[40]Robert L. Rothstein**, Alliances and Small Powers**. (New York: Columbia University Press, 2017), p., 199.
[41]Ibid, p., 201.
[42]Ibibid, p., 214.
[43]L. Schweller, "**The Concept of Middle Powers**," **paperpres entedat Korea Chair, Center for Strategic and International Studies, on the Study of South Korea as a Global Power,** (Washington, DC, 2014), p., 68.

إلى جانب كل ما تم ذكره أعلاه، فللقوى الإقليمية في حالة استمرار الاحتقان الإقليمي وتحول المنطقة (البيئة الإقليمية) إلى جغرافيا رمادية أن تنزع ظرفيًا إلى نهج التحالف، كخيار استراتيجي، وذلك في توجه منها نحو تشكيل نماذج تفاعل استراتيجي تأخذ شكل العمل والتنسيق مع قوى عظمى خارج المنطقة الإقليمية، كنوع من الدعم والمرافقة الأمنية والسياسية لتعديل الموقف الإقليمي حيال تصدعات الداخل وضغوط الخارج (الجوار الملامس للتخوم الإقليمية)[44]، وهو الأمر الحاصل وبصفة واضحة ما يتعلق منه وطبيعة الشراكة الإستراتيجية الهندية مع واشنطن عندما يتعلق الأمر بالتنسيق والتعاون الثنائي في إطار صناعة وصياغة سياسات قوة أكثر فاعلية، حيال ما يتعلق بتحييد أي نفوذ صيني في آسيا، وعرقلة أي نوع من الديناميكيات الجيوسياسية التي من شأنها أن تقلق العين الأمريكية في القارة الآسيوية (دلهي)، أو على الأقل الاطمئنان على الحدائق الهندية الواقعة خلف جغرافيا النفوذ الصيني[45]، وهذا بعدما اتضح لواشنطن أن الدور الباكستاني لم يكن ولم يعد مطمئنا للأجندة الأمريكية في المنطقة، بعد نهاية الحرب الباردة، ونجاح واشنطن في استغلال إسلام آباد في كبح وإيقاف أحلام الهند العالمية[46]، لتصبح الهند بديلا مهما في المنطقة إذا تعلق الأمر بأحد أهم رقع الشطرنج العالمية المستقبلية والتي ستشكل فضاءات الحسم التنافسي بين كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية (المحيط الهادئ ومنطقة آسيا).[47]

---

[44] L. Schweller, Op.cit, p., 71.
[45] Christine Ingebritsen, Iver Neumann, Sieglinde Gstóhl, and Jessica Beye, eds., **Small States in International Relations**(Seattle: University of Washington Press; Reykjavik: University of Iceland Press, 2006), p., 171.
[46] Ibid, p., 180.
[47] Ibibid, p., 180.

المبحث الثاني: إستراتيجيات القوى الإقليمية: القيادة ومعضلة الدور.

من أهم المعوقات والمشاكل التي تعتري دراسة وفهم القوى الإقليمية عدم الوضوح المفاهيمي مع تداخل اتجاهات الظاهرة مورفولوجيا وجيوسياسيا، الناتج عن شفافية الحدود وتخوم المعاني غير الواضحة بين المقاصد الإستراتيجية في غالب الأحيان، على أن تأتي القوالب الإستراتيجية المشكلة لهيبة وضع القوة الإقليمية تلازما بين العناصر الدبلوماسية والعوامل الاقتصادية، هذا إلى جانب الوزن العسكري، وذلك عند رسم السياسات القومية الطويلة المدى، فعلى الرغم من ذلك، كان من الأهمية وضع حدودٍ موضوعيةٍ قصد إقامة الفروقات والتباينات بين كل من الأهداف والوسائط المستغلة في المضمون الإستراتيجي للقيادات الإقليمية.

قد ترتبط الأغراض الإقليمية بمصالح مباشرة ترهن وتحدد اتجاهات وتحركات القيادة الإقليمية داخل المجموعة الجغرافية للمنطقة موضوع ممارسة النفوذ والتحكم، فعلى سبيل المثال، تسعى الدول الأعضاء في ما يعرف بمنظمة البريكس (BRICS)، إلى ترقية المسارات التنموية المحلية الاقتصادية داخل الحاضنة الإقليمية، هذا إلى جانب مسائل ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بالضبط والاستقرار الإقليميين وكذا المساهمة في إصلاح منظومة الحكم العالمي.[48]

بالتالي تتحول المنطقة الإقليمية إلى ميدان مناورة ولعب القوى الإقليمية وذلك في إطار التفاعلات الكبرى المشتركة التي تكون فيها المصالح الكبرى في المنطقة منضوية تحت الرؤية البراغماتية للقوة الإقليمية، والتي قد لا تعكس بالضرورة خطاب القيادة الخارجي بقدر ما يتركز سلوكها حول أولويات ترتبط بشكل مباشر وذكي بثقل وبقاء القوة الإقليمية في قمة التراتبية الهرمية الإقليمية، وذلك في إطار أفضليةٍ مستمرة للسبق التنموي الاقتصادي كأحد الأوراق التي يمكن المراهنة عليها للمحافظة على ولاء

[48]Richard Ned Lebow and Thomas Risse-Kappen, eds., **International Relations Theory and the End of the Cold War** (New York: Columbia University Press, 1995), p., 135.

المجموعة الإقليمية لقمة الهرم في المنطقة، فجنوب إفريقيا، على سبيل المثال، مدفوعة بطموحاتها الإقليمية وبرؤيتها الإستراتيجية التي تحاول من خلالها التأسيس لمكانة جغرافية قارية – وبأقل التكاليف –، تناشد لإعتراف عالمي بثقل الدور وتراتبية هذه الدولة أو القوة في الحاضنة الإقليمية كدولة رأسية للقاطرة الأفريقية تعززها وتؤكدها يوما بعد يوم النوايا والمساعي الاقتصادية لهذه القوة الإقليمية[49]، وفي ذلك ترى "سميث كارين" أن عملية الانخراط في مسارات ترقية التنمية الاقتصادية في القارة السوداء باتت إلى جانب الأهداف التقليدية للسياسة الخارجية لهذا الفاعل الإقليمي المهم.

على غرار دولة جنوب أفريقيا، يعدد الكثير من الخبراء والمهتمين بالشأن الإقليمي وانعكاساته على التوازنات والاتجاهات الإستراتيجية العالمية الأكثر أهمية أهداف القوى الإقليمية، وعلى تباين طبيعة ووزن الحاضنة الجغرافية الإقليمية في الكثير من الأهداف، حيث يحصر "**بورغيس شون**" المساعي الأساسية للأجندة الخارجية البرازيلية في إصلاح الحوكمة العالمية ما يتعلق منها بإعادة هندسة بناءاتها دوليا ومخرجاتها الاقتصادية محليا[50]، وفي نفس السياق، تعد ملفات إصلاح وإعادة النظر في تراتبية المنظومة العالمية والاعتراف بأهمية المكانة والوزن الإستراتيجي هدفين مفتاحيين للسياسة الخارجية الهندية، وذلك حسب ما يعتبره "جانجولي سوميت" أنه بات فرصة مواتية للهند خاصة بعد القفزة النوعية التي حققتها نيودلهي بعد سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية التي باشرت بها، وهو ما اكسبها هيبة ناعمة وثقلا يعتد به في الحسابات الإقليمية والدولية.[51]

ما هو ملاحظ من سلسلة الطموحات والأهداف الرأسية للقوى الإقليمية المذكورة سابقا (جنوب أفريقيا، البرازيل والهند)، بالإضافة إلى كل من الصين وروسيا، كنماذج سبق وأن تطرقنا إليها في المبحث الأول من هذا الفصل، أنها تحاول أن تؤكد وتؤسس قيادتها

[49]Richard Ned Lebow and Thomas Risse-Kappen, p., 155.
[50]Ibid, p., 156.
[51]Ibibid, p., 159.

وزعامتها الإقليمية بشكل مباشر أو غير مباشر على خط معارض للسياسة الأمريكية العالمية[52]، وفي ذلك يوضح "هيووان فانغ" الطريقة التي من خلالها حاولت بكين إعادة بناء وصياغة المؤسسات الآسيوية الإقليمية والتي من خلال هكذا مناورة أسست لخطوة مهمة في عملية أو مسار إعادة تشكيل قواعد اللعبة العالمية، خاصة ما يتعلق منها بالمصالح الاقتصادية العالمية والمرتبطة بشكل مباشر بالطريقة التي تؤثر وتسيطر من خلالها واشنطن على التوازنات التجارية الكبرى دوليا، وذلك من خلال توظيف واستغلال المؤسسات التجارية والمالية العالمية، وهو ما سيعود بفوائد كبيرة على بكين والتي من خلال منظمات ومؤسسات إقليمية عديدة، عززت منطقة التجارة الحرة في آسيا والمحيط الهادي، تحصيلا منها لمنافع مهمة من الاقتصاديات الليبرالية، من جهة، وتخفيا منها للانعكاسات السلبية للهيمنة الأمريكية الاقتصادية على طبيعة التوازنات في المحيط الهادي[53]، متجنبة لذلك، وحسب رأي "فينغ" – المخاطرة بأي نوع من التوازن المؤسسي اقتصاديا داخل مناطق التأثير والمدرك الإستراتيجي الحيوي للصين (منطقة آسيا والمحيط الهادي)[54]، وهو ما أكسبها سبقا نسبيا ومصلحيا على منافستها الأمريكية. هذا مع صيغ تفضيلية صينية للمراهنة والمجازفة ببناء نوع من التوازن المؤسسي الإقليمي الأمني في ندية منها لواشنطن، ما يتعلق منه وإدارة المباريات الجيوسياسية في منطقتي التأثير والاهتمام الصيني السابق ذكرهما.

في حقبة من السيطرة العالمية الأمريكية المستمرة خاصة في المجالين الأمني والسياسي، أصبح هدف موسكو الرئيسي، وهذا منذ اعتلاء فلاديمير بوتين سدة الحكم في روسيا، هو استعادة عظمتها على الميراث الجغرافي الضائع بعد انهيار الإتحاد السوفيتي (منطقة ما بعد الإتحاد السوفيتي)، وتعزيز ثقلها ونفوذها داخل المجال الإقليمي

---

[52]Bruce Gilley and Andrew O'Neil, " **China's Rise through the Prism of Middle Powers," in Middle Powers and the Rise of China,** ed. Bruce Gilley and Andrew O'Neil (Washington, DC: Georgetown University Press, 2014), p., 221.
[53]Ibid, p., 223.
[54]Robert W. Cox, **Approaches to World Order, with Timothy Sinclair** (Cambridge: Cambridge University Press, 1996), p., 57.

الأوراسي، وفق طموح يدفعه ويحفزه مدرك جيوسياسي لطبيعة اتجاهات النظام الدولي ويحركها في نفس الوقت شعورا بالخطر، خاصة بعد ما أصبحت الخطوات الأمريكية جادة في محاولة التهامها لكومنولث ما تبقى من أحجار على الرقعة السوفيتية سابقا (تحركات واشنطن والحلف الأطلسي في كل من شرق أوروبا وأوراسيا)، وهو ما يشكل تهديد بقاء أكثر منه مكانة بالنسبة إلى روسيا.[55]

بالتالي، فعلى غرار الوضعية الصينية، فالأجندة الإقليمية الروسية مؤسسة على أطروحات وأهداف لا تتبنى فقط على أحلام الزعامة والقيادة الإقليمية، بل تتجاوز ذلك إلى محاولة تقليص مساحة الهيمنة الفكرية والسيطرة الأمريكية الهيكلية العالمية، وهي أهداف تجد فيها روسيا نفسها جنبا إلى جنب مع الصين، وذلك في إطار "منظمة شنغهاي للتعاون"، التي توحد من خلالها رؤيتهما لقضايا عديدة على غرار كل من الإرهاب من جهة[56]، وتحييد واستبعاد أي تأثير أمريكي على مصفوفة الاستقرار والأمن الإقليميين.

المطلب الأول: وسائط القوة الإقليمية.

عملت العديد من القوى الإقليمية، ما عدا الهند، على التأسيس لقيادة متعددة الأطراف للعمل الإقليمي وذلك كصيغة من صيغ التأثير الناعم وتقاسم الأدوار المراقب مع تعزيز النمط الأحادي المتعدد للتراتبية الهرمية الإقليمية، نذكر في السياق ذاته وعلى سبيل المثال دور بريتوريا في المساهمة في تأسيس وهندسة هيكل السلم والأمن الإقليمي داخل الإتحاد الأفريقي[57].هذا إلى جانب ما عكفت عليه البرازيل من وسائط أخذت شكل شبكات إقليمية غير رسمية من أجل مطاردة الدور الأمريكي في منطقة تأثيرها، علما أن هذا النوع من التشبيك الإقليمي أخذ شكلا رأسيا متعدد الأطراف وذلك على غرار تجمع

---

[55]Ashton B. Carter, William J. Perry, and John D. Steinbruner, **A New Concept of Cooperative Security** (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1992), p., 471.
[56]David C. Kang, " **The Middle Road: Security and Cooperation in Northeast Asia**," Asian Perspective 19, no. 2 (1995), p., 28.
[57]Ashton B. Carter, William J. Perry, **Op.Cit**, p., 233.

الـــ: **(Mercosur)**. أما بكين، فلقد أقحمت العديد من المؤسسات الإقليمية قصد صناعة توازن نسبي مع واشنطن في كل من الجغرافيتين الآسيوية والمحيط الهادي[58]. بالنسبة لروسيا، نسجت العديد من الشراكات والتفاعلات المنسجمة خاصة مع رابطة الدول المستقلة وذلك من أجل التصدي لمناورات الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في الفضاء الأوراسي ونقاط الدعم والإسناد الجيوسياسي الروسي[59]. أما الهند فلقد اكتفت فقط بالسماح بقيادة متعددة الأطراف في حاضنة تأثيرها ومجالها الجغرافي القيادي (جنوب آسيا) وبشكل محدود ومراقب.[60]

علما أن كلا من الصين وروسيا وسعتا من دائرة وسائطهما الإستراتيجية القيادية إلى قوالب الضغط والتعنيف العسكري من جانب واحد، هذا من جهة. وتوظيف ورقة الاستثمار الإستراتيجي للمطلبيات الاقتصادية والتنموية الإقليمية من أجل تعزيز التشبيك الإقليمي متعدد الأطراف، كأحد المخرجات للأداء القيادي في جغرافية تأثيرهما وسيطرتهما الناعمة أحيانا والخشنة في أحيان أخرى[61]. فروسيا البوتينية، مثلا، مثلها مثل بقية الحكومات الصينية المتعاقبة، قامت بإعادة ترتيب مقوماتها وإمكانياتها القومية ما يتعلق خاصة منه بمقدرات الطاقة داخل منطقتها القيادية، وذلك من خلال مدخلي ثورتها في شؤونها العسكرية والاستغلال الإستراتيجي لإصلاح قوتها القومية وتكييفها مع متطلبات المرحلة ورهانات المستقبل[62]. ممارسة إلى جانب ذلك لسلسلة مهمة من الإرهاصات والترهيب السياسي، من خلال ممارسات متنوعة على دول مضمونها القيادي إقليميا: حيث جمدت مخرجاتها وتعزيزاتها التضمينية الأمنية تجاه أرمينيا، ما

---

[58]Ibid, p., 233.
[59]Ibibid, p., 238.
[60]. Woosang Kim, "Korea **as a Middle Power in Northeast Asian Security**," **in The United States and Northeast Asia:** Debates, Issues, and New Order, ed. G. John Iken berry and Chungin Moon (Lantham, MD: Rowman and Littlefield, 2008), p., 123.
[61]Ibid, p., 127.
[62]Schweller and William C. Wohlforth, " **Power Test: Evaluating Realism in Response to the End of the Cold War**," Security Studies 9, no. 3 (spring 2000), p., 107

أجبر هذه الأخيرة على الانسحاب من جولات التفاوض حول شراكة ضامنة لأمن واقتصاد الأرمن مع الإتحاد الأوروبي.[63]

في حين، عرفت الصين كيف تفاوض من أجل مصالحها الإقليمية مع المؤسسات الإقليمية والعالمية كإستراتيجية ومخرج بديل للمناورة أمام نيران الهيمنة الفكرية العالمية الأمريكية، وذلك في إطار خطابها القومي الفكري والسياسي كأسلوب مرحلي للعبور نحو الإقليمية كاتجاه يعزز من بقاء نديتها لواشنطن، فإن روسيا تبنت أسلوبا تهجميا في حوارها الندي مع المنظومة الليبرالية العالمية وبوتقتها الإستراتيجية الأمريكية، منتقدة كل ما جاءت به الليبيرالية من قيم وقوالب فكرية واضعة إياها محل تشكيك دائم، هذا أمام مرافعتها من أجل العديد من المفاهيم والقضايا والأعراف الإقليمية (كحق تقرير المصير، والسيادة الوطنية...)[64].وذلك بداعي أن من حق كل أمة أو شعب أن تختار وتحدد المعايير والقواعد التي من خلالها يؤسس لمصيره المستقبلي وكذا طبيعة النظام السياسي الذي سيحكمه وبشكل سيادي ومستقل عن الضغوطات والإملاءات الخارجية وضغوط المخرجات الليبيرالية الهيكلية والقيمية، وهو ما أسست له موسكو مجموعة من المنطلقات الإقليمية دفعت بها إلى نوع من توزيع القيادة الإقليمية على المنطقة الجغرافية موضوع المخرجات الريادية في التراتبية الهرمية الإقليمية، هذا إلى جانب تكثيف الإمدادات والدعم المالي والطاقوي للحيلولة دون انغماس أوكرانيا في أي شكل أو صيغة من الصيغ الاندماجية العميقة مع الإتحاد الأوروبي[65]. معززة تلك الإستراتيجية بطوق من الاستثمارات الاقتصادية المباشرة التي ستؤسس الحلقة التي تلف على رقبة أوكرانيا وذلك من خلال قطاعات إستراتيجية هامة (البنوك، الطاقة...) من شأنها أن تعوق أي

[63]Ibid, p., 119.
[64]Charles L. Glaser, **Rational Theory of International Politics: The Logic of Competition and Cooperation** (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2010). P., 55.
[65]Ibid, p., 61.

رؤية أوكرانية للنظر إلى الآفاق من دون العين المهيمنة الروسية. وهو الأمر الذي كانت عليه أحوال هذا الإقليم المهم من منطقة القوقاز بعد انهيار الإتحاد السوفيتي.[66]

في الواقع، يعد ما قامت به روسيا، حسب "ماكفارلين"، انعكاسا وتجليا فعليا لأهمية المقدرات والفعالية الاقتصادية عند أي نوع من أنواع الاستثمار الإستراتيجي ذي الغرض الريادي[67]. ففاعلية القيادة الحازمة لروسيا مصدرها ترتيبات توزيع القوى والأدوار إقليميا مع المحافظة على موارد قوتها الإقليمية، التي من شأنها أن تبقي موسكو فاعلا مهيمنا في الساحة الإقليمية من زاوية كونها متفوقة نسبيا في المجال الاقتصادي على بقية دول مجالها الإقليمي[68].وهو ما يبقي الدول الصغرى – التابعة للإقليم موضوع السيطرة والتأثير الروسي –تابعة وبشكل مستمر للسوق وموارد الطاقة الروسية، مع الإبقاء، روسيا، للحوار الداخلي كنمط التشبيك والتفاعل مع البنية التحتية الإقليمية (تركة الإتحاد السوفيتي) كصيغة وإستراتيجية ضامنة لتبعية تلك البنية لموسكو.[69]

المطلب الثاني: الخيارات الإستراتيجية للقيادة الإقليمية: المبررات والحدود.

تميل أغلب الأدبيات التحليلية والدراسية الأمنية في حقل العلاقات الدولية إلى اعتبار أن كلا من الفراغ الإقليمي والفجوات على مستوى الترتيبات العالمية الهيكلية أسستا لظاهرة الإنفراد إقليميا بدوائر جغرافية (ما يعرف ببزوغ وصعود القيادات الإقليمية)[70]، مركزة في ذلك وبشكل مبالغ فيه حول طبيعة النظام الدولي وأهمية انعكاساته على القوالب الأمنية، الاقتصادية أو حتى السياسية الإقليمية. كما أن بعض الأدبيات ترى، من

---

[66]Larry Birns and Alex Sanchez, "From **Obscurity to Center Stage: The Architectonics of Bolivia's Foreign Policy**," **in Latin American Foreign Policies: Between Ideology and Pragmatism,** ed. Gian Guardina and Peter Lambert (Houndmills, UK: Palgrave Macmillan, 2011), p., 118.
[67]Ibid, p., 118.
[68]Ibibid, p., 129.
[69]Peter J. Katzenstein, ed., **The Culture of National Security: Norms and Identity in World Politics** (New York: Columbia University Press, 1996), p., 79.
[70]Ibid, p., 82.

جهة أخرى، بل وتؤكد على أهمية السياسات المحلية والإقليمية في بناء وصياغة الخيارات الإستراتيجية الريادية للقيادة الإقليمية، مثلا: كثيرا ما كانت القيادة الإقليمية الروسية مدفوعة داخليا نحو خيارات إقليمية وسلوكيات خارجية عكست النبرة الدويستوفسكية في عمق الوجدان الجماهيري الروسي[71]. ناهيك عن أهمية العمق المعرفي للدولة الروسية بضرورات جيوسياسية تمليها محطة اليقظة الروسية الجغرافية المؤطرة لهكذا وجدان كإستراتيجية مدفوعة وبقوة من طرف النخب الأوراسية الحديثة في ذلك، يعتبر ماكفارلين نيل أن الصيغ والاتجاهات التنافسية الجيوسياسية البعد، كثيرا ما شكلت قوالب وعي فكري وسياسي عميق بالنسبة إلى المدرك الإستراتيجي لأهمية تحولات العلاقات الدولية في ترشيد وعقلنة الخيارات ذات الأثر المصيري على الدولة الروسية[72].وهي في ذلك، تناشد وفي نفس الوقت وضعا محترما عادلا يضع مكانتها وسمعتها في العلاقات الدولية وضعا يليق بحقائق مقدرتها وقوتها وكذلك ثقلها الجيوسياسي في بيئتها الإقليمية.

إلا أنه غالبا ما تلعب العوامل الداخلية دورا مهما في تقييد وعرقلة النزعات القيادية للإقليم داخل النظام: إذ يعتبر "بورغيس شون" في ذلك أنه لو أخذنا على سبيل المثال دولة البرازيل، فتصورها للمشروع القيادي بات جد محدود وهذا لاعتبارات تعود إلى قصور في مستوى مقدرتها على مواجهة وتحدي تلك الحقائق المرتبطة بطبيعة النظام السياسي في حد ذاته، وهو ما يعتبر بمثابة معوقات إستراتيجية داخلية تقيد من رؤية البرازيل رياديا إلى محيطها الإقليمي[73]. وحتى عند مرحلة بزوغ لمستها القيادية إقليميا وكان ذلك إبان تسعينيات القرن الماضي، وكذا خلال الأزمات الاقتصادية والسياسية التي عرفها المشهد العالمي بعد جائحة كورونا والتي هزت هيبة وضعها القيادي إقليميا،

---

[71]Klaus Bachmann, **"Reflections: Gloomy Faces of Old-Fashioned Statebuilders: Poland's Foreign Policy in the Light of International Relations Theories**," Polish Quarterly of International Affairs 1, no. 1 (2008), p., 43.
[72]Ibid, p., 47.
[73]Efraim In bar and Gabriel Sheffer, eds., **The National Security of Small States in a Changing World** (London: Frank Cass, 1997), p., 361.

والسياسي داخليا، فكان من الصعب إبقاء والالتزام برازيليا بوضعها القيادي إقليميا، وهذا لاعتبارات ترتبط بطريقة مباشرة بتدني وضعف مستوى التركيز الداخلي للسياسات والموارد البرازيلية[74]. هذا إلى جانب عوامل محلية حدت من هامش مناورة القوة البرازيلية في بيئتها الإقليمية، خاصة إبان عهدتي رئاسة كل من "ديلما روسيف" و"ميشيل تامر"، من بينها: انتفاء أي رغبة أو مشروع للقيادة البرازيلية، ناهيك عن تنامي التصدع والهشاشة الداخلية[75].وهو نفس الأمر الذي آل إليه الوضع في جنوب أفريقيا، حيث تم تعويق الخطوات الجنوب أفريقية نحو قيادة إقليمية أفريقية بسبب نكسات وهزات مجتمعية واقتصادية عديدة، على غرار مشاكل البطالة والبؤس المجتمعي، وهو ما وضع مشاريع الطليعة والريادة الإقليمية لبريتوريا في خانة الانتظار، خاصة بعد تدهور أسهم الأمن في البلاد وارتفاع معدلات الجريمة المنظمة، وكذا تراجع قيم الشفافية أمام تغول ظاهرة الفساد الذي استفحل في كامل قطاعات وشرايين الدولة.[76]

مع بداية العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين، تنامت نسبة المبادرات البرازيلية إقليميا وأخذت شكل استثمارات مباشرة وغير مباشرة في حاضنتها الإقليمية، قصد إصلاح البنية التحتية الداخلية والإقليمية معا، وذلك في شكل قيادة توزيعية لموارد القوة واتجاهات الدور، مدفوعة بميل صادق نسبيا إلى محاربة مشاكل الفساد وضغوطات عدم التغيير السياسي في البلاد[77]، وهي ظواهر كثيرا ما كانت سببا رئيسيا في تراجع بعض الدول عن أدوراها القيادية والمحورية في أقاليم باتت تعيش نوعا من الفراغ الأمني والسياسي وحتى الاقتصادي منه. وهي أمور كثيرا ما عانت منها بريتوريا في ظل معضلات حكومية – باتت رهينة الفئوية في دولة يحكمها الحزب الواحد بكل ما

---

[74]Barry Buzan and George Lawson, **The Global Transformation: History, Modernity and the Making of International Relations**.(Cambridge: Cambridge University Press, 2015). P., 111.
[75]Ibid, p., 112.
[76]Ibibid, p., 117.
[77]Walter Mattli, **The Logic of Regional Integration: Europe and Beyond** (Cambridge: Cambridge University Press, 1999), p., 94.

تحمله الظاهرة من ستاتيكية الوضع والرؤية، لا يختلف كثيرا ولو أنه مجزأ كنظام حزبي في دولة مثل البرازيل–[78]. هي أمور أثرت في مجملها على مستقبل ووزن الدولتين استراتيجيا في التراتبيات الهرمية القيادية الإقليمية: ضبابية وعدم وضوح الإستراتيجية أثرت على أهلية الدولتين للمحافظة على مستواهما كقوى إقليمية صاعدة، خاصة بالنسبة لجنوب أفريقيا إبان حكم الرئيس زوما.[79]

على أية حال، غالبا ما تكون الإستراتيجيات والخيارات الريادية للقيادة/ القوى الإقليمية مدفوعة أو مرهونة بحوافز داخلية أو إقليمية في غاية من الأهمية، فهي:[80]

- تكون كأحد المخرجات الطبيعية لتنامي معدلات التجارة داخل نفس الإقليم.
- أو تمليها ضرورات مصلحة القوة الإقليمية في إرساء وهندسة السلام إقليميا.
- أو تحقيق نوع مقبول من الاستقرار النسبي (ضبط توازن القوى داخل الوسط الإقليمي).
- أو الحصول على تأييد وإلتفاف إقليمي يأخذ شكل الاعتراف بالقيادة الإقليمية.
- أو ضبط وتقييد ومراقبة سلوك القوى الثانوية الإقليمية.

المطلب الثالث: التأثيرات الثانوية للقوى الإقليمية.

تمتلك القوى الإقليمية في بعض الحالات مقاربات ريادية لإدارة اتجاهات الهيمنة والتأثير على القوى الأساسية المشكلة للنظام الإقليمي. حيث يعتبر "جانجولي سوميت" أنه لم تكن الهند لتظهر نفسها على أساس أنها تحولت إلى قوة إقليمية رئيسية في منطقة جنوب آسيا لولا تفكك دولة باكستان سنة 1971، والذي كان حسب جانجولي إعلانا

[78]Ibid, p., 97.
[79]Klaus Bachmann, **Op.Cit**, p., 56.
[80]Ibid, p., 58.

رسميا عن تفرد نيودلهي في قيادة المنطقة[81]. فعلى النقيض من الحالة الهندية، فإن فراغ الساحة الجغرافية الإقليمية لمنطقة أمريكا الجنوبية وخلوها من أي اتجاه دولي راغب أو طامح في قيادة الإقليم، وأحيانا أخرى يتعلق الأمر بافتقاد معظمها للأدوات والمقدرات والمهارات القومية التي تؤهلها إلى ذلك، دفع بطموحات "ريو دي جانيرو" إلى تعبيد الطريق نحو رأسية الهرمية التراتبية الإقليمية، وذلك في إطار نمط القيادة التوافقية للمنطقة، كانت المؤسسات الإقليمية مدخلا لها – كما سبقت الإشارة إليه – وداعما لها، مع المحافظة على مستويات ومعدلات التبادل التجاري تفاديا للمجازفة الاقتصادية والمخاطرة بمقدراتها الداخلية[82].على أن يتم ضبط هذا المجمع الكبير المتضمن لمجموعة من السياسات الخارجية القومية في صيغة خطاب وسلوك إقليمي متعدد الأطراف، يأخذ نهج الوساطات كآلية لإدارة وفض حالات النزاع والتشظي التي قد تعتري مسيرة هذا التجمع الإقليمي في بيئتيه الداخلية والخارجية[83]، وهو ما جعل المشروع القيادي البرازيلي موضوع التفاف وإجماع مهم من طرف الدول الأساسية المشكلة للنظام الإقليمي موضوع الهيمنة والنفوذ البرازيلي.

من جهة أخرى، تعتبر "سميث كارين"، أن هنالك العديد من القيود تفرضها طبيعة الرسائل التي يتضمنها المشروع القيادي بحد ذاته والتي قد تعصف بالقوة الإقليمية واتجاهاتها الريادية في الدول المشكلة للنظام/ الحاضنة الإقليمية، خاصة عندما يتضمن هذا المشروع لمسودات الهيمنة العالمية لرسائل النظام الدولي، ما يحول القوة الإقليمية إلى مجرد وكيل أعمال يعمل تحت حساب القوى العالمية في المنطقة الإقليمية[84]. وهو الأمر الذي كانت عليه دولة جنوب إفريقيا عندما وجدت نفسها أمام تحدي وضرورة كسب داعمين ومؤيدين لمفكرتها الإقليمية وتصورها الإقليمي، والذي لاقى انتقادات

---

[81]Ibibid, p., 63.
[82]John Hobson, **The State and International Relations** (Cambridge: Cambridge University Press, 2000), p., 83.
[83]Lorenz M.Lüthi, ed**., Regional Cold Wars in Europe, East Asia, and the Middle East: Crucial Periods.**(Stanford, CA: Stan ford University Press, 2015).p., 417.
[84]Ibid, p., 422.

ومعارضة شديدة داخل وحدات القوة المشكلة لذلك النظام بحكم أنها تحمل مشروعا ترافع من ورائه تصورا لخارطة الهيمنة العالمية في القارة الأفريقية، وهو دافع منفر للرسالة التي حملتها بريتوريا إلى دول المنطقة والتي ظهرت من خلالها كقوة مهيمنة غير ديمقراطية، وحاملة لمشروع متشدد وأفكار قائمة على ريادية وليس على نمط ديمقراطي (متعدد الأطراف).[85]

قد تعزو بعض القوى الإقليمية إلى مثل هكذا مشاريع، من منطلق أن واشنطن ظلت وستظل، في إطار التراتبية الهرمية الدولية، هي صاحبة الحل والعقد في كل صغيرة أو كبيرة ترتبط بوسائط واستراتيجيات وسياسات القوى الإقليمية، هي الموجه والمحدد الرئيسي لمآلات واتجاهات القيادات الإقليمية[86]. في المقابل لا تزال الضغوط الداخلية (الشعبية) تنظر بمرقاب التحفظ والرفض في غالب الأحيان إلى مشاريع التوسعة الجغرافية لحدود القيادة خارج المنطقة الإقليمية (وهي نفس الوضعية التي عليها جمهورية الصين، حيث لا تزال تلعب أدوارا ثانوية خارج نطاقها الإقليمي (دائرة نفوذها التقليدية: المحيط الهادئ ومنطقة آسيا)[87]، علمًا أنه عادة ما تحمل مشاريع القيادة بالنسبة لقوى الإقليمية الأساسية في أولى خطواتها نحو الريادة الإقليمية إلى الحرص على إخراج أو تحييد أو استبعاد واشنطن إلى أبعد نقطة ممكنة عن المركب الأمني الإقليمي المعني (التجمع الأمني الإقليمي)، وهو الأمر الذي تفطنت إليه الصين عندما أسست لنمط تفاعلي أمني آسيوي شديد، عززت من خلاله لكل المقاربات التعاونية التي من شأنها أن تكثف من اتجاهات التنسيق والربط الأمني الآسيوي، كحد أمني من خلاله يتم تحصين هذا المجمع الإقليمي الآسيوي من سياسات النفوذ واستراتيجيات الاختراق الأمريكي[88].

---

[85]Jagdish N. Bhagwati**, In Defense of Globalization.** (New York: Oxford University Press, 2004), p., 169.

[86]Gideon Rose, **Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy**, World Politics51, no. 1 (1998), p., 144.

[87]Ibid, p., 146.

[88]Andrew F. Cooper, Guadalupe González, Ricardo Ubiraci Sennes, and Srini Sitaraman, **"Pathsto Power: Foreign Policy Strategies of Intermediate States,"** Working Paper no. 244.

وهو الأمر نفسه الذي عكفت عليه روسيا في سعيها من أجل إخراج واشنطن من دائرة التدخل والتلاعب بالقضايا الأمنية والإستراتيجية الأوروآسيوية، واضعة لذلك سياسات تعاونية إقليمية ومقاربات إستراتيجية ميدانية عرقلت من خطوات حلف شمالي الأطلسي نحو شرق أوروبا.[89]

بالتالي، كثيرا ما تأخذ التجمعات الإقليمية في إطار المشاريع القيادية للقوة الإقليمية شكلا حمائيا ودفاعيا من التمدد الإمبراطوري للقوى العالمية، والتعاون البرازيلي مع دول أمريكا الجنوبية هو أحسن مثال في ذلك، خاصة في إطار تنمية سياسات واستراتيجيات تطوير المجهود الأمني الموحد بين دول جنوب أمريكا، والتي تعتبر أن "مجلس الدفاع والرقابة لدول جنوب أمريكا" تعد هيئة إقليمية/ وبوابة رادعة لأي شكل من أشكال تدخلات القوى الخارجية (الولايات المتحدة الأمريكية أساسا) في الشأن الإقليمي المحلي (الداخلي)[90]. وإذا عدنا إلى الحالة الروسية، سنجد أن المشروع الأوراسي كمشروع إقليمي تكاملي قائم على قيادة موحدة للنظام الإقليمي ولنموذج إجماع نسبي للمجمع موضوع الهيمنة والتأثير، يأتي مدفوعا، في الأساس، من طبيعة التغول التي تحملها الرسالة الأمريكية من خلال تفردها بالحكم العالمي (معارضة الأحادية القطبية)، وأخطر من ذلك، فـ(الكرملين) يعتبر أن سياسات القوة الناعمة الأمريكية أصبحت تفرض قيودا مهمة على حركة روسيا داخل الحاضنة الجغرافية الأوراسية، وهو ما قد يضع هذه الأخيرة رهينة القيم والأفكار الليبرالية الديمقراطية، وهو ما قد يحرم موسكو العودة إقليميا من بوابتها الخلفية (أوراسيا)، ما قد يرهن مشاريع الإحياء الجيوبوليتيكي الروسي.[91]

(Washington, DC: Latin American Program, Woodrow Wilson International Center for Scholars, March2000), p., 691.

[89]Andrew F. Cooper, Guadalupe González, Ricardo Ubiraci Sennes, and Srini Sitaraman, **Op.Cit**, p., 697.

[90]Ibid, p., 701.

[91]Ibibid, p., 709.

كما وقد تساهم بعض سياسات القوى الإقليمية (قيادات إقليمية) في الدفع باتجاهات مختلفة لسياسات قوى أخرى (قيادات إقليمية أخرى): فالمخرجات السياسية الخارجية الصينية والهندية كثيرا ما عملت وبشكل مهم في التأثير على خيارات واتجاه سياسات الدولتين، بل وأسست لمجموعة من المعوقات وفرضت قيودا على حركة القوتين في منطقتها الإقليمية[92]. ويشير في ذلك، "جانجولي سوميت"، إلى أهمية ودور قضايا النزاعات الحدودية غير المستقرة بين القوتين، بالإضافة إلى استقبال الهند وتأسيسه لما يسمى بـــ"المنفى التبتي" على أراضيها. وكذا، ازدهار وتطور الشراكة الإستراتيجية بين كل من جمهورية باكستان والصين الشعبية. ساهمت وبشكل ملفت للنظر لتحول القوتين إلى نوع من القيادة الصارمة للمنطقة الإقليمية ومحاولة التأسيس لنوع من التفاعل الإستراتيجي غير المستقر خارج الدائرة الإقليمية موضوع الريادة والسيطرة.[93]

من الأهمية الإشارة إلى متغير يلعب دورا مؤثرا في قيادية القوى إقليميا: فظاهرة "القيادة النسبية للمنطقة الإقليمية"، والتي عادة ما تكون أضعف القوى في الدائرة الجغرافية للتراتبية الهرمية الإقليمية مدفوعة من طرف قوى دولية ومدعومة من نادي الكبار في النظام الدولي، هي من تظهر على رأس قمة هرم تلك التراتبية إقليميا إلا أن الأمر في الواقع يرتبط بحقائق "الدور" وليس بحسابات القوة"[94]. وفي هكذا وضعيات لا بد من تفادي الخلط بين "مستويات القوة الإقليمية" و"اعتبارات توزيع القوة على مستوى النظام الدولي"[95].

ومثال جنوب أفريقيا يعتبر حالة مناسبة لفهم وعدم الخلط بين الأمرين: حيث اعتبرت، "سميث كارين"، أن حالة بريتوريا كدولة وقوة إقليمية في الحقيقة يرتبط

---

[92]Lorenz M. Lüthi, **Op.Cit**, p., 315.
[93]Ibid, p., 319.
[94]John Baylis, Steve Smith, and Patricia Owens, eds., **The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations,** 6th ed. (Oxford: Oxford University Press, 2015). P., 222.
[95]Janne E. Nolan, ed., **Global Engagement: Cooperation and Security in the 21st Century** (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1994). P., 528.

بمخرجات ترتبط وطبيعة الإملاءات والضغوط الدولية ما يتعلق منها وضرورة انتقاء دولة أفريقية تكون حجرة ممثلة للقارة إلى جانب بقية الأحجار الإقليمية على رقعة الشطرنج العالمية. وعادة ما تتم سياسات الضغط الدولية، عن طريق العنف الهيكلي الممارس على تلك القوى الإقليمية من خلال التحكم في أسعار الطاقة والمواد الخام والسلع ذات النطاق والأهمية العالمية، وهو ما يؤثر وبشكل أساسي على طبيعة المنصات المنهجية التي تتحرك من خلالها تلك القوى، في توجيه لها نحو سياسات وخيارات في إطار لعبة قواعد ونمط التحرك فيها خاضعة لمنعكس شرطي فوقي (دولي)[96]. وهو الأمر الذي كانت عليه كلا من البرازيل وروسيا، وبشكل ثانوي جنوب أفريقيا، التي تبنت مجموعة من المبادرات ما كانت لتتبناها لولا سياسات التضييق والضغط الدولي الممارس عليها[97]. فعادة عندما تنهار قيمة وأسعار السلع الأساسية والتي تشكل حاجيات حيوية للوحدات المشكلة للحاضنة الإقليمية (النظام/ المجموعة الإقليمية)، ينعكس هذا الأمر على طبيعة التماسك الإقليمي الداخلي وعلى مضمون وحدة الجبهة الداخلية داخل كل وحدة مشكلة لهذا النظام، وهو الأمر الذي وصلت إليه الأمور في كل من البرازيل وجنوب أفريقيا[98]. بالنسبة للحالة البرازيلية، فالوضع كان سيئا للغاية، حيث اعتبر "بورغيس" أن مستويات الرضى بالهيمنة والقيادة الإقليمية البرازيلية كانت في أدنى معدلات القبول. حيث ساهمت كلا من التغيرات الحكومية والتي أثرت بشكل كبير في تراجع الأداء الدبلوماسي والذي كان يتسم بالاستمرارية والقوة و الحسمية. هذا إلى جانب تعدد الصدمات السياسية والنكسات الاقتصادية أدى إلى تراجع بل غياب البرازيل عن نهجها ورسالتها القيادية الإقليمية[99]. وهو نفس الأمر الذي تحسسته "سميث كارين"

---

[96]Randall L. Schweller, " **Realism and the Present Great Power System: Growth and Positional Conflict over Scarce Resources**," **in Unipolar Politics: Realism and State Strategies after the Cold War,** ed. Ethan B. Kapstein and Michael Mastanduno (New York: Columbia University Press, 1999), p., 286.

[97]Ibid, p., 293.

[98]Ibibid, p., 293.

[99]Stephen G. Brooks and William C. **Wohlforth, World Out of Balance: International Relations and the Challenge of American Primacy** (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2008). P., 477.

من الحالة الجنوب أفريقية، حيث لاحظت ما يمكن وصفه بانعدام الرؤية الإستراتيجية والتي حلت محلها سياسة القوة، كمخرج دولاتي يعكس ضعف مقدرة النظام على إنتاج الأفكار وتحقيق تحولا ذكيا وسلسا لحركة النظام محليا وإقليميا، لدرجة أن موارد القوة الناعمة لبريتوريا لم تكن لتتغير أو تعرف طفرة تجديدية على مستوى الأفكار والأداء، فالمقدرات الناعمة التي كانت مرتبطة وبمعدلات كبيرة بما يسمى ب"التحول السلمي إلى حكم الأغلبية" للبلاد وأهمية سمعة "نيلسون مانديلا" عالميا، لم تتغير ولم يتم التفكير في مشاريع ناعمة أخرى إلى حد الآن. وهو الأمر الذي عجل بانهيار القيم الأخلاقية (القيم السياسية للدولة) وما أعقبه من انهيار اقتصاد البلاد[100]. بالتالي، يظهر من وضعية جنوب أفريقيا، أن خيارات التحول نحو شكل من أشكال القيادة الإقليمية كان مدفوعا في الأساس من طرف ممارسات إستراتيجية دولية اتخذت شكل ضغوطات هيكلية قلصت من هامش رؤية الحكومات في بريتوريا نظرا وفعل تسارع الصدمات الداخلية في البلاد، وهو ما وضع "**مقاربة الدور**" كخيار دولاتي إقليمي اتخذ شكل مشروع القيادة الإقليمية، يجد في النظام الدولي مرافعين له ومن أجله وهو الأمر الذي يستعصي إيجاده أو توفره على الأقل بين القوى الأساسية المشكلة للمجموعة الإقليمية.

يعتبر، "ماكفارلين نيل"، أنه في إطار نفس الضغوطات الممارسة سابقا على كل من الصين وجنوب أفريقيا، اتجهت روسيا لتبني نهج قومي – إقليمي جديد، وذلك منذ عام 2004، أخذ شكل مبادرات جادة من أجل الهيمنة والتحكم على وجغرافية ما كان يسمى بالإتحاد السوفيتي سابقا، في حزم وجاهزية لتوظيف القوة الخشنة (الأدوات العسكرية) لحماية واحتواء وإجبار الأراضي السوفياتية السابقة من أجل العودة إلى الحظيرة الروسية (الغزو الروسي لجورجيا سنة 2008، التدخل العسكري ضد أوكرانيا سنة 2014)[101]. أما على المستوى الداخلي، فلقد تبنى "بوتين" إستراتيجية مغايرة تماما عما

---

[100]Randall L. Schweller, **Op.Cit**, p., 513.

[101]Michael E. Brown, Sean M. Lynn-Jones, and Steven E. Miller, eds., **The Perils of Anarchy: Contemporary Realism and International Security**. (Cambridge, MA: MIT Press, 2015), p., 371.

كانت عليه الحكومات الروسية في السابق: إذ أسس حكومة مركزية قوية وفعالة قوض وقضى من خلالها على الأقطاب الروسية المتصارعة سابقا على موارد القوة السياسية والسلطة الاقتصادية للبلاد.[102] ومن الأهمية الإشارة إلى أن تلك الإصلاحات البوتينية جاءت في حقبة من بداية المرحلة الثانية من اتجاه توسع الحلف الأطلسي من جهة الشرق، وكذا أهمية ما حدث من إصلاحات وتغييرات على مستوى نظامي كل من جورجيا وأوكرانيا بالنسبة لموسكو، وما يعنيه الأمر من اقتراب خروج الدولتين عن سيطرة موسكو ودائرة تأثيرها، ما يعني تهديدا جيوسياسيا مهما بالنسبة للمشروع القومي الروسي.[103]

[102]Ibid, p., 376.

[103]Stephan Haggard and Robert R. Kaufman, **Development, Democracy, and Welfare States: Latin America, East Asia, and Eastern Europe**.(Princeton, NJ: Princeton University Press, 2017), p., 151.

المبحث الثالث: القيادات الإقليمية كقوى محورية: التطور والتحول

أظهرت التحولات الجيوسياسية للتوازنات الإقليمية الكبرى، الأدوار التي بات من الممكن أن تلعبها القوى الإقليمية (القوى الوسطى) من خلال صياغتها لسياسة خارجية قومية، تواجه عمليا في سعيها نحوى تنفيذها مجموعة من المعوقات والتحديات الإقليمية وفوق إقليمية. ولا يمكن فهم طبيعة دينامية هذا المستوى من القوى والتحولات الجيوسياسية المهمة إلا من خلال تحليل علمي لاتجاهات ممارسة السياسة الخارجية وذلك من خلال الاستعانة والعودة إلى نظرية العلاقات الدولية التي بدورها تقدم لنا مرقابا مهما لتتبع تحولات القوى الإقليمية من خلال مؤشرات واقعية تحلل من خلالها ما هو كائن (الواقع الذي عليه هاته القوى، هذا إلى جانب الواقع المنشود من طرف نفس القوى).

في إطار بيئة دولية متغيرة بشكل مستمر، يمكن أن نلاحظ كيف أصبح من الممكن أن يلعب الوسط الإقليمي دوره وتأثيره في تعظيم صلاحيات القوى الناشئة والمتحركة في اتجاه تصاعدي (القوى الأساسية)[104]. حيث تلعب عملية صنع القرار الخارجي في تلك القوى مفعولها التاريخي في التحكم في اللحظة السياسية للإقليم والبعد الأرضي للصلاحيات الموسعة للقوة الأساسية في الرقعة الإقليمية موضوع ممارسة النفوذ وعمليات التأثير، وهو ما يدفع بتلك القوى إلى التحول لنماذج قيادية تؤسس إما لحالة من التنافس داخل الإقليم الواحد، أو إلى نوع من الصراعات على النفوذ بين تلك القوى الإقليمية (بين رؤوس التراتبيات الهرمية القيادية ما بين الأقاليم)، مدفوعة في ذلك وبشكل خاص نوع من الإجماع أو الولاء الداخلي (داخل الإقليم الواحد)، أو الانتخاب الإقليمي والذي يأخذ في ذلك شكل الاعتراف بقوة إقليمية أساسية تعتبر من القوى الديمقراطية المتوسطة والناشئة في نفس الوقت، راعت في إطار ظروف التحول والتغير

[104]Michael C. Williams, **"Identity and the Politics of Security**," European Journal of International Relations 4 (1998), p., 204.

والتشكل (التحول الجيوسياسي للقوة الإقليمية) نمطا معينا من الأنماط القيادية إقليميا: القيادة الإقليمية السرية، القيادة الإقليمية المنشقة والقيادة الإقليمية المضطهدة[105]، متبنية من أجل ذلك أفكارا ومفاهيم معارضة ومناهضة للواقع الإقليمي، من جهة، والثورة على الشؤون والحقائق الدولية، من جهة أخرى.[106]

في الواقع، تتبنى ثنائية المعارضة القيادية هذه شكلا أو صيغة، ومن صيغ المناهضة والثورة في الشؤون الإقليمية كأحد الحقائق والأسس التي تنبني عليها أجندة السياسة الخارجية الجديدة لتلك القوى الإقليمية الأساسية[107]، وهو ما يشكل في الأخير تحديا تاريخيا لتلك القوى في خطواتها نحو تكريس الحكم الإقليمي والتأثير على المحيط الدولي كمجال يقوم هو الآخر على حقائق وتقاليد جيوسياسية تفرضها وترسمها قوى دولية.

كما وتلعب التغيرات والتطورات السياسية الداخلية أثرا مهما في عملية صنع سياسات خارجية جديدة، وذلك في إطار التحولات القيادية داخل رأس هرم السلطة في دول من مستوى القوى المتوسطة على مستوى نادي القوى العالمي. وهو ما يجد تفسيرا له في نظريات النظم السياسية وبقدر أكبر في تفاعل هجين بين كل من نظرية العلاقات الدولية والبعد السلوكي للسياسة الخارجية، من خلاله يمكن فهم مبررات وخلفيات لجوء بعض القوى الوسطى من الناحية الجيوسياسية لأنماط محورية وذلك خلال التحولات الحرجة من تغير البنية الإقليمية وفضاءات التداخل والتنافر الدولي[108]. هذه الأخيرة تشكل في أغلب الأحيان "محطات" حاسمة لفهم وتفسير تباين بعض القوى الوسطى في عملية صنع القرار الخارجي وتموضعها من على محيطيها الإقليمي والجيوسياسي، وهو ما يمكن رده إلى مدى أهمية التأثر والتفاعل الإيجابي لتلك القوى الوسطى المحورية مع بقية

---

[105]Michael C. Williams, **Op.Cit**, p., 206.
[106]Ibid, p., 206.
[107]Richard Ned Lebow and Thomas Risse-Kappen, eds**., International Relations Theory and the End of the Cold War** (New York: Columbia University Press, 1995), p., 117.
[108]Ibid, p., 123.

القوى القريبة منها أو المحيطة بها قاريا، والتي تسجل تفوقا نسبيا عليها، والذي يفرز تحولات على مستوى ديناميات القوة الإقليمية.

كثيرا ما تؤتي السياسات والسلوكات الخارجية المحورية مفعولها في عملية تحويل تلك الديناميكيات بالنسبة للقوة الإقليمية، وهذا يعود عادة إلى عوامل مفتاحية مهمة، على غرار: ظهور قيادات جديدة على مستوى تلك الدول/ القوى، كما هو الشأن بالنسبة إلى كل من دولة بولندا بعد المرحلة الشيوعية، وكوريا الجنوبية بعد انهيار حكم الحزب المحتكر للسلطة هناك، وبوليفيا بعد مرحلة الإستعمار،[109] باعتبار هذه الدول تحولت إلى قوى وسطى محورية استفادت كثيرا من التحولات القارية والدولية في إطار مراجعة دينامياتها الخارجية وخياراتها السلوكية عند تفاعلها مع فضاءها القاري ومحيطها الدولي.[110]

الأمر لا يأخذ هذا التحول في شكله البسيط، فالقيادات الجديدة في تلك الدول مثلا تضع وتصنع وتنفذ في محيطها الإقليمي من خلال سياسات تختلف عن سياساتها الخارجية السابقة، وهو أمر متواتر كثيرا في حالات كثيرة ترتبط بالوضعيات المتقلبة أو المتطورة التي تأخذها القوى الوسطى المحورية[111]، فعملية التغير تنطلق من فرضية مستوى التحدي الذي ترفعه تلك القوى في فضاءها الإقليمي خاصة عندما يتعلق الأمر بقوى متوسطة تظهر إقليميا كبيدق ضعيف ظاهريا لكن من شأنه أن يؤثر وبشكل أساسي ومحوري في طبيعة التوازن الإقليمي، من جهة، وفي الدول المجاورة الأقوى منها نسبيا وبشكل مختلف، وهو ما يؤسس لأحد أهم الثورات الدينامية للقوة الإقليمية التي تأخذ شكل تحول جيوسياسي تاريخي للقارة موضوع القيادة والنفوذ، فإذا حاولنا تطبيق هذه الفرضية على كل من الأمثلة السابق ذكرها، والأمر يتعلق هنا بالحالة البولندية والكورية

---

[109]Larry Birns and Alex Sanchez, " **From Obscurity to Center Stage: The Architectonics of Bolivia's Foreign Policy,**" **in Latin American Foreign Policies: Between Ideology and Pragmatism**,ed. Gian Guardina and Peter Lambert (Houndmills, UK: Palgrave Macmillan, 2011), p.,103.
[110]Ibid, p., 103.
[111]Ibibid, p., 111.

والبوليفية، كنماذج لحالات قيادية من نمط القيادات/ القوى الإقليمية الوسطى الصاعدة حديثًا، فإنها قد أظهرت سياسات وسلوكيات خارجية محورية وقارية حاسمة[112].حيث أظهرت من خلال المخرجات القرارية لمقارباتها الخارجية تحديا للتموضع في مناطق ومكامن ضعف دول الجوار الإقليمي والتي تشكل تفوقا نسبيا عليها، والتي قد تكون فرص التفاعل معها أهم بكثير من القوى الكبرى، خاصة إذا تعلق الأمر بصياغة سياسة إقليمية توافقية للمزيد من فرص التعاون والسيطرة الإقليمية على الأزمات الداخلية وإدارة عملية صنع القرار الإقليمي بسواعد إقليمية خالصة، هذا بالإضافة إلى الاستثمار في الأدوات والخبرات الإقليمية لحل النزاعات، ناهيك عن منع نشوب الصراعات.[113]

المطلب الأول: القوى المتوسطة "كجسور" إقليمية للقوى الكبرى.

تقضي المعادلة الكلاسيكية في العلاقات الدولية أن أقوى الدول تقليديا في النظام الدولي تؤثر وبصفة مباشرة على قوة البلدان الأخرى – من خلال وضعياتها الجيوسياسية وتأثيراتها الناعمة ومواءمة مكامن الضعف الإقليمية لحسابات وأجندة الاختراق وتغلغل القوى الكبرى في المناطق الإقليمية أو بالقرب منها أو خارج دوائرها الجغرافية–[114]. إذ تمثل هذه "القوى العظمى" حسب "**راندال شويلر**– **Randall L. Schweller** ""كقوى قطبية" متحكمة في أركان لعبة رقعية للقوى العالمية والتي تلعب من خلالها القوى الإقليمية نصف القوة العسكرية لأقوى دولة وذلك عندما تواجه تلك القوى القطبية بعضها البعض، بالتالي، غالبًا ما تؤثر القرارات المصيرية/ مخرجات القوى الكبرى بصفة طردية للقيادة على الفواعل الإقليمية الأقل ضعفا في الهرمية التراتبية الإقليمية. ناهيك عن القوى المحيطة بتلك الفواعل الدولية الكبرى والتي نادرا ما يؤدي هذا التفاعل الجيوسياسي في دوائره الكبرى إلى تشكل معضلات القوة القطبية.[115]

---

[112]Larry Birns and Alex Sanchez, **Op.Cit**, p., 128.
[113]Aaron L. Friedberg **"Will Europe's Past Be Asia's Future?,**"Survival 42, no. 3 (Autumn 2000), p., 147.
[114]Ibid, p., 148.
[115]Ibibid, p., 151.

لقد أظهرت صراعات نهاية القرن العشرين وأزمات بداية القرن الحادي والعشرين عن أهمية الأدوار المحورية المحتملة التي يمكن أن تلعبها القوى الأضعف في الحلقة الجغرافية الإقليمية، وقيمة وزنها الجيوسياسي في اتجاه التوازنات الإقليمية إلى نوع من الاحتباس أو الصعود الجيوسياسي للقوى، هذا بالإضافة إلى أهمية وطبيعة وشكل المحاور الجيوسياسية في تحديد مستوى وقيمة وثقل القوى الوسطى الإقليمية، وهذا في إطار الغموض القائم بين جدل القوة والدور الذي تلعبه تلك القوى القارية في النظام الدولي (المدرك الإستراتيجي للقوى الكبرى) أو حتى في مضمون التفاعلات الإقليمية الداخلية وحصة الدول/ القوى الصغرى أو الأضعف من ذلك التفاعل[116]، علما أنه قد تلعب بعض القوى القارية دور القوى الكبرى وذلك من خلال ممارسة نفوذها وتأثيرها، وهو ينقلها إلى مصاف"القوى العظمى من المرتبة الثانية"، وذلك بخلاف تشكل وتحول القوى القطبية العالمية، وفي ذلك، يعتبر "شويلر" أن القوى الكبرى عادة ما تحدد إقليمها الخاص ببناء وصياغة موازين القوى القارية الذي تحاول من خلاله الاضطلاع إلى ثقل دولي/ عالمي مؤثر، وظهر الأمر في الكثير من المحطات التاريخية التي حاولت من خلاله القوى الأضعف إقليميا الاعتماد على نفس المقاربة لتأمين هذا التحول على مستوى نادي القوى الإقليمية، ويمكن، حسب "شويلر"، أن يكون للجوار الإقليمي إسهاما في التأسيس لعمق استراتيجي وثقل ارتكاز عمل قوة إقليمية تعتمد في مناورتها الإقليمية والدولية على جوار قوي عسكريا، يشكل مجموعه تفوقا عمليا على القوى العظمى، خاصة إذا كانت في يد قوى الجوار الإقليمي أوراقا رابحة من مدخل المكانة الجغرافية والتأثيرين الدبلوماسي والاقتصادي المهيمن، وهي شروط تؤمن للقوة القارية ضمان رأسية قيادتها للمجموعة الإقليمية واضطلاعها نحو مكانة دولية منافسة لخارطة العمل الجيوسياسية المحددة سلفا من طرف القوى العظمى، وهذا في حالة ما إذا لم يستتب لهم أمر السيطرة على الاتجاهات الكبرى والديناميكيات الأساسية للقوة القارية.[117]

---

[116]Peter J. Katzenstein, ed., **The Culture of National Security: Norms and Identity in World Politics**.(New York: Columbia University Press, 1996), p., 327.

[117]Peter J. Katzenstein, **Op.Cit**, p., 333.

كما وتلعب القوى الوسطى من مجموع الدول القوية نسبيا في نظام التراتبية الإقليمية الهرمية، من مدخل مقدراتها على تشكيل ثقل جيوسياسي يعادل مجابهة قوة دولية أساسية، هذا إذا أخذنا بعين الاعتبار ملكات القدرة والنفوذ وظهورها في شكل المعزز للتماسك والاستقرار في النظام العالمي، وهو ما يعني بالنسبة إلى "جوردان"، أن للوسط الجيوسياسي أهمية كبرى في منح القوى ذات الثقل الإقليمي أنظمة أمان تدفع من خلالها بمواردها إلى اللعب ومحاولة التأثير في المنطقة الإقليمية، معززة في ذلك وضعها كقوة رئيسية الديناميات الإقليمية التي من شأنها أن تظهر تفوقا نسبيا على القوة الأساسية في أحد التشكلات القطاعية الإقليمية للقوة.[118]

في الحالة أعلاه، يكون الأمر مستتبا في حالات كثيرة للقوى الإقليمية الوسطى في حالات تاريخية مهمة ينظر إلى تلك القوى على أساس أنها تموضع للقوة في خط الوسط بين ضعف دولاتي وهشاشة إقليمية، محاطة أو محاصرة بكينونات جغرافية قوية قابلة للتمدد وبناء منطقة نفوذ خارج دوائر نفوذها وتأثيرها التقليديين[119]، لذلك، لا يمكن في أي حال من الأحوال المراهنة على سلوك ومخرجات القوى الإقليمية للحكم على "القوة الوسط" على أنها ميزة ثابتة، بل خاصية مهمة تتأثر وتتباين منحنياتها حسب متغيرات الزمان والظروف المحيطة بالنظام الدولي وتقلباته، وقد تنافس قوى أخرى تابعة للقوة الإقليمية الأساسية هذه الأخيرة من حيث المناصب الإقليمية القيادية ومميزات القوة الوسطى.

من خلال تحليل ودراسة المبررات والأسباب المحيطة بمستويات التأثير التي تحدثها القوى الوسطى المحورية على منعرجات تاريخية مهمة في دينامية ومصيرية قوة جيرانهم من القوى الكبرى، يمكن الوقوف من خلال ذلك، على ثلاث عوامل مفتاحية تلعب من خلالها القوى الوسطى دورا مهما للتأثير في تصاعد قيم القوة إقليميا وذلك على

---

[118]Ibid, p., 335.

[119]David C. Kang, "**The Middle Road: Security and Cooperation in Northeast Asia**," Asian Perspective 19, no 2. (1995), p., 199.

المدى الطويل: ولاعتبارات ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بتحديات القوة الداعمة أساسا إما لورطة إقليمية أو معضلة "جوهرية "في العلاقات الدولية، وهو ما يعني في الأخير، الانخراط بشكل ذكي في الهندسة التصعيدية للمواجهة الإقليمية، من خلال تعميق الفجوة بين القوى الثانوية في المنطقة الإقليمية من خلال التصعيد من مؤشرات سوء الفهم، أو خلط أوراق حسابات ومدركات القوى الأقرب إلى خط منافسة القوى الأساسية على رأسية التراتبية الإقليمية الهرمية[120]، فكلما زاد عدد الدول التي تحاول حماية نفسها من خلال تعظيم قوتها، من خلال زيادة الأدوات العسكرية وبشكل أساسي، كلما زاد احتمال حدوث أزمات وخلافات بشكل غير متوقع – أو عن قصد–، وهو ما يعني في الأخير زيادة التحديات في دائرة مخاوف وشكوك الدول الأخرى.

يبدو أن مثل تلك الوضعيات غير قابلة للحل في بيئة من عدم اليقين الأمني والارتياب الإستراتيجي المؤقت، وهو ما من شأنه أن يرفع من عدد البلدان المنخرطة في حلبة الصراع الوليدة عن اتساع مساحة الشك وعدم اليقين في وضعٍ تكون فيه المعضلة الأمنية هي المتحكمة في سلبية التفاعلات الداخلية الإقليمية، وتأخذ في ذلك شكل انسداد دولاتي في التعبير أو صياغة مقاربة ناجحة لحماية نفسها على حساب قيم التنسيق والتعاون الإقليمي، وهو ما يسوق المنطقة الإقليمية إلى نوع من التحديات تأخذ من خلالها الإقليمية في بعديها: التشظي الداخلي والانكشاف الخارجي، ميزات "المنطقة الرمادية"[121]. ومن خلال البناء السلوكي الخارجي للقوة الإقليمية والتي عادة ما تتبنى "النموذج الحلزوني"، كصيغة من صيغ صناعة وتوظيف الأوراق الأزموية والتي تتخذ شكل قرارات سياسية خارجية ناعمة وغالبا ما تكون خشنة – وكذا نادرا ما تكون عن غير قصد –تجاه بيئتها الإقليمية بشكل متكرر تصعيدا للتوتر، ما يتيح لها أمر التأكد من فاعلية المقدرات الوطنية وواقع مراكز ثقل المستويات الأخرى من القوة داخل المنطقة الإقليمية، وعندما تنظر تلك الدول إلى مصدر اللاأمن على أنه يمثل تهديدًا أو عندما

[120]David C. Kang, **Op.Cit**, p., 199.
[121]Ibid, p., 200.

تحاول أن تكشف عن خيوط ورشة التوتر في المنطقة الإقليمية، فإنها غالبا ما تفشل في عملية التعرف على مستويات التهديد المتزايدة .وكثيرا ما تؤدي تلك الإجراءات إلى تفاقم التحديات من دون حسيب ولا رقيب.

إذا تمعنا في دراسة ثلاث قوى وسطى محورية متوزعة على قارات مختلفة، قد تقدم لنا التحاليل المركزة على أهمية الدور والثقل الذي تمثله وتلعبه تلك القوى إبان المحطات التاريخية والحرجة في مناطقها الإقليمية، ومن خلال مسارح المواجهات المحتملة إدراكا عميقا بحجم التحديات التي تدفع بها وتحركها القوى الكبرى على الصعيد الإقليمي، وهي دينامية مهمة نجد إسقاطاتها تتجلى في كيفية بزوغ قيادات القوى المتوسطة الجديدة، وذلك على غرار كل من بولندا، كوريا الجنوبية وبوليفيا، والتي استجابت للاضطرابات الإقليمية من خلال صياغة سياسات فريدة من نوعها، تأخذ طابع المواءمة الإستراتيجية في حياة تلك الدول: والأمر يرتبط هنا بأولى الانتخابات الديمقراطية المنظمة في تلك الدول، حيث تظهر المراحل التي تعقب تلك الاستحقاقات السياسية أهمية العلاقات والتفاعل الإقليمي وفوق الإقليمي خاصة من الناحية الجيوسياسية[122]، خاصة خلال الولاية الأولى للقيادة الدولاتية الجديدة، وكيف من شأن السياسة الخارجية للقوى المتوسطة المختلفة أن تؤثر على القوى الإقليمية الكبرى وذلك في محطات مهمة من التحولات الدولية التي لها مخرجاتها السلبية والإيجابية على مستويات هندسة القوى الإقليمية.

المطلب الثاني: القوة الإقليمية والسياسة الإقليمية في نظام المحاصصة الدولي.

في حالة ما إذا قامت أية قيادة دولاتية بتحديد حصتها من النظام الدولي وذلك من خلال إسقاط القوة التعاونية أو قوة المواجهة، فإنه غالبا ما يمكّن السياق الجيوسياسي الإقليمي لتلك القوة من أن تكون ذات أهمية إقليمية بالنسبة للقوى الكبرى، وهو ما قد

[122]Schweller and William C. Wohlforth, "Power **Test: Evaluating Realism in Response to the End of the Cold War,**" Security Studies 9, no. 3 (spring 2000), p., 60.

يثير تساؤلات مهمة حول خلفيات الصدارة الدائمة لبعض الدول والقوى في عالم معولم، إذ لا يمكن فهم ذلك إلا من خلال تحديد أوجه التباين وحدود التداخل بين قوى وسطى تابعة لأنظمة إقليمية مختلفة وموضوع هيمنة مستمرة من طرف القوى الكبرى.[123]

بالنظر إلى الأدوار التي يمكن أن تلعبها القوة المتوسطة على المستوى الإقليمي، وذلك على نطاق واسع، ومن خلال اتجاهات ثقل المنطقة الإقليمية وأهميتها في الخارطة الجيوسياسية العالمية، فإنه من شأنها أن تأخذ شكل تحور هام على مستوى الدور/ القوة، لتتحول إلى قوة محورية وذلك من خلال المراحل الحاسمة والتاريخية والتي من شأنها أن تدفع بالقوة الوسطى لتصبح مؤثرا هاما على المنطقة الإقليمية والقارة بأكملها من خلال الحوافز الاقتصادية والأمنية والسياسية، والتي عادة ما تمليها تحديات قوتها في بعدها الإقليمي وضمانات القوى الخارجية (فوق الإقليمية)[124]، ففي حين تركز فيه التحليلات السياسية، وفي كثير من الأحيان على المراهنة وإبراز مدى أهمية المؤسسات الدولية والأسواق في الدفع نحو تغيير سريع على المستويات الإقليمية، بدلاً من التركيز على مفعول الدول وسياسات القوة المنتهجة عند تبني مقاربات وسلوكات خارجية قيادية قومية ،إلا أن ذلك لم يمنع من تقريب المسافات بين الدول والشركات خاصة عند نقطة صناعة السلطة وكذا تبني قرارات قطرية مربحة من مدخل الاستثمار المؤثر والممتد جغرافيا (أدوات دولاتية ناعمة غير مركزية).[125]

فعلى الرغم من كون مسارات العولمة كثيرا ما تأخذ منحى متسارعاً بفضل كثافة المؤسسات وتمدد الأسواق، وهو ما يضفي تعديلا وتعزيزا على مستوى المعايير الدولية ما يتعلق منه وضبط السلوكات والقواعد واللوائح المنظمة للتفاعلات الدولية الأكثر تأثيرا على المشهد العالمي[126]، وغالبا ما تعرف تلك المعايير تمردا من طرف قيادات دولاتية

---

[123]Schweller and William C. Wohlforth, **Op.Cit**, p., 68.
[124]Ibid, p., 68.
[125]Ibibid, p., 71.
[126]Joshua B. Spero, "Beyond **Old and New Europe,"** Current History 103, no. 671 (March2004), p., 135.

ذات تأثير مهم في نطاق منطقتها الإقليمية، بالتالي تكون في وضع خارج عن السيطرة محاولة من خلال ذلك إبراز قوتها وفوقيتها الإقليمية وندديتها لقوى كبرى، فعادة عندما يقوم ذلك النوع من القيادات بصياغة سياسات إقليمية وبشكل مستمر تتبنى من خلالها مجموعة من القرارات المحلية والخارجية المستمرة، يمكنهم ذلك الأمر وبشكل منهجي من بناء وتشكيل وضعها وثقلها وخاصة مكانتها الإقليمية من بوابتي مدى التأثير الجغرافي والقدرة على الحفاظ على القوة الذاتية أو تعظيمها.[127]

في حقيقة الأمر، لا تزال طبيعة وهيكل النظام الدولي تدفعان بالدول إلى تبني تلك المنهجية وذلك من أجل تقوية أنفسها إقليمياً، خاصة في إطار الاصطفاف لجهة ما أو الوقوف ضد أطراف أخرى، وهذا على الرغم من الإمكانيات التي تتيحها العولمة من خلال دعم آليات الترابط والتعاون الدولي والإقليمي منه (وحتى ما تحت الأقاليم)، وكذا تعطيل القرارات الدولاتية أو المؤسساتية أو حتى ما يتعلق منه بشريعة السوق، غير أنه لا تزال الدول المحورية تلعب دورا مؤثرا في دينامية الشؤون الإقليمية وحتى الدولية[128]، وتظهر أهميتها جلية وبشكل كبير على المستوى الإقليمي، هذا بالنظر إلى التحديات التاريخية التي ترفعها في سبيل الحفاظ على تفوقها أو زيادة قوتها بشكل يتيح لها فرصة الاستمرار في القيادة مع الانخراط وبنوع من الثقة المعززة في شكل من أشكال المباريات الدولية (اللعب التي تنخرط في رقعها قوى كبرى كديناميات تدفع بالمشهدين الإقليمي والدولي إلى نوع من المخرجات تحدد وضعية من وضعيات النظام الدولي المرتقب أو تحافظ على وضعيته السابقة).[129]

لأجل ذلك، كان من الأهمية تحليل ودراسة الطريقة التي من خلالها يمكن أن تؤثر أي قوة متوسطة عن طريق توليفة من السياسات الخارجية الجديدة وبشكل مثير للاهتمام على القوى الكبرى إقليميا، وذلك خلال الفترات الأولى من تولي القيادات الجديدة سدة

---

[127]Ibid, p., 138.
[128]Schweller and William C. Wohlforth, **Op.Cit**, p., 89.
[129]Efraim Inbar and Gabriel Sheffer, eds., **The National Security of Small States in a Changing World**.(London: Frank Cass, 1999), p., 159.

الحكم في الدولة، وهو الأمر الذي يعزز من صحة الفرضية التي تقضي أنه من شأن الديمقراطيات الحديثة (أحد مخرجات القيادات الجديدة المنتخبة) أن تفرز من خلال قراراتها وسلوكاتها الخارجية نمطا ثوريا على المنطقة الإقليمية وذلك في إطار مقاربة قومية مستقلة ترفض الأطروحات الخارجية أو الانصياع للمشاريع العالمية وذلك في إطار البحث عن مسالك قومية في إطار الفكرة الإقليمية والتي تحاول من خلالها أن توسع من دائرة السيادة الوطنية في نطاق إقليمي يعززها وتحافظ من خلاله على كينونتها، كل ذلك في إطار تقوية المسارات التي من شأنها أن تعزز فرص الاعتراف بالقوة الإقليمية كثقل من شأنه أن ينافس البعد الدولي في الكثير من المحطات والفرص[130]،ويمكن العودة إلى المثال البولندي لتأكيد تلك الفرضية: حيث بعد نهاية المرحلة الشيوعية انتقلت القيادة البولندية من الطابع السري إلى المسار الديمقراطي (1989م إلى 1991م)، وهو الأمر ذاته الذي طبع الحالة الكورية (كوريا الجنوبية)، حيث ظهرت في حياتها السياسية أول معارضة منشقة، لتنتقل زمام القيادة إلى تلك المعارضة (من 1998م إلى 2003م)، أما المثال البوليفي، فيعد حالة مثالية لتوكيد وصحة الفرضية أعلاه، حيث تم الاعتراف فيها بأول انتقال سلس وديمقراطي للحكم لصالح القيادة الأصلية بعد نهاية الاستعمار(وذلك من عام 2006م إلى غاية سنة 2009م)[131]، حيث تبين الحالات الثلاث السابقة، أنه من شأن القيادات التي تفرزها العملية الانتخابية الديمقراطية أن تتحرر من القيود الخارجية واضعة من أجل ذلك خيارات وحوافز سياسية خارجية تنطلق من خلالها (في رسم الأولويات والوزن الدولاتي والجيوسياسي المرغوب)، وهي الثنائية الجيوستراتيجية القائمة على (المكانة والقدرات)[132]، معتمدة في نفس الوقت على ركائز قوة الجوار الجغرافي لتأمين المرافقة الإقليمية للخيارات السياسية الخارجية الجديدة، التي تعتبرها القوة الإقليمية/ المشروع

---

[130]Ibid, p., 161.
[131]Bruce Gilley and Andrew O'Neil, " **China's Rise through the Prism of Middle Powers**," **in Middle Powers and the Rise of China,** ed. Bruce Gilley and Andrew O'Neil (Washington, DC: Georgetown University Press, 2014), p., 122.
[132]Bruce Gilley and Andrew O'Neil, **Op.Cit**, p., 129.

أنها كل قرار وسلوك من شأنه أن يحمي ويؤسس لهوية استراتيجية مستقلة وخاصة البنية المورفولوجية ومضمون القوة في المنطقة الإقليمية.[133]

تعد الولاية الجديدة للقيادات الثورية الدولاتية – في الواقع– من خلال النماذج التي ترتكز عليها لصنع سياساتها وسلوكاتها الخارجية من أكثر الأطر النظامية الفعالة والتي من شأنها إحداث نقلة نوعية في مستويات قوة الدولة نحو مصاف القوى المتوسطة وهو ما يسهل من عملية وهامش مناورة تلك القوى في التواجد في أهم المواقع الإقليمية التي من شأنها أن تعبد لها الطريق نحو نوع من الريادة في التراتبية الهرمية الإقليمية، ولا يمكن فهم تلك الدينامية إلا من خلال دراسة الكيفية التي تعتمد عليها لسد الفجوة بين التغييرات التي تم إجراؤها على مستوى الدوافع والحوافز السلوكية والسياسية الخارجية ودرجة تأثيرها وقوة فعاليتها من خلال أفكار ومفاهيم ذلك النوع من القوى، وهو ما يشكل يقظة ومدركا استراتيجيا واعيا بمدى أهمية التأثير الذي يمكن أن تحدثه القوى المتوسطة الرئيسية على مستويات عدة من مسارح عمليات القوى الكبرى.

من خلال معرفة وفهم سبل تحور القوة الذاتية التي تنتهجها الدولة إقليميا يمكن الانطلاق في تحليلات شاملة حول الطريقة القرارية المعتمدة من أجل "تنمية الإعدادات المادية" وذلك داخل نظام الأمن الإقليمي، من خلال: عوامل جغرافية، واقتصادية مرتبطة بمستويات التنمية، هذا إلى جانب طبيعة المقاربات التي تقوم عليها السياسة الخارجية[134]، والتي في اجتماعها وحضورها الفعال تلقي بثقلها على "طبيعة وقاعدة المناخ الأساسية" الموجهة لآليات صنع القرار في القوة المتوسطة –هي تحديات مفتاحية غالبا ما تكون مدفوعة بمستوى قوة الدولة –وبالتالي، كان من الأهمية أن نزن كيف يمكن أن يؤثر عدم اليقين والشك المستمر في بناء وتطوير الأفكار والتي من شأنها أن تدعم عملية صنع القرار في السياسة الخارجية وذلك عند المحطات التاريخية المفتاحية

[133]Ibid, o., 135.
[134]Jeffrey S. Kopstein and David A. Reilly, "Geographic **Diffusion and the Transformation of the Post communist World,**" World Politics53, no. 1 (October 2000), p., 137.

والحاسمة[135]. وهو ما سيخدم بشكل أو بآخر القيادة/ الوسط القيادي الجديد المنتخب ديمقراطيا. فمن خلال تحليل المناهج المعتمدة لإذكاء الحوافز المادية في عملية صنع القرار تلك يمكن فهم طبيعة الخيارات المعتمدة والتي من شأنها أن تساهم في تأثير سياسات القوة وبشكل كبير في محيط إقليمي تتجاذبه القوى الكبرى الإقليمية. فبالعودة إلى الأمثلة السابقة الثلاث: سنقف بالتأكيد على أحد الحقائق الموجهة لدينامية الدولة إقليميا وخارجيا: فالحقائق الجغرافية وعلى الرغم من تباين أرقامها وحجمها إلا أن لها من الأثر والثقل على البناء الجيوسياسي ما لا يمكن توقعه بسهولة إلا من خلال التفاعل الإيجابي بين الدول/ القوى: فلقد شملت أراضي بولندا ما يقارب 120728ميلا مربعا، كما ويبلغ عدد سكانها 38.6 مليون نسمة. بالنسبة إلى كوريا الجنوبية شملت أراضيها ما حجمه 38502 ميل مربع ويبلغ عدد سكانها 49.1 مليون نسمة. أما بوليفيا فلقد شملت أراضيها 424164 ميلا مربعا مع تعداد سكاني يقارب 10.8 مليون نسمة. أرقام تشير في الواقع إلى معايير جيوسياسية صغيرة جدًا. غير أن وزنها يظهر أثر مفعوله عندما ترتبط تلك العوامل بتفاعلات جديدة نسبيا بين الدول في بعضها البعض، كما هو الشأن بالنسبة لمخرجات العلاقات بين ألمانيا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية سابقا، أو حتى في أوائل التسعينيات من القرن الماضي.

كثيرا ما يظهر ثقل تلك العوامل والحقائق من خلال التفاعل بين دول الجوار الجغرافي (الإقليمي)، كما هو الحال بالنسبة إلى الصين واليابان ما يتعلق وتفاعلاتها الكبرى مع كوريا الجنوبية وذلك في أواخر التسعينيات. وكذا ما يتعلق منه بشبكة العلاقات الممتدة بين البرازيل والأرجنتين مع بوليفيا – بعد صعود القيادة الجديدة في هذه الأخيرة – وذلك في أوائل القرن الواحد والعشرين. وهي اتجاهات عادة ما تتحكم في المشهد والصورة الجيوستراتيجية من خلال تغييرات في مستويات القوى تحدد وتوجه منحى وطبيعة التفاعلات داخل النظام الدولي.

[135]Ibid, p., 142.

عند النظر إلى " للأمن الأوروبي" فإن العلاقات الفرنسية الألمانية البولندية كانت قد ساهمت وبشكل مثير للجدل في تشكل مسرح خاص بالمصالح الجيوسياسية للقوة الكبرى الألمانية[136]. والتي عملت فيه القوة الوسطى البولندية بشكل عميق ومؤثر. وهو الأمر المتوقع في حالة استمرار ظهور مؤشرات استقلال أوكرانيا على المدى الطويل من الهيمنة الروسية الجديدة والتقليدية الأصول[137]. وبالعودة إلى الدور الإقليمي الجديد الذي أصبحت تلعبه بولندا وذلك منذ أوائل التسعينيات، فإنه من شأن أوكرانيا أن "تنجذب تدريجيا إلى المحور الفرانكو – ألماني –البولندي". بالتالي، من شأن القوى الوسطى في أوروبا الوسطى أن تعمل على تخفيف أعباء وتحديات القوى الكبرى خاصة تلك التي تواجهها كلا من فرنسا وألمانيا مع روسيا، في إطار تفاعل تعاوني محوري. ونفس الإستراتيجيات عرفها الجزء الشمال الشرقي من القارة الآسيوية عبر السياسات الخارجية لكوريا الجنوبية. وكذا نفس الأمور حدثت في أمريكا الجنوبية من خلال السياسة الخارجية البوليفية.[138]

إن الإختلالات في موازين القدرات الاقتصادية والعسكرية بين الدول، والمدركات الخاطئة للقادة، في ظل استمرار بيئة الشكوك والمخاوف، غالبا ما تؤدي إلى شحن البيئة الإقليمية باتجاهات متصاعدة من التوتر والعدائية والمواجهة[139]،وعليه، وحدها عملية صنع القرار البراغماتية المراعية لإملاءات العقلانية السياسي وظروف المحيط الجيوسياسي من تضع أمام القيادة خيارات وبدائل مفتوحة ومجدية، كما وتضع بعض الدول من خلال التحديات التي تواجه بعضها البعض نصب عينيها رهانات صنع القرار التي تعتبر منصة مهمة في تحديد توجهات وطموحات قيادات القوى المتوسطة، خاصة

---

[136]Klaus Bachmann, "**Reflections: Gloomy Faces of Old-Fashioned Statebuilders: Poland's Foreign Policy in the Light of International Relations Theories**," Polish Quarterly of International Affairs 1, no. 1 (2008), p., 110.

[137] Jeffrey Robertson, "**South Korea as a Middle Power: Capacity, Behavior and Now Opportunity,**" International Journal of Korean Unification Studies 16, no. 1.(2006), p., 151.

[138]Ibid, p., 153.

[139]Klaus Bachmann, **Op.Cit**, p., 117.

في ظروف المآزق والأزمات الإقليمية، ما يرتبط منها وبشكل كبير جوارها الجغرافي من مجموع القوى الكبرى.[140]

تجدر الإشارة أن كثيرا ما تكون تحديات القوة الإقليمية سلبية للغاية ما يتعلق منه وبقاء القوة المتوسطة كعامل ديناميكي وحيوي في بيئة المنطقة الإقليمية، فعندما تبدأ القوة الإقليمية في التصاعد من دون حسيب ولا رقيب، تنطلق في ظل ذلك القوى الوسطى في بناء المحطات والمحطات التاريخية من خلال محاولتها للتلاعب بجوارها الجغرافي، وذلك من منطلق ضعفها من الناحيتين الجيوسياسية والجيوستراتيجية ، ما يعني أن تأسيس الأزمات ودعم التشظي الداخلي الإقليمي لإضعاف الأطراف الأقوى من شأنه أن يكسب للقوة الوسطى دورا وظيفيا ومسلكا للقوى الدولية للتخندق والتغلغل في المنطقة الإقليمية، وذلك من خلال الاستثمار الإستراتيجي في قدرات القوة المتوسطة للتأثير على القوى الإقليمية الكبرى. كبديل لسيناريو هندسة أي شكل من أشكال الصراعات، وهو ما يعني في الأخير تعزيز ودعم كل الإستراتيجيات التي من شأنها التقليل من التأثير المتصاعد لسياسات القوة.[141]

على الرغم من ذلك، فإنه من الثابت في الجغرافيا الإقليمية أنه كثيرا ما يعمل ويؤدي الصراع الداخلي إلى فتح مسالك التغلغل والنفوذ بين الدول، في سعي من هاته الأخيرة من أجل زيادة قوتها، في ظل وضع إقليمي تتجاذبها قوى الهيمنة الخارجية[142]. ففي ظل مناخ إقليمي يسوده التوتر وحتى العدوانية المعززة من طرف نظام دولي معولم تتعرض أدوار وأهداف القوى الوسطى لمخاطر كبيرة وذلك على المستوى الإقليمي، حيث كثيرا ما تتعرض إلى هيمنة القوة الكبرى الخارجية، فتكون في ذاك عرضة إلى التلاعب بأدوارها وعناصر قوتها.

---

[140]Ibid, p., 117.
[141]Ibibid, p., 123.
[142]John Hobson, **The State and International Relations** (Cambridge: Cambridge University Press, 2000), p., 563.

بالنظر إلى واقع المنافسة بين القوى الإقليمية، فإنه يمكن أن تكون للقوى الوسطى/ المحورية تأثيرا إقليميا وجيوسياسيا كبيرا، حيث: بمقدورها أن تساهم في تغيير أو تعديل قواعد لعبة القوة الإقليمية من خلال عملية الدفع والتحفيز التي تمارسها على مستوى قيادة القوة الإقليمية الكبرى، معتمدة في ذلك على وسائط الإقناع من أجل التأثير وإحداث تغيير داخل نظام دولي متسارع التحول والتطور في تداخل هجين بين الديناميات السلبية والإيجابية[143].حتى تؤمن لنفسها كقوة البقاء والاستمرار كجزء أساسي ينتمي إلى قارة موضوع اهتمام واستقطاب من طرف نظام القوى الدولية الكبرى.

بالتالي، قد تكون القوى الوسطى الأكثر أهمية في المنطقة الإقليمية بحاجة إلى إيجاد طرق تستفيد من خلالها على مساعدة ودعم القوى الكبرى لها، هذا في حالة ما إذا رغبت في تفادي أو صد عدوان إقليمي ذي بعد ديناميكي تاريخي، ضمانا لسيادة سياستها الخارجية واستقلاليتها عن كل التأثيرات، خاصة تلك التي تفرزها المقاربات الجيوسياسية الموسعة والتي تأخذ شكل قوالب قرارية خارجية للقوى الإقليمية الكبرى[144]. حيث من خلال ذلك، يمكن للقوى الوسطى أن تلعب أدوارًا مفصلية في التطورات القارية وهذا بمجرد تحولها إلى قوة وسطى محورية، تنطلق في كنفها قيادات الدول إلى بناء وتحديد خيارات سياساتها الخارجية الرئيسية، على غرار: بناء وتأمين اقتصادياتها النامية وبوتيرة سريعة، تفادي أساليب التهديد العسكري إزاء دول الجوار الجغرافي.[145]

---

[143]Ibid, p., 568.
[144]Walter Mattli, **The Logic of Regional Integration: Europe and Beyond** (Cambridge: Cambridge University Press, 1999), p., 283.
[145]Walter Mattli, **Op.Ci**t, p., 290.

المبحث الرابع: القوى الإقليمية: بين سياسات المواءمة واستراتيجيات الإعتماد على الذات.

عادة ما تقف مجموعة من المبررات السياسية والخلفيات الاقتصادية بما في ذلك الخيارات التنموية السياسية وراء السياسة الخارجية للقوة الإقليمية، وهذا بفضل نقاشات واسعة بين أهم الفعاليات السياسية الداخلية حول أهم سبل وطرق تأمين مسار قيادة محورية فاعلة ومستمرة لدولتهم وهذا في المضمونين الإقليمي والجهوي، علما أنه يتم اتخاذ مثل هكذا حوارات مصيرية مستقبلية عند كل استحقاق سياسي تلعب من خلاله الأحزاب المعارضة أو حتى الحركات السياسية السرية دورا مفصليا وناجحا في الظفر بانتخابات كثيرا ما تشكل تغيرا مفصليا حرجا في الحياة السياسية للدول. وهو ما يمكنها، بالضرورة، من ضمان التفاف سريع للنخب المتماسكة حول عملية صناعة قرارها، خاصة في ظل قيادة منتخبة شعبيا لدولة من مستوى القوى المتوسطة/ كأحد أنماط القيادات المتعارف عليها إقليميا. فمن منطلق دعم مجتمعي قوي من شأن هذا المعطى المهم أن يدفع بقيادات القوة الإقليمية إلى التحول إلى لاعبين فاعلين سياسيا واقتصاديا على المستوى الإقليمي في مواجهتهم.[146]

من خلال تقييم خبرات وخيارات السياسة الخارجية للكثير من القوى الإقليمية وبالخصوص النماذج المذكورة آنفا في متن هذا الفصل، فإنه من شأن تلك المبادرات والسياسات أن تنطلق من تصورات وأفكار الفعاليات السياسية المعارضة وكذا السرية منها أو حتى المنشقة أو المضطهدة كقوالب فكرية تشكل منصة أيديولوجية تتحرك من خلالها مشاريع تلك القوى في تفاعلاتها مع القوى الكبرى وذلك في الكثير من مناطق ونقاط مسارح لعبة المصالح والنفوذ، وهو ما تتخذ من أجله تلك القيادات الإقليمية مجموعة من مخرجات المواءمة السياسية لوضعيات القوة الإقليمية في مجالها الجغرافي

[146] Steven E. Lobell, Norrin M. Ripsman, and Jeffrey W. Taliaferro, eds., **Neoclassical Realism, the State, and Foreign Policy** (Cambridge: Cambridge University Press, 2009). P., 126.

موضوع الهيمنة والنفوذ. تلك السياسات التي تتخذ شكلا قراريا تستمد قوتها من واقع الفرص والحقائق التي تفرزها تلك التفاعلات، من جهة. ومن الانعكاسات والتداعيات التي تفرزها الاضطرابات العالمية والتي من شأنها أن تحول الدول إلى نوع من القيادات المحورية الإقليمية وسط عدم يقين إقليمي يمهد لها عملية تأثير وإدارة منهجية للشؤون الإقليمية في مراحل حرجة من تحولات البيئة الإقليمية، وهو ما كانت عليه كل بولندا وكوريا الجنوبية إبان العشريتين الأخيرتين من القرن العشرين، وبوليفيا في أوائل القرن الحادي والعشرين.

تم الترويج، في واقع الأمر، لسياسات القوة المتوسطة المحورية من قبل "وارسو" و"سيول" و"لاباز" من باب بناء تأثير فريد من نوعه على قوى كبرى معادية لعواصم تلك القوى المحورية المتوسطة والأمر يتعلق بكل من: ألمانيا وروسيا (بولندا)، الصين واليابان (كوريا الجنوبية)، والبرازيل والأرجنتين (بوليفيا)، فبدون القدرة على تكوين روابط محورية من أجل التأثير والتمكن من تحقيق المواءمة الإقليمية من خلال إرساء تحالفات متعددة الأطراف ومن سياقات وأنماط قوى فوق إقليمية متعددة المستويات لا يمكن للقيادات الإقليمية تأمين استمراريتها ومجابهتها للمخرجات الدولية التي من شأنها أن تؤثر على الوضع الريادي للقوة المحورية وذلك من مدخل تحريك مصفوفة الاستقرار ومحاولة التغيير من التوازنات والوضعيات والاتجاهات التي ترسم ملامح الهوية الإستراتيجية الإقليمية للقوة الإقليمية: مثلا، من المحتمل جدًا ألا تتمكن القيادة البولندية والتي يقودها حزب التضامن من الاندماج في وقت لاحق، في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) والإتحاد الأوروبي، هذه الأخيرة، لم يتسن لها الانضمام إليها إلا من خلال مسار طويل انطلق مع أواخر تسعينيات القرن المنصرم ليتجسد بعد ذلك في أوائل القرن الحادي والعشرين،[147] بالنسبة لكوريا الجنوبية، فمن المحتمل ألا يكون بمقدورها تحقيق التأثير ورسم معالم النفوذ تجاه كوريا الشمالية، وذلك لاعتبارات تعود لمخاوف ترتبط بمعطيات اقتصادية صينية ويابانية، من جهة، والمصالح الجيوستراتيجية

[147] Steven E. Lobell, Norrin M. Ripsman, and Jeffrey W. Taliaferro, eds., **Op.Cit**, p., 129.

الروسية من جهة أخرى، وهو الأمر الذي دفعها إلى الانخراط في ترتيبات ثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية،[148] وهو ما أسست من خلاله سيول لثورة في شؤونها الإقليمية كداعم لحركة قوتها إقليميا، خاصة بعد حدوث أول اتجاه تصحيحي منشق ومعارض وبأدوات ديمقراطية مهدت لبزوغ قيادة كورية جنوبية وضعت سياسة خارجية مشرقة إقليميا معززة بدعم ومباركة أمريكية خففت عنها القيود والمخاوف المذكورة سابقا.

الأمر يختلف تماما بالنسبة لبوليفيا التي لم تتمكن من التأسيس للنفوذ والتغيير المرغوبين إقليميا، وذلك لاعتبارات ترتبط بسياسات الهيمنة الممارسة من طرف كل من القوى المهيمنة إقليميا، والأمر يتعلق بكل من: البرازيل والأرجنتين، وذلك من خلال تفعيل هاتين الأخيرتين وبشكل ملموس لسياستيهما التجارية الإقليمية الجديدة، وهو ما دفع بالقيادة البوليفية إلى اعتماد دبلوماسية خاصة وحاسمة في إدارة محورية لدورها الإقليمي وذلك من خلال إعادة تنظيم الصادرات الأساسية من الطاقة دعما للاستقلالية المنشودة من طرف القيادة الجديدة للبلد وتعزيز لمركز ثقلها الإقليمي.[149]

على أية حال، يمكن القول أن محورية السياسات الخارجية لقوى وسطى، على غرار النماذج السابقة (بولندا، كوريا الجنوبية وبوليفيا)، والتي كانت أحد أهم مخرجات تلك الدول كديمقراطيات جديدة وناشئة، أضحت فيها القيادات المنتخبة نماذج لثورات الإصلاح والتغيير الإقليمي ومنصات ومحطات تاريخية مهمة للتحولات الثقل الجيوسياسي للحواضن الإقليمية لممارسة الريادة والنفوذ والهيمنة، وذلك مواجهة منها للقوى فوق الإقليمية المعادية والمناهضة لهذا النوع من القيادات الإقليمية.

بالتالي، يمكن القول أنه من خلال التحولات الحرجة التي ترسمها القوى الوسطى في إطار منحنى الهيمنة التصاعدي على دائرة النفوذ والسيطرة الإقليمية، قد يكون توافق

---

[148]Waltz, **Theory of International Politics; Stephen M. Walt, The Origin of Alliances** (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1987), p., 78.
[149]Ibid, p., 81.

السياسة الخارجية لتلك القوى مع أجندة التأثير والتغيير الإقليمي من شأنه أن يضع محورية القوة أمام سيناريوهين متنافرين أحدهما سيئ والآخر أفضل وايجابي بشكل مهم، والأهم من كل ذلك طبيعة سوابق القوة الوسطى في بيئتها الإقليمية ومجموع المقدرات والوسائط المستغلة لتنفيذ تلك السياسات والتي تنطلق من منطق توسعة دائرة دمقرطة التأثير على بقية الفاعلين موضوع الحاضنة الجغرافية الإقليمية، كقوة مسالمة ومؤثرة ومحورية بالنسبة لدول الجوار الإقليمي.

المطلب الأول: أنظمة الإعتماد على الذات الإقليمية: الصلاحيات والأدوات.

من أجل توفير السياق النظري لممارسات السياسة الخارجية النظرية الواقعية ومواءمة السياسة الخارجية للقوى الوسطى/ القيادات الإقليمية مع طبيعة عملية رصد واستكشاف أهمية البعد الجيوسياسي في عملية الربط الوظيفي بين الهوية الإستراتيجية والدور المنشود إقليميا، يستدعي هذا الأمر قدرا كبيرا من الاهتمام بدراسة الحالات والنماذج الإقليمية الخاصة بالمستوى "الأوسط من القوى " أو تلك الواقعة "بين قوى دولية كبرى تسعى إلى تحجيم والتقليل من وزن تلك القوى استراتيجيا وإقليميا وذلك في إطار تحديات القوة والمواجهة بين المحاور الجيوسياسية كداعمة للصراع بين الرؤوس الإقليمية على دوائر نفوذ خارج الاختصاص الإقليمي الأصلي.[150]

انطلاقا من المعطى أعلاه يمكن أن نعتمد على النظرية الواقعية لفهم وفحص طبيعة "دوافع" السياسة الخارجية الخاصة بالقوى الوسطى/ القيادات الإقليمية[151]،وذلك من خلال ما يعرف بـــ: " الإعتماد على الذات" " التقليدية كنموذج لسلوك الدولة/ القوة المحورية للحفاظ على السلطة الإقليمية أو زيادتها أو توسعة دائرة حدودها الأمنية (رسم دوائر

[150] Charles L. Glaser, **"Realists as Optimists: Cooperation as Self-Help,"** International Security19, no. 3 (Winter 1994–1995), 53; p., 111.
[151] Ibid, p., 112.

تأثير جغرافية ذات انعكاسات اقتصادية وأمنية)،[152]في الواقع لو رجعنا إلى النماذج السابقة (بولندا، كوريا الجنوبية وبوليفيا) وتمعنا في طريقة توظيفها لبرنامج وأنظمة " الإعتماد على الذات التقليدية"[153]سنقف على الكيفية التي من خلالها تتجسد السياسة الخارجية للقوى المتوسطة والتي تستند إلى مقاربة "الجسور" أو "تجسير مستويات القوة"، [154] و تقييم "وزن التجسير" الذي تحظى به القوة المتوسطة كواسطة حاسمة لإدارة الخلافات الواقعة بين الفاعلين الأساسيين في المنطقة الإقليمية والقوى الكبرى، وذلك من مدخل "المقاربة الواقعية الطارئة"، والتي يدعم منطق فهمها وتحليلها الحدود الشفافة القائمة بين السياسة الخارجية وطبيعة التوازن الإستراتيجي التقليدي.[155] ووفقًا لذلك، تظهر طريقة عمل القوى الوسطى/ المحورية وتبرز عبر سلسلة طويلة من استخداماتها لمقاربة "تجسير الإعتماد على الذات" من خلال بناء إقليمي يدعم مكانتها عبر عمق دبلوماسي وتنموي اقتصادي جديد يشكلان أحد التخصصات الوظيفية الإقليمية المفتاحية المتاحة للقوة الريادية في بيئة إقليمية تعاني من اتجاهات رخوة تفتح ممرات الإنكشافية للعديد من الإ التدخل الفوق إقليمي مدعومة في ذلك بفوضى الاختراق والتغلغل الإستراتيجي والتي عادة ما تحرك خيوطها القوى الدولية الكبرى.[156]

لتحليل طرق تنفيذ صناعة القرار المحوري للقوى الوسطى تجاه بقية القوى الرئيسية إقليميا واتجاهات تغيرها، وذلك ضمن " إعتماد على الذات" " للفاعلين الأساسيين في النظام الدولي، يمكن أن نفهم الكيفية التي من خلالها طورت القوى الوسطى قوالب جديدة من التحالفات على مستوى السياسات الخارجية داخل الإقليم الواحد (السياسة الإقليمية الخارجية). وذلك، على الرغم من كونها لا تملك القوة الكافية لتغيير نظام دولي فوضوي

---

[152] Charles L. Glaser, **Rational Theory of International Politics: The Logic of Competition and Cooperation.**(Princeton, NJ: Princeton University Press, 2010). P., 44.
[153] Ibid., 44.
[154]Ibibid, p., 46.
[155]Schweller and William C. Wohlforth, **"Power Test: Evaluating Realism in Response to the End of the Cold War,"** Security Studies 9, no. 3.(spring 2000): p., 60.
[156]Ibid, p., 66.

قائم على تفاعلات كبيرة بين العديد من "الإعتماد على الذات" للكثير من الرؤوس الإقليمية، غير أنها في الأخير تتحدد معالمها وتأثيراتها على أساس توزيع السلطة، والطريقة التي من خلالها تدعم تلك المساعدة وترضى بالحفاظ على السلطة الدولية أو تعظيم قوى الفاعلين الرئيسيين داخل نظام دولي مؤسس على فوضى قائمة على قدر مقبول من دينامية هرمية ضابط لمستويات مهمة من توزيع الأدوار والوظائف والسلطات.

من الأهمية عند رسم معالم التفاعلات الأكثر تأثيرا من طرف القوى المحورية/ القيادات الإقليمية أن نأخذ في عين الاعتبار أنه لا توجد دولة واحدة تتحكم في نظام القوى، حتى رؤيتنا ودراستنا للقوى الكبرى تكون من منطلق وسائل سيطرتها وهيمنتها على القوى الوسطى، وذلك لاعتبارات تعود في مجملها إلى افتقار ذلك النوع من القوى إلى البدائل والخيارات التي من شأنها أن تضعها في أحسن رواق عند صنع قرارات سياستها الخارجية قصد المواءمة والتكيف مع وضعيات النظام الدولي،[157] مع ذلك، فإنه من شأن البيئة الدولية الجديدة كأحد مخرجات صراعات النفوذ بين القوى الكبرى أن تمنح للقوى الوسطى متسعا من الرؤية الإستراتيجية وذلك عند عملية صياغتها لقرارات السياسة الخارجية، وهو ما قد يحدث في أغلب الأحيان فرقا مهما إبان المراحل الحاسمة من التطورات ومآلات الاتجاهات الكبرى في البيئة الإقليمية، فمثلا: عندما قامت القيادات السياسية الجديدة في كل من بولندا وكوريا الجنوبية وبوليفيا وبطريقة منفردة بتبني تصرفات وقرارات دون العودة إلى الحاضنة الإقليمية أو حتى مراعاة خطاب القوى الدولية الكبرى، كفواعل من المستوى الأقوى عالميا، والأكثر هيمنة على الاتجاهات الموجهة للنظام الدولي، وذلك من باب إخضاع دول الجوار الجغرافي لقبضة تاريخية تحركها وتبوصلها القيادة الإقليمية/ القوة الإقليمية الأساسية،[158] أدى ذلك إلى تشكل نوع من القوى/ القيادات الإقليمية المحدودة، تخضع إلى شروط وخصائص رخوة من شأنها

[157] Schweller and William C. Wohlforth, **Op.Cit**, p., 153.
[158] Michael C. Williams, **"Identity and the Politics of Security**," European Journal of International Relations 4 (1998), p., 204.

أن ترهن مكانتها الإقليمية ووضعها المحلي، وأهم ما يؤسس لتلك الميزات السالبة لاستمرارية ريادتها الإقليمية، ما يلي:

- امتلاكها لموارد جيوستراتيجية مهمة، غير أنها مقيدة.
- هشاشة سيادتها على إدارة شؤونها الخارجية، كأنظمة تعتمد أساسا وتحركها بالضرورة " الإعتماد على الذات" في انعزالية تامة عن الدوائر المحيطة بها عند عملية صناعة القرار.

إذا رجعنا إلى النماذج الثلاث المذكورة سابقا، سنجد أنه بالفعل تمكنت قياداتها السياسية الجديدة من صياغة سياسات تاريخية مواءمة ومد الجسور بين الدول/ القوى وحتى الأقاليم، في إطار روابط إقليمية وظيفية تكفل مسارات تنموية ناجحة، وذلك في إطار دينامية تفاعلية سلمية وتنافسية تؤسس لنوع من الازدهار الممتد إلى علاقات مستمرة بين أقاليم تنطلق من نفس الرؤية والقراءة للوضع وبمقدرات متباينة، غير أن ما يوحد نهجها هو سابق علاقاتها التاريخية داخل حواضنها الجغرافية الإقليمية، وهو ما يعني أساسا تشكيل نوع من الرصد والاستكشاف السياسي والاقتصادي كصيغة من صيغ مد الجسور بين القوى المحورية/ الوسطى، وهو ما يحد حدا فاصلا بين مقاربة " الإعتماد على الذات الإقليمية" والصيغ الأخرى من أوجه المساعدات التي تؤسس مسافة التمايز بينها وبين تلك المقاربة (وهو الأمر الذي تبنته في الأخير كل من بولندا، كوريا الجنوبية وبوليفيا).

المطلب الثاني: القوى الإقليمية المحورية في المدرك الوظيفي للقوى الكبرى.

من شأن المناقشات العامة في نظرية العلاقات الدولية أن تمنح رؤية وسياقات مهمة للثقل الوظيفي الذي تقدمه مقاربة " الإعتماد على الذات الإقليمية" للقوى المحورية، حيث تدعم تلك الأهمية والضرورة النظرية بموازنات أساسية على مستوى الحجج المقدمة من طرف النظرية الواقعية حيال " الإعتماد على الذات" كمقاربة رئيسية توجيهية لدينامية

القوى المحورية، سواءً في اتجاه موازنة القرارات الخارجية أو تكرار السلوكيات والتجارب التاريخية إقليميا. وذلك في إطار التركيز– ودون إهمال– على الطريقة التي من خلالها تستخدم الدول الأضعف إقليميا للقوة وبمرونة تجاه الدول الأخرى، وذلك عندما تكون أمامها خيارات قليلة في عملية صياغة سياساتها الخارجية.[159]

في الواقع، هنالك الكثير من المبررات التي تقف وراء أهمية القوى المتوسطة بالنسبة للقوى العظمى، والتي عادة ما تظهر من خلال مجموعة من السياسات التي تفرزها مقاربة " الإعتماد على الذات" والتي تحرك بدورها دوافع القوى المتوسط إقليميا نحو نوع من التقارب فوق الإقليمي مع القوى الأخرى، وذلك في إطار الموازنة التقليدية لمستويات المصالح ومراكز القوى. كما وتوضح العديد من نماذج قوى الإعتماد على الذات في نظرية العلاقات الدولية الطريقة التي من خلالها تكتسب الدول القوة أو تحافظ عليها أو حتى تفقدها، أي بالأحرى، كيف يمكن أن تدعم تلك المقاربة مصالح القوى الوسطى أو تعظم مكامن الهشاشة لحساب فواعل أخرى إقليمية أو فوق إقليمية تنافسها في نفس الاتجاه أو تطمح إلى تحجيمها أو تحييد دورها.[160]

كثيرا ما تركز القوى الكبرى من أجل المحافظة على أدوارها إقليمياً، على انتقائية تفاعلية ضمانا لقوتها وأمنها. وذلك اعتمادا على خيارات تحدد وضعها التفاعلي مع القوى الأخرى: سواء كان تعاونيا أو تعارضيا ، وهذا لاعتبارات تعود لكون عملية ممارسة القوة تنطوي على عدد لا يحصى من المعطيات غير المعروفة ما يتعلق بالعديد من الفاعلين في بيئة يحكمها عدم اليقين الإستراتيجي وسطوة اللعب الإقليمية ذات المعلومات الناقصة، ما يقتضي نوعا من المخرجات القيادية تأخذ في ذلك شكل مواءمات سياسية، على غرار: التعاون أو الاسترضاء أو الدفاع عن النفس أو حتى العدوان.

---

[159] Michael C. Williams, **Op.Cit**, p., 222.
[160] Ibid, p., 231.

على أية حال، ينبع مفهوم الإعتماد على الذات للقوة الإقليمية الرئيسية من وضعية ومكانة تلك القوة كقطب إقليمي أحادي. أو يكون أحد إفرازات الثنائية القطبية الإقليمية والتي تأخذ صيغا تنافسية، تتخللها في بعض المحطات نوعا من التصعيد الذي سرعان ما يتم تخفيفه. كما وقد يكون "الإعتماد الإقليمي على الذات" للقوى المحورية/ القيادات الإقليمية أحد الخيارات المنتهجة من طرف القوى الرئيسية في بيئة إقليمية تحكمها التعددية القطبية وذلك من باب التنوع التخصصي لتلك الفواعل المحلية الإقليمية. وهو ما يدعم في الأخير المقاربات التعاونية والتكاملية داخل الحاضنة الإقليمية الواحدة.[161]

في كثير من الأحيان، يؤسس " الإعتماد الإقليمي على الذات " لنوع من النماذج التفاعلية تنبني عليها تشكيلات إقليمية تتخذ في ذلك صيغ التحالف ثم تنتقل إلى نوع من التوازن القائم على أساس السياسات المادية أو الإستراتيجيات القائمة على التهديد أو التي تركز على المعايير الهيكلية للقوة أو التي تحركها الهوية، ومن منطلق ذلك، سادت الحجج النظرية، ولفترة طويلة، التي تدعم الفرضية التي مفادها أنه من أجل ضمان مساعدة إقليمية ذاتية لسلطة القوة المحورية/ الوسطى يستلزم الموازنة والعمل الجماعي التي تتخذ في ذلك اتجاهات تنافسية، تعاونية أو تصادمية، فمن وجهة نظر "**كينيث والتز–Kenneth Waltz**"، ينطوي الإعتماد الإقليمي على الذات على نوع من الموازنة أو التعميم، وذلك نظرا لاعتبارات تعود إلى الطريقة التي من خلالها يتم توزيع السلطة أو إعادة توزيعها داخل التوازن النظامي للقوى العظمى، وهو ما يؤدي بطبيعة الحال إلى ضعف الدول ما يرهن سيادتها واستقلالية قواها لتصبح تحت طائلة استغلال وظيفي وتبعية للفواعل الدولية الأقوى.

وفقًا لوالتز – **Waltz**، فإن " الإعتماد الإقليمي على الذات " ينتج في أغلب الوضعيات الجيوسياسية عن "موازنة محتملة" بين قادة الدول/ القوى، وبدلاً من ذلك، يؤكد "**ستيفن والت– Stephen Walt**" على أن التوازن الذي يكون أحد مخرجات التهديد، يعتبر أكثر

[161] Richard Ned Lebow and Thomas Risse-Kappen, eds., **International Relations Theory and the End of the Cold War** (New York: Columbia University Press, 1995), p., 510.

صرامة واستمرارية وفاعلية من ميزان القوى الذي يكون مصدرا من مصادر الإجماع والتراضي الإقليمي، فبالنسبة إلى والتز إن مزايا التوازن المستغل ضد سياسات البلدان لا تحدد فقط مجموعة الدول أو التحالفات التي تبدو أنها الأقوى، ولكن تحدد أيضًا تلك الدولة أو الدول التي تبدو أنها الأكثر تشكيلا للتهديد أساسا، فإنه بمجرد ظهور تهديدات خطيرة، يعتبر والت أنه عادة من شأن قيادات الدولة أن تنظر في الغالب إلى تلك المخاطر، وذلك من أجل تقدير الموقف الإستراتيجي نحو دولة مهددة، حتى وإن اقتضى ذلك تفاعلا سلبيا في تقدير مخاطر مصدرها الدول الأضعف في الحلقة الإقليمية.[162]

بالعودة إلى الاضطرابات التي عرفتها الجغرافيا العالمية أعقاب الحرب الباردة أو التأثيرات الداخلية التي عرفها نظام دولي منكشف بعد 11 سبتمبر 2001، سنجد أن " الإعتماد على الذات العالمية" كمقاربة عملية عارضت صور كلا من" والتز" و"والت": فقوى التحالف والتي تعتبر قوى عظمى وأقطاب عالمية كبرى أسست بعد 11 سبتمبر 2001 نوعا من التوازن يضم خليطا هجينا من مستويات القوى، وذلك لمواجهة فواعل قوية أو دولا تؤثر بشكل أو بآخر على توازن المصالح ومصفوفة الأمن التي حدد معالمها تحالف القوى العالمية (في صيغة "التحالف العالمي على الإرهاب")،[163] كما ويؤكد كلا من و"التز "و"والت" على ذلك الاتجاه كنوع من موازنات الدول/ القوى ضد دول أو تهديدات أخرى.

في نظام الإعتماد على الذات الدولي، يعتبر كلا من "والتز" و"والت" أنّ الدول تتجه إلى نوع من التوازنات الإقليمية في مواجهة منها لفواعل إقليمية أو فوق إقليمية أقوى والتي تعتبر الأكثر تهديدا لمعادلة التوازن المتفق عليها أو الحد الأدنى من الأمن

---

[162] Larry Birns and Alex Sanchez, "**From Obscurity to Center Stage: The Architectonics of Bolivia'sForeign Policy**," **in Latin American Foreign Policies: Between Ideology and Pragmatism, ed.** Gian Guardina and Peter Lambert (Houndmills, UK: Palgrave Macmillan, 2011), p., 103.

[163]Woosang Kim, "**Korea as a Middle Power in North eastAsian Security**," **in The United States and Northeast Asia:** Debates, Issues, and New Order, ed. G. John Ikenberry and Chungin Moon (Lantham, MD: Rowman and Littlefield, 2008), p., 123.

المشروط إقليميا، وذلك كله من أجل الحفاظ على القوة أو تعظيمها أو تحاشي الانغماس في أي مواجهة طرفية عرفتها الحرب الباردة، بطبيعة الحال، غير أنهما مع ذلك، أثارا الكثير من الجدل حول الأساليب النظامية وطبيعة السياسات الدولاتية المتخذة من أجل الحفاظ على التماسك والتوافق القطري والمرتبط أساسا بالتأثيرات التي يفرزها الجانب المؤسسي الدولي.[164]

من خلال عملية الموازنة التقليدية تلك والحجج العلمية الإرتيادية لـــ"كينيث والتز"، لوح، من جانبه "والتز" بشكل كبير عن أهمية تحليل استراتيجيات المواءمة البديلة والتي تعتبر هامة في المنظورات الجديدة للعلاقات الدولية، والتي تبرز عند كل تحديد جديد يثيره فاعل أو ظاهرة من شأنها المساس بتوازنات إقليمية ودولية تخضع في مجملها إلى شروط يحددها وينظمها النظام الدولي، وفي ذلك يعتبر "**بول شرودر**" أن هنالك الكثير من الأطروحات غير المستغلة في سياقيها النظري والتاريخي والتي تعتبر أن عالم القوى العظمى يعتبر أحد أبرز التجليات الملموسة للاستخدامات الفعلية للإعتماد على الذات سواء في إطارها القطبي المتعدد أو في حالات سيطرة قوة عظمى منفردة في عملية توزيع الأدوار والموارد إقليميا ودوليا، هذا إلى جانب رسم حدود استعمال سلطة الدولة في تفاعلاها مع الوحدات الأخرى، وتتخذ في ذلك ميكانيزمات متعددة، مثل: الإجبار أو الردع أو السيطرة على دول معادية.

في نفس الوقت، يعارض "شرودر" عملية اللجوء إلى الإعتماد على الذات والتي لا تزال تأثيراتها "نادرة نسبيًا"، حيث يعتبر أن "السياسة الاحتياطية أو الملاذ الأخير" هي بديل واختيار مفضل في حالات انعدام التوازن الإقليمي نتيجة هيمنة فوق إقليمية فعلية أو محتملة، حيث يعتبر، مواجهة للوضعية تلك، أن أمام القوى الوسطى/ القيادات الإقليمية أربعة خيارات، تدعم حجج وأطروحات كلا من "والتزو "و"الت"، وتوسع من منظورها الفعلي: حيث يعتبر "شرودر" أن الدول تستخدم عادة سياسات مواءمة تليق بوضعيات

[164]Ibid, p., 123.

عدم اليقين الإقليمي، وهي كالآتي: "الاختباء" و"الترقب"، و"التجاوز" و"التخصص"، كما ويصنف "شرودر" "الانتقام" كخامس سياسة من مجموع خيارات سياسات الإعتماد الإقليمي على الذات.

بالعودة إلى فترة ظهور الدولة القومية الويستفالية الناشئة عام 1648م إلى غاية فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، يؤكد شرودر أن معظم ممثلي الوحدات السياسية داخل هذا النوع من الأنظمة الإقليمية ،كان يجب أن يستجيبوا للتهديدات الخطيرة التي يواجهها أمنهم واستقلالهم، وذلك عن طريق اللجوء إلى الإعتماد الإقليمي على الذات وحده[165]، وبدلا من ذلك، لجأت الدول القوية والضعيفة على حد سواء سعى إلى حماية قوتهم من خلال مجموعة كبيرة من الخيارات.[166] والجدير بالذكر، في هذا المقام، أن الفترة التي درسها "شرودر" كجزء مهم من التاريخ الأوروبي وعكف على تقييمها في الحقيقة واجهت حظرا بخصوص اللجوء إلى استراتيجيات الإعتماد على الذات وهذا لما ينجر عنها من احتمالات تصعيد التكاليف الإستراتيجية وذلك على المدى الطويل.

من أجل حماية وضعيات القوى الوسطى/ المحورية إقليميا تبنت هذه الأخيرة العديد من السياسات بعيدة عن البساطة التنظيرية بل تعتمد على استراتيجيات نافذة قائمة على الإعتماد على الذات المعتمدة أساسا على تطوير القوات المسلحة، أو تشكيل مؤقت للتحالفات، أو بناء دبلوماسية إقليمية مرجعية، إذ تعتبر هذه الاتجاهات تجسيدا لمدى أهمية "التخفي الإستراتيجي" كأحد المحاولات والمناورات المفتاحية للقوى المحورية للابتعاد عن التهديدات مع توسيع ما أسماه "جاك سنايدر": "تمرير المسؤولية". فمن خلال "التجاهل أو إعلان الحياد" تجاه طرف ما أو بين الطرفين (موضوع لعبة اللاأمن) وذلك

---

[165] Jeffrey Robertson, "South **Korea as a Middle Power: Capacity, Behavior and Now Opportunity,**" International Journal of Korean Unification Studies 16, no. 1 (2006), p., 151.
[166]Ibid, p., 155.

أثناء الأزمات، يصبح التخفي أو التمرير وضعية من وضعيات تعظيم الأمان بالنسبة للقوى الأضعف.[167]

لزيادة الأمن دون إضفاء الطابع الرسمي أو الدفاعي على التحالفات تحاول القوى الإقليمية المحورية تجنب "عاصفة" الصراع أو الحرب في وضعية معزولة (ضعيفة)، وكثيرا ما تحاول سلطات تلك القوى، وفي كثير من الأحيان، البقاء بعيدا عن الصدام (تأمين تواجدها في بيئة تفاعلية خالية من التشابك)، علما أنه في الحالات التي تظهر فيها مصفوفة الأمن واحتمالات تقويض المواجهات مهددة، تلتزم عادة قيادات القوى الإقليمية المحورية بتنبيه الحلفاء حول ضرورة المرابطة على التزاماتهم الإقليمية وتغليب ضبط النفس دبلوماسيا وعدم الاحتكام إلى لغة القوة المسلحة، سواء بلجوئهم إلى مساعدة خارجية أو غير ذلك.[168]

---

[167] Richard Snyder, H. W. **Bruck, and Burton Sapin, Decision-Making as an Approach to the Study of International Politics** (Princeton, NJ:Princeton University Press, 1954), p., 371.

[168] Klaus Bachmann, "**Reflections :Gloomy Faces of Old-Fashioned State builders: Poland's Foreign Policy in the Light of International Relations Theories**," Polish Quarterly of International Affairs 1, no. 1 (2008), p., 110.

خلاصة واستنتاجات الفصل الأول:

وبناءً على ما سبق، فإن القوة الإقليمية لا يمكن فهم مضمونها الجيوسياسي إلا من خلال المفاهيم التي تحوم حول القوى الوسطى، كمدخل أنسب للغرض والنظر لقوة الدولة إقليميا من منطلق واقع المنطقة الإقليمية مع رسم خطوط فاصلة بين مستويات تقسيم القوى المتوسطة من الصغرى وفق ميزان قوى نسبي وطبيعي. مع مقارنة مخرجات القوى الرئيسية من دائرة إقليمية إلى أخرى، قصد معرفة أي مدى يمكن توحيد بعض المعايير في جميع النظم الإقليمية الخاصة بتحديد وتعيين قوى رئيسية من بقية القوى الثانوية الأخرى. ويتضمن الأمر في هذه الحالة طرقا ومداخل من خلالها يتم إقرار تلك التقسيمات وكذا التصنيفات. قائمة على أنماط من التفاعلات بين الدول.

هذا على الرغم من كون أن بعض الأنماط الإقليمية ترتبط دينامية القوى فيها وفق الخلفية العامة للسياسة الدولية. علما أن هنالك الكثير من التداخل في العلاقات بين منطقة إقليمية وأخرى، حيث يبدو من غير الممكن تصنيف قوى إقليمية من أساسية إلى فرعية بشكل منفصل وواضح.

داخل كل مجموعة إقليمية، عادة ما يتم ترتيب مستويات القوة من منطلق أحدث البيانات، غير أنها ليست بالضرورة هي أفضل ما يوجد، كون أن معظم الملاحظات والتعميمات حول سلوك ودور القوى الوسطى/ القوى الإقليمية خاصة الحديثة منها تعتمد أكثر على المواد التاريخية، ما يترتب عن ذلك، ظهور حاجة أكاديمية تراعى فيها اتجاهات الدول خلال فترات زمنية معينة.

علاوة على ذلك، لا تزال بعض البلدان تنتمي إلى فئة القوى/ الدول الصغيرة، والتي من المرجح أن تمر في المستقبل غير البعيد – بعد تحقيقها للحد الأدنى من متطلبات التأهيل كقوى وسطى– إلى وضع قوى إقليمية رئيسية. غير أنه، وفي أغلب الحالات، نادرا ما تقوم الدول بتغيير مواقفها ولو بشكل نسبي، بدرجة تؤثر فيه على التسلسل

الهرمي الدولي للسلطة.. وهي أمور يمكن تلمسها وتحسسها من خلال الإمعان في الإتجاهات والديناميات الجيوسياسية التي تبنتها واتبعتها الجزائر من مدخلي تعزيز وضعي هيبتها الداخلية وسمعة مستوى قوتها في العلاقات الدولية. وهو ما ستتطرق إليه الفصول القادمة.

الفصل الثاني:

سياسة الدولة والجبهة الداخلية في الجزائر

II – الفصل الثاني: سياسة الدولة والجبهة الداخلية في الجزائر.

عند الحديث عن مقدرات القوى المتوسطة كفواعل إقليمية رئيسية عادة ما يرتبط الأمر بحسابات العملية السياسية والإستراتيجية الدولية، فعندما تحاول القوة الرئيسية إقليمياً من خلال سلوكات وإيعازات الدعم أو التأثير في أفعال ومواقف القوى الإقليمية الأخرى (سياساتها وتوازنات خطابها الخارجي)، من هنا يمكن تعريف القوة الإقليمية على أنها "قدرة الدولة المحورية إقليميا على التأثير في أفعال ومواقف دول/ قوى من نفس الحاضنة الإقليمية".[1]

بالتالي يمكن اعتبار القوة الإقليمية الرئيسية على أنها كيان جيوسياسي قائم على الموارد، تنخرط من خلاله الدولة في اتجاهات وعلاقات إقليمية تفاعلية إجرائية، ولقد برزت لهذه الأخيرة مستويات وأنماط عديدة، كما وتعددت أساليب تقدير الوزن الإستراتيجي للقوة الإقليمية المحورية، نظرا لدينامية ونسبية التوازن الإقليمي، خاصة ما يتعلق منه بالعناصر التي من شأنها أن تؤثر على ثقل ورأسية هرمية مستويات القوى الإقليمية. هذا إلى جانب طبيعة حجمها ووزنها الكمي، بما في ذلك المصفوفة الإقليمية المحددة لدور النسق الإقليمي في تمثلات وتشكلات النظام الدولي.

إن عملية إدراك الحقائق المرتبطة بالقوة الإقليمية الرئيسية في التفاعلات الداخلية والخارجية بالنسبة للإقليم الواحد له ارتباط مهم مع طبيعة توازن القوى السائد على المستويين الدولي والإقليمي، وبالتالي يمكن تحسس طبيعة وشكل ذلك التوازن من خلال تحديد جوهر القوة في الدولة المحورية أو معرفة مستوى التماسك الدولاتي الداخلي عند التحرك والمناورة خارج مفاهيم الجغرافيا السياسية.

تعد الحسابات المرتبطة بالجبهة الداخلية في ذلك من المسائل الحساسة والأكثر حيوية ودينامية في قياس قدرة القوى الرئيسية الإقليمية على الاضطلاع بأدوار خارج قواعد

[1]Glassner, Martina, Ira and De Blij, J., **Systematic Political. Power,** Jhone Willey and Sons, (NY, 1989), p., 260.

اللعبة الداخلية، وبعيدا عن منطق الحدود المفروض سياسيا وقانونيا. على وجه العموم، وبالنسبة للدولة المحورية (كوحدة إقليمية أساسية وفاعل محوري في البيئة الجهوية والإقليمية). سواء ما يتعلق منه بمعدلات تقييم قدرة القوة الرئيسية على الصمود وتحدي مشاكل المقدرات الأخرى وتحولات الميزان الإستراتيجي في الحاضنة الإقليمية أو ما يرتبط منه بعناصر قوة أو ضعف الدولة المحورية وحجمها الجيوسياسي الكمي.[2] وتهدف هذه العملية إلى:[3]

- إدراك طبيعة ونمط توازن القوى الإقليمي السائد.
- التنبؤ بالخيارات الإستراتيجية والحسابات الجيوسياسية المتوقعة من جانب الدولة المحورية أو القوى الإقليمية المنافسة لها.
- محاولة مقارنة وضعيات القوة الإقليمية الرئيسية على المستوى البيئي أو النسقي.
- الوقوف على نقاط القوة ومداخل الضعف خاصة بالقوة الإقليمية الرئيسية من أجل تحسس قدرة صمودها تأمينا لاستمراريتها وحفاظا على أهمية قوتها إقليميا.

علما أن عملية بناء مدرك هكذا لا تتم إلا من خلال استيعاب لمجموعة من العوامل، يمكن حصرها فيما يلي:

1/ جغرافيا محكمة بحدود غير منكشفة، تمارس من خلالها سيادتها السياسية والأمنية.

2/ ديمغرافيا مرتبطة بشكل مستمر بكل القيم والقوانين التي تحكم تلك الأرض.

3/ حكم سياسي متماسك وإرادة واحدة لا تقبل التجزئة.

4/ الإدارة الذاتية للحكم في التفاف سيادي على موارد السلطة وصناعة القرار المستقل.

5/ الانطلاق من واقع وحقائق مرتبطة بالمقدرات الذاتية الوطنية وذلك تأمينا لصياغة مستقلة لمقاربة أمنية واقتصادية يتم من خلالها رفع أسهم ارتباط الشعب بالأرض (الوطن).

---

[2] Ibid, p., 269.

[3] Kaplan, R. D. **The revenge of Power geography: what the map tells us about coming conflicts and the battle against fate**. (Random House, 2012) ,p., 514.

على الرغم من جدية الدراسات السياسية الدولية والإقليمية والتي حاولت تشريح مورفولوجيا الدولة قصد تفكيك وتحليل العوامل الركن المتحكمة أو المحددة لنمط قوة أو دور الدولة في النسق الإقليمي وحتى الدولي منه، ونظرا لتباين النتائج المتوصل إليها إلا أن مخرجات الدولة أو القوة الرئيسية في المصفوفة الإقليمية كثيرا ما ينظر إليها من المقدرات الفرعية. حيث يعتبر "**جون توماس هالوي**" أنه يمكن تحديد القوى الرئيسية من مجموع الأطر الإقليمية المتاحة على الخارطة السياسية العالمية من خلال النظر إلى مجموعة عوامل داخلية مصيرية تؤشر على نوعية القوة المتاحة لدولة معينة أو من خلال تحليل العوامل التي من شأنها أن تؤثر على التفاعلات الإقليمية أو في علاقة المنطقة الإقليمية بالدوائر الجيوسياسية المحيطة بها. وهي تعتبر بالنسبة إليه جوانب موضوعية يمكن أن تؤدي بنا إلى تبريرات أو تفسيرات هجينة تتداخل فيها المعطيات المادية والعناصر المعنوية التي تمنح للقوة/ الدولة المضطلعة إلى أدوار إقليمية مهمة القدرة على استغلال تلك الموارد وتحويلها إلى أوراق ضغط داخلية ونقاط تطلع خارجية نحو مهمات إقليمية رأسية ورئيسية.[4]

إن التمعن ودراسة حجم وطبيعة المقومات الداخلية للقوة المحورية (المكون المصيري) حسب "جون توماس" له من الأهمية عند تحديد وفهم طبيعة التوازن الإستراتيجي بين القوى الإقليمية المتنافسة. وهو في ذلك لا يقلل أساسا من أهمية العناصر الملموسة في عملية إدراك العناصر الحاسمة والمصيرية المحددة لمستوى القوة أو الدور الذي تضطلع من خلاله الدولة نحو تشكيل نوع من التحكم النسبي الجهوي والإقليمي المرتبط أساسا بتماسك الدولة داخليا مع قدرتها على تصدير هكذا نموذج في المنطقة الإقليمية يأخذ شكل ضمانات للأمن والاستقرار.[5] علما أنه لا يمكن فهم هذا وذاك دون معرفة كمية التغيير الواقع داخل الدولة عند مواجهتها لتحديات

[4]Holloway, J., Thomas, M.D. and Durrant, C. "Strategic **Military Power: Climate Change Adaptation and the Military**." Handbook of Climate Change Adaptation. (Springer Berlin Heidelberg, 2015). P., 493.
[5]Ibid, p., 496.

الداخل أو الخارج (إقليميا ودوليا).[6] وهو ما من شأنه أن يكون معينا على معرفة تكاليف فرض النفوذ من جانب الدولة المضطلعة إلى هكذا قوة/ دور. هذا إلى جانب وضعيات قوتها في حالة رفض أو تأييد المجموعة الإقليمية لمواقف وسلوكيات نفس القوة/ الدولة.[7]

إن تماسك الجبهة الداخلية وعملية السيطرة على الموارد الذاتية (الوطنية) من شأنها أن تكون وسيطا مهما ومدخلا للتحكم في اتجاهات التغيير الداخلية. وهو ما يمنح للسلطة إستراتيجية خارجية للمناورة وممارسة التأثير على الفاعلين وحجم الأدوار إقليميا وحتى دوليا.[8] وعند هكذا بعد وظيفي في إدراك العناصر الحاسمة والمصيرية المحددة لنمط وشكل قوة/ دور الدولة إقليميا تظهر قدرتها على تعبئة مواردها في مواجهة وضعية من وضعيات التحول على مستوى التوازن الإستراتيجي الإقليمي كمنصة مهمة للتوجه نحو خيارات تساهم في تحديد نمط التفاعل والتشبيك الوظيفي الذي يصب في خانة الطموحات القيادية الإقليمية بالنسبة للدولة.

في ظل المتغيرات الدولية الجديدة وحتى الإقليمية منها، يعد العامل أعلاه عاملا مفتاحيا قابلا للتجدد والتطور وكذا الانحسار. وبالتالي، تأتي حسابات قوة التركيبة الداخلية للدولة عاملا أساسيا لتحديد مستوى الحقائق المرتبطة بالقوة الرئيسية في المنطقة الإقليمية والأكثر مصداقية وقربا من الحقيقة[9]. وهو ما يمكن الدراسة من القول أنه بات من الممكن جدا في الحالة الجزائرية كقوة/ دور الوقوف على (المكون المصيري لها) من خلال إدراك العناصر المرتبطة بحجم التأثير الداخلي وتلك القدرات التي تبوصل أسهم التماسك او الهشاشة الداخلية. وكذا، في نفس الوقت، الطريقة التي من خلالها تترجم السلطة تلك التحولات والتفاعلات الدولاتية الداخلية. وإذا ما كانت الهوة بين التماسك الداخلي والتطلعات الإقليمية للقوة الرئيسية كبيرة فإن ناتج مشروع القيادة الإقليمية يكون كارثيا بالنسبة للدولة.

---

[6]Ibibid, p., 501.
[7]Bloomfield, Lincoln P., "**Coping with Power State in the late twentieth century**," International Journal, (Autumn.1989), p., 68.
[8]Holloway, J., Thomas, M.D. and Durrant, C. **Op.Cit**, p., 469.
[9]Ibid, p., 474.

المبحث الأول: معضلة القوة الوطنية بعد الاستقلال.

إن عملية الحصول على الاستقلال الوطني في منطقة شمال أفريقيا، خاصة ما يتعلق منه بالدول الثلاث (المغرب، تونس والجزائر)، كانت مساراته جد واضحة بالنسبة للدولتين الأولين. وأقل وضوحًا بالنسبة للجزائر وذلك على غرار بقية مجموعة الدول الأفريقية التي كانت تحت طائلة الاستعمار الفرنسي على وجه التخصيص. هذا لاعتبارات مخرجات هكذا مسار سياسي حكمتها تباينات عديدة حول طبيعة الصراعات التي أثيرت بعد ضمان استقلال الدولة في شكله السياسي: وهي صدامات اختلف حجم دوائرها كانت حول السلطة. والتي كانت قليلة ومحدودة جدا بالنسبة لكل من المغرب وتونس، هذا بالمقارنة مع جزائر ما بعد الاستقلال، التي فيها اتسعت مساحة الصراعات من مجرد أفراد وشخصيات إلى مجموعات وأجنحة سياسية. وهو ما عقد من عملية التنبؤ بتشكيلة وطبيعة السلطة في الجزائر وذلك لاعتبارات لا تزال تكتنفها الكثير من الضبابية والتداخل: فمسيرة الكفاح الطويل والمرير الذي خاضه الجزائريون من أجل تحقيق الاستقلال فرض على الجميع آنذاك وحدة في الهدف وذلك تحت المظلة الشاملة لجبهة التحرير الوطني. التي حاولت مسح ذكريات القيادة الاستبدادية لمصالي الحاج، في إطار ثنائية الوعي بالإمكانات الوطنية المتاحة ومخاطر الآثار المنهكة والمثيرة للانقسامات السابقة الفردية منها على وجه الخصوص ،حيث أقنعت قيادة جبهة التحرير الوطني آنذاك بحيوية وضرورة تبني خيار المسؤولية الجماعية الكاملة كمقاربة تكرس استمرارية لم الشمل في إطار تسيير واستكمال محطات النضال التحرري، كمقاربة تستمد أصولها من عمق التقاليد والأعراف الجماعية في الريف الجزائري ومنطقة القبائل، هذه الأخيرة التي كانت واحدة من بين الجغرافيات الوطنية التي أمدت جبهة التحرير الوطني بالكثير من النخب القيادية الشابة.

مثل هكذا نهج قد أثبت فعاليته في تحقيق نهاية الحكم الاستعماري في الجزائر. لكنه أثار في نفس الوقت الكثير من المعضلات السياسية في مرحلة ما بعد الإستقلال، خاصة

ما يتعلق منه بمسألة الجهات التي ستتولى قيادة الترتيبات السياسية الخاصة بالدولة الجزائرية مرحلة ما بعد الاستعمار، علما أن نمط التلاحم السياسي الداخلي وقوة ارتباطه بقيادة جبهة التحرير الوطني خلال حرب التحرير، كثيرا ما ساهم في عملية إرجاء الخلافات التي كانت سائدة بين الجماعات والفرقاء الجزائريين. ليأخذ شكل كتلة متضامنة ومستقرة سياسيا[10].

أمّا من الناحية التنظيمية، فخلال سنة 1962 تم تقسيم جبهة التحرير الوطني بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية **(GPRA)** – والتي تم تأسيسها وتشكيلها في المنفى عام 1958–. والقيادات العسكرية الإقليمية (الولايات الستة) التي عملت داخل التراب الجزائري أثناء النضال التحرري حيث كان جيش التحرير الوطني**(ALN)** والذي تم تأسيسه من طرف نواة مكونة من جزائريين بالمنفى في كل من المغرب وتونس. هذا إلى جانب ما يسمى ب: "فيدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطنية" – **(FFFLN)** ذراع جبهة التحرير الوطني الذي تم تشكيله من قبل جزائريين يعيشون في العاصمة الفرنسية. هذا بالإضافة إلى ستة "زعماء تاريخيين" والذين يعتبرون بمثابة أهم مؤسسي جبهة التحرير الوطني، حيث قضوا معظم سنوات الحرب التحريرية في المعتقلات الفرنسية، هذا بعد أن وقعوا تحت الأسر في وقت سابق للثورة وجد مبكر.[11] وكمحاولة جادة من أجل توحيد وتنسيق العمل السياسي الذي بات معقدا، تم جمع مزيج مهم من الشخصيات والمجموعات تحت مظلة ما يسمى ب:"المجلس الوطني للثورة الجزائرية – **(CNRA)**، ليتم تنظيم مؤتمر في العاصمة الليبية طرابلس، كان الهدف من ورائه هو الخروج بأهداف وبرنامج "الثورة" الجزائرية والهياكل السياسية الخاصة بالدولة المستقلة حديثًا. ليتم رسم خارطة طريق بناء دولة جزائرية مستقلة من خلال تحقيق وضع أيديولوجي قوي للبلاد مستمد من قوة النص والميثاق (ميثاق طرابلس)

[10]Aspinall, Edward. "**Opposition and Elite Conflict in the Fall of Suharto". In The Fall of Suharto**, edited by Geoff Forrester and R.J. May, (1999). pp. 130–53

[11]Ibid, p., 161.

الذي أشاد بمساهمة وإنجازات الشعب الجزائري في النضال من أجل التحرير ورغبته في تأسيس دولة قائمة على القيم الجمهورية الديمقراطية وعلى مناهضة الإمبريالية في نفس الوقت.

غيرَ أن الأهداف المسطرة في الميثاق عرفت تقدما ضئيلا للغاية، حيث عكف على تكريس جهوده من أجل إقامة مؤسسات سياسية تليق بمقام الدولة الجزائرية الجديدة. وهو ما تسبب إبان المؤتمر في ظهور الكثير من الصراعات والاتجاهات التنافسية الشخصية والفئوية. هذا إلى جانب تشكل العديد من المناورات السياسية من أجل التموضع والحصول على مناصب قيادية في الدولة، علما أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والتي تم تأسيسها وبشكل أساسي كوسيلة من أجل التفاوض مع الجهات الفرنسية سعت هي الأخرى لإثبات ما اعتبرته مطلبا شرعياً، وأحقيتها في القيادة. إلا أن المجموعات الأخرى اعتبرت الحكومة المؤقتة مجرد قطعة فقط من جسد جبهة التحرير الوطني، و بالتالي من الواجب عليها – حسب رأيهم – أن تنضوي تحت الحركة الأوسع في إطار "المجلس الوطني للثورة الجزائرية". وكردة فعل تجاه تلك المواقف تحركت الحكومة المؤقتة تأكيدا لأحقيتها في الأمر وقوتها كحجرة مهمة في رقعة الحكم في الدولة من خلال القرار الذي تم اتخاذه ومن جانب واحد بإقالة رئيس أركان جيش التحرير الوطني – هواري بومدين – وذلك في شهر جوان من سنة 1962.[12] وهي الواقعة التي تشير إلى أهمية الاستقطاب الممارس من طرف هذين المعسكرين المتعارضين، حيث حشدت الحكومة المؤقتة الكثير من الدعم من طرف الولايات الداخلية. وهو ما أثار قلقا واستياءً على مستوى قيادة جيش التحرير الوطني نظرا لكون تقسيم أعباء النضال التحرري داخل البلاد كانت لصالحها، وطبيعة التموضع الخارجي لمهمات الحكومة المؤقتة، بسبب هكذا جزئية عمل جيش التحرير الوطني من أجل الالتفاف على بقية أعضاء جبهة التحرير الوطني مستغلا في ذلك

[12] Balta, Paul and Rulleau, Claudine ،**L'Algérie des Algériens, vingt ans après**. (Paris: Les éditions ouvrières, 1981) .p., 113.

انتفاضتهم ضد ما أسموه بغطرسة الحكومة المؤقتة، هذه الأخيرة وبمجرد إعلان الاستقلال الرسمي للجزائر بتاريخ 5 جويلية 1962م التحقت بالعاصمة، لتعلن نفسها حكومة فعلية وشرعية للجزائر ولكل الجزائريين.[13]

ردا على هكذا خطوة، تم تشكيل مكتب سياسي يتكون من خمسة أعضاء ينتمون إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية. وذلك من طرف أحد قياديي ومؤسسي جبهة التحرير الوطني التاريخيين، والأمر يتعلق هنا بأحمد بن بلّة، الرجل الذي تولى بسرعة مهمة قيادة القوات الموكلة لها مهمة مواجهة إن لم نقل مكافحة الحكومة المؤقتة، كما تحرك من جهته جيش التحرير الوطني من خلال قواته الخاصة نحو الجزائر العاصمة، لتندلع على إثرها اشتباكات عنيفة بين الجيش وولايتين من مجموع الولايات الداعمة للحكومة المؤقتة. فقد أدى القتال في نهاية المطاف إلى سقوط ما يتجاوز الألف من الأرواح من كلا الجانبين وذلك إبان الفترة الممتدة بين أوت وأوائل سبتمبر من سنة 1962، وقبل إعلان وقف إطلاق النار تم الوصول إلى اتفاق في 5 سبتمبر من نفس السنة، عُدَّ بمثابة انتصار للأفضل تسليحا وعسكرة. ليصبح جيش التحرير الوطني صاحب السلطة العليا على المكتب السياسي للجبهة، هذا أمام انحسار وانهيار قوى الولايات الداعمة للحكومة المؤقتة.

بعد انتصار جناح الحكومة المؤقتة، تحرك المكتب السياسي من أجل تأسيس هيئة وطنية تأخذ شكل جمعية وطنية تتولى رسمياً كل صلاحيات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية حيث اجتمعت تلك الجمعية الجديدة ولأول مرة في نهاية سبتمبر من سنة 1962م. في حركة تحاكي فيها النمط الذي أنشأه بورقيبة في تونس (نمط دستوري جديد) قبل ذلك وبسنوات قليلة حيث كانت واحدة من أولى أعمال الجمعية هي تنصيب رئيس المكتب السياسي – أحمد بن بلة – كأول رئيس للجزائر المستقلة.

[13] Ibid. p., 121.

حيث سعى وحاول الرئيس التحرر من قبضة قيود تلك القوات التي ساهمت في صعوده إلى دفة الحكم. بمن فيه أولئك الذين حاولوا الاعتداء على صلاحياته كرئيس جديد. وذلك عن طريق تهميش أو إقالة العديد من الشخصيات البارزة في صفوف جبهة التحرير الوطني وفي سبتمبر من سنة 1963 أشرف بن بلة على تقديم أول دستور جزائري أنشأ بموجبه نظامًا رئاسيًا قويًا، تتركز فيه الصلاحيات في يد رئيس جمهورية منتخب لمدة خمس سنوات، من دون أدنى معارضة، مدعوما بالعديد من الإنجازات.[14]

في بيئة من الأمان والاستقرار الكافي الذي كان يحيط ببيئة الرئيس بن بلة حاول التحرك ضد الحلفاء الرئيسيين المرتبطين مع جيش التحرير الوطني، والذي أعيدت تسميته بالجيش الوطني الشعبي ورئيس أركانها هواري بومدين. وخلال الفترة الممتدة بين 1964-1965 استبدل بن بلة وبشكل تدريجي شركاء بومدين في النظام بمجموعة من أنصاره وبطريقة سريعة ومن دون إراقة دماء حدث انقلاب بتاريخ 19 جوان 1965م، بموجبه تم إزالة بن بلة من منصب الرئيس وحل محله مجلس الثورة تحت رئاسة بومدين. ليتم بناءً على ذلك عزل جميع الأجزاء المكونة لتحالف بن بلة، الذي أوصله إلى السلطة عام 1962. وبحلول عام 1965م احتفظ بن بلة بعناصر قليلة تتكون من زمرة الموالين الشخصيين له أغلبهم من اليساريين الذين كثيرا ما شكلوا أيديولوجية داعمة لشخص الرئيس وبرنامجه معا. وهو ما يعني أنه لم تكن هنالك مقاومة مهمة يمكن أن تذكر لمواجهة المراحل الأولى من عملية الانقلاب.[15]

هذا على الرغم من كون الإنقلاب كان مدفوعا في المقام الأول بتهديدات بن بلة المباشرة ضد بومدين والجيش معا، هذا إلى جانب اعتبارات أخرى من بينها: انحياز بن بلة إلى الأيديولوجية اليسارية. وهو ما يعد إهانة وإساءة لمعسكر المحافظين والتيار الإسلامي في الجزائر ومشاعر بومدين والبعض من أنصاره لا يمكن السكوت عنها. ناهيك عن غياب النظام وتكريس الفوضى في إدارة البلد على نحو متزايد، في ظل حكم

[14] Bourdieu, Pierre **The Algerians. (**Boston, MA: Beacon Press, 1971) .p.,114.
[15] Ibid, p., 119.

رئاسي تعتمد فيه شخصية الرئيس على نفسها وبقدر كبير. وذلك باعتراف الجميع، وظهر ذلك من خلال: شخصيته الكاريزماتية، وانفراده مع تركيزه الشديد على ما أسمته الأدبيات السياسية "برحلات الإنتصار" إلى الخارج، أكثر من اهتمامه بالجوانب التنظيمية داخل الدولة وهي أمور تتعارض وبشدة مع معتقدات قائد أركان الجيش والقيم الراسخة في المجتمعات العسكرية من احترام التراتبية والإنضباط.[16]

هذا بالإضافة إلى كون تغول شخصية بن بلة وتركز السلطة بين يديه يتناقض تماما مع مجموعة الالتزامات التي فرضتها جبهة التحرير الوطني على أفرادها زمن الحرب هذا إلى غاية تحول رفقاء السلاح إلى وحدة سياسية مهمة داخل الجبهة. ليتم بموجب ذلك نقل الحكم من بن بلة إلى بومدين.

المطلب الأول: البعد السياسي للحكم العسكري في الجزائر.

قام أحمد بن بلة بمحاولة كانت معالمها جد واضحة، وذلك من أجل تأسيس نظام حكم شخصي للغاية حيث حاول القضاء وتهميش جميع مراكز القوى المتنافسة مع تركيز جميع السلطات السياسية المهمة والحساسة في نفس الوقت بين يديه. ومن خلال استغلاله للمكتب السياسي، هندس بن بلة لعملية تعيين أعضاء الجمعية الوطنية التأسيسية، لتعيينه هذه الأخيرة بصفة مؤقتة رئيسا وذلك قبل إصدار دستور سبتمبر 1963م، الذي أفرز نظاما رئاسيا قويا، أنتخب على إثرها بن بلة رئيسا للدولة، بعد إجراء استفتاء كان الرجل المرشح الوحيد. وذلك بعد أن أخلى الساحة من كبار الأرقام السياسية في البلاد. وهو ما يعني أنه تمكن من جمع كل الوظائف السلطوية الهامة في عصب الدولة، وفي فترة زمنية قصيرة. تحت حكمه الشخصي.

بحلول عام 1965 لم يكن بن بلة رئيسا للجمهورية وفقط ، بل رئيسا للحكومة وأمينا عاما لجبهة التحرير الوطني والمسؤول الشخصي عن وزارات على غرار: الداخلية

[16]Balta, Paul and Rulleau, Claudine ،**Op.Cit**, p., 96.

والمالية. وعلى الرغم من إنشاء مؤسسات سياسية وطنية مهمة: كالمكتب السياسي والجمعية الوطنية هذا إلى جانب هياكل جبهة التحرير الوطني، إلا أن واقع المشهد السياسي في الجزائر كان يؤكد على أن عملية صناعة السياسة كانت من جانب واحد (بن بلة)، مع الاحتفاظ بدائرة ضيقة من المقربين من شخص الرئيس للاستشارة في مسائل قليلة جدا. وهي نفس الممارسات التي عرفتها كل من تونس زمن بورقيبة والمغرب في عهد الملك حسن الثاني.

سعى من خلال ذلك بن بلة إلى إضفاء الشرعية و الحفاظ على ذلك التركيز الكبير للقوة لصالح كاريزما حكمه الشخصي، مستفيدا في ذلك من رمزية عودته من سجن مطول في الزنزانات الفرنسية وذلك خلال فترة النضال من أجل التحرير الوطني. هذا من جهة. ومعتمدا على أصوله الريفية التي لعبت دورا مهما في مغازلة الاتجاهات القومية الشعبوية.[17]

إن الإفراط في اعتماده على نرجسيته كمدخل لإدارة هرم الحكم وبنية السلطة في الجزائر، وذلك على حساب التشكيلات السياسية المكونة لتحالفاته السابقة، كنمط مؤسسي منتهج ساهم وبقدر كبير في سقوطه على إثر انقلاب جوان 1965م. وفي ذلك يعتبر الطابع الشخصي للسلطة أحد أهم المبررات التي قدمها بومدين وأنصاره من أجل إزاحة بن بلة.[18] فعملية التركيز على قضية إيديولوجية الرئيس بدلاً من إخفاقاته المتعددة التي ميزت فترة حكمه للبلاد يعد مؤشرا مهما على ذلك العداء القائم داخل قيادة جبهة التحرير الوطني بين زعامات فردية تسعى من أجل الهيمنة، كأحد مخرجات مرحلة ماضية تمتد منذ فترة مصالي الحاج.

في الواقع، أشار في وقت سابق البيان الصادر عن مجلس الثورة الجديد عن أوجه التشابه بين كل من بن بلة والذي تمت مقارنته على وجه التحديد مع الزعيم القومي

[17]Berman, Bruce "**Ethnicity, Patronage, and the African State: The Politics of Uncivil Nationalism**,",African Affairs 97,(1998).pp., 305–41.
[18]Bourdieu, Pierre, **Op.cit** ,p**.,** 219.

التاريخي والمتهم بمحاولة تأسيس نفس النمط من الحكم الاستبدادي (مصالي الحاج). وذلك في وقت أدت مثل هكذا خيارات بداية الخمسينيات القرن الماضي إلى حدوث العديد من الانشقاقات أدت إلى تأسيس جبهة التحرير الوطني. هذا إلى جانب أنه أصبح من الواضح في الجزائر أنه مع مرور الوقت تنامت الكراهية تجاه الزعماء الأقوياء، والذي يعد عاملا آخرا جد مهم ساهم في فشل بن بلة في محاولته من أجل إنشاء نفس النمط من الأنظمة الشخصية في شمال أفريقيا (استنساخ تجربة كل من بورقيبة والحسن الثاني). وكدليل على مثل هذه المشاعر السلبية تجاه هذا النمط من القيادات الشخصية، تم دعم المحاولات الانقلابية لبومدين من باب تقديم صورة على أساس أن النظام الذي حل محل بن بلة ذو طبيعة جماعية، بعيدا كل البعد عن كل سيطرة شخصية، حتى أن البيانات التي صدرت أعقاب انقلاب جوان 1965 كانت باسم مجلس الثورة، هذا إلى جانب الإجراءات الحكومية، وبالتالي يظهر الأمر وكأن بومدين لم يكن ليأخذ دورًا قياديًا. علاوة على ذلك، لم يظهر إلى العلن وبشكل رسمي حتى مضي أربعة أشهر من الانقلاب كإجراء تحفظي تكتيكي ولو بشكل جزئي، هذا لاعتبارات كانت مرتبطة بشخصية بومدين الجد متحفظة واليقظة، والمختلفة جدا عن شخصية بن بلة التي كانت أكثر انفتاحا.[19]

على الرغم من الدور القيادي الذي لعبه بومدين في عملية الانقلاب، إلا أنه على ما يبدو كان مترددًا بخصوص رئاسته للحكومة الجديدة. وهو موقف يجد مبرراته وإلى حد كبير من مخاوفه من أن يُتهم أنه على غرار سابقه بالسعي وراء تعظيم قوته الشخصية.[20]

---

[19]Mahfoud Bennoune, **The Making of Contemporary Algeria, 1830– 1987: Colonial Upheavals and Post- independence Development.**(Cambridge: Cambridge University Press), (1988), p.,171. .

[20]Centre des Hautes Etudes de l'Armement (CHEAr) " **Reflections on the Crisis in Algeri**a," Laboratoire Minos no. 16,(Paris, 1992)–7, p., 33.

بالموازاة مع هذه التفضيلات والخيارات السياسية، سعى بومدين من منطلق كونه رئيس مجلس الثورة إلى تأسيس واعتماد نمط من القيادة الجماعية في البلاد ومن هذا المنطلق كان مجلس الثورة هو الهيئة الوحيدة التي تولت كامل السلطات الحاكمة في الجزائر وذلك منذ جوان 1965، حيث كان يتكون من ستة وعشرين عضوا. عين من بينهم بومدين شخصيات كانت مهمشة في وقت سابق، محاولا في ذلك توسعة قاعدة النظام وتعزيز اللامركزية مع الاحتفاظ بهامش ذكي من السيطرة.

على الرغم من هذه المبادرة، إلا أنه ما فتأت أن ظهرت الكثير من العيوب الإدارية على هذا النمط الجماعي للقيادة. هذا إلى جانب مشاكل عديدة كانت أكثر إلحاحا مما ساهم في إعادة التركيز التدريجي للسلطة. وأكثر ما ساهم في هكذا انحسار للسلطة هي محاولة الانقلاب التي نفذت في ديسمبر 1967م من طرف رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي الطاهر الزبيري. فعلى الرغم من عدم نجاحه، إلا أن تلك المحاولة دفعت ببومدين إلى الشروع في عملية كبح جماح أكبر الممارسات المرتبطة بتحالفات معينة والتي جلبت شخصيات كثيرة، على غرار الزبيري. والتي من شأنها أن تؤدي إلى دينامية مضادة جديدة على النظام. حيث شهدت أواخر ستينيات القرن الماضي تعيين بومدين لعدد مهم من التكنوقراط في مناصب تقتضي حسب تصوره تواجد شخصيات من شأنها أن تكون محل رضا الأجنحة السياسية على تباينها في البلاد.

انطلاقا من سبعينيات القرن الماضي، زادت أسهم قوة بومدين داخليا وخارجيا وزادت ثقته بكاريزما شخصيته مدعومة بدوره الدولي الذي أصبح أكثر دينامية وفاعلية. وذلك من خلال التظاهرات الدولية وتصريحاته الخارجية التي أظهرته في شكل الواثق من نفسه، وهي شحنة إيجابية دفعت ببومدين إلى البدء في عملية استبدال زمرته المكونة من مجموعة من الحلفاء السياسيين المقربين، والذي بقوا كذلك ولمدة طويلة، أي منذ فترة النضال من أجل التحرير، أيام كان فيها هواري بومدين قائدا لجيش التحرير الوطني بوجدة (المغرب)، حيث كانت تعرف باسم"عشيرة وجدة". فعمد

لعملية استبداله التدريجي تقريبا لجميع تلك الشخصيات، وذلك خلال الفترة الممتدة بين سنتي1972-1975. والتي فتحت الطريق أمام بومدين من أجل بناء نظام سياسي جزائري مستندا في ذلك إلى رؤيته الشخصية أكثر بكثير من استناده إلى الحاجة لتحقيق التوازن أو تضمين أفراد أو أجنحة أخرى.[21] حيث تم تقليص حجم ثقل مجلس الثورة ليتم توسعتها في نفس السنة وفي إطار الترتيبات الدستورية الجديدة لصالح فرد قوي (رئيس الجمهورية).علما أن الدستور الجديد حل محل دستور 1963م الذي تم تعليقه فور عزل بن بلة. والذي بموجبه منحت صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية (بومدين)، المترشح الوحيد للمنصب، مباشرة بعد سريان العمل بالدستور الجديد.

هذا إلى جانب العديد من الأدوار تم إلحاقها إن لم نقل تركيزها في يد رئيس الجمهورية، على غرار كل من: رئاسة الحكومة، وزارة الدفاع الوطني ورئاسة جبهة التحرير الوطني. حيث كان انتخاب بومدين رئيسا للدولة الجزائرية في ديسمبر 1976 بمثابة مؤشر قوي على النجاحات التي أحرزتها جهوده قصد تركيز كل السلطات السياسية في البلد تحت حكمه. لقد كانت تلك العملية تشبه وبقدر كبير محاولات بن بلة الممتدة بين الفترة المحصورة بين سنتي 1962- 1965 من أجل الغاية نفسها، إلاّ أن الفرق الحيوي بينهما يكمن فيما يلي: ففي حين كانت جهود بن بلة تنصب حول الطريقة التي من خلالها يجسد هيمنته السياسية على البلاد من خلال تأسيس آليات دستورية. وهي نفس الوسائط التي اعتمد عليها بومدين كواقع سياسي كرس سياسة السيطرة الشاملة على كل قطاعات الدولة الإستراتيجية منها.

إلا أن هذا الأخير نجح في بناء قواعد صلبة لقوته الشخصية وبفترة زمنية أطول بكثير من سلفه الذي كان متهورا في الأمر، ما عجل عملية زحزحته عن السلطة.[22] حيث ركز بومدين على الجوانب التنظيمية للسلطة في نهج عملي شمولي، متفوقا في

[21]Hidouci, Ghazi Algérie: **La Libération Inachevée. (**Paris: Editions La Découverte, 1995),p., 151.
[22]Hidouci, Ghazi, **Op.Cit**, p., 173.

ذلك وبمسافة كبيرة عن كل مطبات الخجل الشخصي وقلة الكاريزما العلنية والتي كانت أحد سماته الشخصية. حيث ساعدته عناصر الثقة واليقين الشخصي في الاحتفاظ بقبضته على المؤسسة الرئيسية للدولة (الجيش)، والتي ظلت ولمدة زمنية طويلة ركنا هاما من أركان الدعم السياسي الذي حظي به خلال تلك الفترة. ومن بين أهم الأوجه المهمة لممارساته على مستوى السلطة السياسية براعته في التعامل مع السياسات المعقدة التي تفرزها أجنحة النخب والأقطاب السياسية في البلد، هذا أمام عوامل سوء التقدير والتعامل مع هذه الأخيرة والتي ساهمت بنسبة كبيرة في سقوط بن بلة ، وقد كانت قدرة الرؤساء على التحكم في النخب والتلاعب بها سمة مركزية من بين أهم سمات المشهد السياسي لدول المغرب العربي في مرحلة ما بعد الاستقلال، خاصة ما يتعلق منه بكل من الجزائر، تونس والمغرب.

المطلب الثاني: الالتفاف السلطوي على النخب.

إن الطبيعة المعقدة وغير المتجانسة التي تميزت بها مجتمعات البلدان الثلاثة أعلاه ساهمت في عملية إنتاج تشكيلات ومجموعات نخبوية معقدة وغير متجانسة، تنافست جميعها على سلطة دول حديثة الاستقلال. حيث توحد مجهودها ولفترة وجيزة تحت راية النضال ضد الاستعمار. والتي سرعان ما تفككت وإلى حد كبير بعد تحقيق الاستقلال.

على الرغم من كون صراعات السلطة بعد الاستقلال أفرزت مخرجات حاسمة لصالح المنتصرين في دول شمال أفريقيا الثلاث. إلا أن ضمان ذلك الانتصار بالنسبة إليهم لن يكون إلا عن طريق كسب ومساعدة بعض المجموعات النخبوية. علاوة على ذلك، كان المنتصرون على تمام الوعي، أيضًا، بضرورة تفادي تهميش وعزل وبشكل قاتل تلك الجماعات أو الأفراد الذين خسروا صراعاتهم من أجل السلطة، مخافة ظهور معارضة قوية وموحدة ضدهم. وهو ما يعد مدخلا وعاملا أساسيا حافظت من خلاله

السلطة على إدارتها لسياسة القوة، وقدرتها على إدارة الأجنحة المختلفة وكذا السيطرة على تلك النخب المتنوعة، ما حال دون قدرة هذه الأخيرة على مواجهة التحديات التي فرضها المنتصرون خلال صراعات ما بعد الاستقلال من أجل السلطة.

المطلب الثالث: طبيعة صراع الأجنحة السياسية في الجزائر.

اختلفت الظروف والأدوار التي لعبها عامل تلاعب النخب في الجزائر بعض الشيء عما كان عليه الأمر في كل من تونس والمغرب، وذلك يعود أساسا إلى غياب فرد واحد مهيمن يشكل محور تنسيق، ونقطة توازن وسيطرة على كل الأجنحة. فعوضا عن ذلك، وبالنسبة للحالة الجزائرية، كانت هنالك تجربة خاصة بهزيمة تحالف الأجنحة السياسية أمام تحالف سياسي آخر حاول تشكيل مركز ثقل مهم من خلاله تكتله مع السلطة وهذا من أجل التحرر من بقية الأجنحة الأخرى المتباينة من جهة، والمتحالفة من جهة أخرى.

تكرر هذا المشهد مرتين في الجزائر: أولا إبان عهدة بن بلة وثانياً في فترة حكم هواري بومدين، في حين لم ينجح بن بلة في محاولته من أجل تأسيس ما يمكن تسميته بالاستقلال والسيطرة السياسية الكاملة على النظام كان بومدين وإلى حد كبير، عكس ذلك تماما حيث هناك من اعتبر أن مناورات بن بلة السياسية كان يهدف من ورائها القضاء على حلفائه السابقين، كضرورة وخيار حتمي وهي زاوية يلتقي معه فيها على الأقل بومدين. وذلك من منطلق كون البديل الحقيقي بالنسبة لهما هو القضاء على تلك المجموعات النخبوية السياسية من خلال توظيف حلفائهم السابقين.

علاوة على ذلك، كان من الواضح أنه ما كان يربط تحالف الأجنحة السياسية في البداية مع كل "زعيم" لم تكن روابط القرابة بالمنطقة أو حتى المحسوبية، لكنه العداء البسيط لنفس العدو والمنافس. حيث كان الائتلاف الذي بموجبه تم إيصال بن بلة إلى السلطة عام 1962 هو الائتلاف المتشكل من منطلق وحدة كراهيته تجاه الحكومة

المؤقتة للجمهورية الجزائرية، في حين أن مؤيدي بومدين جمعتهم سنة 1965 رغبة مشتركة في الإطاحة ببن بلة، وذلك بمجرد إزالة عامل الربط المشترك الذي كان يجمع تلك التحالفات والأجنحة والذي سرعان ما أدى بالوضع إلى استئناف الصراع والقتال بين تلك الأجنحة نفسها.

هذا إلى جانب دور وأهمية ظاهرة "العشيرة" أو الفصيل في حلبة الصراع السياسي في الجزائر، والقائم على التفوق العشائري كميزة ملازمة لطبيعة اللعبة السياسية في البلد عن غيره من دول شمال أفريقيا وبالأخص تونس والمغرب حيث بالإمكان لمجموعة واحدة أو لفرد واحد تأسيس قدرة سياسية وهيمنة فعالة على النظام السياسي.[23]وهو أمر بات صحيحا وواقعيا، خاصة بحلول منتصف سبعينيات القرن الماضي، حيث أصبح لبومدين إمكانية وقدرة كبيرة لتشكيل وبناء نظام حكم شخصي يحاكي في ذلك ويشبه تقريبا النظام الذي وضعه بورقيبة في تونس والحسن الثاني في المغرب. مع ذلك، فمن الأهمية الإشارة إلى أنه بعد وفاة بومدين غير المتوقعة وذلك في ديسمبر 1978م، عادت القيادة السياسية الجزائرية مرة أخرى إلى وضع التصارع السابق بين الفصائل والأجنحة السياسية كمعطى هيمن بالكامل على بلازما الحياة السياسية في الجزائر ولمدة ثلاثة عقود متتالية.

كما تجدر الإشارة أيضًا، أنه إبان الفترات التي سعى فيها كل من بن بلة وبومدين ترسيخ هيمنتهم على السلطة، لم يكن ليلجأ إلى نفس التكتيكات ووسائط التلاعب بالنخب على غرار ما يفعله ملوك المغرب والجمهوريات المستبدة على غرار جمهورية بورقيبة في تونس، ففي حين بدأ الزعيمين السياسيين الجزائريين لعبتهما بالتوزع على قطاع عريض من التحالفات السياسية وكذا الأجنحة النخبوية المتباينة التي عبدت الطريق لوصولهما إلى السلطة. إلا أنهما سعيا في الأخير من أجل القضاء عليهم وبطريقة تدريجية، مستبعدين في ذلك أي أثر لحلفائهما السابقين، وبالتالي لم يكن هناك أي

[23]Charles Robert Ageron ,Histoire **de L'Algérie contemporaine**, (Presses Universitaires de France.1979), pp., 496-506.

استحضار أو استخدام لتكتيك الاستبعاد المؤقت، والذي عادة ما يتبع بسياسة إعادة الإدماج، فبمجرد طردهم من النظام لم يكن هناك أي فرصة من أجل إعادتهم إلى الحاضنة السلطوية فعملية الاستبعاد كانت مطلقة ودائمة.[24]

وعليه، يمكن القول أن انقلاب جوان 1965 لم يمثل أية قطيعة سياسية جزائرية ذات مغزى، ولكنه بدلاً من ذلك "مثل ما يمكن اعتباره انتصار عشيرة على حساب عشائر أخرى".[25]

[24]Mouloud Hamrouche, interview, Algiers, 27 May 2009; Cheurfi, Classe politique, 193 94. On UDMA AUMA relations in Constantine, Rahal, ' **Prendre parti' and 'L'Union démocratique**'. p., 338.

[25]Harbi, Les origines and Le FLN**; Meynier, Histoire intérieure**, 110 26; Mechati interview (n.7). p., 59.

المبحث الثاني: النظام السياسي وإشكالية بناء الدولة.

على الرغم من كون الأنظمة السياسية التي نشأت في دول شمال أفريقيا الثلاث، عقب مرحلة الاستقلال الوطني، اتسمت بالحكم الفردي ، إلا أن تلك المؤشرات لم تكن وحدها كافية للعمل والتحكم في كثير من الأحيان في دول كبيرة ذات كثافة سكانية مهمة وتنوع سياسي جد حساس. نظرا لتلك الاعتبارات، كانت هنالك حاجة ماسة من أجل تأسيس هياكل رسمية لإدارة الدولة سياسيا وإداريا. ضمانا وإضفاءً للطابع المؤسسي على مخرجات الصراع على السلطة خاصة في الجزائر. حيث لم تبد أية دولة من بين دول المنطقة حاجتها إلى بناء أنظمة سياسية جديدة، وتشكيل خارطة سياسية جذرية للدولة. بل بالعكس عملت من أجل المحافظة على الهياكل السياسية والإدارية الموروثة عن القوى الاستعمارية. والأمر هنا لا يرتبط بدافعي الحاجة والضرورة، بل من وعي تلك الأنظمة بحقائق تقضي أن الهياكل الاستعمارية قد تم تصميمها لهدف واحد ومحدد، ألا وهو: إقامة سياسة كاملة و حصرية من أجل السيطرة على البلاد.

في الحالة الجزائرية تعتبر مسيرة بناء المؤسسات والدستور الممتدة بين سنتي من خلال واجهة 1963 و1976 في حقيقة الأمر تجليا لواقع النظام الاستعماري القديم منصة لما يعرف بهياكل جديدة لنظام سياسي جزائري مستقل.[26] حيث حاول أحمد بن بلة إتباع نفس المسار الذي سلكه بورقيبة في وقت سابق بتونس، في نهجٍ كاد أن يكون مطابقا لنظيره التونسي .حيث قام بن بلة بالمناورة لوحده من أجل منصب قيادة الدولة، في وقت كان قادرا قبل كل شيء أن ينشأ للغرض مكتبا سياسيا مشكلا من حلفائه المقربين، الذين انحازوا بدورهم لخيار التوجه نحو جمعية تأسيسية كمرحلة أولى، تليها بعد ذلك مرحلة وضع دستور بموجبه تركز جميع السلطات ذات الحساسية والأهمية السيادية في يد الرئيس. ليضمن بن بلة بعد انتخابه رئيسا مكانا هاما في مسيرة بناء

[26]Pierre, Vidal-Nacquet, **L'affaire Audin**. (Collection Documents, Nouvelle édition augmentée, 1989), p., 224.

النظام السياسي الجزائري. تماما مثل المرحلة التي أفرزها الدستور التونسي لعام 1959م.

أنشأ الدستور الجزائري الجديد لعام 1963 هياكل سياسية كانت بمثابة صورة تجميلية بسيطة للسلطات المتركزة في قبضة رئاسة الدولة. حيث تم تأسيس جمعية وطنية كان دورها الاستشاري وصلاحيات النقاش والتفصيل والمصادقة نوعا من الطيف السياسي غير المؤثر في دينامية قلب النظام وصناعة القرار.[27] لتنتهي مرحلة استنساخ التجربة والمشهد التونسي على الركح النظامي السياسي الجزائري مع انقلاب جوان 1965. حيث لم يفلح بن بلة في تحويل الحماس الشعبي الواضح الذي ولّده إلى سياسة وواقع ملموس، على الرغم من كون التأييد الجماهيري كان واضحا في ظل انتفاء إي وجه من المعارضة أو الاحتجاجات الشعبية ضده.[28]هذا الفشل يُعزى كذاك إلى عجز بن بلة في عملية إنشاء مؤسسات قوية كفيلة بتعبئة ذلك الحماس على النقيض من ذلك وفي الجهة الأخرى، تمكن بورقيبة من ضمان إنشاء مؤسسات سياسية شعبية قوية وذلك من خلال وسائط الحماية ومبدأ الأمان الذي أقامه حزب الدستور الجديد، الذي جنب بورقيبة مصيرا مشابها لبن بلة.

على أية حال، يمكن القول أن هواري بومدين استفاد كثيرا وتعلم من أخطاء بن بلة. وأخذ كل وقته وتحمل كل مشاق وتحديات بناء أسس مؤسسية لنظامه أكثر صلابة وذلك عقب انقلاب عام 1965، فجزاءً كبير من "ثقل" مؤسسات نظام ما بعد بن بلة تم تأسيسه وتوفيره تلقائيًا من خلال النخبة العسكرية الجزائرية وعلى رأسها بومدين الذي كان حريصًا على التنشئة المؤسساتية ووحدة الصف الوطني. لهذا حرص بومدين على تعليق العمل بدستور 1963 وجميع المؤسسات التي أنشأت في فترة حكم بن بلة – من منطلق اعتباره أنها مجرد مستحضرات تجميلية لنفس المؤسسات الإستعمارية السابقة – ، لتنتقل السلطة المؤسسية الرسمية إلى مجلس للثورة، والذي تُمنح العضوية فيه نطاقًا

[27]Tlemcani**, State and revolution** in **Algeria,** (westview press. 1987), pp., 10 -12.
[28]Ibid, p., 22.

أوسع بكثير لممارسة السلطة السياسية كما اكتفى مجلس الوزراء بعد رجوعه إلى مجلس الثورة بتناوله اليومي لشؤون إدارة البلاد.

على الرغم من كون بومدين اتبع نفس مسار بن بلة والتحرك تدريجيا من أجل الحد من دائرة القيادة الأساسية للبلد، والتي كانت ممثلة في كل من مجلس الثورة ومجلس الوزراء، وصولاً إلى دائرته المقربة من حلفائه الشخصيين إلا أنه تجنب الوقوع في العزلة السياسية التي تبناها بن بلة، حيث حاول إنشاء مؤسسات سياسية جديدة، على غرار تأسيس هياكل حكومية محلية، فعلى الرغم من كون هذه الأخيرة ذات طابع ودور إداري أكثر منه سياسي إلا أنه كان يسعى من وراء ذلك حشد المزيد من الدعم والالتفاف الشعبي العام حول النظام.

لم يتسن لحكم بومدين إضفاء الطابع المؤسسي الرسمي للدولة حتى حلول عام 1976م، وذلك من خلال تفعيل دستور جديد تم بموجبه استبدال الترتيبات المؤقتة المعمول بها من طرف مجلس الثورة وذلك منذ عام 1965 بقوى سياسية كانت محل توظيف سياسي فعال من طرف شخص الرئيس هواري بومدين يمارسها بشكل فعال على مدى السنوات القليلة الماضية، فأخذ شكل جمعية وطنية جديدة – ما يعرف "بالمجلس الوطني الشعبي" ولكن هذا الأخير على غرار نظيره بتونس، منح دورًا هامشيًا حيث لم يُسمح له المساس بسلطة وامتيازات الرئيس.

إبان الانتخابات البرلمانية الأولى المنظمة عام1977 كان جميع المرشحين أعضاء في جبهة التحرير الوطني، كما تم الإشراف على عملية انتقائهم واختيارهم من طرف بومدين كأمين عام لجبهة التحرير الوطني، وبالتالي كرس دستور 1976 طابع النظام السياسي الرئاسي في الجزائر.[29] وهو ما يعد فرقا جوهريا بين الأنظمة السياسية المشكلة بعد الاستقلال في شمال أفريقيا، خاصة ما يتعلق منه بالنظامين السياسيين البورقيبي بتونس والبومديني في الجزائر، هذا دون إغفال أهمية عامل الحزب السياسي المهيمن

[29] '**Algeria taking the slow road to change**', Financial Times 1,(August 1980), p., 13.

في الجزائر: فعلى الرغم من الموقف السياسي الرسمي لجبهة التحرير الوطني تجاه تحولات واقع المشهد السياسي في الجزائر، إلا أنه تمتع بمساحة مهمة من المناورة تحت حكم كل بن بلة وبومدين، خاصة إبان سلطة هذا الأخير من منطلق كونه الحاكم المنفرد بقيادة حزب جبهة التحرير الوطني، على أن دوره لم يكن ليشابه سابقه ولا يحاكي صلاحيات الرئيس التي منحها الدستور التونسي الجديد، بحكم أن التاريخ الطويل لجبهة التحرير الوطني الممتد منذ إنشائها عشية إعلان حرب التحرير الوطني كهيكل لم يكن له ماض راسخ على عكس نظيره القومي في تونس.

علاوة على ذلك، وكما أشار "**شارل روبيرت أجرون**– **Charles Robert Ageron**" فإن جبهة التحرير الوطني تم الاعتراف بها ككيان سياسي مهم من خلال دستور عام 1963 وهذا لاعتبارات مردها إلى كون هذا التنظيم السياسي لم يكن نفس جبهة التحرير الوطني التي قادت وانتصرت في نضالها التحريري ضد فرنسا وذلك في الفترة الممتدة بين عامي 1954 و1962 بل أصبح مجرد كيان أعيد بناؤه، متضمنا في نفس الوقت بل وأصبح حاضنة للكثير من الأجنحة السياسية التي حققت انتصارات في العديد من الصراعات التي طفت بعد الاستقلال الوطني، وفي ذلك يعتبر "آجرون" أن جبهة التحرير الوطني التاريخية ماتت فعليًا خلال مسيرة النضال من الاستقلال الوطني الجزائري.[30]فبعد تولي بن بلة لمنصب الأمين العام للحزب وذلك في أفريل 1963، خسرت بموجب ذلك جبهة التحرير الوطني كل شيء، بما في ذلك بعدها المؤسسي، ما دفع بالجبهة للضمور تحت إشراف كل من بومدين وسابقه بن بلة. حيث أراد كليهما الاستفادة من البعد الرمزي والشرعية القوية التي يتمتع بها باسم الحزب، غير أن كليهما خشيا الانغماس أكثر في الحزب، فتكون أثاره سلبية على المعطى القيادي الشخصي لصالح حزب يملك أوراقا قوية لمنافسة وإخراج معطى "الزعامة" من خلال قاعدة مؤسسية حزبية قوية ومفيدة في نفس الوقت.

[30]**Algeria taking the slow road to change**', **Op.Cit**, p., 17.

من جانبه، اعتمد بومدين وبشكل واضح على الجيش كداعم، إلى جانب أنه راهن على حزب سياسي مهيمن كمركز ثقل داخل النظام، ولقد كانت أولى المؤشرات المؤكدة عودة جبهة التحرير الوطني إلى المشهد الرئيسي لصناعة القرار في الدولة الجزائرية وبدينامية نشطة، ذلك إبان منتصف السبعينيات، حيث تسلم بومدين مقاليد الحكم السياسي وبدرجة مستقرة وآمنة، في إطار توظيف الحزب لغرض حشد الدعم الشعبي و الجماهيري وضمان تأييده لبرامجه الاقتصادية الطموحة، في نفس الوقت، كانت تحوم في ساحة السلطة السياسية الجزائرية شائعات حول بومدين، مفادها أن الرجل كان يرغب أن ينأى بنفسه من اعتماده الشديد على الجيش، إلا أنه وبمجرد وفاته في ديسمبر 1978 تم وضع حد لمثل تلك الخطط المحتملة و كذا لرؤيته التنموية.

المطلب الأول: المشاركة الشعبية في السلطة: في علاقة الدولة بالمجتمع.

من الأمور التي تجدر ملاحظتها، أنه عند مناقشة التطور السياسي لمجموع الدول المغاربية وهذا بعد الاستقلال، لا بد من التنبيه إلى كون التعداد السكاني كان قليلا في دول شمال أفريقيا الثلاث (الجزائر، تونس والمغرب). وهو ما يعكس حقائق تتعلق بكون الغالبية العظمى من التونسيين والمغاربة والجزائريين كانت في الأساس مهمشة خارج اللعبة السياسية. أكثر من ذلك، كان دورها جد هزيل إن لم نقل معدوما سواء في الصراع على السلطة أو في عملية بناء دولة ما بعد الاستقلال – كلتا العمليتين سيطرت عليها النخب الحاكمة في الدول الثلاث– كانت حصة الشعوب قليلة من مجمل مساهمة السلطة في عملية تعزيز مسار وضع قطار بناء الدولة على السكة التنموية: فلا آراء بسطاء الشعب أخذت بعين الاعتبار، ولا حتى المؤسسات والآليات التي يُفترض أنها أُنشئت من أجل تمثيل السكان، على غرار: البرلمان– الذي تم في الحقيقة تعيينه، وكان موضوع سيطرة زعماء الدول الثلاث – أخذت بعين الاعتبار، وفي هذا انتفاء لأية وظيفة تمثيلية حقيقية أو سلطة سياسية قد تمارسها هذا النوع من الهيئات الشعبية.

كما لوحظ في نفس الوقت، أن هذا النوع من الإستبعادات السياسية يبدو مقبولا ولحد ما من قبل غالبية فئات الشعوب في شمال أفريقيا، باستثناء الحالة المغربية، التي لم يعرف فيها نصف العقد الأول من فترة ما بعد الاستقلال حالات يمكن أن تذكر من اضطرابات اجتماعية أو سخط شعبي، حيث كانت الجماهير تبدو وكأنها راضية بتلك السياسية السلبية الدور كأحد مخرجات القادة السياسيين في الدول المغاربية الثلاث، وتنطلق قدرة هؤلاء في تحقيق وتجسيد مثل هكذا سلبية من الأساليب التي من خلالها تمكنوا من تعبئة الجماهير وإقناعهم بمعادلة تقضي أن مصالحهم رهان قبولهم ودعمهم لقيادة الدولة أو النظام، حيث تم التأكيد من خلال خطاباتهم الشعبوية على أهمية مقتضيات الوحدة الوطنية والتنمية في رسالة أيديولوجية متسترة كمناورة حرصت من ورائها الزعامات في أنظمة دول شمال أفريقيا على إضفاء الشرعية على السلطة السياسية المطلقة في المنطقة.[31]

في واقع الأمر، لم تكن هنالك حاجة للتأكيد على أهمية الوحدة الوطنية، هذا لكون تلك المسألة كانت ولا تزال من صميم النضال القومي ضد الحكم الاستعماري، الذي كان سببا في حشد وتأمين وحدة جماهيرية عرفتها بلدان شمال أفريقيا في الفترة التي تسبق تحقيق الاستقلال الوطني. هذا بالرغم من الحقائق التي تقضي أن الملكية المغربية، والدستور التونسي الجديد زمن بورقيبة، و جبهة التحرير الوطني في الجزائر كانت وراء بل رأس قاطرة قيادة نضالات استقلال بلدانهم، ما يعني أن الجميع يتمتع بالفعل بشرعية وقاعدة شعبية هائلة، ما أهل الجماهير وأعدّها لقبول استمرار وسيطرة نفس القيادات السياسية على مشهد الدولة في فترة ما بعد الاستقلال.

إلى جانب كون عملية "التركيز على "الوحدة" كثيرا ما ساهمت في تعزيز نهج سياسي سلطوي، وذلك في ظل ادعاءات ومزاعم قيادات تلك الدول أن الأمر يتعلق بتجسيد وتكريس المصالح الحقيقية لكامل المجتمع، فنجاح شخصيات مثل بورقيبة

[31]Steven A. Cook, "The **Right Way to Promote Arab Reform**," Foreign A√airs84, no. 2 (March/April 2005), pp., 91–102.

وبومدين مستمدة من الاعتراف الشعبي بهم كأوصياء على الوحدة الوطنية. وهو ما مكنهم من تأسيس تلك الأنظمة السياسية الآمنة.[32]

المطلب الثاني: شعبوية مؤسسات السلطة في الجزائر.

انحرفت الجزائر قليلاً عن النمط الإقليمي السائد، بحيث أن المجموعة الوحيدة التي كانت غائبة وبشكل ملحوظ عن صراعات السلطة منذ عام 1962 هو الشعب الجزائري.[33] ولتدارك مثل هذا الوضع، قام بومدين ببعض المحاولات في أواخر الستينيات للتواصل مع الجماهير الشعبية، في وقت حاول فيه أن يخصص بل ويكرس وقته وبصفة حصرية من أجل ترسيخ ومأسسة قوة بيروقراطية في الجزائر، اعتبرها روبيرت "أساسًا للنخبة الجزائرية مفاهيميا وإجرائيا" على أن يبقى الدور الجماهيري محصورا في الزاوية.[34]

من وجهة نظر "جون رودي"، بمجرد حلول سبعينيات القرن الماضي، أصبحت الجزائر دولة "غير مسّيسة" في ظل تجانس مساعي وآليات الحكومة وكذا بيروقراطية جبهة التحرير الوطني في عملية دمج المنظمات الجماهيرية في منظومة بناء الدولة.[35] حيث رابط بومدين على عملية تفعيل وإنشاء هياكل الحكم المحلي وذلك خلال الفترة الممتدة من سنة 1967 إلى غاية سنة 1969. حيث كان ينظر إلى المبادرة كمحاولة من أجل إشراك الجماهير في العملية السياسية، غير أنه اتضح فيما بعد أن تلك الهياكل كانت إدارية أكثر منها سياسية. وهو الأمر الذي انطبق تماما على ما يصطلح عليه "بالثورة الاشتراكية" التي أعلن عنها بومدين عام 1971، والتي أظهرت وبوضوح تام أن الأمر يتعلق بمبادرة جديدة وجهد نوعي من النظام يناشد من خلاله ويشرك فئات

---

[32]Adam Przeworski, Michael Alvarez, Jose Antonio Cheibub, Fernando Limongi, ‘‘**What Makes Democracies Endure?** ” Journal of Democracy7, no. 1 (January 1996), pp., 39–55.
[33]Ibid, p., 56.
[34]Ibibid, p., 68.
[35]James T. Quinlivan, “**Coup Proofing: Its Practice and Consequences in the Middle East**, ”International Security 24, no. 2 (fall 1999), pp., 131–165.

شعبية واسعة في عملية بناء الدولة من خلال طرق جديدة، على غرار: الإصلاح الزراعي، والتعريب والتصنيع. وذلك في إطار سيطرة نظامية على هذا النوع من الدمج والانخراط الشعبي، بمعنى أن المبادرات تلك كانت مجرد شكل من أشكال الشعبوية. من وجهة نظر كل من "**لوكا –Leca**" و"**فاتين–Vatin**"، فإن هذا النوع من الشعبويات – التي استقطبت من خلالها جبهة التحرير الوطني الجماهير في زمن الحرب – فتح للنخبة الحاكمة في الجزائر أبواب الهيمنة على شكل مهم من أشكال الثقافة السياسية الرسمية، خاصة بحلول منتصف السبعينيات من القرن الماضي.[36]

تفاجأ المراقبون من الوضع السياسي الذي آلت إليه لجزائر بعد الاستقلال: من تنامي وطبيعة مستوى النقاشات الشعبية والصريحة التي صاحبت صياغة الميثاق الوطني وما انبثق عنه (دستور 1976م).[37]مع ذلك وضعت كل المعاني السياسية للبلاد في يد الرئيس بومدين، لتبدو في الأخير تلك الوثائق مجرد مخرجات لنقاشات كانت ذات تأثير ضئيل أو شبه معدوم على واقع ممارسة السلطة في البلاد.

إن التركيز التدريجي للسلطة السياسية في أيادي شخصيات معينة في دول شمال أفريقيا الثلاث من شأنه أن يثير الكثير من الجدل حول خلفيات مثل هذا الإجراء، فمجرد تأمين السلطة لم يكن بالضرورة غاية في حد ذاته، كون الأمر كان أحد مخرجات صراعات مختلف القوى السياسية بعد الاستقلال، معلنة مرحلة انفراد المنتصر برؤيته الخاصة فيما يتعلق ببناء وشكل الدولة المستقلة حديثا، هذا على الرغم من كون أن لكلٍ من بورقيبة وبومدين والحسن الثاني رؤى مختلفة تمامًا عن بلد كل واحد منهم، ففيما يتعلق بالحالة التونسية، فالبرامج والسياسات كانت محددة وأوضح بكثير مما كان عليه الأمر في كل من المغرب والجزائر. نظرا أن السرعة النسبية التي

[36]Addi, Lahouari, "**Les partis politiques en Algérie**, " Revue des Mondes Musulmans et de la Mediterranée. Les partis politiques dans les pays Arabes. Tome 2: Le Maghreb, (Paris: Edisud, 2006), p., 611.
[37]Ibid, p., 619.

شهدتها مرحلة ما بعد الاستقلال يسرت سبل حل الكثير من الصراعات على السلطة بتونس، وهو الأمر الذي أتاح لبورقيبة فرصة الانطلاق في تنفيذ رؤيته الخاصة بدولته وذلك في غضون أشهر قليلة من رحيل الاستعمار الفرنسي. حيث انحصرت رؤيته في تأسيس دستور جديد كان محل هندسة وتفكير طويل، يمتد لثلاثينيات القرن الماضي، أي منذ تاريخ تأسيس حزبه السياسي والذي تم صقله في الفترة التي قضاها في سجون الاستعمار الفرنسي فباختصار كانت رؤية بورقيبة قائمة على أساس تحول تونس إلى تجلي واضح للطريقة التي من خلالها يمكن تصدير نموذج مغاربي من "دول الحداثة".

مثل هذا التصور إنما يدل على مدى تأثر بورقيبة بالفلسفة الفكرية التي تشرب منها إبان فترة الدراسة التي قضاها في باريس من أجل الحصول على شهادة في العلوم القانونية، حيث كان مقتنعا تمام الاقتناع بحتمية إصلاح بلده، وذلك بما يتماشى و النماذج الأوروبية.

لقد كانت التجارب السياسية الغربية محل إعجاب الكثير من قادة دول شمال أفريقيا بعد الاستقلال، غير أنه لا أحد من أولئك القادة سعى لمحاكاة تلك النماذج بنفس القوة والإصرار الذي لازم القيادة السياسية التونسية، وهو ما ساهم في هزيمته أمام الطعون التي وجهت له من طرف بن يوسف الذي حظي بدعم كبير من القطاعات الأكثر محافظة في المجتمع التونسي، هذا الأخير اعتبره بورقيبة بما فيه تلك المؤسسات التقليدية مسؤولاً عن تخلف تونس، زيادة على ذلك، فمن الأمور التي عمقت مساحة نكسة الحكم البُورقيبي، هو تمسكه الشديد برغبته في تركيز كل السلطات في يديه، من منطلق اعتقاده وقناعته الشخصية بأنه الشخص الوحيد الذي يدرك تمامًا طبيعة الحاجيات والوسائل التي من شأنها أن تحقق التنمية لتونس.

من الناحية العملية، باشر بورقيبة سلسلةً من الإصلاحات التي اعتبرها جد ضرورية من أجل الشروع في عملية التحديث التي كان يعتقد أنه تم عرقلتها منذ قرون، وتمتد إلى مرحلة النفوذ العثماني المتخلف حسبه، وكان من أبرز تلك الإصلاحات ما يتعلق

منه بمجال الأسرة وسن مجموعة من القوانين تتعلق بمسائل الزواج والطلاق وحضانة الأطفال والميراث، و كانت قائمة على أساس إسلامي (الشريعة الإسلامية). وفي توقيت مبكر من عام 1956، قام بورقيبة بإدخال مجموعة من الإصلاحات على مدونة غيرت الكثير من الممارسات الراسخة، لاسيما ما يتعلق منه بمنح المرأة الحق في عقد زواج بصفة طوعية، وهو ما يجعل من مسألة الطلاق موضوعا يحال إلى الإجراءات القضائية (وبالتالي إلغاء الممارسة أحادية الجانب، كطلاق الزوج)، هذا إلى جانب حظر تعدد الزوجات.

على الرغم من الأهمية الرمزية التي كانت تحظى بها تلك الإصلاحات، إلا أنه في جوهرها كانت تنبثق من الرؤية الإنسانية لبورقيبة ومدى حرصه على تثبيت مكانة المرأة وتعزيز مكانتها كدليل على تطور المجتمع وحداثته، ومن هذا الباب، سعى الرجل من أجل المزيد من المساواة القانونية بين الرجل والمرأة، كإشارة منه لنيته الواضحة لسوق البلاد نحو محطة التحديث.[38] أما فيما يتعلق منه بالمجالات الأخرى، فقد عمل بورقيبة على توسيع فرص التعليم وبشكل كبير لصالح فئات الشعب التونسي وذلك بهدف تحقيق تعليم ابتدائي شامل بنهاية الستينيات، هذا إلى جانب تأسيسه لجامعة تونس.

على الصعيد الاقتصادي، عرفت الاتجاهات السياسية في عهد بورقيبة عددًا من التحولات حيث قام خلال السنوات الخمس الأولى من الاستقلال بتبني سياسات ليبرالية ، هذا إلى جانب سياسة عدم التدخل، وهو ما فسح المجال منذ عام 1961 ليصبح وبشكل صارم من أنصار النهج الاشتراكي الذي تعود إليه الدولة لتوفير المزيد من النمو والدينامية الاقتصادية حيث تم تكليف الزعيم السابق للإتحاد العام التونسي للشغل والمنظّر الإشتراكي أحمد بن صالح مسؤولية الإشراف وتنفيذ هذه السياسة الجديدة. غير

---

[38] بومعزة، بشير، الاستعمار جريمة ضد الإنسانية – جريمة حرب– **مجلة المصادر**،العدد 3، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 54، (2000م)، ص.، 22.

أن الفشل الملحوظ لإستراتيجية بن صالح الاشتراكية، نظرا لعدم كفاءته لتحمل أعباء مثل هذه السياسة أوقع تونس في مأزق المديونية الخارجية. وهو ما أدى إلى ظهور مقاومة شعبية حادة تجاه ذلك النهج وتلك السياسة. أدت في النهاية إلى استبعاده من طاقم التشكيلة الحكومية سنة 1969 لكونه – حسب غالبية الشعب التونسي – أصبح مصدر عارٍ وإحباطٍ للبلاد.

على أية حال، فعملية عزل بن صالح تعود في حقيقة الأمر، إلى اعتبارات سياسية واقتصادية عديدة، أهمها أنه: في التوقيت الذي تخلى فيه بورقيبة عن بن صالح، فقد كان ذلك إعلانا صريحا منه عن تخليه للسياسة الاشتراكية لصالح تبنيه لمسار اقتصادي تونسي أكثر ليبيرالية، وذلك على الرغم من النمو الاقتصادي الملحوظ الذي عرفته البلاد أوائل السبعينيات، إلا أنه ظهرت صعوبات في نهاية ذلك العقد – على غرار: بروز التفاوتات الاقتصادية داخل المجتمع التونسي عوقت من شأن الوتيرة التنموية.

المطلب الثالث: السياسة والثورة الإشتراكية في الجزائر.

على الرغم من كون صراعات السلطة بعد استقلال الجزائر استغرقت وقتًا أطول مما كان الأمر عليه في كل من تونس والمغرب، إلا أن التوجه الأيديولوجي لقيادة الدولة الجديدة كان متسقا وبشكل ملحوظ طوال تلك المرحلة: فكان كلٌّ من بن بلة وبومدين ملتزمين بتحويل وتوسيع نطاق الثورة المسلحة – التي ساهمت في استقلال البلاد – إلى ثورة اجتماعية واقتصادية، وذلك إبان المرحلة التي تلت محطة الاستقلال الوطني كمحطة مهمة في مشروع بناء الدولة الجديدة، علما أن مؤتمر طرابلس الذي عقدته جبهة التحرير الوطني في جوان من عام 1962 فشل في الوصول إلى إجماع حول الأطر السياسية للدولة الجديدة، وهذا أمام سهولة تأمين إيجاد اتفاق واسع حول الأهداف الأيديولوجية الخاصة بالدولة الجديدة، والتي كان من المقرر أن تكون اشتراكية وثورية في نفس الوقت، بتأثرٍ واضح باشتراكية جمال عبد الناصر العربية الثورية

وكذلك بالأفكار اليسارية الأوروبية، فقد رأى من خلاله قادة الجزائر الجدد أن مثل هذا التوجه هو بمثابة استجابة طبيعية وعلاجٍ شامل للجزائر جراء ما مرت به من تجربة استعمارية مريرة على تاريخها ومجتمعها، لهذا رأت القيادة السياسية الجزائرية ضرورة أن ترابط الدولة على نهج ثوري يكون بمثابة إرث مستمر لمرحلة استعمارية سابقة كانت خانقة، فالنهج الاشتراكي من شأنه أن يصحح تلك التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية القاسية التي فرضتها وسائط الدولة الاستعمارية والأقدام السوداء لمدة تتجاوز قرنا من الزمن.

قبل مرور ثلاثة أشهر من استقلال الجزائر، أعلن أحمد بن بلة أن "الجزائر ستحظى بحكومة اشتراكية"[39]. وعند توليه الرئاسة، شرع بن بلة في تحقيق وعده، علما أن الفوضى التي كانت مستشرية في قطاعات الدولة كثيرا ما ساعدته في تجسيد الكثير من برامجه "الاشتراكية": حيث كان الوضع الاقتصادي بعد ثماني سنوات من الحرب مدفوعا باعتبارات سياسية أكثر منها اقتصادية. تولت من خلاله فئات عديدة من الشعب الجزائري إدارة الأراضي الفلاحية التي تم إخلاؤها من قبل الأوروبيين الذين غادروا البلاد، كما ساهمت سياسة التسيير الذاتي في تعزيز دينامية الدعم الشعبي لصالح بن بلة وذلك خلال مرحلة حرجة من الصراع على السلطة في مواجهته لشخصيات جبهوية أخرى، ليتم التخلي عن هاته الشخصيات لاحقا وبشكل فعال فاتحا بذلك عهدا من المركزية القوية والمعززة في البلاد.[40]

بدا بن بلة ملتزما فعلاً بتلك الأهداف الاشتراكية، حيث أقام من أجل ذلك تحالفات قوية وبشكل متزايد مع كل من الماركسيين والجماعات اليسارية المتطرفة التي ظهر تأثيرها وبشكل واضح من خلال النبرة اليسارية التي غلبت على ميثاق الجزائر لعام 1964م. وفي ذلك كان اعتماد بن بلة الحصري والمتزايد على اليساريين أحد أهم

[39]Fisquet, M. H. **Histoire de l'Algérie: Depuis les temps anciens jusqu'à nos jours**.(Paris: Direction Rue de Seine, 2017).p., 117.
[40]Ibid, p., 203.

الدوافع التي كانت وراء الانقلاب الذي قاده ضده بومدين في جوان 1965، حيث أبانت العناصر المتدينة والمحافظة داخل الجيش وفي أماكن أخرى من الجزائر عن عدم رضاها من تلك التأثيرات المتزايدة للأفكار الماركسية، والتي كانت موضع شكوك كبيرة بسبب إلحاديتها، مع ذلك، وبمرور الوقت، حاول بومدين من جانبه تبني توجه اشتراكي صريح، في وقت كان أتباعه– وذلك في أواخر الستينيات – متمسكين بما أسموه "فترة التوحيد الحذر"، معلنا عام 1971م عن ما أسماه بومدين "بالثورة المجتمعية" وذلك في مجالات عديدة، على غرار كل من: الصناعة والثقافة والزراعة.

بعد مرور خمس سنوات من تلك الثورة، صدر الميثاق الوطني الجديد، حيث غلبت على مدونته الكثير من المصطلحات الاشتراكية، بما فيه أسس بناء الدولة الاشتراكية كأولوية أولويات الدولة وجوهرها، وعلى الرغم من كون الثورة الزراعية أدت في نهاية المطاف إلى إعادة تخصيص 10% فقط من الأراضي المملوكة سابقًا للقطاع الخاص، كانت لسياسة بومدين الصناعية بصمتها الاشتراكية الواضحة:[41] حيث كانت الصناعات الثقيلة ممولة من قبل استثمارات عامة جد ضخمة، كجزء من الخطة الاقتصادية الشاملة والواسعة النطاق. والتي كانت، في حقيقة الأمر، أكثر أهمية بالنسبة لبومدين من بقية العناصر الاشتراكية الأخرى، يشكّل فيها الرئيس من مجموع تلك العناصر بمثابة العنصر "الثوري"، وذلك من منطلق كون ما يعرف بـــ: "مجلس الثورة" قد حل محل بن بلة سنة1965م، وفي خضم تلك التصريحات العلنية التي أعقبت الانقلاب، أكد من خلالها بومدين ما مفاده أن عملية الإطاحة ببن بلة تأتي في إطار "تصحيح" النهج الثوري.

بالنسبة لبومدين كانت فكرة الثورة المركزية والأساسية تعني بالنسبة إليه تلك البدايات الرسمية المقرونة بسنة 1971م والتي تجسد مساعي تجسيد أهداف استمرارية

---

[41] غربي، الغالي،" السياسة الفرنسية لفصل الصحراء وردود الفعل الوطنية "، **سلسلة الملتقيات**، فصل الصحراء في السياسة الاستعمار الفرنسي، (1998)، ص.، 73.

الثورة في إطار الحرص على تنفيذ تلك الأولويات الاشتراكية البعد والثورية المنهج،[42] لتصبح الصناعة الثقيلة محورا أساسيا لتطور الإستراتيجية المعتمدة من طرف بومدين، ووسيلة مفتاحية ومعينا هاما من خلاله يتم سد تلك الفجوات الاقتصادية التي تؤسس مساحة مهمة من التفاوتات والفوارق مع العالم الغربي. كما هو الحال تماما بالنسبة للدولة التونسية أصبحت فيها مسألة توسيع وتعميم التعليم أولوية مهمة بالنسبة للنظام السياسي الجزائري، والذي اعتبره وسيلة ارتكاز هامة من أجل تعزيز وتيرة التنمية الوطنية. وذلك في إطار الكثير من القواسم المشتركة التي كانت تجمع بين السياسة البومدينية وحملة بورقيبة من أجل "التحديث" في تونس إلا أنه من الأهمية الإشارة في هذا الصدد، أن القادة الجزائريين كانوا أكثر التزاما بالأيديولوجية وأكثر حرصا وثباتا على الأهداف الاشتراكية مما هو عليه نظراؤهم في تونس، وذلك لأسباب سياسية وطنية ترتبط بطبيعة النهج النضالي التحرري الوطني، ممّا شكّل مانعا دون محاكاة النماذج الأوروبية.

على أية حال، سعى كلا من بورقيبة وبومدين إلى تطوير وتحسين مجتمعاتهم، من منطلق رؤيتهما القائمة على حتمية تقوية وتمتين السلطة السياسية كوسيلة لتحقيق تلك الغايات – غالبا ما يكون العمل من أجل تعزيز السلطة السياسية غاية في حد ذاتها –، فكان الهدف الأساسي لبومدين وأنصاره هو بناء دولة قوية تتجاوز الأفراد، في إطار دينامية ومتابعة حكومية لكل التغييرات التي من شأنها أن تمكن الدولة من متابعة كل الإنجازات والأعمال الحقيقية للثورة، بعبارة أخرى، تمكين الدولة من الانتقال أو التحول من التركيز على "السياسي" إلى "التنموي".[43]

---

[42] نور، عبد القادر: **حوار حول الثورة، إشراف خليفة الجنيدي**، ج1، (المركز الوطني للتوثيق والصحافة والنشر 1986)، ص.، 22.

[43] شتوان، نظيرة، "سويداني بوجمعة الوطني الثائر "، **مجلة حولية المؤرخ**، (2002)، ص.، 109.

المبحث الثالث: العسكرة والسياسة الداخلية في الجزائر.

تعتبر العسكرة سمة مشتركة بين العديد من الدول التي حصلت على استقلالها بعد فترة من الحكم الاستعماري في كل من قارتي أفريقيا وآسيا وذلك خلال خمسينيات وستينيات القرن الماضي، حيث لعب الجيش دورا بارزا في السياسة الداخلية وهذا في العديد من تلك الدول، فقد استولى قادة الجيوش على السلطة ساحبين بذلك البساط من تحت قواعد الأنظمة المدنية التي كانت قائمة آنذاك ومشكلة استمرارية لدينامية حركات التحرر الوطني.

تأتي عملية السيطرة على قيادة الدولة لمبررات مهمة: فهي إما من أجل تعزيز مصالحهم الخاصة أو الحيلولة دون سقوط البلاد في مزالق الانفلات أو النزاع المدني (الأهلي) فإذا أخذنا الحالة الأفريقية على سبيل المثال، فعملية الانقلاب التي حدثت سنة 1963م بغانا فتحت الباب لموجة من التطورات المماثلة وذلك في جميع نواحي القارة، أما في العالم العربي، فتمثل ذلك في وصول جمال عبد الناصر والضباط الأحرار إلى سدة الحكم بمصر عام 1952م، ومثل هكذا سابقة تكرر مشهدها في العديد من مناطق جغرافيا العالم العربي (العراق، سوريا وليبيا)، حتى في الحالات التي لم يستولي فيها الجيش على السلطة، فإن نفوذه وتأثيره من منطلق كونه صاحب القوة النهائية تقريبا في جميع الدول كان له من منطلق كونه حاملا للقوة النهائية داخل جميع الدول انعكاسا حاسما على سياساتها الداخلية.[44] في ذلك، لم يكن المغرب العربي استثناءً عامًا خارجا عن ذلك النمط، غير أن الدور الذي لعبته مؤسسة الجيش في الجزائر كان استثنائيا ومختلف تماما وبشكل ملحوظ عما كان عليه الأمر في كل من تونس والمغرب، وهو مؤشر قوي على ذلك الاختلاف في مسار التطور السياسي في تلك الدول الثلاث، وبصريح العبارة يمكن القول أن الدور الذي لعبه الجيش في سياسات تلك الدول يختلف

[44] Evans, Martin. **The Memory of Resistance: French Opposition to the Algerian War**. (Oxford: Berg, 1997). P., 28.

من هامشي في دولة، إلى مركزي في دولة أخرى وعلى وجه التحديد، كان لمؤسسة الجيش أهمية محورية في الحالة الجزائرية، في الوقت الذي تم إخراجهم وإقصاؤهم من اللعبة السياسية ولسنوات طويلة في تونس، أما في الحالة المغربية، فقد لعبت تلك المؤسسة أدوارا متفاوتة الأهمية والتأثير.

تظهر مركزية دور الجيش في الجزائر من خلال حقيقة مفادها أن جميع الرؤساء السبعة الذين تعاقبوا على حكم البلاد منذ الاستقلال تمكنوا من الوصول إلى هذا المنصب بسبب دعم الجيش أكثر من ذلك، فقد تمت الإطاحة بأغلبيتهم بواسطة نفس المؤسسة. ثلاثة من أصل أربعة رؤساء جزائريين تمكنوا من الاستمرار ولمدة طويلة في مناصبهم بفضل هذا السند والدعم العسكري: هواري بومدين 1965-1978، الشاذلي بن جديد 1979- 1992، واليمين زروال 1994 – 1999، فقد كانوا جميعهم من كبار الضباط العسكريين عند توليهم الرئاسة، وحول ذلك علق اليساري الجزائري المخضرم محمد حربي وبشكل لافت أن: "الجزائر لم تكن دولة بجيش، لكن جيشاً بدولة".[45]

على النقيض من ذلك، وخلال فترة رئاسة الحبيب بورقيبة الطويلة، لا يمكن العثور على شخصية عسكرية في أعلى التسلسل الهرمي منعت إطارات النظام وعناصر القوات المسلحة من الانضمام للحزب الحاكم وحتى التصويت في الانتخابات، أما في المغرب، فإن نفوذ الجيش في السياسة قد تضاءل وتراجع مع الوقت، هذا بعد أن حاولت وأوشكت بعض عناصره أن تستولي على السلطة في مناسبتين، ليستتب الأمر في آخر المطاف لصالح الملكية الحاكمة.

هذا التباين في ثقل ودور مؤسسة الجيش في الدول الثلاث المشار إليه، مرده إلى تلك الاختلافات التي تعتري أصول تأسيس تلك المؤسسات: حيث تم إنشاء جيوش تلك الدول في عقب تحقيق الاستقلال، وذلك إبان الخمسينيات والستينيات من القرن المنصرم، فقد

[45]Evans, Martin**. Op.Cit**. P., 31.

تلقى كل من المغرب وتونس مساعدة عسكرية مهمة من الجانب الفرنسي أثناء مغادرتهم لكلا البلدين تنحصر في تجميع جيشيهما، كجزء من الاتفاق بينهما وبين القوة الاستعمارية، والتي سعت من أجل تعزيز دعمها لأكثر الاتجاهات والفصائل اعتدالاً وتأمين وصولها إلى السلطة.

في الواقع، كان جزء كبير من جيشي تلك الدولتين مكوناً من عناصر وقوات شمال أفريقية محلية والتي شكلت في وقت سابق قطعة مهمة من القوات الاستعمارية الفرنسية في المنطقة (كما هو الحال كذلك بالنسبة للجيش المغربي الذي كان جزءًا مهما من مجموع قوى الاستعمار الإسباني في تلك البلاد). ولهذا كانت الإدارة الاستعمارية الفرنسية تسعى قبل خروجها من تلك الدول ضمان وصول قيادة عناصرها السابقة لحكم بلدانهم بعد الاستقلال وذلك في إطار الإبقاء على سياسة النفوذ قائمة بشكل تعززه روح الموالاة المغروسة في عمق الجيوش الجديدة في منطقة شمال أفريقيا.

المطلب الأول: جيش التحرير الوطني وصناعة الرؤساء في الجزائر.

في واقع الأمر، لم تكن هناك حاجة لإنشاء جيش جزائري بعد الإستقلال، لكونه متواجداً قبلها، فقد تمّ تأسيسه منذ فترة طويلة تمتد إلى فترة الكفاح الدموي من أجل التحرر الوطني، لقد مكّن النضال المسلح الذي دام ثماني سنوات من تحويل الحركة الوطنية إلى قوة مسلحة طرد على إثرها الفرنسيين من البلاد.

أسست جبهة التحرير الوطني جناحها المسلح جيش التحرير الوطني، أسابيع فقط من بداية حربها ضد الاستعمار الفرنسي (نوفمبر 1954)، فتمكنت من خلاله شخصيات عسكرية كثيرة وبطريقة تدريجية من تقوية نفوذها داخل جبهة التحرير الوطني بمجرد اندلاع حرب التحرير وفي ذلك أصبح "جيش الحدود" المتمركز خارج البلاد وذلك في كل من تونس والمغرب، ذو أهمية سياسية متزايدة داخل القيادة السياسية، حيث كان يجتمع ويعمل وبوتيرة كبيرة خارج الجزائر.

بمجرد تحقيق الإستقلال الوطني، مارس كلا من بومدين وجبهة التحرير الوطني تأثيرا حاسما على صراعات السلطة اللاحقة، حيث كانت عملية اتخاذ القرارات بشأن الجهات والأجنحة التي يجب دعمها وفي وقت سابق هي من صميم صلاحيات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كعامل حاسم ترجح قراراتها كفة جناح على حساب أجنحة أخرى، علما أنه في تلك الفترة كثيرا ما حاولت قيادة الحكومة تهميش هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني، وهو ما دفع بهذه الأخيرة إلى دعم تحدي ومواجهة أحمد بن بلة لتلك الحكومة بمجرد وصوله لرئاسة البلاد حيث أدرك بن بلة الدور الذي لعبه جيش التحرير الوطني في عملية وصوله إلى السلطة من خلال تعيينه لبومدين وزيرا للدفاع الوطني، ومنح العديد من الحلفاء الرئيسيين لقائد جيش التحرير الوطني الكثير من الحقائب الوزارية والمناصب الهامة الأخرى في الدولة الجديدة.

وعليه لعب الجيش في كل من المغرب والجزائر على وجه الخصوص دورًا حاسمًا في صراعات القوى بعد الاستقلال، وفي ذلك يمكن القول أن دعم هذه المؤسسة كان جد حاسم عندما يتعلق الأمر بتأمين وتوطيد السلطة في النظام الملكي بالمغرب أو إبان فترة حكم بن بلة في الجزائر، مع ذلك وقفت تلك التجربتان في تناقض صارخ مع التجربة التونسية، حيث كان غياب الجيش عن المشهد السياسي بعد الاستقلال شبه تام وجد ملحوظ.

المطلب الثاني: سقوط بن بلة وسيطرة المؤسسة العسكرية.

لقد كانت مؤسسة الجيش في الجزائر مدفوعة برغبة جامحة من أجل المحافظة على نفوذها، فقد حاول خلال ذلك بن بلة تهديد تلك المناورة من خلال التأسيس لميليشيات شعبية كانت تابعة له بصفة مباشرة، وهو الأمر الذي اعتبره الجيش مجرد مناورة من الرئاسة من أجل تقويض وتهميش نفوذه، وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى إزاحة بن بلة عن كرسي الرئاسة بصفة تدريجية واستبداله بحلفاء بومدين الذي تموقعوا مباشرة في السلطة.

إن نجاح الاتجاهات الاحتجاجية للجيش ضد بن بلة – في ظل غياب أية مقاومة منظمة يمكن أن تذكر–، يعود أصلا للدور الكبير الذي قام به بومدين بحكم كونه رئيس أركان الجيش ووزير الدفاع في الفترة التي أعقبت مرحلة الاستقلال الوطني، حيث ساهم في عملية تحول جيش التحرير الوطني – زمن حرب التحرير – إلى جيش وطني شعبي – زمن بناء الدولة، ومن أجل ذلك عمل على دمج الكثير من المتمردين على أوامر الولايات العسكرية في هياكل جيش التحرير الوطني. وأول من استفاد من هذا الإجراء هو جيش الحدود نظرا لحالة الشك التي كانت تغلب على عناصره، هذا بالإضافة إلى استيائه من هيمنة ما يعرف ب: " الجيش الحدود "على مراكز الثقل والتوجيه العسكري في البلاد، الذي شارك وانخرط الكثير من عناصره في الصراع على السلطة وذلك في أواخر صائفة عام 1962م.[46]

من الأمور التي تجدر الإشارة إليها في هذا الصدد، هو أن الجيش الجزائري الجديد (الجيش الوطني الشعبي) لم يكن ليتفكك بمجرد إزاحة بن بلة عن السلطة، ولا حتى إبان محاولتي التمرد المسلح اللتان نُفذتا عامي 1963 1964 من قبل شخصيات إحدى الولايات العسكرية التي كانت جد محبطة، بل بالعكس، سرعان ما سحق الجيش الوطني

[46]Duranton-Crabo, Anne-Marie**. Le Temps de l'OAS**. (Paris: Editions Complexe, 1995). P., 317.

الشعبي تلك الثورات وبسهولة ملحوظة ، وهو ما يعكس وحدة وتوازن المؤسسة العسكرية الجزائرية.[47] لقد فشل كل هؤلاء في مناوراتهم، ويعزى ذلك، في حقيقة الأمر، إلى نجاح بومدين في دمج العناصر المتباينة في الجيش، وإلى عملية التحول التي باشر بها بومدين على مستوى المؤسسة العسكرية من أجل بناء قوة أكثر احترافية، وفي سبيل تحقيق ذلك، لم يحرص بومدين فقط على استبعاد الأفراد غير المدربين وغير المتعلمين من صفوف الجيش، بل أرسل العديد من عناصر المؤسسة إلى أكاديميات عسكرية مرموقة في الخارج، كما اعتمد أيضًا على المحترفين من ذوي الخبرة وكان تعدادهم آنذاك حوالي 250 ضابطًا جزائريًا سابقًا كانوا ضمن صفوف الجيش الاستعماري الفرنسي لينشقوا بعدها معلنين انضمامهم إلى جيش التحرير الوطني، وذلك خلال الفترة الأخيرة من مراحل النضال من أجل التحرير الوطني.[48]

إضافةً إلى التجنيد التدريجي للشباب المتعلم في العديد من الرتب العسكرية، إلى جانب هيئة الضباط المتواجدة والتي ساعدت بدرجة كبيرة في عملية الاحتراف، علما أن هذه الأجيال الشابة المنخرطة حديثا في المؤسسة العسكرية كانت أقل تسييسًا من الأجيال السابقة والتي نشأت في جو ثوري بعد الاستقلال،[49] إلى جانب اعتماد بومدين على الإستراتيجيات التي حاول من خلالها التقليل وإضعاف المخاطر المحتملة والتي مصدرها تلك الميولات الإقليمية لبعض قادة الولايات العسكرية الذين حاولوا تشكيل ثقل وتوازنات سياسية ترجح كفتهم – كان ذلك قبل وبعد الاستقلال– وذلك من خلال تغيير وحدات الجيش المتوزعة في البلاد، خاصة في ظروف الأزمات، وكذا عن طريق

---

[47]Wansbrough, John. **"The Decolonization of North African History**." Journal of African History 9 (winter 1968), pp., 643–50.

[48]يحياوي جمال، "ظروف انعقاد مؤتمر الصومام"، **مجلة المصادر**، العدد5، المركز الوطني للدراسات والبحث في تاريخ الحركة الوطنية, (2001)، ص.، 19.

[49] نفس المرجع، ص.، 21.

إدخال المحافظين السياسيين في وحدات الجيش بهدف المحافظة على وحدة الهوية الوطنية.[50]

كانت الطبيعة العسكرية القتالية للنظام الذي حل محل نظام بن بلة جلية وظاهرة بشكل ملفت للنظر، من خلال تشكيل مجلس الثورة والذي كان يشمل كلا من هيئة الأركان العامة وقادة المناطق العسكرية الخمسة، هذا إلى جانب أربعة قيادات ولائية سابقة، وباستثناء عضوين فقط من أصل ستة وعشرين عضوا في المجلس لم يكن لهم نشاط أو دور عسكري أثناء حرب التحرير الوطني.[51] لينصب اهتمام سياسة بومدين بعد ذلك على تركيز كل السلطات بين يديه، من خلال توظيف مركز ثقله في مؤسسة الجيش في عمليات صنع القرار، مستغلا في ذلك الانقلاب الفاشل لعام 1967م كفرصة لتهدئة الكثيرين من قادة الولايات الواقعين خارج مناطق نفوذه، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، ساهم ذلك الفشل في عملية إقصاء هيئة الأركان العامة، وبالتالي هيمنته على الشؤون العسكرية في البلاد (السيطرة على وزارة الدفاع)، كحقيبة وزارية احتفظ بها لنفسه منذ إطاحته ببن بلة إلى غاية وفاته.

من الناحية التنظيمية، عكف بومدين على تأسيس مجلس وزراء منفصل تماما عن مجلس الثورة، وهو ما ساهم في إنشاء مساحة هامة من الفصل بين سلطات الجيش من جهة والحكومة من جهة أخرى،[52] وهو إجراء مكن عن طريقه التمييز من وجهة تنظيمية بين كل ما هو من صلاحيات العسكر وكل ما هو من صميم اختصاص الأجهزة البيروقراطية، وهي مقاربة هيكلية جزئية تعكس رغبة بومدين في إقامة نظام عسكري غير صريح (نظام عسكري بواجهة بيروقراطية مدنية)، ولأجل ذلك المسعى لم يحرص فقط على أن يظهر المجلس بطبعة مدنية فحسب، وذلك من خلال العدد

---

[50] بومالي، حسن، "التمدن في فن التعذيب"، **مجلة أول نوفمبر**، عدد 31 الجزائر، (1978) ص.، 59.

[51] بومالي، حسن، مرجع سابق، ص.، 60.

[52] نفس المرجع، ص.، 69.

الكبير من الوزراء المكلفون بالأشغال الحكومية اليومية، بل أولى أهمية كبيرة لعدم ظهور كبار الضباط العسكريين الذين شغلوا مناصب سياسية هامة بالزي العسكري الرسمي، خاصة في الأماكن العمومية. علما أن بومدين نفسه لم يرتدي الزي العسكري منذ عام 1965م.

في نفس الوقت، كان من الصعب على النظام السياسي الجزائري أن يجسد وجهة النظر الشعبية التي مفادها أنه: "بدأت البلاد تتمتع بالسلام الداخلي منذ أواخر الستينيات نتيجة لاستقرار الجيش".[53] وهو أمر روج له بقوة، وكان أحد مخرجات الرأي القائل بأن: "الجيش الوطني الشعبي هو الوريث المباشر والشرعي لجيش التحرير الوطني"، والذي عرفت من خلاله المؤسسة العسكرية الجزائرية دورا هاما بالمقارنة مع الجهات الفاعلة الأخرى.

بالتالي كان الجيش بمثابة المستودع الرئيسي للشرعية جراء الشعبية الهائلة التي تمتع بها أثناء النضال من أجل التحرر الوطني، بهذه الطريقة، حاولت جبهة التحرير الوطني من الناحيتين الخطابية والدستورية أن تقدم نفسها على أساس أنها"حارس الثورة"[54] على الرغم من التغييرات التنظيمية التي حصلت، وعليه سيكون من الخطأ التقليل من أهمية استمرار ومركزية مؤسسة الجيش في الحياة السياسية الجزائرية.

لقد أصبحت "مجلة الجيش" منبرا رئيسيا للمسؤول الجزائري اليساري الجديد وقناة مهمة من بين قنوات نشر خطاباته حتى داخل الهياكل الجديدة التي أسسها بومدين من خلال دستور 1976م، محتفظا في ذلك بمركزية موقع الجيش الوطني الشعبي، حيث منحت تلك الوثيقة المهمة في حياة النظام مهام ومناصب مهمة لمؤسسة الجيش، وكانت مسؤولياته أكثر من طبيعية، لتتجاوز حد الاكتفاء بمهام الدفاع الوطني إلى تكليفه بالدفاع

[53]Zagoria, Janet D. "**The Rise and Fall of the Movement of Messali Hadj in Algeria, 1924–54**." Ph.D. dissertation, (Columbia University, 1980), p., 377.
[54]Ibid, p., 378.

وحماية "الثورة الاشتراكية" ، وكذا المساهمة في تنمية البلاد وبناء مجتمع جديد، [55] كما راعت تلك الوثيقة الدستورية ضرورة التجديد الرسمي لجبهة التحرير الوطني، التي كانت تحتضر إبان فترة رئاسة بن بلة للبلاد، حيث كان ينظر إليها على أنها منافس محتمل لسلطة الجيش ولهذا تم وضع الجبهة تحت إشراف ضابط عسكري كبير، علما أنه عندما توفي بومدين في ديسمبر 1978، كان ثلث أعضاء مجلس الوزراء هم عناصر من ضباط الجيش.

المطلب الثالث: انتكاسة النظام السياسي الجزائري والخوف من التغيير.

كان من المحتمل أن يتغير الكثير بعد وفاة بومدين عام 1978م، وهو الأمر الذي كان جد واضحًا بفترة طويلة قبل نهايته، على الرغم من كون نبأ وفاته كانت من الأمور غير المتوقعة وهو أمر كان له أثر بالغ على سياسة وتوازن الجيش الوطني الشعبي أكثر مما كان عليه الأمر بالنسبة لبقية هيئات النظام السياسي الجزائري، وهذا لاعتبارات تعود إلى مدى تمسك وتعلق تلك المؤسسات بمركزية والشخصية الكاريزمية لبومدين، حيث كان المشرف و المسؤول الوحيد على نظام المؤسسة العسكرية، والحامل لمركز ثقل توجيه جبهة التحرير الوطني كفاعل وطني سياسي شعبي يعتبر بمثابة العمود الفقري الحقيقي للسياسة في الجزائر، لتظهر عيوب النظام جليةً بعد رحيل ذلك الدور المهيمن وخاصة في إطار إدارة مرحلة خلافة بومدين، وهي فترة كانت مزعزعة للغاية للتوازنات الكبرى في البلاد – بالنظر إلى قوة بومدين وعدم توقع رحيله–، ليعاد طرح إشكالية الكيفية التي من خلالها يمكن إضفاء الطابع المؤسسي على الجيش باعتباره فاعلا وطني حقيقيا ومؤثرا، فخلال فترة مرض بومدين، تولت وزارة الدفاع السيطرة الإدارية على جميع قطاعات البلاد، وبموجب الإجراءات المنصوص عليها في

---

[55] **سلسلة الملتقيات**، "المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر" 54، 1998، ص.، 319.

دستور 1976 لعب الجيش الوطني الشعبي أدوارا تنظيمية، وبموجب ذلك عقد حزب جبهة التحرير الوطني مؤتمره الوطني من أجل اختيار مرشح جديد لرئاسة الجمهورية.[56]

وقع الإختيار حينها على "العقيد الشاذلي بن جديد" بحكم نفوذه القوي والكبير في الجيش، من جهة، وصلابة شخصيته العسكرية، وعُين على إثر ذلك رئيسا للجمهورية خلفا للراحل بومدين في شهر جانفي من سنة 1979م، وذلك بعد الموافقة عليه في إطار استفتاء وطني نظم للغرض نفسه. كان اختيار العقيد بن جديد محل ارتياح كبير للعديد من الجزائريين سواء داخل أو خارج الوطن، فالأمر لم يعد مجرد مسألة تخص فقط حزب جبهة التحرير الوطني أو مرشحاً تحاول أن تفرضه على رقعة الشطرنج السياسية الجزائرية، ولكن وفي ذلك الوقت، كان يُنظر إلى الشاذلي على أنه مرشح "حل وسط" مقبول، بالنظر إلى المأزق الذي ظهر بين المتنافسين الرئيسيين على خلافة بومدين، والأمر يتعلق بكل من: "صالح يحياوي"، أمين عام جبهة التحرير الوطني، و"عبد العزيز بوتفليقة" وزير خارجية حكومة الراحل هواري بومدين، وبالتالي و في خضم كل ذلك، تمكنت مؤسسة الجيش من فرض مرشحها الوسط والذي تم اختياره وتبنيه بنسبة كبيرة، بفضل دعم ومساعدة كتلة ممثليها في مؤتمر جبهة التحرير الوطني (المقدرة نسبتهم ب: 20% من مجموع أعضاء المؤتمر) الذين مارسوا تأثيرا مهمًّا داخل المؤتمر.

عكست عملية ترشيح الشاذلي مدى إصرار الجيش على حماية مكانته الخاصة كمؤسسة عليا في البلاد وفي قلب السياسة الجزائرية من خلال الحيلولة دون تحول السلطة في يد الحزب أو أية إدارة مدنية أخرى، ومن أجل ذلك كانت أولى تعيينات الشاذلي الخاصة بهيئات النظام تتعلق بتنصيب رؤساء الهيئات المتنافسة، مع استحداث منصبي منسق حزب جبهة التحرير الوطني ورئيس الوزراء، كليهما يشترط أن يكونا

[56] Blanchard, Jean. **Le Problème algérien: Réalités et perspectives**. (Paris: PUF, 1955), p., 77.

من الشخصيات العسكرية،[57] ليتولى بعد ذلك الشاذلي بنفسه منصبه الجديد كأمين عام لجبهة التحرير الوطني.

من الأمور المحتملة جدا أن أي خليفة، ما كان إلا ليكافح بطريقة مستميتة من أجل ملء الفراغ الذي تركه بومدين، وفي ذلك كان "بن جديد" رجلا يتمتع بمستوى مهم من السلطة الشخصية والشرعية التي تأسست من خلال قيادته للكفاح المسلح من أجل التحرير الوطني في السنوات الصعبة من النضال، صحيح أنه كان مرشحا توافقياً معتمداً لرئاسة الجمهورية، وهو ربما ما يدل في حد ذاته على حقيقة أنه لم يكن في نفس قوة الشخصية التي كانت يتمتع بها سلفه، إلا أنه من الناحية التنظيمية كان أعلى رتبة في سلم هرم الجيش الوطني الشعبي وأقوى شخصية في صفوفها بحكم مشاركته المبكرة في النضال التحرري، هذا بعد أن كان قائدا لمنطقة وهران العسكرية وذلك منذ عام 1964م.

كان الشاذلي رجلاً يفتقر إلى الدافع والحكم والذوق التنظيمي الذي كان يتمتع به بومدين، وهي خصائص مهمة لإحكام قبضته على مؤسسة الجيش، وهو ما أسقط كلاً من الرئيس بن جديد وبقية هيئات النظام السياسي الجزائري تحت قبضة تبعيتهم لتلك المؤسسة القوية في البلاد و حوّلها لاتجاهات كانت أقل ثباتًا وتوجيهًا، الأمر الذي أدى إلى تفكك وتقسيم تدريجي للنظام السياسي الجزائري، بعد أن كان ولمدة ثلاثة عشرة سنة متماسكا في ظل عزيمة وقيادة بومدين للبلاد، وفي ذلك يعتبر "**هيو روبرتس – Hyo Roberts**" أنه: "بالمقارنة مع بومدين، لم يكن لدى الشاذلي مثل تلك الصفات وميزات ممارسة سلطته وتفعيل نفوذه على الجيش، وهو الأمر الذي دفعه إلى اللجوء

[57]Blanchard, Jean. **Op.Cit**, p., 91.

لإستراتيجية الانقسام والحكم واللعب على عدة علاقات صراعوية بين عناصر سلك الضباط، في مناورة شرسة عرفت تصعيدا خطيرا".[58]

كان ذلك الانقسام علامة على العودة إلى حالة التوتر التي ميزتها تلك المنافسة بين مختلف الأجنحة والاتجاهات السياسية وحتى "العشائر"، وهي ظاهرة تم رصدها ولأول مرة منذ استقلال الجزائر، فلم تكن تلك العشائر مشكلة ومبنية بشكل أساسي على عوامل مناطقية (جهوية) أو عائلية، بل كانت شديدة الارتباط بطبيعة الولاءات التي نشأت خلال حرب التحرير الوطني، هذا الأمر يعد صحيحا وإلى حد ما وبشكل خاص في نفس الوقت بالنسبة لإحدى المجموعات أو العشائر التي بدأت تمارس نفوذها وبشكل كبير خلال ثمانينيات القرن الماضي، حيث يعتبر الشاذلي أحد أهم عناصرها، هذا الأخير نجح وبنسبة كبيرة في جلب وبطريقة تدريجية مجموعة من صغار الضباط الذين فروا من الجيش الفرنسي إلى صفوف جيش التحرير الوطني في وقت متأخر نسبيًا عن حرب الاستقلال، ليقلدهم نظير ذلك مناصب عليا في الجيش الوطني الشعبي. كان ينظر إلى تلك الترقيات كجزء من جهود الرئيس من أجل جيش وطني شعبي أكثر حداثة واحترافية وذلك على النمط الأوروبي، بالنظر إلى تلك الخبرة التي تتمتع بها تلك المجموعة والتي كثيرا ما استفاد منها بومدين شخصيا إبان ستينيات القرن الماضي، من خلال تشييده للوكالة الوطنية للموانئ، و تقديم هذه المجموعة على حساب ضباط جيش التحرير الوطني الذين ساهم معظمهم في حرب التحرير، وذلك في إطار صيغة تفضيلية للشاذلي احتفظ فيها بفئات عديدة من عناصر الجيش كمناورة منه لضمان قاعدة "شعبية" عريضة للمؤسسة العسكرية يحتوي من خلالها بقية القواعد الأخرى اجتماعيةً كانت

---

[58] نور، عبد القادر، **حوار حول الثورة، إشراف خليفة الجنيدي**، ج1، (المركز الوطني للتوثيق والصحافة والنشر 1986)، ص.، 46.

وسياسيةً، حفاظا على العديد من الوظائف المهمة في الدولة، وحتى الاقتصادية منها، أو حتى تلك التي تتعلق بالواجبات المهنية المعتادة والمتعلقة بمسائل الدفاع الوطني.[59]

لم يكن الجيش الوطني الشعبي في وقت سابق ولوحده من كان ساحة لحروب الأجنحة وبنفس الحدة التي أصبح عليها في ظل رئاسة الشاذلي بن جديد، حتى جبهة التحرير الوطني – التي تم تفعيل دورها من طرف بومدين وذلك في السنوات الأخيرة من عمره–، والتي تم توسيع هيمنتها على الساحة السياسية الجزائرية في عهد الشاذلي من باب تأسيس مساحة توازن بين الجيش والجبهة – فقد كانت جزءًا من ذلك الانقسام وتلك القاعدة المشار إليها سابقا، حيث أصبحت جبهة التحرير الوطني في واقع الأمر غلافا مؤسسيا لتلك الأجنحة المتنافسة، هذا من جهة، و من جهة أخرى، أصبح حزب جبهة التحرير الوطني السبيل لتقدم وتقرب كل شخصية وفئة إلى مصالح النظام، وذلك في ظل صراعات عديدة على المناصب الإدارية والحقائب الوزارية وحتى على أجهزة الحزب.

لتبقى مؤسسة الجيش نتيجة لذلك المؤسسة المهيمنة الوحيدة في ذلك النظام، ولتشرع إثر ذلك أعداد متزايدة من الضباط في عملية التحول وبصفة رسمية إلى المواقف المدنية التي بدأت دائرة نفوذها تتسع أكثر فأكثر، ليتخذ الشاذلي عام 1984 قرار إعادة تأسيس هيئة الأركان العامة التي تم قمعها عام 1967م، بعد محاولة الانقلاب الفاشلة التي قادها طاهر الزبيري، ولتعزيز ذلك الإجراء، – ولأول مرة في التاريخ العسكري الجزائري–، قام الشاذلي بترقية ضباط إلى رتبة (عميد/ جنرال)، وهي رتبة جديدة تم تفاديها أيام جيش التحرير الوطني الأصلي، مكتفيا في ذلك برتبة "عقيد" كأعلى رتبة في التسلسل الهرمي العسكري، وذلك من أجل قطع دابر إنشاء فيلق من النخب العسكرية(الجنرالات)، للسبب نفسه، حدّدت قيادة جيش التحرير الوطني في وقت سابق عدد المستفيدين من رتبة عقيد إلى خمسة وعشرين ضابطا فقط، غير أنه بحلول عام

---

[59] شتوان، نظيرة، مرجع سابق، ص.، 89.

1993م كان هناك ما يقارب ثلاثة وأربعون جنرالا في صفوف الجيش الوطني الشعبي، هؤلاء كثيرا ما كان يأمل الشاذلي الاستثمار فيهم واستخدامهم في الكثير من التغييرات، وكذا توفير وتحصيل الكثير من المصالح لفائدة المؤسسة العسكرية التي عرفت إبان حكمه العديد من الأجنحة، و بالتالي كان الهدف من وراء سياسة تعظيم "غنائم" الجيش هو تعزيز موقعه كرئيس جمهورية فوق تلك الصراعات، إلا أن إعادة تشكيل وإنشاء هيئة الأركان العامة أدت في نهاية المطاف إلى إضعاف سيطرته لصالح المزيد من الاستقلالية للقيادة العسكرية.[60]

يرتبط نمط السلطة السياسية وبشكل مأساوي، والذي نشأ خلال الثمانينيات أيما ارتباط بصراعات الأجنحة المتنافسة على النفوذ داخل الجيش وجبهة التحرير الوطني والتي كانت أحد أهم مخرجاته أحداث 5 أكتوبر 1988م (اندلاع اضطرابات مدنية واسعة النطاق، تقريبا على مستوى جميع المدن الجزائرية الكبرى)، ذلك الانفجار المجتمعي وتلك الاضطرابات الشعبية دفعت بالرئيس الشاذلي إلى نوع من الخيارات غير المتوقعة – والتي كانت دراماتيكية بالنسبة للقيادات في المؤسسة العسكرية –، تتمثل في فتح الطريق لانتخابات تعددية (متعددة الأحزاب) وذلك كرد فعل رئاسي عقب النقاشات الكثيرة التي دارت داخل بيت المرادية حول أعمال الشغب والمظاهرات الشعبية.

لقد أثرت سلسلة الأحداث تلك– والبالغة الأهمية– على مستقبل دور الجيش الجزائري في السياسة، لدرجة ضمان انسحاب رسمي لتلك المؤسسة من المشهد السياسي، حيث قام الجيش الوطني الشعبي بسحب ممثليه وبصفة رسمية من اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أعادت الإصلاحات المدرجة في دستور عام 1989م – والتي كرس من خلالها الشاذلي بن جديد عهدا سياسيا جديدا قائما على التعددية الحزبية و"الديمقراطية" – تحديد دور القوات المسلحة،

[60]Bourdieu, Pierre. **The Algerians.** Translated by Alan C. Rosa.(Boston: Beacon Press, 1996), p., 122.

ليتم وفق ذلك تقليص وظائف المؤسسة العسكرية لتكتفي بمهمة الدفاع الوطني، وبالتالي حرمانها من بعض أهم أدوارها ومهماتها التي نصت عليها دساتير 1964م و1976م، المرتبطة بالمجتمع و"الثورة".

ارتبطت أسباب هذا التغيير على مستوى الأدوار الرسمية وكذا مكانة الجيش وبشكل مباشر بأحداث أكتوبر 1988م. علما أن تلك الاضطرابات أدت إلى نشر وحدات عسكرية كثيرة في شوارع المدن الكبرى حفاظا على الأمن العام، غير أنه على الرغم من سلمية تلك المظاهرات إلى أن أدوات التدخل العسكري أسفرت عن مقتل ما يقارب 500 شخص، وهو ما أساء لصورة مؤسسة الجيش في أعين غالبية المواطنين، وبدا الأمر حينها وكأن بداية نهاية أسطورة "الشرعية الثورية" لم تعد مستحيلة، و التي عبد من خلالها الجيش طريقه نحو الهيمنة على السلطة في الجزائر.[61]

كان ذلك الانسحاب مؤقتا وتكتيكيا أكثر مما كان يبدو في بداية الأمر، وفي ذلك يعتبرُ هيو روبرتس" أن دستور فيفري 1989م تم قبوله كدستور جديد للبلاد بموافقة مشروطة من الجيش وليس على حسابه.[62] ، والدليل على ذلك سرعة رد فعل المؤسسة حيال تلك الأحداث والتي كانت تشير إلى حرص تلك المؤسسة على العودة إلى الواجهة السياسية، وأكثر ما دفع بالمؤسسة العسكرية العودة إلى تصدر المشهد السياسي هو ما كانت تعتبره الطريقة الدرامية التي اتبعها الشاذلي من خلال برنامج سياسي تتخلله العديد من الإصلاحات التمويهية والمخادعة.

لقد سمح فعليا الدستور الجديد (1989م) بإنشاء نظام سياسي، كما كانت من أهم مخرجاته واتجاهاته العامة تنظيم وإجراء انتخابات محلية وبرلمانية ورئاسية تعددية، وهو ما فتح المجال للجبهة الإسلامية للإنقاذ للانخراط في قواعد اللعبة السياسية الجديدة للسيطرة على مخرجات تلك الاستحقاقات، كفاعل سياسي يقع خارج دوائر النظام،

---

[61]Carlier, Omar. **Entre nation et jihad: Histoire sociale des radicalismes algériens. (**Paris: Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politiques, 1995), p., 260.
[62]Carlier, Omar, **Op.Cit**, p., 262.

وهو ما أسس حالة من القلق وعدم الارتياح داخل أروقة النظام الجزائري والمؤسسة العسكرية بدرجة أكبر، عندما تبين أن الحزب الذي أصبح مهيمنا على مخرجات تلك اللعبة يتبنى اتجاها راديكاليا وإلى حد ما (أجندة متطرفة) وذلك في إطار إطلاقه لمجموعة من الوعود تتعلق بإجراء إصلاحات جذرية على مستوى الهياكل الإقتصادية والسياسية والاجتماعية الراسخة في البلاد.

شكّل هذا تحدياً حاول الحزب الجديد – الجبهة الإسلامية للإنقاذ– فرضه على النظام القائم في الجزائر، اقتضى على الجيش ضرورة الرد على مثل هذه المناورات، نظرا لكون هذه الأخيرة تشكل في المقام الأول تهديدا مباشرا بالنسبة لمكانة الجيش وموقعه البارز في الخارطة السياسية للبلاد، في حالة فوز الجبهة السياسية بالسلطة السياسية من خلال تلك الاستحقاقات الانتخابية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى شعر الجيش بضرورة الحماية والدفاع عن الدولة والمؤسسات التي أنشأها مؤسسها بومدين، والتي كانت الجبهة الإسلامية للإنقاذ تلوح وتهدد باللجوء إلى تفكيكها في حالة ما إذا وصلت إلى السلطة، بالتالي كان من بين الأمور التي لا مفر منها بالنسبة لمؤسسة الجيش هو التكشير عن أنيابها وإظهار المكاسب السياسية والانتخابية التي حققتها الجبهة الإسلامية للإنقاذ في شكل مخرجات دراماتيكية ميزت الفترة الممتدة بين سنة 1990م و1991م.

بحلول سنة 1990م أعلنت قيادات كبيرة في المؤسسة العسكرية الجزائرية من خلال لقاءات صحفية وعبر جريدة الجيش أن "الجيش الوطني الشعبي سيكون على أتم الاستعداد وتمام الجاهزية للرد على أية تجاوزات منظمة من شأنها أن تهدد الوحدة الوطنية، كما لن يتردد في التدخل من أجل إرساء النظام والمحافظة على الوحدة الوطنية، ضمانا لبقاء القوة في يد القانون".[63] على العموم، تلك"التحذيرات" لم تحدد ولم تشر بطريقة صريحة إلى الجبهة الإسلامية للإنقاذ، لكن هذه الأخيرة فهمت جيدا أنها الوحيدة المعنية من وراء تلك الرسائل الإعلامية، لتصبح سنة 1991م مسرحا لحرب

[63]Burgat, François, and William Dowell**. The Islamic Movement in North Africa.**2d ed**.** **(**Austin: Center for Middle Eastern Studies, University of Texas, 1997). P., 279.

التهديدات والتهديدات المضادة بين المؤسسة العسكرية والجبهة الإسلامية من خلال البيانات والوسائط الإعلامية الأخرى، هذه الأخيرة التي لم تكتف بذلك، بل أعلنت وبخطاب صريح أنها ستقاوم أية محاولة يقدم عليها الجيش من أجل التدخل وتقييد أو مصادرة مكاسبه الانتخابية، لتذهب الجبهة لأكثر من ذلك، لدرجة أنها ستكون مستعدة إذا لزم الأمر، دعوة أنصار الجبهة من داخل ثكنات الجيش إلى التمرد.[64]

اتخذت عودة الجيش الجزائري إلى الواجهة مراحل مهمة: أولا بتعيين اللواء خالد نزار وزيرا للدفاع وذلك عقب الانتصارات الكاسحة التي حققتها الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات المحلية لعام 1990م، وكان هذا التعيين مهمًا جدا ليس فقط من منطلق تعيين ضابط عسكري كبير في مجلس وزراء مدني، ولكن أيضًا من باب أنه أشرف على إعادة إنشاء وزارة الدفاع كحقيبة وزارية قائمة بحد ذاتها، وهو أمر لم يكن موجودا منذ انقلاب جوان 1965م، حيث فضل كلا من بومدين ثم الشاذلي الاحتفاظ بسيطرتهما على ذلك المنصب الرئيسي، والاحتفاظ به كحقيبة تابعة لرئاسة الجمهورية، ثانياً تولدت مرحلة أكثر دراماتيكية من سابقتها وذلك مع التدخل الصريح والمفاجئ لقوات الجيش الوطني الشعبي في شوارع العاصمة في جوان 1991م من أجل تفرقة الجماهير المؤيدة للجبهة الإسلامية للإنقاذ في أحد أهم الساحات الرئيسية الواقعة في الجزائر العاصمة على إثر التغييرات التي استحدثت على مستوى قانون الانتخابات التشريعية المنتظرة من طرف الكثير من أنصار تلك الفعالية التي أصبحت تجلب الكثير من المساحات على مستوى قواعد اللعبة الديمقراطية في البلاد، معتبرين إياها أنها تهدف إلى إعاقة خطوات الجبهة الإسلامية المتقدمة بشكل لافت للنظر عند الاستحقاقات المقبلة.[65]

---

[64] الديلمي يوسف، **التطور السياسي للحركة الإسلامية في الجزائر**، دار النصر للنشر، باتنة، (2009)، ص.، 214.

[65] الديلمي يوسف، مرجع سابق، ص.، 222.

في مرحلة لاحقة تم اعتقال وسجن معظم كبار قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ الذين كان ينظر إليهم كتهديد محتمل للجيش الشعبي الوطني، وهو ما يقتضي من هذا الأخير التصرف بحزم وبشكل حاسم من أجل مواجهة وإزالة أي شكل من أشكال مناورة الجبهة والتي من شأنها أن تهز بمصداقية قوة المؤسسة العسكرية وأمن ووحدة البلاد، ليتم تعيين – في أعقاب تلك الحملة – كبير العسكريين في الجزائر والأمر يتعلق باللواء العربي بلخير، الذي عين على رأس وزارة الداخلية. هذا التعيين كان مؤشرا قويا على رغبة الجيش إحكام قبضته على التطورات السياسية من خلال تأمين سيطرته على الحقائب الوزارية المفتاحية في النظام: الدفاع الوطني والداخلية، وهو ما يمثل – في نفس الوقت – صعودًا لمجموعة من الضباط السابقين في الجيش الفرنسي إلى مكانة بارزة ومهمة من هرم السلطة في النظام الجزائري، على غرار كلا من: "بلخير" و"نزار"، علما أن عملية الصعود تلك انطلقت في عهد الشاذلي لتستمر إبان ثمانينيات القرن الماضي، أي بعد أحداث 5 أكتوبر1988م، أي عندما استغل الشاذلي بن جديد تلك الأحداث والاضطرابات لإقالة العديد من الشخصيات المرتبطة في وقت سابق بجيش التحرير الوطني، وجلب المزيد من الشخصيات التي تنتمي إلى مجموعة الضباط السابقين في الجيش الفرنسي والذين يحظون بدعم واتجاهات تفضيلية من الإدارة الفرنسية.

بحلول عام 1991م بدأت تسوء العلاقة بين كل من الرئيس الشاذلي وتلك الشخصيات المستقدمة ، بما فيها أفراد الشرطة الوطنية الجزائرية، هذه الأخيرة التي كانت وقتها الفعالية الأمنية الأكثر هيمنة وتعقيدا في نفس الوقت على المشهد المجتمعي الأمني في الجزائر هذا من جهة. ومن جانب آخر، كانت لدى العديد من كبار الشخصيات في الجيش مخاوف عميقة بشأن سيطرة الرئيس على الأحداث، علما أن أغلبية تلك القيادات كانت لديهم خلفية فرانكفونية وعلمانية، والأمر يعود إلى طبيعة تكوينهم السابق في صفوف الجيش الفرنسي المعادي والحذر جدا للأجندات الإسلامية.

وهو ما يعني وقوفهم ضد أية فعالية إسلاموية في الجزائر من شأنها أن تنافس مؤسسة الجيش في السلطة.[66]

تمكن الشاذلي بصعوبة من إقناع قادة الجيش الوطني الشعبي بعدم حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ بشكل كامل وذلك في جوان 1991م، بحجة أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ أحرزت مكاسب كاسحة في الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية المنظمة في ديسمبر 1991م، ولقد أساء الشاذلي التقدير في ظل توصله لإقناع كبار القادة في الجزائر، من عسكريين، وهيئة الأركان العامة وقادة المناطق العسكرية. والتقى لأجل ذلك رؤساء الدرك والمخابرات خلال الجولة الأولى من التصويت، لتقف قيادة القوات النظامية في الجزائر على أنه بات من الضروري العمل قبل الجولة الثانية من الاقتراع، والتي كان من المقرر إجراؤها في منتصف شهر جانفي، حيث بدا الأمر وكأنه من المحتمل وجود مؤشرات قوية تؤكد على حصد الجبهة الإسلامية لأغلبية المقاعد في المجلس الشعبي الوطني، و مثل هذا الاحتمال لم يكن ليقبل من قبل معظم الشخصيات البارزة في الجيش، الذين كانوا يخشون توظيف الجبهة الإسلامية لقاعدة قوتها الجديدة من أجل ضرب خصومها في الجيش، كما كان هناك أيضًا تخوف كبير من احتمال انقسام الجيش في حالة ما إذا فازت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالأغلبية، وبالتالي ما من شأنه أن يجعلها تتمتع بالشرعية القانونية أمام أعين بعض القوات النظامية.[67] نظرا لتلك المعطيات المذكورة سابقا التقى نزار وغيره من كبار الجنرالات بالرئيس الشاذلي، ليتم إقناعه بضرورة تقديم استقالته، ليتم ذلك في 11 جانفي 1992م. وهو ما أدى إلى إلغاء تلك الانتخابات بأسابيع قليلة من تاريخ تنظيمها، وذلك عقب اشتباكات وقعت بين قوات الأمن وأنصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ. ليتم في الأخير حظر الجبهة الإسلامية بشكل رسمي.

---

[66] العياض، السعيد، **الجبهة الإسلامية للإنقاذ: النشأة والنكسة**، (دار الوطنية للكتاب، الجزائر، 2005م)، ص.، 191.

[67] العياض، السعيد، نفس المرجع، ص.، 193.

المبحث الرابع: جدل الوطنية والجهوية والخصوصية في الجزائر.

في إطار انخراط وانشغال أجنحة السلطة في صراعات النفوذ والهيمنة على مفاتيح التوازنات الكبرى التي من شأنها أن تعزز مركز ثقل اتجاه على حساب آخر، وهذا في إطار لعبة سياسية خاضعة لحسابات المؤسسة العسكرية، طفت على سطح المشهد المجتمعي الجزائري ما يعرف بـــ: "الحركة الأمازيغية" – والتي ظهرت كذلك في المغرب –، والتي كانت وقتها مجهولة الخصوصية والأهداف والأجندات قوميا وإقليميا من طرف السلطة ودوائرها الأمنية، وإلى وقت قريب جدا كان ملف هذه الحركة يتضمن وإلى حد كبير مجموعة من الطموحات ووجهات نظر وطنية. وذلك يعود بصفة جزئية إلى حقيقة واعتبارات تتعلق بكون النزعة الإقليمية والخصوصية العرقية والتي تم إدراجها وقتها في قائمة الاتجاهات غير القانونية، بل أكثر من ذلك فقد تم قمعها وبشكل رسمي أيضًا في كلا الدولتين (الجزائر والمغرب)، إلا أنه وعلى الرغم من ذلك، فقد شهدت التطورات الأخيرة لتلك الحركة تحولات مهمة في مواقفها، خاصة مع ظهور أصوات داخل تلك الحركة البربرية تدافع من خلالها عن الخصوصية العرقية والحكم الذاتي الإقليمي.

المطلب الأول: الحركة الأمازيغية وأجندتها الداخلية.

للحركة الأمازيغية تاريخ طويل وراسخ كحركة ذات منظور ورؤية لكامل الدولة – وذلك لاعتبارات وظيفية أجنبية – يتجاوز في ذلك مشروعها وخطابها المناطق الناطقة باللغة البربرية.

يعود تاريخ هذه الحركة إلى تمرد القبائل عام 1871م. علما أن المتحدثين الأمازيغ كان لهم حضور قوي في جبهة التحرير الوطني الثورية، بحكم نضالهم ومشاركتهم القوية في حرب التحرير الوطني وكذا من منطلق وطنية الجبهة واستيعابها لكل مناطق

الوطن، فحتى عندما ظهرت حركة الأمازيغية في منطقة القبائل وذلك بعد الاستقلال، كان من الملاحظ أن قادتها لم يجادلوا ولم يثيروا ما يتعلق منه بمطلب الاستقلال عن الدولة الجزائرية، هذا بالإضافة إلى أن أحداث عام 1980م نفسها لم تشر إلى أمر يتعلق بنية تلك القيادة الحركية لإحداث تغيير شامل للبلاد، بل ركزت وقتها على بعض المطالب اللغوية، والتي كانت تنظر إليها السلطة على أنها مجرد حقوق فئوية، إلا أنها كانت تعتبر بالنسبة إلى تلك الحركة بمثابة إستراتيجية يتسنى من خلالها لها في حالة ما تم الاعتراف بتلك الحقوق تحويل الدولة الجزائرية إلى وجهة أكثر تعددية، وبالتالي ما يعد بالنسبة لهم توسعة إلى مزيد من الديمقراطية في البلاد، علما أن مطالب تلك الحركة: الثقافية منها واللغوية كانت خاصة بالأمازيغ بشكل عام، ولا تقتصر على منطقة القبائل بصفة خاصة.

على الرغم من كون أحداث 1980 كانت مقتصرة على منطقة القبائل من دون بقية المناطق الأخرى الناطقة بالأمازيغية من بقية التراب الوطني، إلا أنها لم تكن لتؤدي إلى تشكيل حركة للغرض نفسه:[68] "فالقبائليون" بالنسبة إلى مجموعة الأزمات الدولية كان من الممكن جدا أن يكون ارتباطهم متعلق برؤية وطنية أكثر وضوحا، هذا بالعودة إلى مساهمة منطقة القبائل الكبرى في النضال من أجل التحرير الوطني. كما وتعتبر مجموعة الأزمات أن: "مساهمة منطقة القبائل في الحركة الوطنية وتشكيل الذاكرة الجماعية للبلاد، قدمت أسبابًا وحججا من شأنها أن تضفي الشرعية على قضية الأمازيغ وتسحب الشرعية عن النظام الجزائري"،[69] وهو السيناريو الذي تم تكراره في ما يسمى بـــ: "الربيع الثاني لمنطقة القبائل" لسنة 2001م، حيث تبنت قوى المعارضة في تلك

[68] **Centre de Recherches et d'Etudes sur les Sociétés Méditerranéennes** (CRESM). Annuaire de l'Afrique du Nord (AAN). (Aix-en-Provence, 1996), p., 613.
[69] Ibid, p., 617.

المناطق معادلة "القبائل مقابل النظام الحاكم"، ولم تكن بأي شكل من الأشكال مرتبطة بمصفوفة "القبائل مقابل الدولة الوطنية".[70]

بعد انفتاح النظام السياسي عام 1989م، كانت من بين الأحزاب التي ظهرت وهيمنت على منطقة القبائل: "جبهة القوى الاشتراكية" و"التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية"، حيث أنه على الرغم من الطبيعة القبائلية لكل من تشكيلتهما الحزبية والقيادية إلا أن طموحاتهما كانت وطنية مزحزحين في ذلك كل الإدعاءات التي كانت تقضي بطريقة ما أنهما مجرد أحزاب "قبائلية" أو "أمازيغية"، صحيح أن دستور 1989 منع تأسيس أحزاب لأسباب عرقية، غير أنه لم يكن هنالك إشارة دستورية تنطبق على من يريد تأسيس أحزاب ذات خلفيات دينية (كما هو الأمر بالنسبة للجبهة الإسلامية للإنقاذ).

أظهرت أحداث عام 2001م استمرار هذا الاتجاه من خلال مطالبة قصر المرادية بتغييرات جذرية على المستوى الوطني، على الرغم من هذا التوجه الوطني لمطالب تلك الحركة والتي انبثقت خاصة عن اضطرابات تلك السنة، إلا أن مراحلها الأولى شهدت ظهور بوادر تشكل اتجاه منافس أكثر إقليمية، ففي شهر أوت من نفس السنة أعلن الناشط الحقوقي "فرحات مهني" عن إنشاء الحركة من أجل استقلال منطقة القبائل(**MAK**)، وأوضح مهني أنّ قرار تأسيسه لتلك الحركة الجديدة يعود نتيجة وصوله إلى قناعة مفادها أن الحركة الأمازيغية فشلت سابقا في جميع محاولاتها من أجل التغيير وإصلاح الدولة الجزائرية، ولهذا يعتبر أن المسار المنطقي للعمل هو محاولة تنفيذ تلك التغييرات داخل ما أسماه بـــ: "حدود منطقة القبائل" وذلك في سياق حكم ذاتي إقليمي، وذلك في ظل فشل الجزائر الذي بات واضحا – حسب رأيه – في التحول إلى الديمقراطية، مشيرا في نفس الوقت إلى فشل كلّ من جبهة القوى الاشتراكية والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية في كسب دعم وتأييد سكان منطقة

[70]Grand guillaume, Gilbert**. Arabisation et politique linguistique au Maghreb**. (Paris: Editions G.-P. Maisonneuve et Larose, 1993), p., 139.

القبائل،[71] لينضم بعد ذلك في صفوف تلك الحركة المفكر القبائلي "سالم شاكر"، الذي اعتبر أنه: "لا يمكن للمرء أن يثق في استراتيجيه" جزائرية أقصت من خلالها نخبا سياسية قبائلية، مثل هذا الخيار لن يجلب الديمقراطية للجزائر، ولن تنعم من خلاله لا هي ولا منطقة القبائل بالحرية والأمن، مضيفا في نفس الوقت أنه: "في ظل تبني تلك الإستراتيجية لمسلّمة نظامية تقضي من ورائها أن غالبية الجزائريين هم عرب، في هذه الحالة لن تكون لتلك الإستراتيجية صلة بأية مرجعية قبائلية أو بربرية يمكن أن تذكر".[72] وهو ما يعتبر في حد ذاته وجهة نظر تتجاوز الناطقين بالأمازيغية هذا إلى حد اعتبارها مسألة خلافية حتى عند الناطقين باللغة العربية، وهو ما يؤسس في الأخير لتلك القطيعة مع الرؤية الوطنية الشاملة التي كان قادة الثقافة البربرية في منطقة القبائل يتبنونها ويدعمونها في وقت سابق.[73] وذلك لصالح تحول تلك القضية وتلك المطالبة إلى مشروع سياسي ذي طبيعة إثنية.

على الرغم من ذلك، ومن وجهة نظر مجموعة الأزمات الدولية فإن حركة استقلال منطقة القبائل لم تكتف فقط بالتخلي عن رؤية شاملة للوطن، بل تعدى تركيزها على منطقة القبائل ليشمل أمازيغ و بربر ما وراء وخارج منطقة القبائل،[74] لذلك توصل مهني إلى مفاده أن الحل الوحيد أمام مثل هكذا وضعية هو أن تتوقف منطقة القبائل عن مطالبة غيرها بما تريده، بل تأخذه هي بنفسها، على أن يستجاب لتظلماتها في إطار ما يعتبره "حدودها الطبيعية والخاصة".[75] على أية حال، من الصعوبة تحديد مكامن قوة هذا الاتجاه، على الرغم من أنه كان من الواضح جدا أنه كان يحظى بدعم كبير بين الشتات القبائلي أكثر منه داخل منطقة القبائل نفسها، حيث لا تزال الأغلبية منهم تعتبر

---

[71] المنجلي، محمد، **هويات جزائرية**، (المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر, 2003م)، ص.، 28

[72] المنجلي، محمد، نفس المرجع، ص.، 32

[73] نفس المرجع، ص.، 37

[74]Goytisolo, Juan**. L'Algérie dans la tourmente.** Translated by Mohamed Saad el Yamani. (Strasbourg: La Nuée Bleue, 2006), p., 419.

[75]Ibid, p., 421.

الجزائر دولة هم الأحق بها أكثر مما يتعلق منه بمنطقة القبائل، وإذا أفلحت تلك الحركة في لفت اهتمام النظام وبنسبة كبيرة، فهذا الأمر يعود أساسا إلى توافق الأجندة الإقليمية لتلك الحركة مع رغبة النظام في تقديم صورة عن تلك الحركة – خاصة سنة 2001م – على أساس أنها عرقية و جهوية، بدلا من تقديم توضيحات بشأن العديد من القضايا التي كانت مصدر قلق وتؤرق جميع الجزائريين[76] ، لتأتي بعد ذلك شحنة ودفعة أخرى مضافة للقضية الأمازيغية، وكان ذلك في شهر سبتمبر من سنة 2005م، على إثر تصريح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي جاء فيه ما مفاده أن: "**العربية ستبقى لغة وطنية أساسية ووحيدة للجزائر... لا يوجد بلد في العالم فيه لغتان أساسيتان ولن يكون هذا هو الحال في الجزائر، فاللغة الوحيدة التي حددها الدستور هي العربية**".[77] جاء هذا التصريح كصيغة رسمية من أعلى سلطة في البلاد تعبر من خلالها عن رفضها النهائي لطلب قدم في وقت سابق من طرف عناصر تنتمي لأحد تنسيقيات منطقة القبائل من أجل تثبيت الأمازيغية دستوريا كلغة رسمية ووطنية، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، جاء ذلك التصريح من باب الوعي السياسي الرسمي بمخاطر أي تفاعل إيجابي بتلك المطالب والتي من شأنها أن تفتح رواقا لا تحمد عقباه خاصة وأن السماح لتلك الحركة بلعب أي دور على الصعيدين المجتمعي والسياسي من شأنه أن يقوض جهود الوحدة الوطنية. هذا بالإضافة إلى كون ذلك الإعلان يعتبر مجرد لفتة شعبوية من الرئيس بوتفليقة من أجل كسب دعم غالبية الجزائريين الناطقين باللغة العربية خلال الاستفتاء الوطني على ميثاق السلم والمصالحة الوطنية.[78]

---

[76] الجزائري، محمد السقاف، **المسألة البربرية في شمال أفريقيا**، ج3، (دار القلم للنشر والتوزيع، القبة – الجزائر، 2010م)، ص.، 198.

[77] نفس المرجع، ص.، 199.

[78] نفس المرجع، ص.، 199.

المطلب الثاني: خلفيات المسألة البربرية في الجزائر.

أصبحت القضايا السياسية والصراعات المتعلقة بالمسائل العرقية سمة ملازمة لأغلب البلدان المستقلة حديثًا في قارتي أفريقيا وآسيا على وجه التخصيص، وفي ذلك لم تشكل دول المغرب العربي حالة استثنائية عن ذلك الاتجاه، غير أن الأمر الملفت للنظر هو أن الإثنية أصبحت قضية ذات ثقل سياسي بعد مضي جيل واحد من استقلال تلك الدول، وبالتالي، لم تكن لتظهر بصفة مباشرة، فمثلا نجد من بين أهم الأسباب التي أدت إلى فشل المطلبيات العرقية في عملية التحول إلى مطالب وقضايا سياسية فورية في سنوات قليلة من استقلال دول المغرب العربي، هو التجانس الديني النسبي الذي كان يميز تلك المنطقة، حيث أن أكثر من 95% من سكان المنطقة عند الاستقلال لم يكونوا مسلمين فقط بل سنيين، ينتمون في ذلك إلى المذهب المالكي، أما اليهود فهم جزء مهم من ديمغرافيا تلك المنطقة، حيث كانوا يتواجدون على أراضيها منذ فترة طويلة، غير أن تعدادهم انخفض وبشكل كبير خاصة مع سلسلة الهجرات المنظمة وعلى نطاق واسع نحو كلّ من الكيان الصهيوني والقارة الأوروبية مباشرة بعد حصول كل من الجزائر، تونس والمغرب على استقلالها.

على الرغم من كون اليهود ظلوا من أبرز الفئات المجتمعية المؤثرة في جميع دول منطقة شمال أفريقيا، لا سيما بالمغرب، إلا أن قلة تعداد ما تبقى من السكان اليهود والذي أصبح لا يتعدى البضعة آلاف يهودي، لم يكن له أثر سياسي على التوازنات الكبرى في دول المنطقة.

وهو الأمر نفسه الذي ينطبق على أحد الأقليات الدينية الصغيرة على غرار الطوائف الإسلامية الإباضية والمتواجدة في كل من الجزائر (في منطقة ميزاب) وتونس (في جربة).

أما ما يتعلق منه باللغة فالاتجاهات العرقية لعبت على هذا الوتر الحساس بشكل هام في المنطقة، وهذا يعود أساسا إلى ذلك التنوع الكبير والنسبي – في نفس الوقت – الذي تعرفه منطقة شمال أفريقيا بالمقارنة مع العامل الديني، فعلى الرغم من وجود لهجات كبيرة في المنطقة، هذا إلى جانب اللغات الاستعمارية كالإسبانية والفرنسية على وجه الخصوص، إلا أنه كان هنالك في الواقع تأثير عملي كبير لكل من اللغة العربية وكذلك لما كان يعرف عموما باسم "البربرية" على المصفوفة المجتمعية لسكان المغرب العربي، وهو ما يعكس حقائق عميقة مرتبطة بتلك الاختلافات سواء الحقيقية منها أو تلك التي تدور في أذهان وتصورات الناطقين باللسانين، ليتحول الأمر بعد مضي ثماني عقود من تاريخ الاستقلال (أي منذ ثمانينيات القرن الماضي)، إلى قضية مسيّسة تضرب جبهات المنطقة المغاربية، المجتمعية منها على وجه الخصوص.

تعد عملية تسييس اللغة والهوية العربية والبربرية أحد المحاولات والمناورات السياسية الجد خطيرة والمعقدة، في نفس الوقت، التي من شأنها أن توسع من مساحة الاختلافات والانقسامات بين الناطقين باللسانين ، وهو أمر تمتد أصوله إلى بعد تاريخي يؤكد مثل هكذا تصدّع في الشعب الواحد والمجتمع الواحد، أي أنّ تلك الاختلافات المجتمعية نفسها تجسد وبشكل خاص تلك الخلافات التاريخية من جهة، والوحدة طويلة الأمد التي جمعت بين الأمازيغ والعرب، من جهة أخرى.[79] غير أنه حدث في الأخير توافق وتعايش بينهما، خاصة بعد وصول عرب المشرق إبان القرن السابع الميلادي إلى منطقة شمال أفريقيا، مقررين العيش مع البربر و الأمازيغ، ليظل اللسان البربري سائدا في المناطق الريفية والجبلية وحتى الصحراوية، في حين انتشرت اللغة العربية في المدن والسهول، أما السلالات الحاكمة المختلفة التي نشأت وسقطت في المنطقة على مدى القرون الماضية فقد كان مصدرها البربر والعرب، وهو ما يوحي بأن اللغة لم تكن عامل انقسام في المنطقة، خاصة بالنظر إلى التواجد القوي للإسلام، هذا الدين

[79]Hamoumou, Mohand. **Et ils sont devenus harkis**. (Paris: Fayard, 1993), p., 99.

الموحد الذي تحولت بفضله المجتمعات الأمازيغية إلى العالمية في غضون قرون قليلة من وصول العرب، بفضل إسهاماتها ومشاركتها في أجندات الفتح الإسلامي.[80]

المطلب الثالث: التوظيف الإستعماري للمسألة الأمازيغية.

كان هنالك اتفاق وإجماع أوروبي حول أهمية بسط سيطرتها الإستعمارية على منطقة المغرب العربي منذ القرن التاسع عشر ميلادي، وهو أمر في غاية من الأهمية من أجل فهم أصول تسييس العرب لمشكلة الأمازيغ. إنّ هناك من الأدلة الواضحة على أن عناصر من الإدارة الفرنسية والتي كانت قد سيطرت وبصفة تدريجية على ما سيصبح تسميته بالجزائر – وذلك طيلة العقود الوسطى من القرن التاسع عشر – تركز على قضية هامة في المنطقة، تتعلق بمدى إدراكهم للمعوّق الذي يلعبه العرب المتواجدين في أغلب مناطق البلاد، وذلك قبل وصولهم إلى الجزائر عام 1830م.حيث كان الفرنسيون، ولا سيما إدارتهم العسكرية مفتونين جدا ومتحمسين لمقابلة سكان يتحدثون بلسان مختلف عن العربية، لا سيما في منطقة القبائل وبقية مناطق الشرق الجزائري، والتي كانوا قد تعرفوا عليها في وقت مبكر من غزوهم للجزائر، وهو الأمر الذي عزز فرضيتهم القائمة على أن سكان منطقة القبائل لا يتحدثون فقط بلسان يختلف عن بقية مناطق البلاد – كنوع من أنواع اللسان الأمازيغي يختلف عن طبيعة لغة سكان المدن والسهول – ولكنهم أيضًا يمثلون وبشكل أساسي أشخاصا متميزين أي يشكلون الاستثناء أو "العرق" بالمقارنة مع بقية سكان مناطق البلاد، فبدأت الإدارة الاستعمارية– في تلك الفترة – في عملية التوسع في أحد علومها الزائفة والتي تهتم "بقضايا العرق"، فبدؤوا في عملية تطوير نظريتهم الاستعمارية التفكيكية والتي مفادها أن: "سكان منطقة القبائل لم يكونوا شعبًا منفصلاً فحسب عن بقية مناطق البلاد، بل هم أيضا شعب متفوق

[80]Ibid, p., 111.

وبشكل أساسي على بقية العرب"[81]، و كانت هنالك نظريات أخرى أطلقت إيحاءات تقضي بأن سكان تلك المنطقة كانوا في الأصل أوروبيين، ليتحولوا تحت الإكراه، وبشكل سطحي إلى الديانة الإسلامية.[82]

الكثير من تلك الأدلة والحجج المفترضة الداعمة لتلك الأفكار كانت زائفة وإلى حد كبير، لكنها أسست شيئًا أصبح يُعرف باسم "القبائل" كخرافة تحسب للإدارة الاستعمارية الفرنسية، علما أن الإدارة الاستعمارية كانت قد منعت أي إجراء من شأنه أن يضع المستوطنين الأوروبيين في المنطقة وسكانها على قدم المساواة، وهذا ما يعني أنه لم تكن السلطات الاستعمارية لتلجأ إلى تطبيق أية سياسة شاملة من شأنها أن تدعم وتؤيد سكان منطقة القبائل، على الرغم من ذلك، وفي إطار سلسلة الهجرات الممتدة من منطقة القبائل سواء إلى الجزائر العاصمة أو فرنسا – هروبا من ظروف الحرمان التي عاشها سكان المنطقة في ذلك الجزء المهم والحساس من الجزائر – كانت منطقة القبائل أكثر المناطق الجزائرية تعرضا للأدوات والأساليب الاستعمارية خاصة ما يتعلق منها بفرض التعليم الفرنسي على أهالي المنطقة.[83]

---

[81] المتليلي، أحمد، **الإستراتيجية الفرنسية في المغرب العربي: مرحلة ما بعد الإستعمار وإشكالية تماسك الدولة**، (دار العودة، بيروت، (د.ت. ن)، ص.، 273

[82] نفس المرجع، ص.، 279.

[83] المتليلي، أحمد، نفس المرجع، ص.، 281.

خلاصة واستنتاجات الفصل الثاني:

بناءً على ما سبق، فإنه غالبا ما تساهم الأركان التقليدية لاستقرار الدولة وتتحول إلى مكون مهم من مجموع مكونات القوة الإقليمية. بالنسبة للحالة الجزائرية فإن لها بعض مطبات التضمين ووجود نوع معين من العلاقات السياسية غير المنسجمة في المحيط الداخلي للنظام. علما أن العلاقة (سلطة – مجتمع) لا تظهر أنها مرضية بالشكل الكافي، نظرا لاعتبارات عدم المساواة في توزيع موارد السلطة ومخرجات الثروة الاقتصادية، يصبح فيها النظام السياسي يلعب دور "أحادي المركز" أو "أحادي القطب" في الدولة، كصيغة مفضلة لإدارة خيارات السلطة داخليا وخارجيا.

فأفضل طريقة للتحقق من طبيعة التماسك بين النظام السياسي والمجتمع هو النظر إلى مخرجات السلطة و الدعم الجماهيري لها كمقياس من خلاله يتم تحسس ميلان الدولة الجزائرية إلى افتراض أن القرارات التي مصدرها نظام أحادي القطب غالبا ما تكون مستقرة وصارمة، تتخذ فيها الدول شكل مواقف وسلوكات تعكس تطلعات هوية الدولة الجيوسياسية. حيث يظهر سجل نظام الدولة الجزائرية على شكل سلسلة طويلة من المحاولات من قبل نواة النظام، الواحدة تلو الأخرى من أجل وضع إستراتيجي أفضل في الدائرة الإقليمية، ومن ثم الانطلاق نحو مساعي التأثير والهيمنة. وذلك بعد ضبط والسيطرة على ميزان القوة الداخلين كبنية أساسية تنطلق من خلالها الدولة خارج دائرتها المحلية.

من المرجح أن تكون الطبيعة المتقلبة للنظام السياسي الجزائري في علاقته بالمجتمع عبر محطات تاريخية سياسية معينة، جد محدودة وذات صلة قوية بالتحقيق الحديث في دور السلطة في تعبئة الجبهة الداخلية وبوصلتها نحو خيارات إستراتيجية فوق قومية، كمجال دبلوماسي واعد، خاصة في وضعية تكون قد أمنت فيها الدولة مرورها الآمن بكل مراحل التميز التنموي. وهو ما يحولها إلى كينونة جيوسياسية قائمة بذاتها مرتبطة

بشكل أوثق بعمقها الداخلي (جبهتها الداخلية)، المحرك و الموجهة – أساسا – لدينامية سمعتها ووزنها الخارجي.. باختصار هي معادلة حسم عتبة صبرها الإستراتيجي وموجها جيوسياسي عندما يتعلق الأمر بخيارات وزن وسمعة قوة الدولة على المستويين الإقليمي والدولي.. وهو ما سيتم التطرق إليه في الفصل الآتي.

الفصل الثالث:

المرتكزات الجيوسياسية للوزن الإستراتيجي للجزائر: محددات الدور وواقع المكانة

III- الفصل الثالث: المرتكزات الجيوسياسية للوزن الإستراتيجي للجزائر: محددات الدور وواقع المكانة.

تعرف القوة أساسا على أنها: قدرة الفاعل على فرض خياراته على بقية الفواعل الأخرى. إذ يتجلى ذلك ليس من خلال الوزن الإقليمي والديمغرافي والاقتصادي للدولة[1]. ولكن من خلال أيضًا الوسائل المتاحة لها من أجل ضمان تأثير اقتصادي وثقافي ودبلوماسي دائمين على الدوائر الجيوسياسية المحيطة بها. في ذلك يميز "**جيرارد دوريل – Gerald Dorell**" بين كل من الفاعلية والقوة، حيث يعتبر أنه من الممكن جدا التمييز وبوسائط تقليدية عند الحديث عن القوة بين الصلبة منها والناعمة[2]. فالأول منها يقوم على الإكراه (عسكري، اقتصادي). بينما الثاني يقوم على التأثير وبالتالي الالتزام عن طواعية بالنظام المفروض من طرف الجهات الفاعلة الأخرى. علما أن هذين الشكلين من أشكال القوة مكملين لبعضهما البعض. وغالبًا ما يكونان متداخلين: فالقوة الاقتصادية، على سبيل المثال، يمكن أن تكون منطلقا لأحد النمطين. من هذا المنطلق يمكن تحديد سمات ورافعات القوة من خلال دينامية قوة الدولة في بيئتها الإقليمية وكذا من خلال ما يمكن أن يوفره وزنها الإقليمي من موارد القوة، وعمقا استراتيجيا. علما أنه هنالك دول كبيرة جدًا تستمد القليل من القوة من طبيعة وواقع وزنها الإقليمي، والعكس صحيح أيضًا: فعند عقد مقارنة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وسنغافورة، على سبيل المثال، يمكن أن يكون الوزن الديموغرافي للدولة أحد المحفزات أو الأعباء لمثل هكذا ثقل: فمن شأنه أن يكون محفزا مفتاحيا عندما تكون الديناميكيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية مواتية لظروف وشروط الابتكار والإنتاج، أو حتى الانسجام والتكامل (تعزيز الجبهة الوطنية)[3]. وفي بيئة مناقضة

---

[1]Kennedy, P. **The Rise and Fall of The Great Powers: Economic Change and Military Conflictfrom 1500 to 2000**.(Random House, New York, 1987), p., 196.
[2]Ibid, p., 211.
[3]Modelski, G. **"Long Cycles of World Leader-ship",** in W.R.Thompson. (ed) Contending Approaches to World System Analysis. (Sage, Beverly Hills, 1983), p., 89.

للوضع الأول فمن شأن هكذا وزن أن يتحول إلى عبئ يثقل كاهل حركية قوة الدولة داخليا وخارجيا.

لا يمكن، في نفس الوقت، إنكار أهمية الوزن الاقتصادي في دينامية قوة الدولة جيوسياسيا: إذ يمنح قيما قائمة بذاتها للقوة من خلال انعكاس ذلك في شكل قدرات الابتكار والاستثمار. هذا إلى جانب اختراق أو حتى السيطرة على أسواق، رأس مال وعملات ومواد خام أخرى.. إلخ[4]. كما يتم تقييم الوزن الجيوسياسي للدولة من خلال دينامية قوتها وتأثيرها الثقافي (القوة الناعمة): دور اللغة، ونشر السلع الثقافية على نطاق إقليمي أو عالمي واسع. هذا إلى جانب التأثير على وسائل نشر المعلومات، والشبكات، والفواعل المجتمعية.. إلخ. في ذلك، تعتبر موجة ما يسمى بجنون "**الهاليو–Haliwo**" في كوريا الجنوبية مثالا صاخبا على ذلك: فبقدر ما تُرجم ذلك تأثيرا ثقافيا ملموسا، بقدر ما ارتقى الأمر بعد ذلك إلى شكل من أشكال العمل السياسي.[5]

كما تُؤمن، من جهة أخرى، القدرات الدبلوماسية والعسكرية تحول قوة الدولة من قوة إقليمية رئيسية إلى قوة عظمى. مستمدة في ذلك قُوتها ووزنها ورتبتها ودورها من الثقل الذي تمارسه بعض مراكز الاندفاع الوطنية (المدن الكبرى ومراكز الإنتاج الإقليمية)[6]. في ذلك يشير الدور المتزايد للجزائر على المستوى القاري والإقليمي منذ الاستقلال إلى الوصول إلى مكانة راجحة في مجموعة الدول، على غرار احتمال انضمامها إلى مجموعة (البريكس–**BRICS**)، المرهون بالظروف الاقتصادية التي من شأنها أن تكون محل رضى كبير من الدولة الجزائرية[7]. لا سيما ما يتعلق منه بشروط الوصول إلى هذا التكتل المهم من القوى الناشئة. هو نهج قائم على "تنويع الركائز والمنصات

---

[4]Ibid, p., 111.
[5]Ibibid, p., 112.
[6]Modelski, G. **Long Cycles in World Politics**. (Macmillan, London,1987), p., 301.
[7]في ذلك، أنظر الرابط الآتي:
https://www.jeuneafrique.com/1368266/economie/lalgerie-peut-elle-devenir-membredesbrics/

الجيوسياسية" التي من شأنها أن تساهم في رفع قيم الثقل الإستراتيجي ومحورية مكانة ودور الجزائر الإقليمي والعالمي في نفس الوقت. خاصة وأن عملية الانضمام إلى هذه المجموعة من شأنه أن يضع الجزائر، كبلد رائد في عدم الانحياز، في مأمن من أي احتكاك أو مواجهة قد تظهر مستقبلا بين الفسطاط الأمريكي والجانب الروسي. هو ما يعكس حقائق ترتبط بمعاني المصلحة القومية المقرونة بمسافة الأمن القومي الجزائري وعدم الاصطفاف كبوابة للتموضع على منصات جيوسياسية متعددة. فالأمر هنا، قبل كل شيء، يعد مسألة حسابات وخيارات جيوستراتيجية من شأنها أن تعزز مكانة الجزائر كقطب دبلوماسي واقتصادي مهم في حوض البحر الأبيض المتوسط. وكذا على المستويين العربي والأفريقي.[8]

تلعب الجزائر دورًا طبيعيًا واستراتيجيًا، في هذا الدور الطبيعي مع الدول الإفريقية على سبيل المثال. علما أن الجزائر هي واحدة من الدول القليلة في العالم التي تحترم هذا الاتساق في مواقفها الخارجية، وذلك من خلال دبلوماسيتها العادلة والإستباقية في إطار احترام الشرعية الدولية، من جهة. ووفاء لسمعتها كقبلة الثوار، من جهة أخرى. ما يعزز هذه الدينامية الجيوسياسية وتلك التحركات الإستراتيجية و الاقتصادية: إذ تحتل الجزائر مكانة مهمة على رقعة الشطرنج الطاقوية العالمية، كقوة اقتصادية صاعدة، من خلال الاكتشافات الهيدروكربونية – حيث تحتل الجزائر المرتبة الثانية بعد المملكة العربية السعودية، متقدمة في ذلك على الإمارات العربية المتحدة[9] –. كما وتحظى الجزائر باهتمام كبير من طرف تحالف بريكس (تحالف القوى الصاعدة العظمى اليوم). لسبب وجيه، هو: أن الانضمام إلى هذا التحالف يخفي، أولاً وقبل كل شيء، مصلحة جيوستراتيجية ، وكذا اقتصادية، بالنظر إلى أن الحرب في أوكرانيا فتحت خرقًا كان يخشاه العالم أحادي القطب منذ فترة طويلة.

---

[8]Immanuel Maurice Wallerstein, **Africa:The Politics of Independence and Unity 3 rd edition**, (Lincoln: University of Nebraska Press, 2023), p., 471.
[9]Ibid, p., 489.

تريد الجزائر تأكيد ثقلها الجغرافي الإستراتيجي والاقتصادي والجيوسياسي المتنامي وهي لعبة عادلة. هذا الطموح للعب أدوار أكثر أهمية، اعتماداً على الوسائل المتاحة لها، يبدو ممكنا من خلال ركائز جيوسياسية مهمة ساهمت في مثل هكذا تسقيف للمصالح وتنامي القوة وهيبة وضع سمعة وثقل المكانة الجيوسياسية للجزائر، من خلال الآتي:

المبحث الأول: الهوية الجيوسياسية المتوسطية للجزائر

تعد الجزائر أكبر الدول في أفريقيا مساحة وموقعا ، هو ما جعلها واحدة من أهم الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط. إذ تتمتع بمكانة مركزية إستراتيجية في الجزء الغربي من البحر الأبيض المتوسط مع ساحل يمتد حوالي 1200كم، تقابلها أوروبا شريكها الرئيسي: حيث تعتبر هذه الأخيرة على المستوى الاقتصادي، وسوقا لمعظم صادراتها من النفط والغاز. في وقت تعتبر فيه القارة الأوروبية مصدرا للجزء الأكبر من المعدات والسلع الاستهلاكية المستوردة. أما سياسيا، فبالنظر إلى موقعها الجغرافي، تجد الجزائر نفسها منخرطة بشكل أساسي في علاقات كثيفة مع دول البحر الأبيض المتوسط، لاسيما الأوروبية منها، كما كان الأمر كذلك في عهد الرومان منذ ما يقرب من 500 مائة عام – من 40 قبل الميلاد إلى 430 بعد الميلاد –، ثم إبان الحكم الوندالي في القرن الأول (430–533)، وأخيرًا تحت حكم الاستعمار الفرنسي لأكثر من قرن (1830–1962)، حيث تم دمج الجزائر ولفترة مؤقتة في الجماعة الاقتصادية الأوروبية (بين عامي 1957 و1962) كملحقة جغرافية تابعة للإدارة الفرنسية.[10]

بعد الاستقلال، استمر ذلك الانتماء بحكم سياسة الأمر الواقع إلى غاية الاتفاقية الشراكة الأولى (بتاريخ 26 أبريل 1976) التي أضفت الطابع الرسمي على تلك العلاقات. ليتم، بحلول 22 أفريل 2002، استبدال ذلك النمط من العلاقات لتحدد بشكل جديد ضمن إطار ثنائي ينضوي تحت ما يسمى بالعلاقات الأورومتوسطية[11]. والتي ضمت مجموعة مهمة من الاتفاقيات متعددة الأبعاد: على غرار ما يتعلق منها بالحماية أو التعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وعلى رأسها إعلان برشلونة (في 28 نوفمبر 1995)، ثم الإتحاد من أجل المتوسط، أحد مخرجات الاتفاقية الموقعة في باريس في 13 جويلية 2008، هذا على الرغم من أن هذا الإتحاد لايزال خامدا بسبب

[10]Holm, Ulla. **"Algeria: France's Untenable Engagement"**. Mediterranean Politics, (1998) **3**, 2, p., 14.
[11]Ibid, p., 19.

تعدد الصراعات في حوض البحر الأبيض المتوسط. كما تنتمي الجزائر لشبكة إقليمية مرتبطة بجامعة الدول العربية واتحاد المغرب العربي وكذا الإتحاد الأفريقي[12]. هي علاقات إقليمية أثرت ولا تزال تؤثر بشكل واضح على سياسة الجزائر المتوسطية .علاوة على ذلك، تعتبر العلاقات الثنائية مع دول الجوار على وجه الخصوص فرنسا والمغرب جد معقدة للغاية وبشكل مستمر. إلا أن الجزائر تمكنت من ضمان دور لها في البحر الأبيض المتوسط من خلال عدة جوانب، مشكلة في ذلك سياسة متوسطية راشدة خاصة في علاقاتها مع الدول الأوروبية، ما يعني رواق جيوستراتيجي يمكنها من بناء وزن للعلاقات الجيوسياسية الدولية.

المطلب الأول: سياسة الجزائر المتوسطية: الإستراتيجيات والأدوات.

عشية استقلال الجزائر، لم تكن قد طورت بعد سياسة خاصة بالبحر الأبيض المتوسط، هذا بصرف النظر عن المشاعر الجماهيرية الواسعة التي كانت تعزز من روح الانتماء للبحر الأبيض المتوسط. ناهيك عن الحس المتوسطي المتنامي في الجزائر والمرتبط خاصة بضرورة انسحاب السفن الحربية التابعة لدول غير مجاورة خاصة تلك التابعة إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي – سابقا – .[13] حيث وضعت الجزائر نفسها منذ البداية في صف المنطقة العربية وأفريقيا، والتي اعتبرتها من أولويات عملها الإستراتيجي والدبلوماسي. ناهيك عن كونها أصبحت المتحدث والمرافع من أجل مطالب العالم الثالث، والمناضل المحوري في مجموعة دول عدم الانحياز. هذا التجمع الذي أصبح لاعباً مهماً على الساحة الدولية. خلال تلك الفترة، كان ينظر إلى العلاقات المتوسطية على أنها شبكة من العلاقات الثنائية. وهو ما كان ينطبق تماما على العلاقات مع كلا من الجارتين المغاربيتين (المغرب وتونس) وفرنسا.

---

[12]Benachenhou, A. **Planning and Development in Algeria. (1962–1980)**, Algiers, (Algeria, Commercial Printing House, 1980), p., 112.
[13]Ibid, p., 119.

كانت العلاقات الجزائرية الفرنسية معقدة ومتضاربة في بعض الأحيان. حيث هذا النوع من التفاعلات الخارجية كان في حاجة باستمرار إلى إيجاد حلول وسطى بين رغبة الجزائر في السيطرة على تنميتها الاقتصادية، من خلال سياسة التأميم التي من شأنها أن تضر بالمصالح الفرنسية، وضرورة التعاون بين البلدين. حتى في الفترات التي كانت تبدو فيها تلك العلاقات الفترة طبيعية، لم تكن أجواء التوتر بعيدة عنها، كما هو واضح من خلال استمرار الخلافات المتعلقة بالذاكرة والتاريخ: من وجهة النظر الجزائرية، يتم إلقاء اللوم على فرنسا لكونها تسهى للاحتفاظ بالموقف الاستعماري الجديد مع عدم الانخراط بشكل كافٍ في استثمارات مباشرة. كل ذلك في إطار إهمال واضح لأية مساعي فرنسية من شأنها تحسين ظروف الجالية الجزائرية ذات التعداد الكبير (الأكبر في الخارج، بين 2 و4 ملايين شخص، بما في ذلك ما يقدر بنحو 1.5 مليون فرد يحملون جنسية مزدوجة)[14]، وفرض قيود سياسية على الراغبين في الحصول على التأشيرة. من الجانب الفرنسي، يُلقى باللوم على الجزائر نظرا وفرضها سياسات تقييدية لاستخدام اللغة الفرنسية، على الرغم من إحدى الدول الناطقة بالفرنسية بعد فرنسا. هذا إلى جانب تثبيط المستثمرين وفرض عقوبات قانونية وعملية كثيرة أمام مبادرات رجال الأعمال. ناهيك عن عجزها عن السيطرة على حدودها احتواء للهجرة غير الشرعية.

أما ما يتعلق منه بالقضايا الدولية الأخرى، فالجزائر أرجأت هذا التعاون المتوسطي بسبب الصراع العربي الإسرائيلي، والقضية الفلسطينية من باب التدقيق. خشية منها أن يتحول المشروع المتوسطي الشامل وسيلة من أجل فرض الوجود الإسرائيلي على الدول العربية دبلوماسيا، من خلال الاجتماعات والهيئات التعاونية المتواجدة في المنطقة. على الرغم من ذلك، فإن الجزائر لم تكن لترفض أي شكل من أشكال التعاون: حيث شاركت في حوار 5 + 5 حول الهجرة في غرب البحر الأبيض المتوسط، الذي

[14]Benchikh, M.. **"The Mediterranean Sea, a Semi-enclosed Sea",** Revue générale de droit international public, No. 1, (1980) p., 298.

تم إطلاقه رسميًا من خلال إعلان روما المؤرخ في 10 أكتوبر 1990 (الذي جمع كلا من: الجزائر، ليبيا، المغرب، موريتانيا، تونس، إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، مالطا والبرتغال). فبعد شيء من التردد، قررت الجزائر المشاركة بنشاط في ذلك الحوار من خلال الحضور في قمة تونس (5- 6 ديسمبر 2003) واستضافت العديد من المؤتمرات الوزارية. في ذلك،تعتبر الجزائر أن هذا الحوار السياسي يمكن أن يساهم في بناء نهج أفضل لسياسة متوسطية للاتحاد أوروبية تجاه الجزائر[15].

علما أن الجزائر أكدت، في وقت سابق، على أنها تنتمي إلى البحر الأبيض المتوسط ، مشيرة في الوقت ذاته على ضرورة رحيل الأساطيل الأجنبية من المنطقة. كما أعربت في جانفي 1970 في بيان من خلال المؤتمر الثالث للأمم المتحدة حول قانون البحار، عن دفاعها عن مفهوم البحر شبه المغلق الذي ينطبق على بعض المساحات البحرية، التي من خلالها يتم حماية مصالح الجيران بشكل أفضل. في إطار تقييد الأنشطة العسكرية التابعة للقوى غير المتوسطية. وفي نفس السياق، اقترحت الجزائر عقد مؤتمر حول البحر الأبيض المتوسط في جويلية 1972.[16] غير أن المبادرة باءت بالفشل، نظرا وفشلها في استقطاب المشاركين والفاعلين الأساسيين في مشروع المؤتمر. ناهيك عن رفضها مشاركة بعض الكيانات المتوسطية المجاورة، على غرار إسرائيل، نظرا لعدم اعترافها به، ناهيك عن كونه غير معترف به عربيا. كما رأت الجزائر في نفس الوقت أنه لا يمكن أن يقتصر المشاركون على دول عدم الانحياز، ما دفعها إلى استبعاد عددًا كبيرًا من المشاركين. حيث كان من الممكن جدا أن يتضمن المؤتمر تلك الدول التي لم تكن لتنتمي إلى أية كتلة عسكرية – وهو معيار أكثر صلة – لكن في هذه الحالة ستكون دول جنوب أوروبا العضو في الناتو حالة استثنائية من كل ما سبق. وأمام كل تلك التناقضات واستعصاء انتقاء مشاركين في حجم المؤتمر، فشلت الجزائر مرة أخرى في تنظيم مؤتمر مشترك بين الدول عام 1982. لتستضيف بدلاً

[15]Tovias, Alfred. **"The EU's Mediterranean Policies under Pressure"**. Mediterranean Politics, **2**, London, (1996) p., 25.
[16]Ibid, p., 31.

عن ذلك اجتماعًا ضم جميع الأطراف في المنطقة، تبنت من خلالها وثيقة طالبت فيها ضرورة تفكيك القواعد الأجنبية المتواجدة في الدول المجاورة، مع فورية انسحاب أساطيلها من المنطقة.

لطالما حافظت الجزائر على مصالحها كجار متوسطي في بحر شبه مغلق من خلال مرافعتها من أجل مبادئ عادلة وظروف خاصة عند إدارة وتحديد الفضاء البحري من خلال مؤتمر قانون البحار. في حقيقة الأمر، كان همها الرئيسي هو تفادي التعرض لحرمان لا داعي له عند ترسيم حدود مناطق العمل والتحرك في البحر الأبيض المتوسط، لا سيما المناطق الرئيسية على غرار جزر البليار التي تبعد 300 كيلومتر عن الساحل الجزائري.[17]هذه الأخيرة كانت تدرك جيدا أن فرض قيود ضيقة على البحر الأبيض المتوسط معناه لا وجود لأعالي البحار. وأن تحديد المساحات يعني وضع حدود حصرية على المناطق الاقتصادية وكذا المياه الإقليمية، التي يفترض أن تكون قائمة بناءً على اتفاقيات بين الدول المجاورة كما هو منصوص عليه في اتفاقية 10 ديسمبر 1982 لقانون البحار. حاليا، تم التوقيع على اتفاقية واحدة فقط بين كل من الجزائر وتونس، حيث صادق عليها البرلمان الجزائري في 9 جانفي 2013. علما أنه لا تزال في حاجة إلى مناقشة واسعة بخصوص مجالها البحري مع أربعة جيران آخرين (المغرب وإسبانيا وفرنسا وإيطاليا).

أما على المستوى البيئي[18]، فإن الجزائر لم تكن لتتخذ جميع التدابير اللازمة من أجل قمع أو الحد من التصريفات الملوثة للبحر مثل: مياه الصرف الصحي والنفايات الصناعية والغازات.. إلخ. هذا على الرغم من مصادقتها على اتفاقية برشلونة لحماية البحر الأبيض المتوسط في 16 فيفري 1976، والتي أبدى من خلالها المشاركون على

---

[17]Howorth, Jolyon. **"France and the Mediterraneanin: From Tactical Ambiguity To Inchoate Strategy? ".** Mediterranean Politics, vol 1,n 2, (1996). p., 153

[18]Ibid, p., 153.

قلقهم من تلوث البحر. في وقت أكدت فيه الأطراف على أهمية دور وتأثير الجزائر في حوض البحر الأبيض المتوسط، لاعتبارات عديدة، أهمها:[19]

* لديها خط ساحلي بطول 1280 كم^2
*95٪ من تجارتها الدولية تتم عن طريق البحر.
* لديها 11 ميناءً تجاريًا بما في ذلك ثلاثة موانئ لتصدير المحروقات.
* تمتلك أسطولا يضم 12600 سفينة ترفيهية.
* في حوزتها أسطول تجاري يتكون من 34 سفينة، منها 14 ناقلة لشحن المنتجات النفطية والغاز المسال وبقية المواد الكيميائية.
* صادراتها عن طريق البحر من الهيدروكربونات تبلغ 90 مليون طن/ سنة.
* تصل كل عام ما يقارب 1300 ناقلة إلى الموانئ الجزائرية.
* لديها أسطول صيد يتكون من قرابة 3500 وحدة صغيرة.

المطلب الثاني: المدرك الإستراتيجي الجزائري لأوروبا.

كانت الجزائر دائمًا مهتمة بأوروبا، خصوصا إبان مؤتمر 1973 حول الأمن والتعاون في أوروبا. وعقب انطلاق المؤتمر، أشارت الجزائر إلى أن القضايا الأمنية التي أثيرت على هامش تلك الفعالية تجاهلت البحر الأبيض المتوسط، لتقود دولا مغاربية أخرى، هذا بالإضافة إلى كل من مصر وسوريا تمثيل مصالح الساحل الجنوبي للحوض في القضايا المطروحة في المؤتمر.[20] مع ذلك، فإن فكرة عقد مؤتمر حول الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط قد تم تعزيزه بشكل فعلي عام 1990 بمبادرة إسبانية وإيطالية.[21] ليترجم الأمر في شكل مؤتمر برلماني دولي في جوان 1992. في وقت بقيت فيه الجزائر بعيدة عن تلك المبادرات بسبب القضية الفلسطينية

[19]Spencer, Claire. **"The End of International Enquiries? The UN Eminent Persons' Mission to Algeria July–August".** Mediterranean Politics ,vol 3**,** n3, (1998) p., 126.
[20]Ibid, p., 127.
[21]Ibibid, p., 133.

وسياسة إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة، التي حالت دون انخراط فعلي للجزائر في سياسات الحوض. على أية حال، اكتفت الجزائر بعلاقات مميزة مع أوروبا (المجموعة الأوروبية – (EC)) من خلال عملية برشلونة والإتحاد من أجل المتوسط: فالجزائر تتمتع بعلاقات مميزة وخاصة مع المجموعة الأوروبية مقارنة بـــدول أخرى من حوض البحر الأبيض المتوسط، في وقت كانت فيه مجرد ملحقة جغرافية استعمارية تابعة للسلطات الاستعمارية الفرنسية (من1957م إلى 1962م). حيث تم خلال تلك الفترة التوقيع على معاهدة روما (1957) التي بموجبها يتم إلحاق الجزائر بأوروبا. في وقت عرف النضال من أجل التحرر من الاستعمار الفرنسي أوجه، بالتالي من أحد معالم الإمبريالية الأوروبية.

بعد استقلال الجزائر، لم تلجأ إلى خيار قطع علاقاتها مع فرنسا، نظرا والتقارب الشديد الذي عرفه اقتصاد البلدين، والتي ترتبط أساسا وارداتهما وصادراتهما بالسواحل الشمالية من البحر الأبيض المتوسط (فرنسا على وجه الخصوص). كما استمرت الجزائر في علاقتها مع أوروبا من بوابة استثمارها الإستراتيجي في كونها جزءًا تابعا للمفوضية الأوروبية. وذلك من خلال تنفيذ بعض اللوائح والاستفادة بطريقة غير مباشرة من المزايا المكتسبة بحكم عضويتها السابقة في تلك المفوضية. هذا على الرغم من كونها لم تبرم معها أية اتفاقية أو شراكة. ليستمر هذا الوضع القانوني الغامض إلى غاية 26 أفريل 1976. وهو تاريخ إبرام اتفاقية تأسيس المجموعة الاقتصادية الأوروبية – (EEC)[22]، التي خلالها تم تنفيذ نفس المخطط الخاص بتلك المجموعة. ليتم استبدال تلك الاتفاقية في 22 أفريل 2002. حيث استغرقت تلك الاتفاقية الجديدة وقتًا أطول من أجل إبرامها مقارنة مع الاتفاقيات الموقعة سابقا من طرف بقية الشركاء المتوسطيين. هو ما يعود إلى بيئة المخاوف الداخلية التي كانت تعم الجزائر: العنف الإرهابي خلال تسعينيات القرن الماضي. لكن قبل ذلك، الأمر يعود أساسا إلى تلك

[22]Grimaud, N. **"Algerian policy in the Mediterranean".** in Awraq, Estudios sobre el mundoárabe Contemporary Islam, Vol X, (1989), p., 177.

الاختلافات السائدة حول العديد من المصطلحات، على غرار: الديمقراطية وحقوق الإنسان، حرية التنقل، وكذا لاعتبارات تجارية مثل: تمويل الاستثمار، الطاقة والمنتجات الزراعية. ظهرت تلك النقاط المتباينة بأشكال أخرى خلال مؤتمر برشلونة عام 1995. حيث كانت الجزائر من أكثر دول الساحل الجنوبي للمتوسط عرضة للانتقادات إبان مؤتمر مسار برشلونة، لاعتبارات عديدة، أهمها[23]:

* من الجانب السياسي (الديمقراطية وحقوق الإنسان) والتي اعتبرتها الجزائر رواقا مآله التدخل في الشؤون الداخلية للحكومة.

* أما الجانب الاقتصادي فكان من المنظور الجزائري غير مرض لكون الإتحاد الأوروبي فعل كل ما بوسعه من أجل الحيلولة دون انخراط دول أخرى، كما حدث سابقا مع دول أوروبا الشرقية. وهو ما يكشف حقائق عديدة من بينها استفادة الإتحاد الأوروبي كل سنة من فوائد كبيرة جراء مبادلاته مع جميع دول الحوض، وذلك نظير ما قدمته لهم من مساعدات على مدى 5 سنوات.

* تم الاعتراض جزائريا على الجانب الإنساني لكون الإتحاد الأوروبي لا يحد فقط من حرية الحركة، بل يطالب فوق ذلك دول الجنوب المزيد من الرقابة على الهجرة غير الشرعية.

على أية حال، لا تزال القضايا أعلاه مفتوحة للنقاش في إطار الإتحاد من أجل المتوسط **(UFM)**. وهو ما يعد سببا أساسيا من أسباب تردد الجزائر في المشاركة في قمة باريس لعام 2008[24].

---

[23]Tovias, Alfred. "**The EU's Mediterranean Policies under Pressure**". Mediterranean Politics, **2**, (1996) p., 25.

[24]Roberts, Hugh. "**Algeria's Ruinous Impasse and the Honourable Way Out**". International Affairs, **7**1, (1995).2, p., 247.

المطلب الثالث: الوحدة المتوسطية في المدرك الجيوستراتيجي الجزائري

تأسس الإتحاد من أجل المتوسط خلال قمة باريس في 13 جويلية 2008، مكونا من 43 دولة منها ما هو متاخم للبحر الأبيض المتوسط، ومنها من تنتمي إلى الإتحاد الأوروبي. ذلك كله تحت الرئاسة المشتركة للإتحاد بين كل من فرنسا ومصر. علما أن هذا الإتحاد مختلف نوعا ما عن المشروع الأولي للرئيس ساركوزي، الذي أراد من خلاله أن يقتصر الأمر على جيران البحر الأبيض المتوسط فقط. ليتم تعديله ليشمل جميع دول الإتحاد الأوروبي، نظرا والعديد من الاحتجاجات والاعتراضات التي رفعها بقية أعضاء الإتحاد الأوروبي، لاسيما ألمانيا[25]. ليتم بعد ذلك تغيير التسمية نفسها بإضافة مسار برشلونة إلى الإتحاد من أجل المتوسط – **(UFM)** إثباتا أن المؤسسة الجديدة ما هي سوى استمرار للمنظمة السابقة. على الرغم من أن محتوى المؤسسة الجديدة لا يزال غير واضح ومحدد، إلا أنه حاليًا يركز على بعض المشاريع، مثل: إزالة التلوث من البحر الأبيض المتوسط وبقية الطرق البحرية والبرية، الدفاع المدني والاستجابة للكوارث الطبيعية... إلخ.[26] في ذلك رأت الجزائر أن المشاريع المقترحة مثيرة للاهتمام، الأمر الذي دفعها إلى المطالبة بتوضيحات أكثر بخصوص النقاط التالية[27]:

* تمويل المشروع: حيث لم تتعهد أوروبا في ذلك بأي التزام، إشارة منها بدلا من ذلك لسياسة كل دولة وعلى أمل منها للاستثمار في الموارد المالية للنفط، الخليجية منها على وجه الخصوص.

---

[25]Ibid, p., 248.
[26]Ibibid, p., 251.
[27]Ruf, Werner. **Perspectives de la crise en Algérie. La responsabilité internationale**. InJurt, Joseph (ed) Algérie – France – Islam.(Paris: l'Harmattan. 1997).p., 225.

* دور الإتحاد من أجل المتوسط في عملية السلام في الشرق الأوسط: معربة في ذلك عن أملها أن لا تكون رغبة أوروبا من وراء ذلك الإتحاد مقتصرا على إدراج إسرائيل فقط، دون محاولة منها لإيجاد حل للقضية الفلسطينية. فقمة باريس بقدر قدمت فرصة للرئيسين السوري واللبناني من أجل عودة علاقاتهم الدبلوماسية، إلا أنها لم تسفر عن أي جديد بخصوص مسار السلام، وذلك خلال اللقاء الذي جمع الرئيسين الإسرائيلي والفلسطيني على هامش القمة.

* لا يزال بالنسبة إلى الجزائر الجانب المؤسسي غامضا: وهذا يشمل قضايا عديدة، على غرار: المخطط التنظيمي والمقر الرئيسي وتعيين أمين عام للإتحاد. وفي ذلك تولي الجزائر أهمية قصوى لذلك الجانب المشار، في وقت كانت تلك القضايا محل إهمال من قبل المبادرين في المشروع (الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي). ليفضل هذا الأخير مشاركة مصر في رئاسة الإتحاد من أجل المتوسط، وإمكانية أن تصبح تونس مقرا للمنظمة. في ظل احتمالية أن تسند الأمانة العامة إلى المغرب.[28]

خلال الاجتماع الوزاري المنعقد بمرسيليا في نوفمبر 2008، تم التوصل إلى إجماع على أن مقر الإتحاد من أجل المتوسط سيكون في منطقة من شمال الضفة، ببرشلونة. وأن الأمانة العامة ستكون من دولة من جنوب الضفة، هذا بمساعدة خمسة نواب، ثلاثة من لأوروبا واثنان من جنوب المتوسط: أحدهما من إسرائيل والآخر من فلسطين[29]. كم تم الاتفاق في نفس الوقت على أن تصبح جامعة الدول العربية عضوا كامل العضوية في الإتحاد. على الرغم من ذلك، أبدت الجزائر الكثير من التحفظات على ذلك الإجماع، لا سيما بخصوص تشكيل خمسة نواب، نظرا وعدم الامتثال لما تقرر خلال قمة باريس.

[28]Ruf, Werner, **Op.Cit**, p., 255.
[29]Roberts, Hugh. **"Algeria's Veiled Drama".** International Affairs, 75, (1999). 2, p., 92.

بغض النظر عن الاعتبارات السابقة، فمن المتعارف عليه أن الجزائر ليست مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بأوروبا فحسب، بل هي تعتمد عليها إلى حد كبير خاصة على مستوى الصيرفة. بينما، وعلى عكس ذلك، نجد أوروبا اعتمادها على الجزائر ضئيل جدا (1٪ من مجمل تبادلاتها) حتى في المجالات الحساسة، على غرار: الهيدروكربونات، وبصورة أدق الغاز: فالواردات الأوروبية منها تتراوح ما بين (40–50 مليار متر مكعب). بالمقارنة مع وروسيا التي تعتبر المورد الأول لها (أكثر من 160 مليار متر مكعب). وهو ما يعني أنه من غير الممكن أن تمارس الجزائر أي نوع من الضغوطات في هذا المجال، إلا في بالتعاون مع منظمة الدول المصدرة للنفط وروسيا.[30]

المطلب الرابع: الجزائر والدوائر الجيوسياسية المحيطة بالبحر الأبيض المتوسط.

لا تزال سياسة عدم الإنحياز هي الموجهة الرئيسية لسياسة الجزائر دوليا، وهو ما يفسر امتناعها عن الإنغماس في شبكة التحالفات مع دول أخرى، خاصة ما يتعلق منه بالمنظمات الإقليمية المختلفة التي تنتمي إليها، تفاديا لتدخلها في السياسات القومية المتوسطية، والإكتفاء بعدم الإصطفاف والرقابة عن بعد.

1. الجزائر والضفة الجنوبية للمتوسط:

تجمع بلدان المغرب العربي (الجزائر، المغرب وتونس) العديد من أوجه التشابه: تاريخ مشترك، تجانس سكاني، نفس اللغات (العربية والبربرية)، ووقعت تحت نفس الاحتلال الاستعماري الذي ترك إرثًا إداريًا وقانونيًا مشتركًا. هذا بالإضافة إلى ثقل النفوذ الفرنسي اللغوي في التعليم والحياة اليومية للمغاربية، على الرغم من انخفاض وتيرة ذلك وبشكل كبير مع سياسة التعريب المطبقة في المنطقة. كل تلك العناصر هي عوامل موحدة في للمنطقة، إلا أن مشروع بناء المغرب الكبير انهار، نظرا ومجموعة

[30]Provost, Lucile. **La Second Guerre d'Algérie. Le quiproquo franco-algérien**. *(*Paris: Flammarion, Cambridge University Press, 1996). p., 317.

من الصعوبات: أولاها، هو أنه لم يتم الاتفاق حول الحدود الصحراوية للمنطقة. هو ما أدى إلى ارتفاع الأصوات المطالبة بالأراضي عقب استقلال الجزائر، المغربية منها على وجه الخصوص التي طالبت بضم جزء كبير من الأراضي الجزائرية. الأمر الذي أدى إلى اندلاع حرب الرمال القصيرة عام 1963م. لتستمر بعد ذلك حالة التوتر وانعدام الثقة على الرغم من إبرام اتفاق حدودي بتاريخ 15 جويلية 1972م. أما الصعوبة الثانية فتتمثل في طبيعة الحياة السياسية في دول المنطقة، وذلك في ظل تباين الخيارات السياسية للبلدان المغاربية: حيث أثار الخيار الاشتراكي للجزائر في سبعينيات القرن الماضي قلق جيرانها. في المقابل، حدد الميثاق الوطني لعام 1976 مفهوما جديدا لما يسمى بمغرب الشعوب إلى دول المغرب العربي[31]، التي كانت التسمية المفضلة إلى حتى ذلك الحين، من منطلق اعتبار أنه لن يكون هنالك تكامل إقليمي إلا في حالة ما إذا كانت شعوب المنطقة هي الجهة الفاعلة والمسؤولة والمنبثق عنها هذا المشروع. وهو الأمر الذي كثيرا ما لاقى معارضة من طرف الأنظمة الثورية التي اختارت النمط الاشتراكي في ظل دعم الدول الشيوعية لها. في وقت لجأت فيه الأنظمة المعتدلة والمحافظة إلى الخيار الليبرالي بدعم من الدول الغربية. الصعوبة الثالثة، وهي الأكثر عرقلة للمسار الوحدوي تتمثل في صراع القيادتين الجزائرية والمغربية على الصحراء الغربية. وهو أمر ساهم بقدر كبير في إعاقة عملية الإتحاد التي بدأ مسارها سنة 1989م، إبان اتفاق مراكش الذي أسس لمشروع اتحاد المغرب العربي، الذي تم وضعه حيز التطبيق منذ بضع سنوات فقط، في وقت انتهى فيه الخلاف الجزائري المغربي. لتعود بعد ذلك قضية الصحراء الغربية إلى الظهور (1996). ليتم تجميد عملية الإتحاد مرة أخرى. صحيح أن كل عضو في اتحاد المغرب العربي يأمل في من وراء عملية الإحياء تلك بناء صرح إقليمي واعد، يحظى بدعم أوروبي. خاصة وأن هذا الأخير كثيرا ما كان يشجع مبادرات التكامل في المنطقة رغبة منه في الحصول على سوق

[31] J. Touscoz (ed.), **The Enlarged European Community and the Mediterranean—What Cooperation?,** (Paris, France, PUF), p., 252.

كبيرة وموحدة. غير أنه من الناحية العملية، لم يتم إطلاق أية مبادرة ذات مصداقية يمكن أن تذكر.[32] وكما تبدو الأمور، فإنه لا يوجد ما من شأنه أن يشير إلى كيفية أو متى يمكن إعادة إحياء عملية التكامل تلك.

2. الجزائر والدائرة العربية:

تعثرت الجهود الجزائرية في محاولة منها لتشجيع عملية إصلاح جامعة الدول العربية، تعزيزا وتعميقا للتعاون والتكامل بين أعضائها. فالجامعة أساسا هي في مؤسسة سياسية مصممة من أجل تقريب الدول العربية لبعضها البعض أو تسهيل طريقها إلى الاستقلال، كما كان الحال بالنسبة إلى الأغلبية منها التي كانت لا تزال تحت الحكم الاستعماري. على غرار الجزائر التي كثيرا ما استفادت من ثقل الدبلوماسية العربية آنذاك ودعمها المالي خلال حرب التحرير الوطني (1954-1962). بعد الاستقلال، ومقابل ذلك، حاولت الجزائر أن تساهم، نظير ذلك، في تحسين أداء تلك المؤسسة العربية الإقليمية، من خلال اقتراح أو دعم الإصلاحات المؤسسية التي بإمكانها أن تجعل من إجراءاتها ومخرجاتها أكثر فعالية. في محاكاة منها لمنظمة الأمم المتحدة، أنشأت الجزائر العديد من الهيئات داخل الجامعة لتغطية التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والفني في العالم العربي. في حين واجه العمل السياسي للجامعة توترات ومعوقات كثيرة. في كثير من النواحي والمجالات حاولت الدول العربية تجنب تحويل خلافاتها السياسية إلى منتديات أكثر ما يقال أنها تقنية، بالتالي هو ما مكنهم من إنشاء و/ أو تعزيز روابط قوية بين دول الجامعة.

لقد كرس العالم العربي الكثير من الوقت من أجل بناء مشروع تكامل عربي اقتصادي: في أوت 1964م، تم إطلاق أول مبادرة عربية لإقامة سوق عربية مشتركة والتي واجهتها عقبات خطيرة. ليعاد إطلاق المبادرة بعد القمة الاقتصادية بعمان عام

[32]Henry, J.R. (2013). **Les nouveaux modes de gestion de la proximité euromaghrébine**. L'Année du Maghreb IX.https://journals.open edition.org/anneemaghreb/1831

1980 متخذة على هامش ذلك قرارات بشأن ميثاق الأمم المتحدة وكذا بخصوص نقاط أخرى مهمة تتعلق بالعمل الاقتصادي العربي، وإستراتيجيته الاتفاق على خطوات خاصة بالتكامل التنموي العربي وذلك عند عقد اتفاقية القاهرة في 19 فيفري 1997م، حيث كانت من أهم مخرجاتها: تأسيس منطقة عربية كبرى خاصة بالتجارة الحرة، مع وضع الأساس لتلك الوحدة الاقتصادية الإقليمية التي من شأنها أن تضم جميع الدول العربية. غير أن الجزائر لا تزال تساورها الكثير من الشكوك حول إمكانية من عدم إمكانية تنفيذ تلك الوحدة، نظرا لضعف التبادلات الاقتصادية بين الدول العربية، فهي تمثل بالكاد 10 ٪ من إجمالي التجارة الخارجية للبلدان العربية.[33]

3. الجزائر والبعد الأفريقي:

العلاقات الجزائرية مع إفريقيا قائمة على أسس التضامن ومناهضة الاستعمار ودعم حركات التحرير الوطنية، وتعزيز المساعدات الاقتصادية الثنائية والمتعددة الأطراف، خاصة عند ارتفاع أسعار النفط. لقد كانت الجزائر منخرطة وبشكل كبير في تقديم المساعدات المالية لدول جنوب الصحراء وذلك من خلال العمل الأممي و مختلف المنظمات الاقتصادية الدولية. وهذا يشمل كذلك الدعوة إلى قيام نظام اقتصادي دولي جديد تسهيلا لوتيرة التنمية في دول العالم الثالث. من خلال المزيد من الإنصاف في العلاقات الاقتصادية الدولية.

يتجسد دعم الجزائر لوحدة القارة في شكله الرمزي، غير أن الإجراءات الملموسة تتمثل في تمهيدها لطريق الوحدة الأفريقية وذلك في سبعينيات القرن الماضي. فيما أعلنت رغبتها في التحول إلى شق طريق سريع باتجاه غرب إفريقيا. هذا إلى جانب دعم مشروع طموح خاص بمد خط أنابيب الغاز عبر الصحراء يربط غرب إفريقيا بساحل البحر الأبيض المتوسط قصد إمداد أوروبا. كما وتحافظ الجزائر على شبكة

[33]Benchikh, M. **Algeria: A militarized political system**, (Paris, L'Harmattan, 2003). p., 217.

دبلوماسية شاملة في أفريقيا من خلالها يتم التأثير على السياسة الخارجية لأعضاء منظمة الوحدة الأفريقية (حاليا: الإتحاد الأفريقي).

4. الجزائر وحلف شمال الأطلسي:

في عام 2000م، قبلت الجزائر عرض الانضمام إلى الناتو، علما أنه كان هناك سببان لتأخرها عن الانضمام إلى هذا التحالف العسكري الذي يلعب دورًا مهمًا في البحر الأبيض المتوسط: من جهة، دعم الناتو لفرنسا أثناء حرب التحرير. من جهة أخرى، كانت الجزائر من زعماء حركة عدم الانحياز التي كانت تهدف سياستها آنذاك إلى تجنب الصدام بين الشرق والغرب[34].بالتالي، لم تكن حينها قد بدأت بعد في إقامة اتصالات مع حلف شمال الأطلسي إلا في اليوم التالي من انهيار الكتلة الشيوعية. حيث كان المبادرات الأولى محتشمة، لتصبح الخطوات الجزائرية نحو الناتو أكثر ارتباكا نظرا لتأثرها وبشكل خطير بالإرهاب. منذ سنة 2000م، شاركت الجزائر في العديد من الاجتماعات المدنية والعسكرية مع الناتو، ومن حين لآخر انخرطت في مناورات عسكرية مشتركة في البحر الأبيض المتوسط، إلى جانب المغرب وتونس[35]. هذا إلى جانب كون الجزائر بقيت حازمة ومرابطة على مبدأين يتعلقان باستخدام قواتها المسلحة، وهما[36]:

* تعارض أي انتشار للقوات الأجنبية أو أية قاعدة عسكرية على أقاليمها.
* ترفض أي اشتباك لقواتها المسلحة خارج التراب الوطني.

إلا أنه هنالك ثلاثة استثناءات:[37] **أولاً**، كان هنالك دعم من طرفها لدول عربية (على وجه التحديد مصر) في مواجهاتها مع إسرائيل، خاصة خلال الحرب العربية

---

[34]David, Drucilla Cornell and Michel Rosenfeld (eds).**Taking a Stand for Algeria. In Anidjar**, Gil (ed.), Acts of Religion.(New York: Routledge, 2002) .p., 300.
[35]Ibid, p., 309.
[36]Ibibid, p., 311.
[37]Crenshaw, Martha. **"Crisis in Algeria"**. Mediterranean Politics, **1**, (1994). p.,111.

الإسرائيلية الثالثة عام 1967 (المعروفة باسم حرب الستة أيام)، والحرب العربية الإسرائيلية الرابعة عام 1973 (المعروفة باسم حرب يوم الغفران). هاتان الحربان ترتبطان ارتباطًا مباشرًا بالقضية الفلسطينية والاتفاقية الدفاعية الخاصة بجامعة الدول العربية. **ثانياً**، ساهمت القوات المسلحة الجزائرية من خلال تقديمها لمساعدات مباشرة أو غير مباشرة إلى دول الساحل الخمسة في اشتباكاتهم مع التنظيمات الإرهابية في المنطقة، حيث تمت تعبئة أكثر من 100 مليون دولار من أجلها للغرض أعلاه. **بالإضافة** إلى ذلك، انضمت الجزائر إلى دول الساحل من أجل دعم وتنسيق الجهود الأمنية، خاصة في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. ومن أجل تلك الغاية، تقوم لجنة أركان العمليات المشتركة التي يوجد مقرها الرئيسي في تمنراست (جنوب الجزائر) وآلية تبادل المعلومات الاستخبارية، ووحدة الاندماج والاتصال التي مقرها الجزائر العاصمة بتأمين مسار التنسيق وجهود الدعم المستمرة. دون أن ننسى من جانب آخر، المساعدة التي قدمتها لفرنسا لتسهيل عملياتها وتدخلاتها المسلحة في الساحل. في الواقع، كانت الجزائر منخرطة بشكل فعلي في إستراتيجية الأمن متعدد الأطراف في غرب البحر الأبيض المتوسط، وذلك من خلال مشاركتها في مجموعة (5+5) ، التي تأسست عام 1990 عقب اجتماع لوزراء الخارجية عقد في روما. تهدف تلك المجموعة إلى الشروع في عملية التعاون الإقليمي بين خمسة دول من الساحل الشمالي للمتوسط (إيطاليا، فرنسا، إسبانيا، البرتغال ومالطا) وخمسة دول من الساحل الجنوبي للمتوسط (الجزائر، ليبيا، تونس، المغرب وموريتانيا).

عند تصاعد موجة الإرهاب توسعت دائرة التعاون لتشمل الجوانب الأمنية، بما في ذلك التعاون العسكري، وخاصة خلال الاجتماعات الدورية لوزراء الدفاع[38]. حيث يرى الكثير من المراقبين أن الحرب الفرنسية ضد الإرهاب في منطقة الساحل، لم تكن لتنجح

[38]Ahmed, A.S. **Asian Development: What Lessons for Arab Economies? Elements of development strategy: The case of Algeria**, (Paris, Editions ISPROM-PUBLISUD, 2004).p., 311.

بشكل أو بآخر دون دعم لوجيستي من الجيش الجزائري الذي يتمتع بمهارات أمنية معترف بها على نطاق واسع. وذلك من خلال تبادل المعلومات والسماح بتحليق الطائرات العسكرية الفرنسية فوق الأجواء الجزائرية، والاستفادة من منشآت الوقود الحدودية. غير أنه وعلى الرغم من ذلك، أبدت الجزائر في الكثير من المناسبات رفضها المشاركة في(قوة الساحل– G5) لسببين رئيسيين: من الناحية القانونية، الدستور الجزائري يحظر ويمنع القوات العسكرية الجزائرية من الاشتباك مع قوات أخرى خارج إقليم.[39]سياسيا، قرار تشكيل تلك القوة **(G5)** هو بمبادرة فرنسية، لم تكن لتنضم إليها الجزائر خاصة في ظل تواجد مستشارين أمريكيين، وهو ما يعد أمرا غير مقبول بل ومرفوض جزائريا.

باختصار، لدى سياسة الجزائر المتوسطية بعض المبادئ الأساسية التي ساهمت بعض التطورات الإقليمية الجديدة التالية في عملية كبحها أو تعطيل ديناميتها إلى حين:

* استمرار التهديدات الإرهابية التي انتشرت حاليا من المغرب العربي إلى الشرق وجنوب الصحراء، لتمتد نحو أوروبا، كما يتضح ذلك من خلال الهجمات على بعض دول الضفة الشمالية من البحر الأبيض المتوسط (فرنسا وإسبانيا)، وبدرجات متفاوتة في كل من المملكة المتحدة وألمانيا.

* تدفق الهجرات غير الشرعية للكثير من اللاجئين السياسيين والاقتصاديين، والتي تزايدت إلى درجة أصبحت فيها المبادرات المغاربية والأوروبية المتخذة إزائها عقيمة وغير مجدية.

[39]Ibid, p., 314.

المبحث الثاني: البعد الأفريقي للسياسة الإقليمية الجزائرية.

أدت أحداث الربيع العربي والأزمات المستمرة في كل من ليبيا ومالي، وحادثة احتجاز الرهائن في المصنع البريطاني **(BP Statoil)** للغاز سنة 2013 في منطقة عين أمناس إلى تسليط الضوء على الجزائر. حيث أدى اهتمام وسائل الإعلام العالمية بالبلد إلى سيل من التحليلات والتعليقات على طبيعة سياسة الجزائر الخارجية. وهو الأمر الذي لم يكن بنفس تلك الحدة والتركيز والاهتمام من قبل وسائل الإعلام حتى خلال الحرب الباردة وفترة دينامية الدولة الجزائرية في حركة عدم الانحياز والتي لعبت فيها دورا قياديا، بقدر اهتمامها منذ تلك الأحداث المأساوية. حيث تم توظيف الكثير من تم الصفات على غرار: التراخي، البطء، واللامبالاة للدلالة على موقف الجزائر ورفضها إشراك جيشها في محاربة الإرهاب خارج أراضيها. على الرغم من ذلك، ومن منطلق محورية دورها في المنطقة، لم تكن الجزائر لتدخر أي جهد من أجل إحلال السلام في كل من مالي والجارتين ليبيا وتونس. كانت ولا تزال من دون أدنى شك قوة داعمة للاستقرار في منطقة الشمال الأوسع من أفريقيا ومنطقة الساحل، وتأثيرها الدبلوماسي وخبرتها في الهندسة السلمية تجعل منها عملاقا أفريقيا ومحور ارتكاز إقليمي لا غنى عنه بالنسبة لكل من منظمة الإتحاد الأفريقي وبقية الفاعلين الدوليين (الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا وفرنسا، وعلى نطاق أوسع الإتحاد الأوروبي). ذلك كله في ظل ثالوث الثوابت القومية الخارجية الجزائرية: عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، عدم تدخل الجيش الجزائري خارج الحدود الوطنية الجزائرية، وتسوية النزاعات بالحوار وبقية الطرق السلمية الأخرى. مستثمرة ومستفيدة كذلك من تراكم خبرتها الدبلوماسية وتاريخها السياسي الخارجي الخاص، على الرغم من مرابطتها على سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتي من خلالها برهنت الجزائر على القيم الأخلاقية القومية الخارجية، خاصة في ظل استبعادها لأي تدخل عسكري قومي ما وراء الحدود الجغرافية.

علما أن أي تحليل للسياسة الإقليمية والخارجية الجزائرية لن يكتمل بدون مراجعة ماضيها الدبلوماسي القومي وكذا في إطار ديناميتها بمنظمة الوحدة الأفريقية والتي توفران لوحدهما نظرة ثاقبة لما من شأنه أن يحرك السياسة الجزائرية ويغذي دوافعها، من جهة. وكذا ما يجعل منها متفردة ولها خصوصيتها المتميزة عن بقية السياسات القومية الأخرى.

من أجل فهم أعمق للسياسة الخارجية الجزائرية لا بد من فهم منطق التفكير الدبلوماسي الجزائري ما يتعلق بالأحداث التي تجري من حوله، مالي على وجه الخصوص[40]. ففي وقت سابق وصف"**أميلكار كابرال – Amilcar Cabrall** " بأنها مكة/ قبلة الثوار منذ استقلالها عام 1962، حيث لعبت دورًا سياسيًا رائدًا في القارة الإفريقية[41]. مستمدة ذلك من مبادئها الراسخة في وعيها الوطني والتي ترتبط جذورها بتاريخها الخاص الذي اتسم بالعنف والنضال من أجل التحرر.[42] في هذا الصدد، فإن التواجد الاستعماري الوحشي والعنيف في الجزائر الفرض الوحشي والذي استقر لأكثر من 132 عامًا في الجزائر، ساهم بشكل أو بآخر لتعميق ذلك الشعور وبناء مدرك عميق مناهض للاستبداد واستغلال الشعوب.[43]

أما بالنسبة" **لهورن– Horn** " فلقد اعتبر من جانبه أن حرب الاستقلال الجزائرية الرهيبة والتي دامت ثماني سنوات (من 1954 إلى 1962) لا يمكن مقارنتها سوى بحرب فيتنام(1956–1975).[44] على أساس ذلك التاريخ وتلك المبادئ المقدسة قوميا قامت منذ الاستقلال العلاقات الدبلوماسية الجزائرية الجزائر منذ الاستقلال، كواحدة من بين الأعضاء المؤسسين لمنظمة الوحدة الأفريقية. معتمدة في البداية على موقف

---

[40]Badie, Bertrand. **Le Temps des HUMILIES. Pathologie des relations Internationales**, (Paris: Odile Jacob. 2014), p., 22.

[41]Ibid, p., 22.

[42]Ibibid, p., 29.

[43]Abdelmoumen, Mohsen. **"Terroris mrisks to become unmanageable in the near future**." American Herald Tribune. (July 3, 2017). p., 109.

[44]Ibid, p., 111.

مناهض للإمبريالية، وذلك خلال قيادتها لحركة عدم الانحياز. وإلى غاية ثمانينيات القرن الماضي لعبت الجزائر دورًا نشطًا في تحرير الدول والحركات الأفريقية مثل: المؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب إفريقيا،**(موفيمنتو في أنغولا – Popular de Libertação de Angola**، والإتحاد القومي الأفريقي بزيمبابوي. من خلال دعمها المالي والسياسي والعسكري.[45] ذلك التضامن مع تلك الحركات التحررية عزز من الدور الجزائري النشط في حركة عدم الانحياز الناشئة. كما أن عملية تأميم الصناعات النفطية عام 1971 ساهم في تطلع الدولة الجزائرية إلى أن تصبح أكثر تقدمية، باختصار، مرشد ودليل ورأس قطار دول العالم الثالث.[46]نتيجة لذلك، منح ذلك النشاط السياسي الجزائري وتلك الدينامية الدبلوماسية صفة لقيادة العالم الثالث أمام المحافل الدولية. كما يشير لذلك الكاتب "**مونتريور دي كونكويت– Montrieu De Konkouit**" حين اعتبر أن الجزائر في ظل حكم الرئيس الراحل بومدين (1965– 1978): "أصبحت تعتبر لدول العالم الثالث".[47]علما أن ذروة الدينامية السياسية الجزائرية سجلت إبان قمة عدم الانحياز عام 1973 وخلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المخصصة لمناقشة "النظام الاقتصادي الدولي الجديد" وكذا من أجل قيام نظام عادل للعلاقات الدولية يضمن من خلاله حقوق "دول العالم الثالث".[48] فبعد أن تراكم التوأم: إذلال كل ظاهرة استعمارية وإنهائها، ليس من المستغرب أن يكون بعد ذلك للجزائر دور سياسي قيادي.

---

[45]James McDougall, **A History of Algeria**, (University Printing House, Cambridge CB2 8BS, United Kingdom), (2017), p. , 329.

[46]Abderrahmane, Abdelkader. "**Françafrique and Africa's security**." open Democracy .February 14. (2014), p., 18.

[47]Benantar, Abdennour. "**Les principes de la politique étrangère et de sécurité de l'Algérie mis à l'épreuve**." Questions Internationales, 81 (September–October) . (2016), p., 86.

[48]Benantar, Abdennour. Op.cit. (2016), p., 96.

المطلب الأول: السياسة الخارجية الجزائرية ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

أدت سياسة الحياد الخارجية للجزائر وترددها في إرسال الجيش (الجيش الوطني الشعبي) لمحاربة الإرهاب خارج التراب الوطني إلى نعتها بشتى الصفات المهينة، مثل:" التراخي واللامبالاة". وكذا لقبت "بالعملاق الخائف من ظله"[49] أو "الشريك الإستراتيجي الشائك"، وكذا "بجنون العظمة"[50]، و"ازدواجية الجزائر المحورية".[51] بل وحتى اتهمت"برعاية الإرهاب الإقليمي في الساحل ومالي".[52] بعض المصطلحات المستخدمة وظفت لتوصيف الدور الجزائري إبان الأزمة المالية وكذا خلال واقعة اختطاف الرهائن بعين أميناس. بل اعتبر" **زونمينو جادل– Zonmino Gadl** " عام 2012 بأن "الجزائر العاصمة حولت الجزء الشمالي من مالي إلى سلة المهملات الخاصة بها".[53] في هذا الصدد، تنص المادة 29 من الدستور الجزائري على أن: "**الجزائر لا يجوز لها اللجوء إلى الحرب لمهاجمة السيادة المشروعة وحرية بقية الشعوب. وعليها أن تسعى إلى تسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية.**"[54] كما وتنص المادة 28 على أن "**[...] للجيش الشعبي الوطني مهام دائمة، هي: الحفاظ على الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية. وهو مكلف بضمان الدفاع عن وحدة وسلامة الأراضي وكذلك حماية الإقليم ومجاله الجوي ومختلف مناطقه البحرية**".[55]

---

[49]Ammour, Laurence Aïda. "**Regional security cooperation in the Maghreb and Sahel: Algeria's pivotal ambivalence**." Africa Security Brief ,n18. (February 28, 2012).

[50]Ibid.

[51]Africa Research Bulletin, Vol. 52, 2.(April 16, 2018).

[52]Ibid.

[53]Ibibid.

[54]Boulter, Emily. "**An awkward alliance: US-Algeria security cooperation**." Global Risk Insights. (September 21. 2015).

[55]Daragahi ,Borzou. "**Algeria: A giant afraid of his own shadow**." Financial Times.(April 3. 2013).

منذ الاستقلال اتبعت الجزائر سياسة واضحة ما يتعلق منه ودور جيشها والمحدد جيدا داخل حدودها الوطنية، والمقتصرة مهامه على ضمان النظام الجمهوري والحفاظ على وحدة أراضي البلاد. في إطار مقاربة المقاومة والصمود رفضت الجزائر إرسال أي قوات إلى الخارج، مع استثناءين فقط: إبان مشاركتهم في حربي 1967 و1973 بين العرب والكيان الصهيوني. كانت السياسة الخارجية الجزائرية حينها قد حددت في عهد الرئيس هواري بومدين وفق المبادئ الآتية: الدفاع عن الاستقلال الوطني، ورفض أي شكل من أشكال التدخل الأجنبي، ورفض تواجد أي قاعدة عسكرية أجنبية على أراضيها، هذا إلى جانب رفض أي تحالف إقليمي أو عسكري.[56] بعد مضي أكثر من أربعين عاما على وفاة بومدين، لا تزال تلك المبادئ سارية المفعول.

في مقابلة صحفية عام 2017، جدد رئيس الوزراء السابق أحمد أويحيى موقف الجزائر مؤكدا أنها "لن ترسل جنودها ليُقتلوا في حرب تتجاوز الحدود الوطنية".[57] هذا الرفض الذي تم استغلاله خارجيا من أجل التدخل في سياسة الحكومة والتغلغل في أوساط الشعب الجزائري الذي يشعر بغيرة شديدة تجاه سيادته الوطنية. بعد الاحتجاجات الحاشدة التي بدأت في الشوارع الجزائرية في 22 فيفري 2019 ، وهو ما أدى إلى تنحي الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة المتواجد في السلطة منذ 1999، في ظل شعارات تتردد هنا وهناك على غرار: "هذه شركة عائلية. من فضلك لا تدخل أجنبي". أمام ذلك، ووسط تلك الاحتجاجات انخرط نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية آنذاك رمطان لعمامرة في جولات مكوكية دولية ليشرح ويوضح للصحافة الأجنبية أن ما [كان] يحدث في الجزائر كان "أمر عائلي – أي شأن داخلي". محذرًا في نفس الوقت وبنبرة دبلوماسية من أن الجزائر لن تقبل أبدًا أي تدخل في شؤونها الداخلية.[58]

---

[56]Ibid.
[57]Ibibid.
[58]Hamel, Tewfik. "**Le dilemme de l'activisme algérien dans le Sahel-Maghreb**."Le Quotidien d'Oran. (August 28. 2014).

المطلب الثاني: الدينامية السياسية الجزائرية دوليا.

ظلت الجزائر ولا تزال ملتزمة بمكافحة الإرهاب الدولي وجميع الأنشطة ذات الصلة مثل التجارة غير المشروعة للأسلحة وتهريب المخدرات، على الرغم من مرابطتها على سياسة عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى. في هذا الصدد، أقامت الجزائر علاقات أمنية متينة مع واشنطن التي ترى في الجزائر جهة فاعلة رئيسية في مكافحة الإرهاب الدولي.

في شهر جانفي من سنة 2010، اعترف بذلك سفير الولايات المتحدة في الجزائر آنذاك،" **ديفيد دي بيرس– David Di Pierce**"، حيث اعتبر أنه لا يوجد بلد في المنطقة أهم من الجزائر في محاربة الإرهاب والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في منطقة الساحل وشمال إفريقيا.[59] وحسب نفس الدبلوماسي فإن الجزائر تتحمل 60٪ من عبء محاربة الإرهاب في المنطقة، بينما المغرب ومالي والنيجر وموريتانيا تغطي مجتمعة ما يقارب الـــ 40٪ المتبقية.[60]

من المسلم به وعلى نطاق واسع أن هجمات الحادي عشر من سبتمبر كانت عاملا وراء القرار الأمريكي من أجل العمل بشكل أوثق مع الجزائر في حربها العالمية على الإرهاب. نتيجة لذلك، تمكنت الجزائر من العودة إلى الساحة السياسية الدولية السياسية بعد سنوات من التهميش بسبب أزمات السياسة الداخلية والأمنية التي كانت تمر بها البلاد. مستفيدة من تحول المدرك الأمريكي بخصوص أهمية الدور الجزائري في حربها ضد الإرهاب الدولي. نتيجة لذلك، أكد وزير الخارجية الأمريكي السابق "**جون كيري– Jhon Kerry**" في أوت 2015، أن الدور الجزائري أضحى مفتاحيا وبناءً في

[59]Ibid.
[60]Métaoui, Faiçal. "**Frontières: Messahel défend l'isolement positif de l'Algérie**".TSA: Algérie. (January 22. 2018).

الحرب العالمية على الإرهاب. معربًا في نفس الوقت عن استعداد الولايات المتحدة للعمل مع الجزائر لتحقيق تلك الغاية وذلك الهدف.[61]

أصبحت الجزائر، إلى جانب ذلك، لاعباً أساسياً في تلك الحرب من خلال إدراجها في مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء والتي تم التفاوض عليها.[62] وعضو مؤسس في المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب وفاعل رئيسي في بناء قدرات منطقة الساحل التابع لمجموعة العمل الخاصة بالمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب.[63]حيث استغلت الجزائر ذلك المنتدى من أجل كسب المزيد من الدعم والتأييد لصالح "مذكرة الجزائر لمنع الاختطاف وتجريم الفدية". ونتيجة لذلك، شاركت كلا من الجزائر، كندا والولايات المتحدة في أكتوبر 2014، في أشغال الاجتماع الأول من سلسلة اجتماعات المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب والخاص بتجريم الاختطاف من أجل الفدية، وذلك في إطار ورشات عمل فنية تم تنشيط فعالياتها بالمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون.[64] مقابل ذلك، حاولت الجزائر إقناع المجتمع الدولي والأمم المتحدة من أجل مرافقة ومتابعة الإتحاد الأفريقي الذي صادق على مبدأ "خطورة الإرهاب على حقوق الإنسان" و" لا يمكن تبريره تحت أي ظرف من الظروف".[65]

كما مارست الجزائر عام 2013م ضغوطا على الأمم المتحدة من أجل حظر وبطريقة صريحة دفع الفدية للأفراد المختطفين، ما من شأنه أن يغذي الإرهاب ومختلف الأنشطة الإرهابية.[66]كما ولقد صنفت الجزائر في وقت سابق تهريب المخدرات في شمال غرب إفريقيا على رأس أولوياتها الأمنية الوطنية، وكأحد

---

[61]Cridem. "**L'Algérie ne rejoindra pas le 'G5 Sahel' car le soldat algérien ne meurt pasdans une guerre hors des frontières de son pays"**.(December 8, 2017).p., 17.

[62]Ibid, p., 21.

[63]Global Counterterrorism Forum. 2016. "**Capacity-building in the West Africa Region Working Group"**. (March 29, 2018).

[64]Ibid.

[65]Ibibid.

[66]Essedratti, Zeineb. "**Bouteflika, Jefferson et la particularité algérienne**." Djazairnews.(September 6. 2012).

التهديدات الأمنية المرتبطة بالتشدد في المنطقة.[67] علما أنه عند تبني الولايات المتحدة لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2178 والذي يدين الإرهاب الذي مصدره المقاتلين الأجانب، أعربت حينها الجزائر وبصفة علنية دعمها والتزامها بإستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. مذكّرة في ذلك بتجربتها السابقة مع المقاتلين الأجانب العائدين من أفغانستان في التسعينيات من القرن المنصرم. والحاجة إلى معالجة هذه الظاهرة بشكل شامل.[68]

أما على المستوى القاري (في القارة الأفريقية)، فالجزائر تعد أيضًا الداعم الرئيسي لعملية نواكشوط التي أطلقها الإتحاد الأفريقي (AU) في مارس 2013، والتي تهدف من خلالها رفقة 11 دولة (دول المغرب العربي، دول منطقة الساحل ودول غرب إفريقيا) العمل من أجل النهوض بالمنطقة في إطار مقاربة أمنية تعاونية.[69] بالإضافة إلى ذلك، ساهمت الجزائر في دعم الجهود الرامية إلى تعزيز القوة الاحتياطية للواء الاستعداد الشمالي الأفريقي وهندسة السلم على مستوى الإتحاد الأفريقي. هذا بالإضافة إلى دعم عمليات السلام والأعمال الإنسانية.[70] كما استضافت الجزائر، من جهة أخرى، عام 2015 مقر آلية التعاون الشرطي الأفريقي (أفريبول): وهي منظمة أفريقية هدفها هو تعزيز تدريب الشرطة والتعاون استجابة للتهديدات الأمنية بالقارة: كالإرهاب والاتجار بالمخدرات والجريمة الإلكترونية. ذلك كله في إطار إستراتيجية أفريقية منسقة.[71] فضم هذه القاعدة اللوجستية الرئيسية يعكس في حقيقة الأمر التزام الجزائر القوي أمام مجلس السلام والأمن التابع للإتحاد الأفريقي الذي من شأنه أن يمكّن الإتحاد من أداء دوره في إدارة السلام والأمن.[72]

---

[67]Ibid.
[68]Ibibid.
[69]L'Expression. "**L'homme qui sait parler au monde"**. (March 21. 2019).
[70]Ibid.
[71]International Crisis Group. **"Algeria and its neigh bours"**. Crisis Group. (October. 2015).
[72]International Crisis Group. Op.Cit, (2015),p., 55.

على الصعيد الإقليمي، وتماشيا مع التزامها الدولي، أظهرت الجزائر وبشكل مستمر قيادتها الإقليمية الشاملة بعيدًا عن أية احتمالات ومناقشات حول إمكانية تدخلها العسكري ما وراء الحدود الوطنية، على سبيل المثال: سعيا منها حتى تكون أكثر فاعلية وكفاءة في منطقة الساحل، سعت الجزائر إلى حشد استجابة إقليمية منسقة ضد الإرهاب العابر للحدود والتهريب وأنشطة الجماعات المسلحة في منطقة الساحل وفي المناطق الحدودية الشاسعة وغير المراقَبة.[73]"عملية البلد الميداني" والتي ترجمت إلى وضع "خطة تمنراست" المتفق عليها سنة 2009م من قبل كل من الجزائر، النيجر، مالي وموريتانيا، أدى إلى تأسيس مركز العمليات العسكرية المشتركة – لجنة رؤساء الأركان سنة 2010م، والتي مقرها تمنراست (جنوب الجزائر). هذا إلى جانب وحدة الاندماج والاتصال التابعة لخلية الاستخبارات المشتركة والكائن مقرها في الجزائر العاصمة. هي مجرد أمثلة ملموسة على ذلك التعاون الأمني الإقليمي. في حين أن هذا الأخير لم يعرف تقدما بعد يمكن إثباته على نطاق واسع، ما عدا التعاون بين الدول في تنفيذ العمليات وتحليل التهديدات الأمنية. هذا إلى جانب المشاركة وتقاسم المسؤوليات على الحدود كنموذج جدير بالثناء. على أية حال، أظهرت تلك المبادرة استعداد الجزائر الدائم لتحفيز مثل ذلك التعاون.

ما يتعلق منه بالتعاون الإقليمي، فعلى الرغم من أهمية إطار تمنراست التعاوني، إلا أن دول الساحل (موريتانيا، مالي والنيجر) وإلى جانب ذلك التنسيق الأمني، سعت في نفس الوقت إلى توسعة دائرة تعاونها باستمرار وبشكل مباشر مع قوى خارجية على غرار كل من: فرنسا والولايات المتحدة، حيث انخرطوا في بعض الأحيان في عمليات عسكرية مشتركة عوض التنسيق مع الجزائر. علاوة على ذلك، عكفت فرنسا منذ تدخلها العسكري في مالي عام 2013 من أجل تسهيل عمليات انتشارها العسكري السريع في إفريقيا، حيث استعرضت إلى جانب كل من: تشاد، مالي، النيجر ودول

[73]Ibid, p., 63.

أفريقية أخرى جيشها وقوة وحداتها العسكرية.[74]على سبيل المثال، عززت باريس موقعها في القارة من خلال تعاونها العسكري مع نيامي (النيجر). وذلك في إطار توسيع قاعدتها العسكرية في نياو.[75]كما واجهت الجزائر، من جانب آخر، وفي عدة مناسبات، مبادرات خارجية على غرار سلسلة المبادرات الفرنسية وحلفائها الأفارقة الذين سعوا وإلى حد ما إلى تحييد أو مماثلة الدور الجزائري في المنطقة، فعلى سبيل المثال: لم يكن من قبيل الصدفة أن يأتي إطار عمل مجموعة الساحل الخمس المدعوم من طرف فرنسا لتعزيز السلام والتنسيق الأمني بين كل من موريتانيا ومالي، بالموازاة مع انعقاد قمة نواكشوط – التي جمعت بين كل من بوركينافاسو، تشاد والنيجر– وذلك بعد يوم واحد فقط من إطلاق عملية نواكشوط.[76]وبالمثل، فإنه في عام 2014، أطلقت فرنسا مبادرة تشكيل وحدة اندماجية استخباراتية إقليمية تحمل أوجه تشابه مذهلة مع شركة **(Fusion and Liaison)** التي تتخذ من الجزائر مقراً لها.[77]

في عام 2016، حاولت فرنسا عقد قمة بباريس حول ليبيا دون دعوة أي مسؤول جزائري، وهو ما قد يشير إلى أن "باريس ستفعل كل ما بوسعها من أجل نسف جهود الجزائر والأمم المتحدة في تحقيق حل سلمي دائم في ليبيا".[78] بالتالي هذا التعاون الإقليمي المتوتر والمضطرب في نفس الوقت يفسر لماذا "يعتبر المسؤولون الجزائريون في الكثير من المناسبات أن ضباط المخابرات في العديد من دول الساحل غير موثوق

---

[74]Country Reports on Terrorism. 2016. **United States Department of State Publication.Retrievedfrom**.https://www.state.gov/wpcontent/uploads/2019/04/crt_2016.pdf.

[75]Ibid.

[76]Ibibid.

[77]**Op.Cit**.

[78]Carnegie Middle East Center. December 7. Retrievedfrom http://carnegie-mec.org/2017/12/07/algerian-army-cooperation-not-intervention-pub-74970

بهم، بل وقريبون جدا من فرنسا".[79]وهو ما تنظر إليه الجزائر على أنه مجرد محاولة مستمرة لإفشال النفوذ الجزائري وسياستها في منطقة الساحل.[80]

المطلب الثالث: أركان السياسة الإقليمية الجزائرية.

تعتبر منطقة الساحل من الناحية الجيوستراتيجية والأمنية ذات أهمية كبيرة بالنسبة للجزائر التي تعتبر أن هذه المنطقة مهددة بشدة في أمنها واستقرارها. بل أكثر من ذلك، فهي تعتبر منطقة الساحل دائرة جيوسياسية وإستراتيجية ذات أهمية متزايدة بالنسبة لجميع دول الجوار، بما في ذلك الجزائر والإتحاد الأوروبي. فلدى المنطقة أصول مهمة، مثل: الموارد الطبيعية، لكنها لا تزال تواجه تحديات هائلة بما في ذلك النمو الديموغرافي، الفقر، الإرهاب والجريمة المنظمة. ومن هذا المنطلق، فإن الجزائر لم تدخر جهداً من أجل تحقيق السلام والاستقرار لصالح جيرانها في كل من مالي وليبيا وتونس. وكذا تأمين منطقة الساحل من خلال تعزيز العلاقات الثنائية مع دول الجوار، خاصة من خلال تطوير التنسيق الأمني والعلاقات العسكرية.[81]

من أجل تجسيد ذلك، دعت الجزائر إلى ضرورة إتباع نهج من خلاله تقوم بتحفيز وتشجيع الدول المعنية على تولي زمام أمورها الخاصة بها، والمساعدة على تعزيز ذلك من خلال بناء مركب أمني إقليمي وتنظيم الحدود، هذا إلى جانب تحسين وتأهيل دول الجوار. وهو ما من شأنه أن يشكل ثقلا ماليا وعبئا بشريا في نفس الوقت.[82]على سبيل المثال، لعبت الجزائر دورًا مهمًا في التدريب وتقديم المساعدات اللوجستية لصالح دول الجوار.[83] في هذا الصدد، على مدى السنوات العشرة الماضية أو نحو ذلك، أنفقت

---

[79]Carnegie Middle East Center. December 7, Op.Cit.
[80]Ibid.
[81]Mc Dougall, James. **A History of Algeria** (Cambridge:Cambridge University Press2017) . p., 217.
[82]Ibid, p., 222.
[83]Keenan, Jeremy. **"Algerian 'state terrorism' and atrocities in northern Mali".** OpenDemocracy.(September25.2019).Retrieved from:

الجزائر أكثر من 100 مليون دولار أمريكي على كل من: مالي، تشاد، النيجر، ليبيا وموريتانيا. وذلك من أجل تشكيل وتدريب فرق القوات الخاصة.[84] كما قامت الجزائر بتدريب قوات النخبة في النيجر وتزويد البلاد بالمعدات التكتيكية والتقنية. فالأمن بالنسبة لنيامي، يعتبر أحد المجالات التعاونية الناجحة مع الجزائر.[85]من جانب آخر، قامت الجزائر بتقديم المساعدات المالية لفائدة دول الجوار بشكل منتظم: في عام 2012، ألغت الجزائر ما يقدر ب: 3 مليارات دولار من ديون عشرة دول أفريقية فقيرة.[86]بينما ألغت عام 2013م ديناً إضافيًا قدره 902 مليون دولار على 14 دولة أفريقية أخرى.[87] أما في مالي، كانت الجزائر بمثابة الوسيط الرئيسي للحوار بين الماليين والتي جمعت في النهاية جميع الفاعلين الماليين الرئيسيين من أجل التوقيع على اتفاقية باماكو الموقعة في أفريل 2015م. حيث تم توقيع اتفاقيات السلام تلك ولأول مرة في ماي 2015 ثم في جوان من نفس السنة كنتيجة لخمس جولات بدأت في جويلية 2014 تحت رعاية الجزائر. في هذا الصدد، شدد الوزير المالي السابق وزير الشؤون الخارجية، "سوميلو بوباي ميغا"، في جانفي 2018، على استعداد الجزائر لمساعدة مالي في رسم قانون جديد للاتفاق الوطني.[88]بالنسبة لمايغا، لعبت الجزائر دوما دورًا رئيسيًا وأساسيًا في استقرار مالي، واعتبر "بيير أنغولاير" أن اتفاقيات السلام في الجزائر هي (الأساس) بالنسبة لمواطني مالي وسياسة الشؤون الخارجية للبلد.[89]

---

http://www.opendemocracy.net/jeremy-h-keenan/algerian-%E2%80%98state terrorism%E2%80%99-and-atrocitiesin-northern-mali

[84]Keenan, Jeremy. 2019, Op.Cit.

[85]Ibid.

[86]Ibibid.

[87]Mundy, Jacob. (2020). "**Algeria and the Western Sahara Dispute"**, The Maghreb CenterJournal,Issue1.Retrieved from: http://maghrebcenter.files.wordpress.com/2011/07/maghrebcenter-journalmundy_algeria-w-sahara.pdf

[88]Ibid.

[89]Strachan, Anna-Louise. 2019. "**Conflict Analysis of Algeria"**. Governance, Social Development,HumanitarianConflict(GSDRC).Retrieved from: http://www.gsdrc.org/docs/open/GSDRC_ConflAnal_Algeria.pdf

في الواقع، كانت الجزائر حريصة دائمًا على التوسط من خلال اتفاقات سلام بين باماكو ومجموعات المعارضة المختلفة مثل: الطوارق. حيث طالبت باماكو في الكثير من الأحيان أن تلعب الجزائر دور الوسيط بين العاصمة المالية والمعارضين الطوارق: كان ذلك في 2006 وفي التسعينيات من القرن الماضي.[90]علما أن السلطات الجزائرية كثيرا ما عبرت عن قلقها من تأثير الأوضاع في مالي بشكل غير مباشر على طبيعة الاستقرار في البلاد.[91] فمنذ استقلال الجزائر، تمكنت السلطة ولحد الآن من دمج السكان الطوارق بتعدادهم الضخم في هوية وطنية مشتركة. إلا أنه وعلى الرغم من ذلك، فإن قضية الطوارق في مالي بالنسبة للجزائر، ومحاولاتهم المحتملة من أجل الانفصال أو الاستقلال له أهميته الكبيرة بالنسبة لأمنها القومي.[92]

بعد التدخل العسكري الكارثي لمنظمة حلف شمال الأطلسي في ليبيا عام 2011 وهو ما أدى إلى انهيار الدولة الليبية. ركزت عندها العلاقات الدبلوماسية الجزائرية مع ليبيا على إيجاد حل نهائي ودائم للمأزق السياسي الليبي الخطير. في هذا الصدد، دعت الجزائر إلى ضرورة التوجه إلى خيار المصالحة الوطنية من خلال عملية تجمع كل المتنافسين والفرقاء الليبيين، بما فيهم الإسلاميين والمسؤولين السابقين في نظام القذافي. من أجل تجسيد ذلك، كانت الجزائر تدفع باتجاه حل ديمقراطي توافقي، يتوج في شكل انتخابات وإقامة دستور جديد،[93]يكون لهما دور خاص في إعادة بناء ليبيا موحدة. هذا إلى جانب ضرورة العمل عن كثب مع الأمم المتحدة وذلك في إطار التنسيق مع ممثلي ورؤساء البعثات الأممية الخاصة والمتعاقبة من أجل دعم ليبيا.[94]غير أن الجهود الجزائرية عرفت العديد من العراقيل بسبب الأزمة السياسية المستمرة في ليبيا وكذا

[90]Strachan, Anna-Louise. 2019, Op.Cit.
[91]Ibid.
[92]Anna Louise.“**Conflict Analysis of Algeria”**. Governance, Social Development , Humanitarian, Conflict (GSDRC).(2014), p., 18.
[93]Ibid, p., 32.
[94]Ibibid, p., 33.

عجز حكومة الوفاق الوطني السيطرة على عدد الميليشيات المتنامي على الحدود.[95] على الرغم من كل تلك الصعوبات، واصلت الجزائر جهودها من أجل إيجاد حل للمستنقع الليبي بالوسائل السلمية والسياسية التي من شأنها أن تحافظ على وحدة وسلامة الأراضي الليبية، وذلك من خلال بناء مؤسسات وطنية قوية على غرار تأسيس جيش ليبي موحد،[96] وذلك من أجل تأمين حدودها، بالتالي تعزيز أمنها الإقليمي. كما منعت السلطات الجزائرية، من جانب آخر، أي عبور مغربي وغيرهم من المواطنين الأجانب المعروفين بدعمهم لتنظيم الدولة الإسلامية.[97]

في تونس.. حيث الديمقراطية وليدة في ذلك البلد، لعبت الجزائر أيضًا دورًا رئيسيًا في تحقيق الاستقرار وتأمين انتقال سياسي سلمي بعد بن علي. هذا إلى جانب تعزيز قوة التعاون الوثيق في مجال مكافحة الإرهاب والأمن الحدودي. في ماي من سنة 2014م، قدمت الجزائر مساعدة مالية قدرت ب: 200 مليون دولار أمريكي في شكل قروض وودائع لفائدة السلطة التونسية.[98] كما عززت الجزائر تعاونها مع تونس من خلال تكثيف الاجتماعات الثنائية القطاعية المتعددة، وخاصة بين الهياكل المسؤولة عن أمن الحدود، من خلال تنسيق الإجراءات وتبادل المعلومات والخبرات في مجال الأمن الحدودي و ضبط عمليات التهريب.[99] كما ساهمت الجزائر، من جانب آخر، في تدريب قوات الأمن التونسية غير المؤهلة وعديمة الخبرة في تكتيكات مكافحة الإرهاب، وتلقينهم استراتيجيات نخبة الدرك "وحدات التدخل السريع" وكذلك مختبرات علم الجريمة والطب الشرعي. كما قام البلدان بتبادل الزيارات على مستوى عدة وفود رفيعة

---

[95]Vince, Natalya. 2013. "**In Amenas: A history of silence, not a history of violence,Texturesdutemps"**.January20.Retrieved from:
http://texturesdutemps.hypotheses.org/576

[96]Ibid.

[97]Ibibid.

[98]Ramzi, Walid. 2011. "**Algeria to host rapidreaction force"**. Magharebia. January 27.Retrieved from:
http://magharebia.com/en_GB/articles/awi/features/2011/01/27/feature-01

[99]Ibid.

المستوى: فمن الجانب التونسي، تم إرسال عدة وفود من الجيش التونسي، وفرع المخابرات، وقواتها الجوية إلى الجزائر.[100] وفي إطار سعيهما من أجل مواجهة التهديد المشترك (إرهاب القاعدة في المغرب الإسلامي) ، وقع البلدان عام 2012م، اتفاقية أمن الحدود من خلالها يتم تيسير الدوريات والعمليات المشتركة من أجل محاربة تلك الجماعات التي لها ارتباط بتنظيم القاعدة في العراق بجبل الشعامبي، وكذا مكافحة الجريمة المنظمة ومجموعات التهريب. في عام 2013م، أنشأت كلا من الجزائر وتونس جهاز استخبارات مشترك.[101]

المطلب الرابع: الجزائر ومقاربة القيادة الإقليمية من الخلف.

تعتبر منطقة الساحل ذات أهمية قصوى بالنسبة للجزائر، وتاريخيا كان دورها مفتاحيا في ذلك الجزء الجغرافي المهم من القارة الأفريقية: لطالما كان استقرار المنطقة أولوية إقليمية بالنسبة للجزائر الأولوية، وذلك من منطلق كونها حزام الأمان الخاص بها. في هذا الصدد، كان عمل الجزائر في المنطقة متعدد الأشكال والصيغ، وقائما على الحوار الذي يعتبر أداة أساسية لتسوية الصراعات التي تقوض مقدرات وفرص الإستقرار في المنطقة. أكثر من ذلك، فإن مدونة السلوك الجزائري في منطقة الساحل مدفوع بشكل أساسي من عمق إحساسها بواجب التضامن مع جيرانها في الساحل، من جهة، والحاجة إلى الاستثمار في الأمن الجماعي والإستراتيجي كضرورة من أجل الانخراط والمشاركة في تنميتها اقتصاديا. بالتالي، ضمان أمن الجزائر واستقرارها نابع من استقرار المنطقة كلها. هذه الأخيرة مرتبطة بمحورين أساسيين: الأول هو السلامة، الذي يقوم على نشر الوحدات العسكرية وقوات الأمن المجهزة بكافة الوسائل والتجهيزات اللازمة لتأمين الحدود مع دول الجوار. ومنع أي تسلل للإرهابيين أو تداول

[100]Nickels, Benjamin. 2019. "**Algeria's role in African security**". Sada. April 3. Retrieved from:
http://carnegieendowment.org/sada/55239
[101]Ibid.

للأسلحة، ما من شأنه أن يساهم في التدهور الأمني للمنطقة. المحور الثاني دبلوماسي أساسا، ويترجم ذلك من خلال مبادرات الوساطة الجزائرية ومساعيها من أجل تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتحاربة بهدف تحقيق المصالحة الوطنية في تلك الدول، وتعزيز أطر التنسيق والتعاون في مجال مكافحة الإرهاب، مع التركيز على أهمية تبادل المعلومات.

بالتالي، أي محاولة لتحليل سياسة الجزائر الخارجية والإقليمية من خلال نزاعات الجوار الإقليمي من شأنه أن يساهم في عرقلة أي إجراء تقييمي وواضح وشفاف للموقف الجزائري الذي شكله إرثها الخاص من الثورة والاستقلال والحرب الأهلية. هذا بالإضافة إلى كون أية محاولة لتقييم دبلوماسية الجزائر من دون النظر إلى داخلها واعتبارات بناء الدولة القومية في ظل التحالفات والانتماءات الإقليمية التاريخية مآله الفشل. والأهم من ذلك، أن الأزمات الإقليمية الحالية لا ينبغي أن تلقي بظلالها على أزمة الاستثمارات والمراهنة الجزائرية طويلة الأمد على الأمن الإقليمي، وتعزيز الحوار في اللحظات الحاسمة من النزاعات ومشاريع إعادة بناء وتأهيل دول الجوار ما بعد الأزمات الداخلية.

في الواقع، من المفارقات الغريبة أن صورة الجزائر تظهر في شكل من يساهم إلا بالشيء القليل في الأمن الإقليمي، غير أنها في الحقيقة هي على العكس من ذلك، فهي الدولة الأكثر انخراطًا في تأمين حدودها وبالتالي جيرانها.[102] وهذا يمكن تفسيره أساسا من خلال الحقائق التي تقضي أن العسكرة المتزايدة لسياسات العالم غالبًا ما تلقي بظلالها على دور أدوات العمل الفعالة الأخرى.[103]علاوة على ذلك، فإنه من الأهمية أن

---

[102]Métaoui, Faiçal. 2018. "**Frontières: Messahel défend l'isolement positif de l'Algérie"**.TSA:Algérie.Januar22.Retrieved from:
https://www.tsa-algerie.com/frontieresmessahel-defend-lisolement-positif-de-lalgerie/

[103]Ghanem-Yazbeck, Dalia. 2020. "**The Algerian Army: Cooperation, not intervention.**"Carnegie Middle East Center. December 7. Retrieved from:
http://carnegie-mec.org/2017/12/07/algerian-army-cooperation-not-intervention-pub-74970

نتذكر أن رفض الجزائر إرسال جيشها إلى ما وراء حدودها الوطنية هو جزء من سياسة تتكيف مع السياقات والأهداف القومية ويعني بشكل أو بآخر الجزائر وفقط.[104] لدرجة أن "عمل وديناميكية الجزائر في منطقة الساحل لا تحمل أية نية للعب دور [إقليمي] دركي المنطقة. هذه الأخيرة تقف ضد الموقف العقائدي للجزائر ما يتعلق منه باحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونهم الداخلية، والتي تعتبر من صميم السياسة والدفاع الوطني.[105]

رغم كون الجزائر تعتبر الدولة المحورية في المنطقة[106]، إلا أنها لم تجسد ذلك مثلها مثل بقية القوى الإقليمية المحورية، مكتفية في ذلك سوى بنشر مساعي الدولة ونجاحاتها السياسية العديدة. فقبل مائتي عام، قدم جورج واشنطن (1732–1799) تعليقا محيرا لجون آدامز (1735–1826) مفاده ما يلي: "**ألا تعتقد يا سيدي أن الدولة البربرية المركزية تعمل بشكل جيد مع تونس وطرابلس وسلطان فاس. ولكنه عندما يتعلق الأمر بالجزائر، فإنني أجد الأمر جد معقد؟**".[107] بعد مرور أكثر من قرنين من الزمان على سؤال واشنطن المحير لأدامز، ليس هنالك شك في كون الجزائر لا تزال لغزا بالنسبة للكثيرين في جميع أنحاء العالم. نتيجة لذلك، أدى هذا الأمر في الكثير من الأحيان إلى عدم اكتمال تصوير هذا العملاق الأفريقي الذي لا يفعل الكثير للمساعدة في فهم هذا المركب/ الدولة وسياسته الخارجية. وعلى الرغم من ذلك، فإنه فقط من خلال التاريخ قد يقترب المرء من فهم سياسة الجزائر الإقليمية. فللتاريخ مسؤولية في بناء الأمة وعقيدتها، ومبادئها، والجزائريون بأنفسهم مدركين لتلك الحقيقة وذلك الواقع الذي لا مفر منه.

بالتالي، ليس هناك أدنى شك في أن الجزائر تعتبر قوة استقرار حقيقية في المنطقة الأوسع من شمال إفريقيا والساحل، فنفوذها في المنطقة وتنقيبها الدبلوماسي عن السلام

---

[104]Ibid.
[105]Ghanem-Yazbeck, Dalia. 2020, Op.Cit.
[106]Ibid.
[107]Ibibid.

تجعلها محورًا إقليميًا لا غنى عنه بالنسبة لكل من الإتحاد الأفريقي والولايات المتحدة الأمريكية، هذا إلى جانب كل من روسيا وفرنسا والإتحاد الأوروبي على نطاق أوسع و الصين.

الجزائر تجد نفسها في شكل القوة الإقليمية الأساسية في الحرب ضد الإرهاب وغياب الأمن الإقليمي، وهو ما يتناقض تماما مع صورة الجزائر المنعزلة وغير المرتاحة من التعاون الإقليمي والدولي.

المبحث الثالث: قوس النفط العربي والثقل الدبلوماسي الجزائري.

ركزت بعض الدراسات حول السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الخليج بشكل أساسي على العراق وإيران مستبعدة في ذلك علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي. من منطلق هيمنة التصور القائل بأن إيران قريبة سياسياً من الجزائر وهي دولة موثوق فيها، عكس دول مجلس التعاون الخليجي التي تظهر حسب تلك التصورات أنها معادية للجزائر. باستثناء أواخر سبعينيات القرن الماضي، حيث كان عدد الأكاديميين جد قليل ممن كرسوا أعمالهم للعلاقات الجزائرية الخليجية، لا سيما ما يتعلق منه بالملكيات العربية الست العضو وبشكل رئيسي في مجلس التعاون الخليجي. خاصة في حقبة لعبت فيها الوساطة الجزائرية أصبح دورا مهما إبان ثمانينيات القرن الماضي بين دولتين كبيرتين في شمال الخليج العربي هما العراق وإيران (1975)، وبعد ذلك تحرير الرهائن الأمريكيين في طهران (1981). هذا إلى جانب محاولاتها للتوسط في الحرب العراقية الإيرانية وذلك في أوائل الثمانينيات من القرن المنصرم.

ظهور الجزائر من خلال ديناميتها الدبلوماسية مع دول الخليج العربي كدولة مؤهلة رائدة في مجال الوساطة في العلاقات الدولية.[108] من خلال الأعمال التي قامت بها في المؤسسات متعددة الأطراف، على غرار كل من: منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) ومنظمة التعاون الإسلامي ،والوحدة الإفريقية وعدم الإنحياز وحتى مواقفها في الجامعة العربية.

عرفت الدبلوماسية الجزائرية في محاولة تفاعلها مع كل من إيران ودول مجلس التعاون الخليجي العديد من الاتجاهات، خاصة إبان ما يمكن تسميته "بالعشرية السوداء "التي ميزتها حرب أهلية جزائرية، وذلك في تسعينيات القرن الماضي. هذا إلى جانب نقلة نوعية من ذلك التطور الدبلوماسي مع إنتخاب بوتفليقة إلى الحكم في سنة 1999م،

---

[108] Gaube, Florence. "**Both ends of the Spectrum: GCC-Maghreb Relations**", The Arab Gulf States Institute in Washington, (2017).p., 272.

وتأكيده على ضرورة تحسين السياسات الخارجية الجزائرية. في تلك الفترة لم تكن الجزائر معنية فقط بإجراءات ومبادرة المصالحة الوطنية، ولكن أيضًا سعت من أجل إيجاد توازن يمكن من خلاله التحكم في علاقاتها "الصعبة" مع دول خليجية على غرار كل من: إيران والسعودية، هذا إلى جانب بقية الممالك العربية الخليجية الأخرى، في وقت كانت لا تزال تعاني فيه من مأساتها المحلية.

هذا إلى جانب ثقل عقد الانتفاضات العربية (ابتداءً من عام 2010م)، على طبيعة وتحول السياسات الخارجية لبعض دول الخليج تجاه دول شمال إفريقيا، والتي كانت أكثر حزما وصرامة. وهو ما من شأنه أن ينعكس بصورة أو بأخرى على طبيعة العلاقات البينية الجزائرية الخليجية. وذلك من مدخل الذكاء الدبلوماسي الجزائري التي تمكنت من الاستثمار السياسي في مواقفها المحايدة عند مواجهتها للخصومات والتوترات بين دول الخليج، خاصة خلال أزمات منطقة الخليج العربي.

المطلب الأول: العلاقات الجزائرية الخليجية.

منذ استقلال الجزائر، كانت سياستها الخارجية قائمة على أساس على مبدأ دعم قضايا التحرر الوطني، وهو أمر لم تكن لتقبل المجادلة فيه وذلك من منطلق كونه قيمة جوهرية في دينامية والتحرك السياسي والدبلوماسي الجزائري. معظم محللي السياسة الخارجية الجزائرية كانوا ينظرون إلى تلك الفترة الممتدة من 1965م إلى 1981م كمحطة قوية للدينامية الدبلوماسية الجزائرية الدولية .[109] في الواقع، كان نهج الجزائر في السياسة الدولية يعكس تجربتها السياسية والعسكرية في إنهاء ظاهرة الاستعمار، ثم كدولة من دول العالم الثالث. لتصبح الجزائر من منطلق ما سبق نموذجًا مناسبًا لنظرية "الدول الصغيرة" في أدبيات العلاقات الدولية. هذا إلى جانب كونها أصبحت نموذجا في نظرية الوساطة الدولية، لعبت الجزائر من خلالها دورًا حاسمًا في الشرق الأوسط من

[109]Dazi-Héni, Fatiha. "**Kuwait and Oman mediating Policy traditions in rupture with Gulf crisis protagonists**," Current developments in the Gulf region, (Berlin, Orient II/, Deutsches Institute, April,2018), p., 41.

خلال وساطتها في نزاعات وتوترات كثيرة بين دول المنطقة، على غرار: وساطتها في النزاع اليمني (1972)، بين العراق وإيران على قضية حدود شط العرب (1975)، بين السوريين والفلسطينيين (1976)، بين الأردنيين والفلسطينيين (1978)، بين العراق وسوريا (1978)، وكذلك بين المصريين والليبيين (1977). كما شاركت الجزائر بشكل مباشر في إنهاء قضية الرهائن بفيينا عام 1975م. هذا إلى جانب مساعدتها في إيجاد حل لأزمة الرهائن بين إيران والولايات المتحدة، وذلك في جانفي1981م، اكتسبت من خلالها الجزائر تميزها كدولة صغيرة ذات مهارة في فن الوساطة.[110] لتنعت بعد ذلك بصفات عديدة على غرار "الوسيط الأمين"،[111] كأحد مخرجات أدائها الدبلوماسي في أزمة دولية شديدة الحساسية.

علما أن الجزائر كانت واحدة من الدول القليلة التي كانت لها علاقات إيجابية مع النظام الثوري في طهران. حيث كان لدى الإيرانيين احترام عميق للثورة الجزائرية، التي اعتبروها مدخلا للثورة الخاصة بهم. نفس الشعور بالاحترام، وإن كان لأسباب أخرى، كان ملحوظًا أيضًا في القبول الأمريكي للجزائر كوسيط لأزمة الرهائن. وذلك في إطار علاقات أمريكية جزائرية لم تكن دافئة من جهة ولا غير ودية من جهة أخرى. فعلى الرغم من دعمها للثورة الإيرانية، كانت الجزائر محل ثقة الولايات المتحدة. وعلى الرغم من كون كلا من سوريا وليبيا على علاقة أفضل بكثير مع إيران منه مع الجزائر، إلا أن هذه الأخيرة اختارت الجزائر كوسيط بينها وبين الولايات المتحدة من أجل إيجاد طريقة لإطلاق سراح الرهائن الأمريكيين والذي بلغ عددهم 52 رهينة. كان الإيرانيون يدركون بصفة جيدة أن العلاقات بين الولايات المتحدة وسوريا وليبيا كانت بعيدة كل البعد عن أية صداقة يمكن أن تذكر في هذا السياق. لذلك، بدت الجزائر من بين تلك الدول الثلاث هي الأكثر قبولا من قبل الأمريكيين. نظرا وكون

---

[110]Martin, I. "**Whither Algeria? Two normalizations, three unresolved crises and two crucial unknowns,**" in Brichs, F.I. (ed.), Political Regimes in the Arab World. Society and the Exercise of Power,(London, New York, Routledge,2013), p., 65.

[111]Ibid, p., 69.

التدخل الجزائري في القضية لا يعكس بالضرورة تواجد مصالح جزائرية مباشرة موضوعة على المحك.[112]

بعد مرور فترة وجيزة من زمن الاحتكاك بين الجارتين الخليجيتين، قرر العراق إلغاء اتفاق الجزائر لعام 1975م في 17 سبتمبر 1980م. بعد مضي قرابة خمسة أيام، أمر الرئيس العراقي السابق صدام حسين جيشه بإطلاق عملية عسكرية هجومية ضخمة على الأراضي الإيرانية، في صورة أظهر من خلالها نفسه على أنه زعيم تطلعات العالم العربي. وشددت بغداد باستمرار على حقيقة مفادها أن العراق كان في طليعة معركة الدفاع عن الشرف العربي. في هذا السياق، كانت الجزائر استثنائية في امتناعها عن الانحياز لطرف ما بالمقارنة مع بقية الدول العربية. فعلى عكس نظرائها العرب، امتنعت الجزائر عن الإدانة العلنية لـــكلا الجانبين. في المقابل، أوصت الحكومة الجزائرية كلا الجانبين على ضرورة حل خلافاتهما والعمل من أجل التوصل إلى نتيجة سلمية.

كان هذا الموقف الجزائري المحايد دافعا من خلاله تم تقديم تلك الدولة الصغيرة كطرف ثالث والمعادلة الأنسب للتوسط في الحرب بين العراق وإيران. غير أن مهمة السلام الجزائرية عرفت محطة مأساوية على إثر تحطم الطائرة التي كانت تحمل وزير الخارجية محمد الصديق بن يحي على بعد عشرة كيلومترات من الحدود الإيرانية التركية، وكان ذلك في 3 ماي1982م.

---

[112]Dazi-Héni, Fatiha. "**Picking a quarrel with Qatar**", from: www.monde diplomatique.com, (July.2017).

المطلب الثاني: الدينامية الدبلوماسية الجزائرية النشطة عبر الدوائر الدولية.

وفرت الموارد الطبيعية وعلى الأخص الغاز الطبيعي للجزائر درجة من الاستقلالية الاقتصادية، وهو ما يعد شرطا أساسيا من أجل فاعلية ونجاح سياستها الخارجية غير المنحازة. علما أن كلا من جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي كانتا أحد أهم المنتديات الدولية التي أثبتت من خلالها السياسة الخارجية الجزائرية تميزها وأصالتها، لاسيما في مرافعتها من أجل القضية الفلسطينية والصحراوية وقضايا التحرر.

في الآونة الأخيرة وخلال الانتفاضات العربية، حافظت الجزائر على اتجاهها المعاكس لقرارات وبيانات اجتماعات الجامعة العربية، خاصة ما يتعلق منه بحزب الله في لبنان والنظام السوري. المعارضة الجزائرية أتت في وقت كان فيه إعلان دول مجلس التعاون الخليجي مهم في مثل هكذا منتديات، نظرا لأهمية الثقل الذي كانت تتمتع به في هذا المنتدى، خاصة إبان العشرية التي أعقبت سنة 2010م. ومن منطلق عضويتها القيادية والنشطة في كل من حركة دول عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الإفريقية[113]، سعت الجزائر من أجل ضمان حرمة سيادة الدول وحماية وكذا المحافظة على استقلالها. ليصبح ذلك الهدفين وهذا التوجه السياسي نتيجة طبيعية لقي صداه عندما أصبحت الجزائر عضوا في منظمة "أوبك" في جويلية 1969م.[114]بعد مضي أشهر قليلة من انضمامها إلى أوبك، شاركت بل وساهمت الجزائر وبشكل غير مباشر في تغيير ميزان القوى السائد بين شركات النفط الأجنبية والدول المضيفة.

بتاريخ: 24 فيفري 1971 أممت الجزائر صناعتها النفطية بنسبة تصل إلى 51٪ من حقول النفط و 100٪ من حقول الغاز وخطوط أنابيب النفط والغاز. بعد ذلك، في

---

[113]Young, Karen (ed.). "**The Interventionist Turn in Gulf States**" Foreign Policies, Washington, DC, The Arab Gulf States Institute, (2016).p., 113.
[114]Ibid, p., 121.

سبتمبر من سنة 1971م،صادق مؤتمر أوبك على المقترح الوزاري الجزائري المتعلق بضرورة إلزام الدول الأعضاء الشركات النفطية المتواجدة على أراضيها بمضمون ذلك المقترح وبنوده.

كما لعبت الجزائر، من جهة أخرى، دورًا مهمًا في قرار المنظمة القاضي لضرورة تخفيض الدول المصدرة للنفط إنتاجها من النفط بشكل تدريجي من أجل الضغط وبشكل فعال على حلفاء الكيان الصهيوني من الدول الغربية. حدث ذلك في 17 أكتوبر من سنة 1973م، بالضبط بعد مرور أسبوع واحد من اندلاع الحرب المصرية الإسرائيلية (في 10 أكتوبر من نفس السنة). وكان ذلك خلال الجلسة الختامية لاجتماع أوبك والتي كانت مجرياته في الجزائر العاصمة في 6 مارس 1975م، أعلن خلالها الرئيس بومدين عن توقيع اتفاق الجزائر بين كل من العراق وإيران لإنهاء نزاعهم.[115] أربكت ترتيبات أوبك وأدخلتها في جو من الفوضى، غير أن وفاة بومدين في ديسمبر 1978،وهو ما أدى إلى تراجع الدور الجزائري لصالح المملكة العربية السعودية العربية، الدولة المصدرة الرئيسية في منظمة أوبك. لتبدأ السياسة الخارجية الجزائرية في سلسلة من التراجعات في فترة رئاسة بن جديد في ثمانينيات القرن الماضي.[116]علما أن الجزائر تأثرت بشكل ملحوظ بالانخفاض الحاد في أسعار النفط، وذلك في أوائل الثمانينيات، حيث بلغ سعر البرميل الواحد من النفط 04 دولارات. ومع ذلك، كانت تلك اللحظة مهمة وغيرت من خلالها الجزائر الكثير من أولوياتها الخارجية، لا سيما في علاقاتها وسياستها تجاه منطقة الخليج العربي، وكذا بقية المجتمع الدولي.

عودة عبد العزيز بوتفليقة إلى الجزائر وإلى نظام الحكم عام 1999م، ذلك الوزير الذي عمر طويلا في نظام الحكم الجزائري (1963–1979)، ساهم وبشكل مهم في

---

[115]Martinez, Luis, Boserup, Rasmus Alenius, (ed.) , "**Algeria Modern: From Opacity to Complexity**", (New York, Oxford University Press, 2016), p., 78.

[116]Fakir, Intissar. "**As the Qatar crisis worsens, Morocco is struggling to remain neutral**," www.al-monitor.com, (10 July,2019).

تقوية العلاقة بين الرئاسة الجزائرية والجيش الوطني الشعبي،[117] هذا من جهة. كما قام من جهة أخرى، بربط العلاقات الخارجية على وجه الخصوص مع واشنطن، وذلك على أعقاب هجمات 11 سبتمبر 2001م على الولايات المتحدة الأمريكية. مستفيدة في ذلك هذه الأخيرة من التجربة الجزائرية في محاربة التطرف الإسلامي العنيف. التي حولتها إلى شريك موثوق به في المجتمع الدولي، خاصة في مجالي مكافحة الإرهاب وتبادل المعلومات الإستخبارية .علما أنه إبان ما يصطلح عليه ب: "الربيع العربي" ساهمت كلا من تجربة الجزائر خلال الحرب الأهلية وإيمانها القوي بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، الذي دعت إليه منذ الاستقلال، في الحفاظ على مبادئها خاصة ما يتعلق منه بكل من: سوريا وليبيا.[118]

المطلب الثالث: السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي.

أقامت الجزائر علاقات ودية مع إيران وذلك بفضل أهمية وساطاتها في مختلف القضايا الدولية والإقليمية الحساسة. هذا إلى جانب وحدة الرؤى الجزائرية الإيرانية ما يتعلق منه بتحديات العالم الثالث.[119] ناهيك عن حاجتهما الماسة إلى حماية مصالحهما المشتركة داخل منظمة "أوبك"، وكذا أهمية جيوسياسية مماثلة لكلا البلدين. غير أن الحرب الأهلية سرعان ما قوضت تلك العلاقة القوية، حيث قامت الجزائر بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيران عام 1993م بسبب دعم طهران للجبهة الإسلامية للإنقاذ. على الجانب الآخر من الخليج العربي، لم تكن الجزائر لتثق بشكل كامل في الممالك الخليجية المحافظة بسبب عدة حساسيات جيوسياسية. هذا بالإضافة إلى مزاعم دعم السعودية المالي للحركة (السلفية) في الجزائر. هذا إلى جانب دعمها الكامل للمغرب في قضية الصحراء الغربية، اللذين كانا وحدهما كافيين لاستبعاد أية علاقات طيبة أو ودية بين الطرفين.

---

[117] Zoubir, Yahia H.. "**Reactions in the Maghreb to the Gulf Crisis War**." Arab Studies Quarterly, Vol. 15, N°1, (Winter,1993), p., 83.
[118] Ibid, p., 104.
[119] Ibibid, p., 111.

بعد حرب الخليج الثانية وقبلها أزمة الخليج الأولى(عندما غزا العراق الكويت في الثاني من شهر أوت1990م)، أصبحت مواقف الأنظمة المحافظة في دول مجلس التعاون الخليجي أكثر تشددا تجاه إيران. وهي أحداث تراكمت فيها تلك العداوة ومشاعر الكراهية المتبادلة، في وقت كانت فيه الجزائر تعاني من مشاكل داخلية، وذلك في ظل تنامي شعبية التيار الإسلامي في الجزائر.[120] حيث كان صوت الإسلاميين الأكثر صخبا في الشوارع الجزائرية ضد غزو العراق بسبب استيائهم من سياسة صدام حسين كحاكم علماني لم يبد أية شفقة تجاه الحركة الإسلامية على حد زعمهم. من الجانب الآخر، كانت إيران الجمهورية الإسلامية الثورية الوحيدة في العالم الإسلامي التي قدمت دعما سياسيا للجبهة الإسلامية للإنقاذ على إثر فوزها في انتخابات جوان 1990م البلدية والمحلية. لتبدأ التوترات تطفوا على العلاقات البينية الجزائرية الإيرانية، خاصة عندما قررت الجزائر تعليق الاقتراع الانتخابي التشريعي في جانفي 1992م، للحيلولة دون تحقيق الجبهة الإسلامية للإنقاذ فوزها الانتخابي الذي تم توقيفه في الدور الثاني، وهو ما لقي إدانات شديدة من طرف طهران.

اتهمت الجزائر العاصمة طهران من خلال عدة شبكات إعلامية بأن لها يد في إستراتيجية وصول الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى السلطة، وذلك في إطار طموحاتها الثورية وإنشاء جمهورية إسلامية على الأراضي الجزائرية. لتباشر الجزائر بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع طهران في مارس 1993م، وذلك على إثر الاتهامات التي أطلقها رئيس الوزراء الجزائري الأسبق رضا مالك – والذي كان سفيرا سابقا للجزائر في واشنطن–ضد طهران بخصوص تقديمها دعما للجماعات الإسلامية المسلحة.[121]

ذلك الجو المشحون وغير الموثوق به بين الجزائر العاصمة وطهران، كان ملحوظًا وبشكل ملفت للنظر عندما أطلق صناع السياسة المصريون والتونسيون في الفترة

---

[120]Mortimer, Robert. "**State and army in Algeria: The 'Bouteflika Effect**", The Journal of North African Studies, Vol. 11, N° 2, (2006) p., 155.
[121]Ibid, p., 171.

الممتدة بين 1997م – 1998م اتهاماتهم ضد كل من إيران وحتى السودان، بكونهما من الداعمين الرئيسيين للإسلاميين المحليين.[122]

في كتابه الموسوم: "من يحكم إيران؟ " **لويلفريد بوختا– Wilfried Bughta**"،[123] يوفر صاحب الكتاب مقاربة دقيقة بخصوص النفوذ الإيراني في المنطقة من خلال الحرس الثوري الإيراني، كواحدة من مجموعة الجهود الموظفة لتصدير الثورة الإسلامية دوليا وعربيا.[124]إذ يعتبر أنه داخل هيكل القوة الإيرانية توجد أقطاب متعددة للقوة، من بينها الحرس الثوري الإيراني والذي يعتبر من أقوى الفيالق الإيرانية وأقواها تأييدا لاتجاهات المعارضة في منطقة الشرق الأوسط، على غرار كل من حركات مماثلة لحركة حماس الفلسطينية. هذا بالإضافة إلى كونه يوفر التدريب وكذا تمويل وتوفير جميع المساعدات لصالحا لحركات الإسلامية، سواء في السودان، من خلال التدريب وإنشاء معسكرات خاصة بقادة أعضاء الجماعة الإسلامية المسلحة الجزائرية. اجتمعت كل تلك الأحداث أعقاب الحرب الأهلية الجزائرية. بمجرد فوز بوتفليقة بكرسي الرئاسة بدأت العلاقات الجزائرية مع طهران تعرف نوعا من التحسن. حيث التقى فيها الرئيس الجزائري السابق بالرئيس الإيراني خاتمي، وذلك على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة في نيويورك في 8 سبتمبر 2000م. وبعد مرور سنة واحدة من عمر ذلك اللقاء، تبادل البلدان بينهما السفراء، وكان ذلك في أكتوبر 2001م.

على أية حال، يمكن القول أن الفترة السابقة التي مرت بها الجزائر هي ضريبة حرصها على رفضها المستمر لأي تدخل خارجي في شؤونها الداخلية. خاصة ما يتعلق منه بإيران التي كانت آنذاك تحاول جاهدة تصدير أفكارها الإسلامية الثورية الإسلامية إلى دول المنطقة العربية.

---

[122]Martin, I. "**Whither Algeria? Two normalizations, three unresolved crises and two crucial unknowns**, " in Brichs, F.I. (ed.), Political Regimes in the Arab World. Society and the Exercise of Power, London, (New York, Routledge, 2013) p., 65.

[123]Ibid, p., 69.

[124]Gaube, Florence "**Both ends of the Spectrum: GCC-Maghreb Relations**", The Arab Gulf States Institute in Washington, (2017).p., 319.

المطلب الرابع: طبيعة العلاقات الجزائرية السعودية.

لم تكن الجزائر لتستخدم نفس المعايير مع السعودية، بحكم أن أغلب الدعم المالي الذي كانت تستفيد منها لجبهة الإسلامية للإنقاذ كان مصدره السعودية. وفي ذلك يعتبر العمل الأكاديمي لبلال عينين (2016) مصدرا مرجعيا في محاولته للإجابة على إشكالية توظيف المملكة لما يسمى بالتمدد الوهابي. والذي تتفق معه الكثير من وسائل الإعلام والحكومات وحتى بعض الأكاديميين بل وتؤكد على أهمية الدور الحاسم للوهابية السعودية وتأثيرها على المتطرفين في الحركات الإسلامية، لا سيما خلال فترة الحرب الأهلية في الجزائر. وعلى الرغم من تلك الآراء والمواقف، إلا أن عينين يؤيد وجهة النظر القائلة بأن دور الوهابيين في تشكيل الإسلاموية الجزائرية لا يزال غامضا وغير موثق بشكل كافٍ، بل أكثر من ذلك مجرد فرضية غير مكتملة. علما أن ما يسمى بالنفوذ الوهابي السلفي في الجزائر بدأ في أوائل الثمانينيات من القرن الماضي، أي عندما وقعت كلا من السعودية والحكومات الجزائرية اتفاقية جامعية تسمح من خلالها للطلاب الجزائريين الدراسة في الجامعات الإسلامية السعودية. وإلى جانب هذا الشكل من أشكال النفوذ الوهابي السلفي في الجزائر، كانت السلفية المحلية متواجدة وراسخة يهيمن عليها التراث الوطني المحافظ.[125]

غير أن التأثير الأكثر أهمية في ذلك هو تأثير الإرهابيين الجزائريين في أفغانستان (الجزائريون الأفغان) الذين عادوا إلى الجزائر في أوائل التسعينيات من القرن المنصرم، ظهروا من خلاله أكثر إقناعًا تكتيكيا والتزاما عسكريا من خلال تشربهم من رسائل الوهابية عن الجهاد. ونظرا للاختلافات الثقافية التي كانت تعرفها مخيمات أفغانستان، خاصة بين الأفغان والباكستانيين، لم تكن تلك البيئة كافية لتشكل مدركات واستيعاب الإرهابيين الجزائريين لمعطيات الحرب والجماعات. حيث كان تأثير دعاة الوهابية في أفغانستان على المقاتلين الجزائريين ضئيل. حيث طوروا على غرار

[125]Gaube, Florence .Op.Cit, (2017). p., 341.

نظرائهم السعوديين منطقهم الخاص لمحاربة أنظمتهم، بمجرد عودتهم إلى ديارهم. وهو ما أشار إليه "**جيل كيبيل** – **Giles Kipples**"عندما اعتبر أن مجموعة الإرهابيين الجزائريين هم الذين أنشئوا جماعة متطرفة تسمى "بالهجرة والتكفير"، الذي انضموا بعد ذلك إلى ما يعرف ب"الجماعة الإسلامية المسلحة"، وذلك فور عودتهم من الأراضي الأفغانية. حيث كانوا أكثر تأثرًا بأفكار سيد قطب منه من الوهابية السعودية.[126]هذه الأساسيات تعتبر سببا كافيا لعدم شعور السلطات الجزائرية بأية حاجة ماسة لفرض رد صارم على شبكات النفوذ الديني والمالي السعودية.

غير أنه ومنذ تولي بوتفليقة الرئاسة في أفريل1999م، أعاد تشكيل العلاقات الجزائرية مع كل من: فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي.[127]لتنطلق الجزائر تحت حكمه في عهد دبلوماسي وثقل جيوسياسي جديد، بداية من رئاسة منظمة الوحدة الأفريقية ولمدة سنة واحدة، لتصبح واحدة من أهم مروجي الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. أما شرق أوسطيا، قام بتطبيع العلاقات مع إيران وذلك عام 2000م. هذا إلى جانب استضافة الأراضي الجزائرية لقمة الجامعة العربية في مارس 2005م.

تمكن بوتفليقة من الاستفادة خلال السنوات (1979 –1998)،التي عمل خلالها مستشارا لفهد العتيبة، ومستشارا مقربا للشيخ زايد، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة. الأمر الذي سمح له بإقامة شبكة علاقات مع ملوك الخليج، لا سيما مع السلالة الحاكمة في أبو ظبي. في الحقيقة، قليلة هي تلك المعلومات حول تلك فترة ، لكن ما هو مؤكد هو أن علاقات بوتفليقة مع أفراد العائلة المالكة والوفد المرافق لهم كانت قوية في مساعيه للمحافظة على علاقة متوازنة مع كل من: المملكة العربية السعودية، الإمارات

---

[126]Kepel, Gilles. **Jihad: The Trail of Political Islam**, (Harvard University Press, 2002) .p., 122.

[127]Dazi-Héni, Fatiha. "**Les pays du Golfe: Nouveaux acteurs émergents en Méditerranée** ?", Revue de Défense Nationale, La Méditerranée stratégique (Dir), Pierre Razoux, (Juillet, 2019) p., 46.

العربية المتحدة، قطر والكويت. على الرغم من اختلافاتهم حول العديد من القضايا الشرق أوسطية الأمنية والخليجية، هذا لم يمنع جهاز الأمن الجزائري من تقاسم علاقات وثيقة وودية مع وزارة المملكة العربية السعودية الداخلية، وذلك تحت حكم نايف (1975-2012) وابنه محمد (2012-2017)، بالتالي، ساعدت السياسة الجزائرية متعددة الأبعاد (خليجية ودولية) على كسر عزلتها الخارجية عقب العشرية السوداء.

على إثر الصعود السريع لولي العهد السعودي الجديد، محمد بن سلمان، إلى السلطة في جوان 2017م، تغيرت الأوضاع الخليجية. حيث انفجرت في تلك الفترة أزمة خليجية ضد قطر من جهة، والسعودية، من ناحية أخرى. كما تغيرت موازين القوى داخل مجلس التعاون الخليجي بشكل كبير لصالح كل من الإمارات العربية المتحدة والبحرين. وعلى الرغم من تلك الأحداث والتطورات للوضع في البيت الخليجي، إلا أن الجزائر استطاعت أن تحافظ على نهج محايد وذلك من منطلق ثباتها ومرابطتها على تقاليد سياستها الدبلوماسية (عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول). ووفقا" **لمورتيمر-Mortimer**": "استطاع وزير الخارجية السابق الذي تحول إلى رئيس مستغلا في ذلك سمعته الخارجية ليحولها إلى رأس مال سياسي داخلي". فعلى سبيل المثال: ساعد على إنهاء الحصار المفروض على الجزائر من قبل المجتمع الدولي بشكل كامل، ودمج البلاد كشريك استراتيجي في الحرب الدولية على الإرهاب وذلك عقب هجمات"11 سبتمبر 2001م".[128]

أما على المستوى الداخلي، دفع الرئيس الجزائري السابق من أجل إرساء الإستقرار الداخلي من خلال : قانون الوفاق المدني سنة 1999م وميثاق السلم والمصالحة الوطنية سنة 2005م. وعلى الرغم من ذلك، تحولت الجزائر نحو البراغماتية -وذلك من خلال مشاركتها في حلف شمال الأطلسي من خلال الحوار المتوسطي وتقاربها الإستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين -.

[128]Dazi-Héni, Fatiha, Op.Cit, (2019). p., 51.

إلا أن ذلك لم تنجر عنه أية تغييرات يمكن أن تذكر على مستوى التوجهات والضرورات الأيديولوجية الكبرى للبلاد.

المطلب الخامس: الجزائر والتحولات الجيوسياسية الجديدة في المنطقة العربية.

شكل موقف النظام الجزائري من الانتفاضات العربية أساسًا للاعتبارات المحلية، التي تأثرت بالعشرية السوداء، فالضرورات السياسية والجيوستراتيجية كانت أهم بكثير من مخاوف إمكانية انتشار الديمقراطية. لم يكن هذا الاعتبار عاملا حاسما في تفسير السياسة الخارجية الجزائرية في تلك الفترة. على الرغم من ذلك، وفي إطار المخاوف الخليجية من احتمال انتقال عدوى ما يسمى بالربيع العربي إلى الداخل، على الأخص إلى المملكة العربية السعودية، شكلت تلك المشاعر العامل الأكثر صلة في تفسير سياستهم الخارجية التدخلية الجديدة.[129] وقد وصل بهم الأمر إلى درجة أنهم أصبحوا من أكثر الدول العربية محاربة لانتشار الديمقراطية، خاصة بعد سقوط الرئيس المصري حسني مبارك في 11 فيفري2011م.ما عدا عمان التي كانت الاستثناء من بين كل ذلك، حيث تقاسمت مع الجزائر مبدأ عدم التدخل الخارجي، هذا إلى جانب الكويت التي كانت تفضل الوساطة وسياسة الاسترضاء.[130]

لقد أدى ذلك التخوف الخليجي إلى تشكيل تحالف جيش سعودي إماراتي غير مسبوق من أجل التدخل في البحرين في مارس 2011م.[131] وهندسة عمليات عسكرية من طرف دول صغيرة مثل قطر والإمارات في ليبيا أو في اليمن، والتي لديها تحالفات عسكرية تحت القيادة السعودية، وذلك منذ مارس 2015م. علما أنه غالبا ما تصل السياسات الخارجية لدول الخليج النفطية إلى عصرها الذهبي عندما تسيطر "الثروة" على "الثورة"

---

[129] Ibid, p., 51.
[130] Crowley, Patrick. **Algeria: Nation, Culture and Transnationalism, 1988–2015.** (Liverpool, Liverpool University Press, 2017). p., 317.
[131] Ibid, p., 320.

كما ورد ذلك في كتب بهجت قرني حول السياسات الخارجية للدول العربية.[132]تلك المقاربة كثيرا ما شكلت أحد الإستراتيجيات الخليجية المؤثرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، وبشكل رئيسي في كل من مصر وليبيا، وبدرجة أقل في تونس.[133]ما عدا الجزائر التي ظلت محصنة لكونها تجمع بين المكونين: "الثروة" و"تراثها الثوري".[134]

عندما انخرطت دول الخليج في ليبيا في إطار الدعم القطري للحكومة الليبية والتي مقرها طرابلس، ودعم الإمارات من جهة أخرى الدولة القائمة في طبرق.[135]عارضت الجزائر هذا النوع من التدخلات المدفوع خليجيا منذ سنة 2011م، وذلك لصالح حل سياسي مدعوم بالوساطة. للأسباب نفسها، رفضت الجزائر الانضمام إلى التحالف العربي بقيادة السعودية في اليمن، في مارس 2015م. في حين شاركت المغرب بفاعلية كبيرة في الحملة العسكرية (درع الجزيرة) في اليمن بـــ 1500 جندي وست طائرات ووحدات استخباراتية، هذا إلى جانب الدعم اللوجيستي).[136]غير أن الرباط استدعت في الأخير قواتها بعد مرور عام واحد من بداية الحملة، خوفا من الضغط الشعبي وانعدام تواجد دعم شعبي مغربي يسمح للقوات الملكية المغربية بالاستمرار في التزامها العسكري في حرب اليمن. ففي الوقت الذي تبنت فيه الجزائر موقفًا منخفضًا بشأن الصراع السوري، لم تدعم فيه وبشكل صريح الرئيس السوري بشار الأسد. فإن النظام الجزائري، وعلى وجه الخصوص، الأجهزة العسكرية والأمنية، ظلت قريبة من السوريين ومن النظام الحاكم في دمشق. قارن من خلالها الأسد نفسه وفي العديد من المرات بين الحرب الأهلية السورية والعشرية السوداء الجزائرية، زاعما أن: "موقف

---

[132]Ibibid, p., 331.
[133]Ainine, Bilal. "**Islam politique et entrée en radicalité violente: Le cas des salafistes radicaux violents algériens**," Thèse de sciences politiques sous la direction du Pr. Xavier Crettiez, université de Versailles St Quentin en Yvelines, Hal. archives-ouvertes.fr, (Septembre, 2016) p., 39.
[134]Ibid, p., 41.
[135]Martinez, Luis, Boserup, Rasmus Alenius, (ed.), **Algeria Modern: From Opacity to Complexity**, (Oxford, New York, Oxford University Press, 2016). p., 161.
[136]Ibid, p., 167.

الشعب الجزائري حول الصراع السوري ليس من الأمور المستغربة، مع الأخذ في عين الاعتبار أنه كان عليهم الخضوع لنفس التحدي الذي كان يواجهه الشعب السوري حاليا: "الإرهاب').[137] خوفا من الإضرار بسمعتها، فضلت الجزائر أن تحافظ على مستوى منخفض من مواقفها إزاء سوريا، على الرغم من دعمها لنظام الأسد. وذلك من منطلق كون للأزمة السورية تأثير كبير على اتجاهات التوتر والتنافس في منطقة الشرق الأوسط. خاصة في ظل تنامي دوائر الاستقطاب نتيجة للدعم الإيراني وحزب الله للنظام السوري. هذا إلى جانب أن الصراع السوري له تأثير جانبي هائل على الشرق الأوسط بسبب عوامل الطائفية و"الحرب الباردة" الإيرانية السعودية. كل تلك المعطيات تجعل من الموقف الجزائري المناهض للتدخل الخارجي أمر لا هوادة فيه ويصعب المحافظة عليه في نفس الوقت. لا سيما في لقاءات وقمم جامعة الدول العربية. نظرا للدعم الإيراني من خلال قوة وكيلهم اللبناني، حزب الله، من جهة. والتدخل الروسي المباشر في سوريا، من جهة أخرى.[138]

المطلب السادس: تحولات السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الخليج.

منذ انطلاق ما يطلق عليه بأحداث "الربيع العربي"، واجهت السياسة الخارجية الجزائرية تحديات هائلة. من المرجح أن التزامها العميق بمبدأ عدم التدخل شكل خطرا عليها من ناحية احتمالية تهميشها كقوة رائدة في شمال إفريقيا. هذا إلى جانب الإضرار بسمعتها في جامعة الدولية العربية ما يتعلق منه خاصة بالملف السوري. في وقت أصبحت فيه الخلافات السياسية مع دول الخليج غير مرنة وبشكل متزايد، خاصة ما يتعلق منها بالتدخل العسكري السعودي والإماراتي في اليمن. هذا إلى جانب التدخل النشط القطري في ليبيا، من خلال دعمه لحزب النهضة الإسلامي التونسي في الفترة الانتقالية السياسية بالبلد.

[137] Martinez, Luis, Boserup, Rasmus Alenius, (ed.), Op.Cit, (2016), p., 189.
[138] Ibid, p., 203.

في واقع الأمر، يعتبر تباين الثقافة السياسية في كل من تونس عاملا مهما في ضعف الشراكة بين البلدين، خاصة منذ أن انحازت دول الخليج للمغرب في إطار مطالباته الحدودية والصحراوية (الصحراء الغربية).[139]في وقت ظلت فيه الجزائر الداعم الرئيسي للجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي ريو دي أورو (جبهة البوليساريو).

خلال الربيع العربي وخاصة أثناء الصراع السوري، أثرت الحرب الباردة السعودية الإيرانية على العلاقات مع الجزائر التي كانت دائمًا ما تسعى من أجل المحافظة على مسافة الحياد مع كلا الطرفين، حرصا منها على الإبقاء على علاقات متوازنة مع جميع الأطراف.

في مارس 2016م، وخلال قمة جامعة الدول العربية، صوتت الجزائر ضد مبادرة خليجية تعلن من خلالها أن حزب الله منظمة إرهابية. كما عارضت في نفس الوقت الجزائر تصنيف حماس كمنظمة إرهابية للأسباب نفسها. وهو ما يعكس الصمود الجزائري في سعيها للمحافظة على مواقف متماسكة، خاصة عندما يتعلق الأمر باحترام مبادئ السياسة الخارجية الأساسية التي حافظة عليها منذ الإستقلال. وهي ما تشكل دافعا مهما وسببا رئيسيا في دخولها في الكثير من المناسبات في خلافات مع دول مجلس التعاون الخليجي. الأمر الذي جنبها الوقوع تحت طائلة التوظيف السياسي من قبل طرفي الحرب الباردة السعودية الإيرانية.

في الواقع، فقدت دول الخليج، لا سيما المحور المتشدد الجديد للسعودية وأبو ظبي، تليها البحرين، منذ ذلك الوقت وتلك الأحداث قدرًا كبيرًا من مصداقيتهم الدولية، خاصة بعد اندلاع أزمة داخل دول مجلس التعاون الخليجي مع قطر في 5 جوان

[139]Dazi-Héni, Fatiha. "**Kuwait and Oman mediating Policy traditions in rupture with Gulf crisis protagonists**," Current developments in the Gulf region, Berlin, Orient II/ 2018, Deutsches Institute, (April, 2018b) p., 41.

2017م.[140] في غضون ذلك، شرعت دول الخليج في حرب صعبة في اليمن. في المقابل سعت كل من واشنطن وتل أبيب من أجل المزيد من الضغط احتواء لإيران، كأحد مخرجات قرارات واشنطن الصارمة، والقاضية بالانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني، وذلك في إطار خطة عمل شاملة ومشتركة (**JCPOA**) وذلك بتاريخ 8 ماي 2018م.

غيرت تلك المواقف الخليجية وبشكل كبير صورة دول مجلس التعاون الخليجي التي كانت تحاول أن تظهر في شكل القلعة المحافظة المسالمة في منطقة غامضة للغاية. في وقت أصبحت جيوسياسة تلك المنطقة تتحرك لصالح الجزائر التي بفضل موقفها الثابت تمكنت من تعزيز قدرتها على المناورة المستقلة بشكل أكبر من أية دولة أخرى من دول شمال أفريقيا، هذا من جهة. من جانب آخر، لا تملك الجزائر، في حقيقة الأمر،أية رهانات كبيرة ولا علاقات وثيقة مع إيران أو دول مجلس التعاون الخليجي، بالتالي رفضها للانحياز لأي طرف في الخلاف الخليجي بين قطر والسعودية والإمارات والبحرين ومصر منذ 5 جوان 2017م يعد أمرا طبيعيا ومنتظرا. في وقت جاء فيه الرفض المغربي في وضع أصعب بكثير، وكان من العصي عليها أن تقف في صف المعارض لدول الخليج العربي، والاختيار بين الأصدقاء: فعلى الرغم من كون الإمارات العربية لها علاقات قوية، إلا أن المملكة العربية السعودية تظل من بين أكبر المستثمرين في المغرب. في السنوات القليلة الأخيرة، احتلت قطر المرتبة الخامسة من حيث صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية في الرباط. في حين تعتبر الإمارات المستثمر الثالث في المغرب وأول دولة عربية لها 6 مليارات دولار في بورصة الدار البيضاء. هذا إلى جانب تلك العلاقات الشخصية الوثيقة التي تلزم من خلالها العاهل المغربي محمد السادس بالالتزام أمام ولي عهد أبو ظبي، محمد بن زايد. وذلك من خلال تعزيز تلك العلاقة مؤسسيا عن طريق إقامة شراكة أمنية قوية (عدد كبير من المغاربة هم أعضاء في قوات الشرطة الإماراتية).

[140]Dazi-Héni, Fatiha, Op.Cit, (2018b) p., 46.

علاوة على ذلك، هنالك حوالي 500000 جالية مغربي في دول مجلس التعاون الخليجي، موزعين بشكل رئيسي بين كل من الإمارات وقطر، وبدرجة أقل في المملكة العربية السعودية. يوضح هذا السياق في نهاية المطاف خلفيات القرار المغربي بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيران، في 1 ماي 2018م. مضحية في ذلك بعلاقتها المحدودة مع طهران لصالح ولي العهد السعودي محمد بن سلمان آل سعود. هذا القرار المغربي المفاجئ أرضى بشكل كبير حلفاءها الخليجيين، وهو ما سمح لها بالإبقاء والمحافظة على علاقاتها مع الدوحة دون إغضاب للرياض وأبو ظبي.[141]على الرغم من ذلك، عادت العلاقات الودية بين الرباط والدوحة عام 2013م، وذلك تزامناً مع وصول الشيخ تميم إلى العرش واعتلاء إسلامي جديد الحكومة المغربية تحت قيادة رئيس الوزراء بن كيران، واحد من الإسلاميين بحزب العدالة والتنمية، وهو ما لقي استياء كبيرا من طرف محمد بن سلمان. الذي أصبح أحد الديناميات المهمة في التاج السعودي، وذلك من خلال إيمان الأمير العميق أن سياسة المملكة الداخلية والخارجية ستقوم من اليوم فصاعدا على معادلة: "إما أنتم معي أو ضدي". وهكذا تفاقمت أزمة الخليج بفعل تنامي الخصومات الشخصية بين الأمراء الرئيسيين المتورطين في مثل هكذا أزمة خليجية غير مسبوقة: (محمد بن زايد (الإمارات)، محمد بن سلمان (المملكة العربية السعودية) والأمير تميم (رئيس قطر).[142]لتتحول بعد ذلك تلك الأزمة إلى أداة في يد أولئك القادة الجدد لاختبار ولاء حلفائهم في دول شمال أفريقيا. وكذا وبطريقة أكثر جدية في تلك الدول المتواجدة في القرن الأفريقي، والتي تأثرت وبشكل كبير بتلك الأزمة.[143]

منذ 22 فيفري 2019م، واجهت الجزائر حشدًا سلميًا هائلاً في كل نقطة من نقاط التراب الوطني. بدأت تلك الدينامية والحركة الجماهيرية من خلال شبكات التواصل الاجتماعي بقيادة جيل الألفية الجديد المعولم المكون من الشباب وجمعيات مدنية

---

[141]Dazi-Héni, Fatiha and Le Gouriellec, Sonia. "**Red sea: Growing overlapped security issues at stake between Gulf states and the Horn of Africa states**." Research Paper, (June,2019). https://irsem.fr.

[142]Ibid.

[143]Dazi-Héni, Fatiha and Le Gouriellec, Sonia (2019), Op.Cit.

وحركات المجتمع المدني وتنظيمات طلابية ومحلية، جميعها رفضت الولاية الرئاسية الخامسة لعبد العزيز بوتفليقة.[144] وهو ما قاد البلاد إلى أزمة غير مسبوقة للنظام، كان يحتاج من خلالها إلى حل وسط داخلي، خاصة من طرف المؤسسة الرئيسية في البلاد، الجيش الوطني الشعبي. وذلك من أجل تأمين مرحلة انتقالية يتم التجديد والتشبيب فيها لمختلف المجالات (السياسة، الجيش، الاقتصاد والإدارة). وهو ما دفع معظم الشركاء الخارجيين للجزائر، على غرار كل من: فرنسا،،أوروبا، روسيا، الولايات المتحدة، الصين والعالم العربي، إلى الدعوة من أجل إدارة حكيمة للتغيير، في إطار عملية انتقالية سلمية.

أما بالنسبة لدول الخليج، خاصة الإمارات التي كانت تطمح إلى سياسة أكثر حزما في البحر الأبيض المتوسط.[145] رأت من الحكمة عدم التدخل في نظام جزائري معروف بغموضه. على الرغم من ذلك، هذا لم يمنع من تبادل عدة زيارات بين رئيس أركان القوات المسلحة الجزائرية (سابقا) قايد صالح وولي عهد أبو ظبي خلال تلك الأزمة. أما قطر، من جهتها، أصبحت وإلى حد ما عميلا سريا لتركيا في محاولة منها لمراقبة دينامية وتحركات الأحزاب الإسلامية على اختلاف مسمياتها في ما يسمى ب:"الحراك الشعبي".[146]

---

[144]Young, Karen (ed.). **The New Politics of Intervention of Gulf Arab States**, (London: LES Middle East Center, 2020) .p., 115.
[145]Ibid, p., 117.
[146]Young, Karen (ed.) Op.Cit, (2020), p., 137.

المبحث الرابع: قضية الصحراء الغربية والدينامية الجيوسياسية الجزائرية.

لا تزال قضية إنهاء الاستعمار في الصحراء ملفا حاسما بالنسبة للجزائر، تدفع باتجاه حلها وذلك منذ بداية النزاع بين المغرب والحركة القومية الصحراوية بقيادة جبهة البوليساريو. وهو ما ميز وبشكل خاص العقدين الأخيرين من عدم استقرار إقليمي على الحدود الجزائرية، بسبب الوضع الحدودي المزري مع دول الساحل، تاركا صانعي السياسة الجزائريين في ريبة إستراتيجية . علما أن موقف الجزائر من الصراع الصحراوي المغربي ينبع من تطورات تاريخية للمسألة، هذا إلى جانب تجربتها الخاصة في مناهضة الظاهرة الاستعمارية، ناهيك عن القوانين الدولية الملزمة. غير أنه، يتستر وراء تلك السياسات والفهم الأعمق لعزيمة الجزائر وموقفها الثابت تجاه الملف الصحراوي.[147]

بالنسبة للجزائر، فإن وضع الصحراء الغربية لا لبس فيه: كل القرارات الأممية (الأمم المتحدة) بشأن الصحراء الغربية التي اعتمدتها كلا من الجمعية العامة ومجلس الأمن تعيد باستمرار وبشكل لا لبس فيه تأكيد مبدأ الحق في تقرير المصير. في المقابل، لا يوجد أي بلد اعترف بسيادة المغرب على المنطقة التي احتلتها منذ أواخر عام 1975م. على الرغم من ذلك، لا يزال المغرب يطالب بالسيادة على تلك الأراضي متهما الجزائر بإطالتها لأمد الصراع، ما من شأنه أن يؤدي إلى حرمان المغرب من ما تزعمه "بحقها التاريخي"، بالتالي الحصول على مكاسب جيوسياسية.

هذا هو السبب الذي دفع المغاربة للتأكيد أنه لا حل للنزاع مع الصحراء الغربية إلا من خلال مفاوضات مباشرة مع الجزائر، وهو ما ترفضه الجزائري بشكل قطعي.

من الضروري أيضًا، في هذا السياق، دراسة إستراتيجية المغرب تجاه الملف الصحراوي، هذا إلى جانب الأدوات التي تستخدمها الجزائر للحيلولة دون تحقيق

---

[147]Damis, John. "**The Western Sahara dispute as a source of regional conflict in North Africa**," in Halim Barakat, (ed.), **Contemporary North Africa** (Washington, DC: CCAS,1985), (2007).p., 139.

المغرب أهدافه من خلال المؤسسات الدولية، على غرار: الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وكذا من خلال الاستثمار في علاقاتهما الثنائية.[148]

المطلب الأول: الدينامية السياسية لقضية الصحراء الغربية.

لطالما تم الإعتراف بأهمية الدور الجزائري في دعم حركات التحرير، وهو موقف مستوحى من القيم الكامنة في ثورة نوفمبر 1954م. علما أنه، منذ الحركة الاحتجاجية الشعبية التي عرفتها الجزائر منذ فيفري 2019م، الداعية إلى ضرورة التغيير السياسي والانتقال نحو جمهورية ثانية، كثيرون هم من كانوا يتساءلون عما إذا كان هذا التغيير من شأنه أن يؤثر على مستقبل الموقف الجزائري بخصوص الملف الصحراوي.

بحلول عام 1975م، أي بعد مضي 13 سنة من استقلال الجزائر، كان خلالها العالم في خضم الحرب الباردة، انهارت إسبانيا التي أضعفها مرض الجنرال فرانكو وذلك خلال أزمة سياسية اندلعت بعد وفاته. قررت خلالها إسبانيا التنازل عن مستعمرتها في شمال أفريقيا لصالح كل من المغرب وموريتانيا. قرار لم تعترف به الأمم المتحدة. وهو موقف تبنته الكثير من الدول المنددة بالسياسات الاستعمارية الجديدة. علما أن التورط الأمريكي والفرنسي ظهر بشكل فاضح في هذا الصراع المستمر، وهو أمر لا لبس فيه، مثله مثل الموقف الجزائري الذي ظلت مرابطة عليه منذ بداية الغزو المغربي لما كان يعتبر أراضي استعمارية إسبانية سابقة.

لقيت الظروف الجديدة في شمال إفريقيا اهتماما كبيرا من طرف الإدارة الأمريكية، بما فيها تلك المواقف التي تبنتها مختلف الأطراف. حيث أقر وأكد في تقرير له صدر عن مركز سري تابع لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية، بتاريخ 30 جوان 1978م، موقف الجزائر الواضح بخصوص الصراع في الصحراء الغربية: "الجزائر ترفض الاعتراف بالضم المغربي الموريتاني للصحراء الغربية، ومقابل ذلك تدعو إلى

[148]Damis, John..Op.Cit,(2007), p., 140.

تقرير مصير الصحراء، مقدمة لذلك دعما ماديا كبيرا لتمرد البوليساريو".[149]في الوثيقة نفسها، حددت وكالة المخابرات المركزية ما يفيد أن سياسات الجزائر معارضة للعدوان وكل ما هو سلوك استعماري في منطقتها الجغرافية: "الجزائر ستستمر في دعمها لجبهة البوليساريو وستحاول إبقاء القضية في المحافل الدولية. وعلى الرغم من ذلك، فإن الجزائر لن تسعى، بعيدا عن الدعم الدبلوماسي، الحصول على مساعدة خارجية لكونها لا تريد أن يقوض نفوذها على جبهة البوليساريو".[150]

شكل التطور اللاحق للسياسة الدولية: من نهاية الحرب الباردة وسقوط جدار برلين، واندلاع حروب الخليج تأثيرا كبيرا على ذلك الصراع. ناهيك عن عدم الاستقرار السياسي الذي ميز دول المنطقة العربية، الذي ساهم بنسبة مهمة في عرقلة أي حل للصراع في الصحراء الغربية. كما كانت، من جهة أخرى، لعوامل الهيمنة الخارجية (هيمنة القوى الكبرى) انعكاسات هائلة على تأزم الوضع.

علما أن آراء كلا من العلماء والمحللين بشأن دور الجزائر في المسألة الصحراوية متقاطعة ومتقاربة من زوايا مختلفة، حيث يظهر في ذلك الصدد اتجاهان: الأول، يؤكد على دعم الجزائر لحق الشعوب في تقرير المصير القائم على أساس القيم والمبادئ التي من أجلها كافح وناضل الشعب الجزائري في معركته الطويلة ضد الاستعمار الفرنسي. الثاني: يؤكد على التنافس الجهوي بين الجزائر والمغرب. هذا الأخير الذي انخرط في سلسلة من الاتهامات ضد الجزائر باستغلالها لنضالها المناهض للاستعمار موظفة في ذلك الشعب الصحراوي من أجل تقليص الهيمنة المغربية في المنطقة. هذا الموقف، وبشكل خاص، يعكس النوايا الرسمية الفرنسية في سعيها من أجل حماية الملكية في الرباط وإعاقة أي حل ممكن داخل مجلس الأمن الدولي والإتحاد الأوروبي، من خلاله يمكن الخروج بنتيجة نهائية للصراع. أصحاب هذا الموقف لم يخفوا رغبتهم في رؤية

---

[149]Sahrawi Press Service. "**The Sahrawi Ambassador to Algeria praises Algeria's role in helping the Saharawi people** (translated from Arabic)." July 12, 2018.http://www.saharawi.net/?p=30713.

[150]Ibid.

ودفع الجزائر إلى مسار مباشر تنخرط من خلاله بشكل حاسم في عملية صناعة القرار ما يتعلق منه بالملف الصحراوي. من جانب آخر، وبالإضافة إلى أجواء المنافسة على السيادة الإقليمية، يشير أصحاب الموقف الثاني إلى ما يتعلق منه بمحاولة جزائرية متعمدة لكبح وعرقلة تقوية الملكية المغربية في المنطقة. فعلى حد تعبير "**داميس– Damis**":"**الجزائريون يخشون من استيعاب جيرانهم للصحراء الغربية، ما من شأنه أن يشجع الميولات المغربية التوسعية وإيقاظ حلم المطالبة الوحدوية الممتدة إلى أراضي الغرب الجزائري الذي لم يتحقق.**[151]

من جهة أخرى، رفض علماء آخرون، على غرار"**رويز ميغيل– Royce Miguel**" المقترحات الاقتصادية والمصالح الإستراتيجية المتسترة وراء مرابطة الجزائر على دعمها للقضية الصحراوية (مثل فتح معبر إلى المحيط الأطلسي)، بالجزائر بالنسبة إليه: "لديها بالفعل منفذ لمنتجاتها عبر البحر الأبيض المتوسط. في المقابل تظاهرت أن منفذاً إلى المحيط الأطلسي سيفي بالغرض من خلال المرور عبر أغادير – عبر المغرب–، تمامًا كما هو الحال حاليًا بالنسبة لخط أنابيب الغاز التي الموجهة نحو أوروبا عبر المغرب".[152]

على أية حال، هنالك الكثير من الدراسات التي تحدثت عن تورط الجزائر في الصراع على الصحراء الغربية، تشرح من خلالها الكثير من التفاعلات بخصوص الملف بين الجزائر والرباط. هذا إلى جانب الطريقة التي استغل من خلالها المغرب ذريعة الدعم الجزائري لجبهة البوليساريو، لينخرط في لعبة تحالفات – خلال حقبة الحرب الباردة–مقدما نفسه على أنه مناهض للشيوعية، وحصن مثالي لليبيرالية في المنطقة. منذ ذلك الحين، والموقف الجزائري عرضة لتلك العلاقات السياسية والاقتصادية المتناقضة مع فرنسا، بالإضافة إلى ثقل وتأثير هذه الأخيرة على دول شمال إفريقيا. ناهيك، عن أهمية إستراتيجياتها الإقليمية في منطقة الساحل. وفي ذلك

[151]Barbier, Maurice. **Le conflit du Sahara occidental**. (Paris: L'Harmattan,1982).p., 89.
[152]Ibid, p., 101.

يعتبر "**موندي – Mundy**": "الخلاف على الصحراء بين الدول الغربية أصبح سمة مميزة للسياسة الدولية في شمال إفريقيا وبقية التفاعلات والعلاقات الإقليمية. وهو أمر لا يمكن التقليل من أهميته".[153]

بالتالي، كل الاتجاهات عكفت على تحليل ومحاولة فهم الكيفية التي من خلالها أصبحت أزمة الصحراء الغربية أداة في يد الأطراف المنخرطة في الصراع تكيف من خلالها مواقفها مع طبيعة مصالح القوى العظمى. فمثلا: دعم الجزائر السياسي والاجتماعي والاقتصادي الحاسم للقضية الصحراوية وذلك منذ 1976م، ينبع من ضرورة الامتثال الكامل لقرار الأمم المتحدة (1514). وهو ما يكتسي أهمية خاصة بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية، نظرا وأن الأمر يتعلق بإنهاء الاستعمار من منطقة مجاورة. غير أن التفسيرات الأخيرة لموقف الجزائر من القضية، تشير إلى أن الصراع في شمال إفريقيا يبدو أكثر ارتباطاً بسياسة الدعاية المضادة والتبرير السياسي والإستراتيجي للعبة القوى على المستوى الدولي، منه من أي تفسير يربط الأمر بميزان القوى الإقليمي.

المطلب الثاني: الهوية الجهوية للدبلوماسية الجزائرية.

في حين يصف العديد من المحللين والمراقبين تلك المبادئ الفقهية التي تقوم عليها سياسة الجزائر الخارجية، على أنها مثالية ، إلا أن مفعولها وأثارها واقعية وهادفة. علما أن أسس ومبادئ تلك السياسة كانت حاضرة في برنامج طرابلس 1 جوان 1962م، الذي جاء فيه: "عزم الجزائر على محاربة الاستعمار ودعم حركات التحرير".[154]وقد تجلت تلك النقاط المرجعية في سياساتها وإنجازاتها التي تحققت طيلة تاريخها المضطرب. غير أنها كثيرا ما تميزت بالوضوح ومحل احترام كما قد تكون جولة أخرى من حربها ضد الاستعمار. الشيء الذي يضعها وإلى حد في مركز مناقض

[153]Barbier, Maurice. Op.Cit,(1982),p., 109.
[154]Ibid, p., 117.

لبراغماتية التقارب الدولي. علما أنه، كثيرا ما يعتري قصور ونقص عام على مستوى فهم ومدركات المجتمع الدولي الذي من خلال رغبته المصالحة مع الجزائر المصرة على دعم حركات التحرير الوطني بطريقة غير مباشرة، على غرار: جبهة البوليساريو. قبل استقلال الجمهورية الجزائرية التي، شعرت بضرورة حماية نفسها من الأخطار والتهديدات التي من شأنها أن تحدق بمشروع تحريرها الوطني. فبعد مضي 132 عامًا من الاستعمار الفرنسي، والتي تعرضت من خلالها الجزائر إلى كل أساليب الإذلال، الألم والعبودية القسرية، ثار الشعب وانتزع استقلاله من خلال إراقة الكثير من الدماء (1954م – 1962م). ظهرت القومية الجزائرية ضمن ذلك السياق، ليجد من خلاله الجزائريون دعمًا دوليًا مهمًا من طرف دول الجوار (المغرب العربي)، هذا إلى جانب دول عربية أخرى. ناهيك عن الدول الأفريقية والآسيوية التي أيدت القضية الجزائرية وجهودها الحربية ورافعت من أجلها أمام الأمم المتحدة. لذلك فمن الطبيعي أن تعمل الجزائر المستقلة جاهدة من أجل دعم بقية الشعوب المضطهدة، الساعية لتقرير مصيرها.

كان الفعل التأسيسي لتلك الدينامية هو إعلان قادة الثورة الجزائرية تاريخ الفاتح من نوفمبر 1954م التوقيت المناسب لتأكيد شرعية الكفاح من أجل الاستقلال. في حين أعلن مؤتمر الصومام لعام 1956م أنه: "**لا يجوز احتلال ولا غزو أي بلد أو تعديل جنسية سكانه بأي حال من الأحوال**".[155]فمنذ عام 1962م، قامت الجزائر بدعم مختلف حركات التحرير الوطني بشكل لا لبس فيه، في كل من إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط (خاصة الحركات الفلسطينية). ناهيك عن الديناميات التحريرية في أمريكا الشمالية والجنوبية وأوروبا (جزر الكناري)، هذا إلى جانب آسيا. حصدت من خلالها الجزائر العديد من الألقاب، مثل: "مكة الثوار" و"عاصمة حركات التحرير".[156]كما جاء في ديباجة أول دستور للجزائر المستقلة لعام 1963م ما مفاده أنه يقع على عاتق الأمة

[155]Jouve, Edmond. **L'Organisation de l'unité africaine**. (Paris: PUF, 1984).p., 69.
[156]De Froberville, Martine. **Sahara occidental: la confiance perdue**.(Paris: L'Harmattan, 1996).p., 25.

الالتزام بتطبيق السياسة الدولية، على أسس الاستقلال الوطني والتعاون الدولي. محافظة في ذلك مناهضتها للإمبريالية، مع الدعم الفعال للحركات المناضلة من أجلها استقلال أو تحرير أوطانها. المادة 92 من دستور 1976م أكدت من خلالها الجزائر تضامنها مع الشعوب المناضلة: "من أجل تحرر سياسي واقتصادي وحقها في تقرير المصير والاستقلال".[157]

على الصعيد الدولي، أيد مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية، المنعقد في القاهرة بتاريخ 21 جويلية 1964م، "مبدأ حرمة" الحدود الأفريقية، معلنا أن "جميع الدول الأعضاء ملتزمة باحترام الحدود القائمة لحظة حصولها على الإستقلال".[158] (هذا الإعلان هو حظر مفروض على جميع الدول الأعضاء عن التعبير عن أية مطالبة بإقليم أو حدود استعمارية أو تغييرها، وذلك على حساب دولة أخرى. بالنسبة للزعماء الأفارقة، يتعلق هذا الأمر بصفة حتمية بأية مطالبة إقليمية من طرف أية دولة أو حركة انفصالية قادمة من داخل دولة ما، من شأنها التشكيك في الحدود الناتجة عن إنهاء وتصفية الاستعمار).[159]

كما تعترف الجزائر بمبدأ "حرمة الحدود" و "حق الشعوب – بما في ذلك الشعب الصحراوي – في تقرير المصير"، وفقًا لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وذلك على غرار: القرار 1514الصادرعن الأمم المتحدة بتاريخ 14 ديسمبر 1960م، الذي بموجبه تم تكريس مبدأ تقرير المصير والاستقلال لصالح الشعوب المستعمَرة. والذي تم التأكيد عليه للمرة الثانية في قرار الجمعية العامة الأممية رقم 2229 الصادر بتاريخ 20 ديسمبر 1966م.وخلال المؤتمر الذي انعقد في نواذيبو بموريتانيا في 14 سبتمبر 1970م، أعلن رئيسا دولتي كل من الجزائر والمغرب أنه "بعد دراسة شاملة للوضع السائد في الصحراء الإسبانية، قررا تكثيف التعاون بينهما من أجل تسريع إنهاء

---

[157]Ibid, p., 26.
[158]Ibibid, p., 41.
[159]Chikhaoui, Arslan. **Paradigmes de la politique étrangère de l'Algérie**.(Tunis: Friedrich Ebert Stiftung, 2015). p., 238.

الاستعمار في تلك المنطقة. ووفقًا لتلك القرارات الأممية(الأمم المتحدة)، وبناءً على هذه الحقائق التاريخية والقانونية، فإن دعم الجزائر للصحراويين يرتبط ارتباطًا واضحًا بتجربتها الخاصة، وربما شعورها بواجب الدعم لتلك القضايا المماثلة. بالتالي، في بعض النواحي كثيرا ما تتعارض تلك المصالح مع نفسها: حيث صادقت الجزائر على قرارات المحاكم الدولية، داعية من خلالها إلى تنفيذ خطة الأمم المتحدة المتعلقة بتسوية الملف الصحراوي من خلال الاستفتاء بشأن تقرير المصير المتفق عليه بين المغرب وجبهة البوليساريو، والذي تلته عملية وقف إطلاق النار سنة 1991م. غير أن الأوساط الموالية للمغرب، نظرت للموقف الجزائري ما يتعلق منه بالقضية الصحراوية، بشكل أكثر تشاؤمًية وذلك من منطلق اعتباره وسيلة لتهديد مصالح المملكة وخدمة للمصالح الجزائرية. من جهتها، سعت المغرب من أجل إقناع حلفائها بالاعتراف بأن قضية احتلال الصحراء الغربية هي مسألة وجودية بالنسبة للنظام الملكي.

المطلب الثالث: الإنعكاسات الجيوسياسية للدينامية الدبلوماسية الجزائرية.

تعتبر الدعوة المستمرة للمغرب من أجل التفاوض مباشرة مع الجزائر من منطلق كونها طرفا نشطا في الصراع جزءًا مهما من دائرة التوترات التي تقوض أي فرص لإيجاد حل للصراع الصحراوي. غير أن الجزائر لم تكن لتتفاعل وتستوعب تلك الدعوات المغربية، وذلك لكونها لا تعتبر نفسها طرفًا معنيًا بشكل مباشر. علما أن الجهود المغربية من أجل التفاوض المباشر مع الجزائر لا تستند فقط إلى تأكيدات الرباط بخصوص افتعالية الجزائر للقومية الصحراوية الغربية (أي أنها مجرد خيال تم اختراعه وصيانته من طرف الدوائر الأمنية والسياسية الجزائرية)، بل وتنطلق أيضًا من حقيقة النفوذ الجزائري وقوتها وعلاقاتها الجيوسياسية، التي تمثل عقبة حقيقية أمام النفوذ المغربي، لا سيما على الصعيد الدولي. حيث تجد الجزائر نفسها على مفترق طرق جغرافية تنفتح من خلالها وتطل على ثلاثة مناطق استراتيجية في العالم: العالم العربي، أفريقيا وأوروبا. ناهيك عن كون حدودها البرية السبعة تجعلها تتغلغل وبشكل

عميق في الشؤون الإقليمية. هذا إلى جانب أنه بحوزتها أصول اقتصادية ومالية من شأنها أن تدعم من خلالها سياساتها. دون أن ننسى لمقدرات الوزن الإستراتيجي التي تتمتع بها الجزائر، حيث: تبلغ مساحتها حوالي 2.4 مليون كيلومتر مربع، كما وتتزايد ديمغرافيتها بنسبة (+1.8٪) في السنة، لتصل إلى 44.3 مليون نسمة في نهاية 2021م. تفتخر الجزائر بكونها رابع أكبر ناتج محلي إجمالي في قارة أفريقيا بما مقداره حوالي 219.45 مليار دولار أمريكي أوائل 2018م، وثاني أعلى نصيب للفرد من الناتج المحلي الإجمالي في شمال إفريقيا، وذاك خلف ليبيا.[160]

أما ما يتعلق منه ببقية إفريقيا، فإن الجزائر تملك أكبر احتياطي من الذهب والعملة الصعبة، وهو ثالث أكبر اقتصاد أفريقي، حيث بلغ الناتج القومي الإجمالي (267 مليار دولار أمريكي). كما وتعد ثالث أكبر مصدر للنفط بعد كل من نيجيريا وأنغولا. وأكبر مصدر للغاز الطبيعي في إفريقيا. فعلى الرغم من التأثير السلبي للانخفاض العالمي في أسعار المحروقات، وذلك منذ منتصف عام 2014م، لا يزال موقف البلاد مريح نسبيًا. في جانفي 2017م، كانت إيطاليا أكبر وجهة للصادرات الجزائرية، حيث استحوذت على 17.74٪ من المبيعات الجزائرية بالخارج، تليها إسبانيا بنسبة 14.15٪، والولايات المتحدة 12.73٪، وفرنسا 11.40٪. أما وارداتها مصدرها بشكل رئيسي الصين بنسبة 21.53٪، تليها فرنسا8.94٪، ثم إيطاليا 8.07٪ وإسبانيا 6.68٪.[161] ووفقًا لتقديرات قوة النار العالمية– **Global Fire Power** لعام 2018 مؤشر القوة العسكرية الجزائرية يأتي في المرتبة الثانية بعد مصر في القارة الإفريقية. والمرتبة 23 عالميا. كما وتحتل الجزائر المرتبة العاشرة من حيث الإنفاق العسكري بنسبة 3.3٪منالناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالمركز الرابع للمغرب بنسبة 5٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

---

[160]Zoubir, Yahia H. "**Algeria and the Sahelian quandary: The limits of containment security policy,**" in Ghanem, Dalia, R. Barras Tejudo, R. G. Faleg & Y. Zoubir (Eds.),"The Sahel: Europe's African Borders," (Euromesco Joint-Policy Paper, 2018b). p., 70.

[161]Ibid, p., 95.

كما وتتصدر الجزائر قائمة الدول المحاربة للإرهاب في إفريقيا. حيث عززت دفاعاتها ولها علاقات أمنية مهمة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من خلال اعتمادها على النفوذ المحلي الإقليمي للجزائر تحقيقا لمعادلة الاستقرار في منطقة الساحل والصحراء، من جهة. وتقويض والقضاء على التهديدات العابرة للحدود على غرار: الإرهاب، من جهة أخرى.[162] فعلى الرغم من بعض الخلافات التي تجمع كلا من فرنسا والإتحاد الأوروبي مع الجزائر، إلا أنهما سعتا من أجل تعزيز تعاونهما مع الجزائر كجزء من الجهود المستثمرة من أجل احتواء مشكلة الهجرة السرية إلى أوروبا.

أما دول الجوار، فإن العلاقات الجزائرية مع المغرب هي أكثر من غير مستقرة. فبعد مرور سنة واحدة فقط من استقلال الجزائر، دخلت هذه الأخيرة في حرب مع المغرب (حرب الرمال1963م)[163]، هذا إلى جانب مشاركتها في النزاع المسلح لعام 1976م إلى جانب الصحراء الغربية. منذ ذلك الحين، أصبحت قضية الصحراء الغربية سببا لتفاقم العلاقات الجزائرية المغربية، وهو ما أدى إلى عدم الاستقرار الإقليمي، وانخراط الطرفين في سباق نحو التسلح جد مكلف، وذلك في ظل غياب التكامل الإقليمي. كان لهذا الوضع، بطبيعة الحال، تداعيات سلبية على التنمية الاقتصادية في المنطقة، وعلى "اتحاد المغرب العربي" الذي تأسس عام 1989م، وظل غير فعال منذ تأسيسه. علما أن المغرب سعت – في وقت سابق –من أجل استغلال الوضع الجزائري خلال تسعينيات القرن المنصرم، كفرصة حاول من خلالها الحسن الثاني عرقلة مسار [عملية الإستفتاء]، أو على الأقل تعطيلها تحسبا لتطور الأحداث في الجزائر، التي من

[162]De Froberville, Martine. **Sahara occidental: la confiance perdue**.(Paris: L'Harmattan, 1996).p., 58.
[163]Byrne, Jeffrey James. **Mecca of Revolution: Algeria, Decolonization, and the Third World Order**.(Oxford: Oxford University Press, 2016).p., 309.

شأنها أن تؤدي إلى تحالفات جديدة و، ربما، لتوازن إقليمي قد يكون لصالح الملكية المغربية.[164]

في عام 1994م، أغلقت الجزائر حدودها مع المغرب رداً على قرار هذه الأخيرة بفرض تأشيرة دخول على المواطنين الجزائريين لأسباب أمنية.[165]

لم يكن النزاع الصحراوي ليصل إلى الحدة التي وصل إليها الملف لولا انخراط مصالح القوى الإقليمية والدولية في المنطقة، إما سعيا منها للحفاظ على الوضع الراهن، أو من خلال دعمها للمغرب أو جبهة البوليساريو. في الواقع، تحدد كلا من المصالح الجيوسياسية وغيرها من الأهداف المعلنة وغير المصرح بها طبيعة المواقف والسياسات المتباينة المحيطة بالملف الصحراوي. فرنسا، على سبيل المثال، لا يمكن لها أن تقدم دعما علنيا غير مشروط للمغرب في صراعه على الصحراء الغربية، وذلك لاعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وأمنية يعرفها هذا النوع من الصراعات، قدرت من خلالها باريس الأمور وتداعياتها واضعة نصب عينيها ميزان مصالحها القومية بالتساوي بين كل من الجزائر والمغرب.

على الرغم من تصريح "**هنري أ. كيسنغر– Henry A. Kissinger**" في ديسمبر 1975م: "**ليس لدينا اهتمام بالمشكلة [قضية الصحراء]**".[166] على هذا النحو يمكن تطبيق الشيء نفسه على الولايات المتحدة. لطالما كانت العلاقات بين الولايات المتحدة والجزائر غامضة بشكل ملحوظ، بسبب الدعم الجزائري للحركات الثورية في الشمال والجنوب الأمريكيين. حيث تغاضت الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة عن احتلال المغرب للصحراء الغربية. ويرجع ذلك جزئيًا إلى قوة العلاقات الجزائرية – في تلك

[164]Byrne, Jeffrey James, Op. Cit,(2016).p., 331.
[165]Ibid, p., 332.
[166]Naylor, Phillip C. **Historical Dictionary of Algeria**. Lanham, Maryland: Scarecrow Press,(2006).p., 117.

الفترة –مع الإتحاد السوفياتي.[167]غير ان التفوق الجزائري التكتيكي في محاربة الإرهاب، وذلك منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، قلب وبشكل فوري الوضع، خاصة عقب هجمات الحادي عشر من سبتمبر الإرهابية على الأراضي الأمريكية عام 2001م.منذ ذلك الحين، أصبحت الجزائر شريكا استراتيجيا مهما بالنسبة للولايات المتحدة خاصة في الشؤون الأمنية.

أثناء غياب المغرب الطويل عن منظمة الوحدة الإفريقية ووريثتها الجديدة، الإتحاد الأفريقي، واصلت الجزائر بناء قوتها الدبلوماسية من خلال التنظيم والاستمرارية. غير أنه منذ سنة 2017م، أي عودة العضوية المغربية في الإتحاد الأفريقي، سعت الرباط من أجل كسر الهيمنة الجزائرية من خلال حشد الدعم، وخاصة من المستعمرات الفرنسية السابقة، لصالحها ضد قضية الصحراويين. غير أن نجاح مثل هكذا مناورات لا يزال غير مؤكد، نظرا وكون ميثاق الإتحاد الأفريقي لا يزال يعترف بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره وحرمة الحدود.[168] بالنسبة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة فرنسا وإسبانيا اللتان تدعمان مشروع مغربية الصحراء الغربية، فهي لا تزال شريكا متميزا للجزائر لأسباب اقتصادية وثقافية وأخرى تجارية، ناهيك عن الخلفيات المالية والإستراتيجية وأسباب أخرى خاصة بكل أمة.[169] في وقت لا تزال الجزائر تتمتع فيه بدعم مماثل من تلك الدول، نظرا واحتفاظها بمستوى عالٍ نسبيًا من الأهمية الاستراتيجية، المقرون بهامش نفوذها الإقليمي وتماسكها الدبلوماسي والعسكري، ما يمنحها قدرا مهما وكافيا من المرونة لدعم مبدأ تقرير المصير لصالح الصحراويين دون الخوف من انتقام أي جهة جراء محافظتها على تلك المبادئ والأسس. فسلطة النقض في مجلس الأمن، لا يمكن تفعيلها في الحالة الجزائرية، نظرا

---

[167]Sahraw iPress Service. 2018 (July 15). "**The Sahrawi Ambassador to Algeria praises Algeria'srole in helping the Saharawi people** (translated from Arabic)." July 12, 2018. http://www.saharawi.net/?p=30713

[168]Willis, Michael and Messari, Nizar."**Analyzing Moroccan foreign policy and relations with Europe**." The Review of International Affairs, 3(2), (2003), p., 152.

[169]Ibid, p., 172.

وإدراك هذين الطرفين إلى حساسية وأهمية الثقل والوضع الجيوسياسي الهام للجزائر في إدارة شؤونهم الإستراتيجية. هذا حتى لو كانا يدعمان المساعي المغربية.

في الواقع، لم يقتصر دعم الجزائر للقضية الصحراوية على أسس من التضامن والمؤازرة الإنسانية والالتزام الدبلوماسي التاريخي، الذي كثيرا ما أظهره الجزائريون عندما يتعلق الأمر بإنهاء الاستعمار. بل لا يزال النشاط الدبلوماسي الجزائري ملتزما على دعمه للصحراويين – الجمهورية العربية الديمقراطية، وباقي حركات التحرير الأخرى حول العالم. وبسبب هذا الالتزام السياسي الشاق، تعرضت الجزائر ولمدة تتجاوز الأربعين سنة من الضغط إلى ضغط من طرف المغرب وحلفائها، لدفعها وإجبارها التخلي عن القضية الصحراوية. غير أن ذلك لم يكن يثني من عزيمة وإيمان الجزائر بدعمها القضايا العادلة.[170] حيث، وخلال سنوات النزاع المسلح، دعمت الجزائر جبهة البوليساريو بالسلاح والتدريب العسكري. في الوقت الذي درس معظم جيل الصحراويين المنفيين في الجزائر. اليوم الجيل الثاني من الصحراويين ولد في الصحراء غير أنه نشأ ثقافيا في المدن الجزائرية، وقد بلغ أغلبهم سن الرشد. وفي ذلك يقول أحد الدبلوماسيين الصحراويين الذي يتذكر صباه ضمن دفعات اللاجئين الأوائل نحو الجزائر: "فتحت الجزائر أبواب كل مستشفياتها لمعالجة المرضى الصحراويين، وجرحى الحرب بشكل مجاني. كما اهتمت الجزائر بالأطفال الصحراويين الأطفال وألحقوهم بمدارسها دون أن يطلبوا أي مقابل. الشيء نفسه بالنسبة للطلاب الذين تعلموا ويستمرون في الدراسة في الكليات والمؤسسات الجامعية. فالجزائر اقتصاديا وتكنولوجيا وعلمياً حافظت على مؤسسات الدولة الصحراوية في المنفى".[171]

بالتالي، يأتي دعم الجزائر لقضايا التحرر الوطني وحق تقرير المصير وينبع من تاريخ الأمة وخبرتها النضالية، كما ويشكل أساس سياستها الخارجية. إنه موقف لا

---

[170]Tredano Benmessaoud, Abdelmoughit. **Intangibilité des frontières coloniales et espace étatique en Afrique**.(Paris: Bibliotheque Africaine et Malgache, 1989). p., 31.
[171]Ibid, p., 39.

يستند ولا يستمد قيمه من الكثير من المدارس الفكرية التقليدية ونظريات العلاقات الدولية، فمصلحة الدولة أمر ذي أهمية بالغة. الاحتلال المغربي للصحراء الغربية مستمر، في المقابل فشل المجتمع الدولي في إيجاد حل للمسألة. في هذا السياق، كانت ولا تزال الجزائر حامي حقوق الشعب الصحراوي، وأصرت منذ أكثر من أربعة عقود أن للصحراويين الحق في تقرير مستقبلهم.

للمغرب أيضًا تاريخها المضطرب، وقد حفزت الإحتكاكات الداخلية النظام الملكي لإيجاد حلولا للانشقاقات والتصدعات السياسية الداخلية، التي تهدد ولا تزال يستهدف أحياناً طول عمر التاج الملكي. من جهته، لا يزال الملك محمد السادس يصر على أن التفاوض مع الجزائر هو السبيل الوحيد لحل الملف الصحراوي، في حين ترفض فيه الجزائر قبول مثل هكذا دور، وهو الأمر الذي تدحضه الرباط. في وقت أبانت فيه الجزائر عن إصرارها على اهتمامها الجاد بالحفاظ على الاستقرار الإقليمي واحترام القانون الدولي.

خلاصة واستنتاجات الفصل الثالث:

بناءً على ما سبق، وعلى الرغم من أن الجزائر تبدو من خلال تحركاتها الدبلوماسية في وضع ملائم لقوة إقليمية نشطة، فعدد قليل من أنماط تفاعلاتها الخارجية التي أظهرتها كانت نتاجًا فقط من الحاجة الظرفية لقوى محورية داخل نظم إقليمية أخرى. فدينامية الجزائر خارجيا لم تكن موجهة في أفضل حالاتها إلى فراغ جيوسياسي معين، فنادرا ما كانت علاقاتها مع الدوائر الجيوسياسية المحيطة بها ناجحة نظرا وتأثرها بروابط دولية أخرى ، اتخذت في ذلك شكلين عريضين، وهما: مشاركة الجزائر كقوة محورية في شؤون الأنظمة المركزية الإقليمية الأخرى أو انخراطها في التفاعلات السياسية العالمية من خلال الاستثمار الإستراتيجي في البحث عن قوى صغرى وأخرى متنوعة في حواضن إقليمية أخرى من أجزاء هذا العالم.

على الرغم من تحركاتها في السياسة الإقليمية الأفريقية، إلا أن السياسة التقليدية للجزائر كانت دوما تنطلق من بقائها بعيدا عن صراعات القوى العظمى القديمة في الحاضنة الإقليمية. في حين انخراطها في بعض القضايا فوق الإقليمية مثلت عقبة لاستمرارية ذلك الموقف، ونهاية الإنعزالية السلبية، والخروج من دائرتها الإقليمية كقوة مسؤولة وملتزمة تجاه القوى الرئيسية التابعة لحواضن إقليمية أخرى. مكرسة من أجل ذلك قدرا كبيرا من الجهد من أجل الاستقرار الأمني و الانتعاش الاقتصادي، محاولة من منطلق دورها الإقليمي المحوري أن تجد الجزء الخاص بها في دوائر إقليمية أخرى. بالتالي، الرفع من سقف التطلعات المنخفضة جدًا إبان ستينيات وسبعينيات القرن المنصرم. وفي ذلك، هي تختلف بشكل ملفت عن بقية القوى الرئيسية في أمريكا اللاتينية التي لا تزال قلقة بشأن خطورة الانجرار خارج قارتها.

علما أن عملية التحول من الأجندات الأمنية إلى الأجندات الاقتصادية يعتبر وبشكل حصري مبددا لكثير من التفاعلات داخل النظام الإقليمي الواحد، وعاملا مهما في

تشكيل نمط المناعة الجيوسياسية المكتسبة من خلال ركائز إقليمية أخرى لفائدة تثبيت واستمرارية الريادة الإقليمية للقوة الرئيسية. ففي الحالة الجزائرية يظهر أن الكثير من الأوراق الرابحة تقابلها نقاط ضعف ووهن قد تعصف برهان تحرر هذه القوة وتحولها إلى نموذج القيادة الإقليمية. وهو ما سيحاول الفصل الآتي التفصيل فيه.

الفصل الرابع:

مستقبل هيبة الوضع المحوري الإقليمي للجزائر في ظل حسابات الداخل وتحديات الخارج

IV – الفصل الرابع: مستقبل هيبة الوضع المحوري الإقليمي للجزائر في ظل حسابات الداخل وتحديات الخارج.

عند الحديث عن الاتجاهات الكبرى للتفاعلات الخارجية للقوى المتوسطة (الإقليمية)، عادة ما يتم التركيز على تأثيرات هذا النوع من القوى ليس فقط على الصعيد الإقليمي من خلال هيمنتها القوية على جوارها الجغرافي ولكن أيضًا على قيادات القوى المتوسطة المتشكلة في دوائر إقليمية أخرى، وذلك بتوظيفها لمجموعة من المقاربات التاريخية في السياسة الخارجية، من جهة. والمراهنة على نموذجها الجيوسياسي كقوى محورية من شأنها أن تؤثر على تحديات وتغيرات دائرتها الإقليمية. فعلى الرغم من كونها كانت تشكل أحد الحلقات الأضعف تاريخيًا على غرار الدول: بوليفيا، بولندا وكوريا الجنوبية، بالمقابل ذلك لم تكن الجزائر لتخضع لجيران مهيمنون غيروا من ديناميكيات القوة الإقليمية بشكل إيجابي خلال "التحولات الحرجة التي عرفتها الدولة". هذه الأخيرة التي كثيرا ما ساهمت في تغير السياسة الخارجية المحورية للكثير من نماذج القوى الوسطى، وذلك في إطار مخرجات إقليمية حاسمة تؤسس لمكانة القوى المتوسطة في دائرتها الإقليمية.

تعمل الدراسات حول الحالة الجزائرية المتعلقة منها بصنع القرار الإقليمي على تعزيز فهم وتقدير التغييرات الكبيرة على مستوى الوزن الإقليمي للجزائر كقوة وسطى محورية، خاصة خلال المحطات الحاسمة من فترة مبادراتها القيادية الإقليمية الأولى. علما أن الاختلافات السياسية التي عرفها المشهد الداخلي للدولة وبشكل مقارن في كل الحكومات المتعاقبة التي عرفتها الجزائر كقوة وسطى محورية أثرت بشكل سلبي أو إجابي لتتخذ من خلالها وضعيات نحو التطور السلمي أو الراديكالي (الجذري) لمثل هكذا توجه إقليمي.

عرفت الحكومات الجزائرية اللاحقة تموقع محوري متباين إلى حد كبير، تظهر أحيانا مناقضة للتوجه الإقليمي العام، وغير متعاونة مع سياسات دول الجوار. وتظهر

تارة في شكل قيادي لافت للنظر، مبادر ومتعاون بل وصانع لسياسات محددة، تقوم من خلال توسعة دوائر ارتكازها الخارجي إلى العمل من أجل تجسير فاعل نحو التحول إلى أحد القوى الأكثر هيمنة على بقية قوى الجوار الجغرافي، لكن عادة ما يكون ذلك على حساب قيم الديمقراطية. وقصور في الإرادة السياسية من أجل التغلب على الضرر الأجنبي كأحد أهم معضلات القوة السياسية للدولة، وضمان تحول ديمقراطي محلي عميق ثم التقدم وتثبيت النفوذ السلمي للدولة كقوة متوسطة إقليميا.

عادة ما يكون وضع القوى الإقليمية المتوسطة محوريا تبعا لطبيعة المنطلقات والسوابق السياسية والتاريخية لتلك القوى الضرورية لتحقيق التطور الإقليمي وتأمين تغيير هرمي تعاوني لصالحها. قد ندرك اليوم لماذا تفرز بعض التفاعلات الداخلية في الدولة، والاتجاهات الخارجية وضعيات جيوسياسية حاسمة تفسر من خلالها طبيعة السياسات التي تم تبنيها في شكل معضلات ملازمة للقوى الإقليمية.

سيعكف الفصل الرابع على التركيز على نقاط ضعف و القوة التي من شأنها أن تحدد طبيعة ومآلات الأدوار التي من الممكن أن تلعبها الجزائر كقوة وسطى من خلال صياغة سياسة خارجية تكون بمثابة مخرجات التحديات السياسية الداخلية العملية للبلاد، ومظهرا لهيبة والسمعة الدولة على المستوى الخارجي. وهو ما يضعنا أمام موقف التحليل الأكاديمي لمستقبل المكانة القيادية للقوة الوسطى الجزائرية واتجاهات الخيارات السياسية الخارجية في وضعية جديدة لنظام دولي معالمه لا تزال في طور التشكل. في نظام دولي دائم التغير، سيكون من اليقين الإستراتيجي إدراك مدى توسع صلاحيات القوى الوسطى من خلال الفرق التاريخي الذي تحدثه قيادات تلك القوى من خلال عملية صنع القرار في السياسة الخارجية –الانسجام بين اللحظة التاريخية وعملية صياغة الخيارات والقرارات الخارجية– لتتحول إلى نماذج ومقاربات جديرة بالدراسة والمتابعة. علما أنه كثيرا ما ساهمت حديثا النخب القيادية(المنتخبة) في ديمقراطيات القوة المتوسطة الناشئة، في عملية التحول الدولاتية لاتجاهات وأولويات الدولة: إذ

سرعان ما غيرت قيادات هذا النوع من القوى السرية منها أو المنشقة أو المضطهدة أفكار ومفاهيم وحقائق السياسة الخارجية الجديدة لتلك الدول، التي تأخذ صيغا تاريخية استثنائية.

تلك التطورات السياسية الداخلية وانعكاساتها على الخيارات الخارجية، تكون بمثابة تتويج لتحول قيادي تأخذ فيه عملية صنع السياسات دينامية ومسارات جديدة. وهو ما من شأنه أن يثير ثورة مفاهيمية في نظرية العلاقات الدولية وممارسة السياسة الخارجية، خاصة ما يتعلق منه بالخلفيات والأسباب التي من خلالها تعمل بعض القوى الوسطى – من الناحية الجيوسياسية – وذلك خلال التحولات الحرجة، فمثل هذه الأخيرة عادة ما تكون حاسمة في تفسير تلك الأنواع المتباينة من القوى الوسطى خاصة ما يتعلق منه بصنعها للقرار الخارجي قصد التأثير والتغيير بشكل إيجابي ديناميكيات قوتهم الإقليمية في تفاعلهم مع مستويات أخرى من قوى المحيط الإقليمي أو حتى بالقرب منها قاريًا.لا يظهر الأمر بتلك البساطة: فعندما تقوم القيادة الجديدة بصياغة وتنفيذ أجندة وسياسة خارجية، فغالبا ما تكون مختلفة بشكل كامل عن سياسات القيادات السابقة للبلاد، وهو ما يحدث في الكثير من الأحيان. غير أنه والأهم من كل ذلك هو في حالة ما إذا كانت تلك القوى الوسطى تبدو ضعيفة ظاهريا، إلا أنها كثيرا ما تمارس تأثيرا محوريا على الدول المجاورة التي كثيرا ما تظهر أقوى منها وبشكل مختلف، لا سيما ما يتعلق منه بتغيير الديناميكيات التاريخية للقوة الإقليمية في القارة.

المبحث الأول: فجوة النخب القيادية والخيارات الخارجية عند النظام السياسي الجزائري.

عندما ضرب زلزال مروع الجزائر في ماي 2003م، كتبت صحف عناوين كثيرة كلها تتقاطع مع العنوان الأبرز:

"من حسن الحظ هناك الجيش!" – **"Heureusement il y a l'armée!**، حيث كانت منتشرة على نطاق واسع. بعد أشهر من مرور تلك الأحداث، طلبت أصوات من الصحافة الجزائرية بشكل علني من الجيش التدخل في السياسة، وذلك بمناسبة الخلاف بين الرئيس بوتفليقة وخصمه الرئيسي، علي بن فليس، إبان الاستحقاقات الانتخابية لسنة 2004م.[1] حتى لو أخذ المرء في الاعتبار أن غالبية الصحافة الجزائرية خاصة تلك المستفيدة من الدعم المالي الحكومي ومن نخب الجيش، عملت على الإشادة بالجيش ورغبتها في قيامه بدور نشط في السياسة، نظرا ومعطيين هامين: أولاً، انخفاض ثقة المواطنين بالمواضيع المدنية ومؤسسات الدولة السياسية. ثانيا، حالة الدولة التي تعتبر مؤسسة الجيش الوطني الشعبي ركيزة للنظام السياسي، وذلك لمدة أربعة عقود.

علما أن الدور القوي – الرمزي والحقيقي – للجيش في مرحلة ما بعد الاستقلال يعود أساسا إلى الدور المركزي الذي لعبه جيش التحرير الوطني **(ALN)** في تفاصيل التاريخ النضالي الجزائري، كجناح عسكري لجبهة التحرير الوطني **(FLN)**. خلال حرب التحرير التي استمرت لمدة ثماني سنوات (1954م – 1962م) أصبح كل من جبهة التحرير الوطني والجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني اثنين من القادة الرئيسيين وأحد أهم ركائز نظام الحزب الواحد لجزائر ما بعد الاستعمار. وكلاهما ظلا أحد أهم المكونات الرئيسية لنظام ما بعد الحزب الواحد. أما الركنين الثالث والرابع للنظام السياسي الجزائري لفترة ما بعد الاستعمار هما: البيروقراطية

[1]Bayart, J.-F., S. Ellis and B. Hibou, **La Criminalisation de l'Etat en Afrique**, (Bruxels: Complexe,1997), p., 79.

المدنية والاقتصاد الموجه من طرف الدولة، والمرتبطان بها ارتباطًا وثيقًا بشكل رسمي وعملي. علما أنه أصبح من غير الممكن التمييز بسهولة بين تلك الركائز الأربع منذ أن أصبحت تتشابك وبشكل متزايد، سواء على مستوى الموظفين أو من حيث كفاءاتهم والوظائف التي يقومون بها داخل النظام العام. علاوة على ذلك، فإن رصيد القوة بين تلك الركائز ونخبها لم يكن ثابتا. حيث كانت هناك منافسة مستمرة بين مؤسسات الدولة، وحتى داخل المؤسسة الواحدة، ليتحول وزن كل منها إبان ثلاث حقبات سياسية متميزة تمتد من سنة 1962م إلى غاية سنة 1988م: سنوات حكم بن بله (1962-1965)، سنوات حكم بومدين (1965-1978)، وسنوات حكم بن جديد (سنوات ما قبل الانفتاح السياسي) (1979-1988). على العموم، تميز النظام الجزائري منذ الاستقلال إلى غاية عام 1988 بالاستبداد البيروقراطي. وذلك في ظل المتلازمة الأيديولوجية التي كان يتألف منها النظام: حكماء، قوميين، ثوريين، هذا إلى جانب العناصر الاشتراكية.[2]

كان العقد الاجتماعي القائم ضمنيا بين النظام والمواطنين مبني على قبول هذا الأخير إقصائه من السلطة السياسية مقابل رعاية النظام لرفاهيته – وهكذا كانت شرعية النظام قائمة منذ البداية –أما الأيديولوجية المذكورة أعلاه، فتتجلى في الكثير من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للنظام، علما أنه لم تكن عملية بناء الدولة عنصرًا مهمًا بالنسبة للمواطن الجزائري ولكنها كانت بمثابة عملية رسمية "لتشكل وصون الهوية الوطنية"، والذي يعتبر المجتمع الثقافي مصدرا مهما ومكونا رئيسيا لتلك الهوية، مختزلة من خلاله العديد من الأعراق واللهجات واللغات وحتى الثقافات المتنوعة، ذلك كله في إطار مجتمع عربي إسلامي، يكون من خلاله: الإسلام دين الدولة والعربية لغتها الرسمية.

---

[2]Burton, M., R. Gunther and J. Higley .**Introduction Elite Transformations and Democratic Regimes, in Elites and Democratic Consolidation in Latin America and Southern Europe**, J. Higley and R. Gunther (eds), 1–37, (Cambridge: Cambridge University Press, 1992) p., 157.

المطلب الأول: الركائز الأساسية للنظام السياسي الجزائري (من: 1962م إلى 1988م).

1. مؤسسة الجيش ونخبها:

في عهد أحمد بن بلة (1962-1965)[3]، أثيرت مسألة ما إذا كانت قيادة الدولة مدنية من شأنها أن تعم داخل أوساط مؤسسة الجيش. وهو نفس الموضوع الذي تم إثارته بين مختلف الشرائح المجتمعية، وهي قضايا كانت لا تزال مفتوحة في نص دستور سنة 1963م، في إطار نظام حكم الحزب الواحد. حيث كان على مؤسسة الجيش(**ANP**) المشاركة في الأنشطة السياسية وفي عملية بناء هياكل الاقتصادية والسياسية في إطار الحزب الواحد. نظرا وكون الجيش الوطني الشعبي أصبح الوريث الشرعي وخليفة جيش التحرير الوطني[4]، وهو ما جعله مؤسسة تتمتع بأقوى شرعية مصدرها حرب التحرير، حيث كان يُنظر إليها على نطاق واسع على أنها كانت رأس حربة وطليعة الثورة التحريرية.[5]كانت السياسة في العقد الأول من الاستقلال تحت أعين الثوريين، حيث تم منح الجيش دور "الرقيب على الثورة" – علما أنه لم يتنازل الجيش عن دوره عام 1992 – في ضوء ما أطلق عليه "تهديد الثيوقراطية الإسلامية" –[6]، حيث شرع الحزب الشعبي الوطني في انقلابه من خلال تقديم نفسه على أنه "الوصي على الجمهورية"، بالتالي لجأ إلى استخدام بعض المصطلحات التي من شأنها أن تهدد وتثير شرعيتها التاريخية.

لقد أرست حرب التحرير الأساس ليس فقط لهيمنة الجيش على السياسة ولكن أيضًا لبعض الخصائص الرئيسية لـــنخبة ما بعد حرب التحرير. حيث كان مبدأ القيادة

---

[3]Benguerna, M. L'élite technique. **L'excellence technique à l'épreuve dupouvoir, in Elites et société dans le monde arabe**. Les cas de l'Algérie et de l'Egypte, (Algiers: Cread; Cairo: ARCAASD, 2002). p., 51.
[4]Ibid, p., 87.
[5]Ibibid, p., 90.
[6]Joffé, G. "**The Role of Violence within the Algerian Economy**", Journal of North African Studies 7 (1), (2002). pp., 29–52.

الجماعية – لا يزال يمارس في تلك الفترة، ولو بشكل غير رسمي. وغلب على هذا الشكل من القيادات ومنذ تشكلها عام 1956 طابع الدسائس والمؤامرات التي امتدت إلى حقبة ما بعد حرب التحرير، والتي فسرت وكشفت عن الكثير من الصراعات بين النخب القيادية ولعقود طويلة. كانت القيادة الثورية عبارة عن تحالف يضم مجموعة من الفاعلين السياسيين المختلفين للغاية. حيث كانت الرؤى – تتراوح بين الميول الدينية القوية والاتجاهات اليسارية الماركسية – متحدة في نقطة واحدة، ألا وهي: الظفر بالاستقلال الوطني.

خلال حرب التحرير لم تطور القيادة الجماعية لجبهة التحرير الوطني نمط السلطة– بسبب الصراعات الداخلية في الحزب، ناهيك عن بعض الصعوبات اللوجستية –، بالتالي تم توزيع سلطة اتخاذ القرار وبشكل متزايد في أيدي قادة الولايات الست، في شكل قيادات سياسية عسكرية.[7]علما أن صراع القوى الذي دار بين النخب الثورية لم يقتصر فقط بين قادة المقاومة المسلحة والمدنيين القادة السياسيون: فالمقاومة العسكرية عرفت صراعات داخلية معقدة إبان حرب التحرير، كالتي كانت بين الثوار داخل البلاد الأفضل تجهيزا عسكريا والجيش الحدودي الذي كان أكثر احترافية.[8] وهو ما أسس لشبكة من الولاءات تطورت ضمن هاتين المجموعتين المتنافستين. أضف إلى ذلك، طريقة تنصيب ولايات معينة كانت قائمة على أسس إقليمية وعشوائية. وهو أمر في غاية الأهمية لمن يريد فهم سياسة وديناميكيات صنع القرار في الجزائر المعاصرة. كما ظهرت من جهة أخرى ولاءات ناشئة عن المشاركة المشتركة للثوار في وزارة الأسلحة والعلاقات العامة (**MALG**)– التي أصبحت فيما بعد ما يسمى ب: "الأمن العسكري – **SM**"، التي كان من المقرر أن تصبح ما يعتبره الكثيرون أحد أقوى الأجهزة داخل النظام الجزائري. حيث لم تكتف بسيطرتها فقط على مساحات مهمة من المواطنين، بل تعدى الأمر إلى أن أصبحت تشارك وبشكل متزايد ومهيمن في

[7]Haddab, M. **Pour une approche structurale du champ des élites en Algérie** ,(unpublished paper, University of Algiers , 2000) .p., 36.
[8]Ibid, p., 41.

الاقتصاد، على غرار: التجارة الخارجية والعلاقات المالية –حيث لعبت دورًا مركزيًا في ترشيح الكثير من كبار الإطارات والموظفين، ناهيك عن انخراطها في العديد من الصراعات العسكرية الداخلية.[9] فالنضال ضد المستعمر الفرنسي لم ينتج عنه إفراز نخبة موحدة، بقدر ما أدى إلى تقسيم المنقسم.[10]

بعد انقلاب وزير الدفاع آنذاك العقيد هواري بومدين على الرئيس بن بلة في جوان 1965م، انخرطت مؤسسة الجيش وبشكل مباشر في السياسة. حيث قام بتجميد العمل بالدستور وحل البرلمان وأسس مقابل ذلك مجلس للثورة ليكون أعلى هيئة سياسية في البلاد.[11]حيث كان ثلث الوزراء عسكريون و"شغلوا" حقائب وزارية رئيسية مثل الخارجية والداخلية.[12] لتصبح بموجب ذلك كله مشاركة الجيش في السياسة مؤسسية. وفي عام 1976م أصبح الأمر مدعوما قانونيا وبشكل غير مباشر من طرف الميثاق الوطني. وبمجرد صدور الدستور الجديد أصبح التدخل العسكري المباشر في السياسة ضرورة وطنية في حالة ما إذا كانت سلطة المؤسسة العسكرية أو "السياسة الثورية" مهددتين.[13]

بمجرد إحكام الجيش قبضته على السياسة، اتجه إلى تعزيز دوره كمؤسسة مستقلة في خدمة الشعب،[14] وكمساهم رئيسي في مشروع التنمية الاشتراكية الجزائرية. علما

---

[9]Quandt, W. **Revolution and Political Leadership. Algeria, 1954–1968**,(Cambridge, MA: MIT Press1969). p., 121.
[10]Ibid, p., 122.
[11]Ibibid, p., 126.
[12]Przeworski, A. **Some Problems in the Study of the Transition to Democracy ,in Transitions from Authoritarian Rule**. Comparative Perspectives, G. O'Donnell, P. Schmitter and L. Whitehead (eds), Baltimore, (MD: Johns Hopkins University Press. 1986). P., 476.
[13]Ibid, p., 480.
[14]Michel, H. "**L'Algérie. Elites et conquête de l'Indépendance. Données générales, in La formation des élites maghrebines"**, Centre de Recherche et d'Etudes sur les Sociétés Méditerranéennes (ed.), (Paris: Librairie Générale de Droit et de Jurisprudence, 1980).p., 122.

أن غالبية الضباط كانوا ينحدرون من العائلات البرجوازية الصغيرة والأوساط الجزائرية الفرنكوفونية المتعلمة.[15]

بعد الوفاة الرئيس بومدين، اختارت قيادة الجيش عام 1979م العقيد الشاذلي بن جديد رئيساً جديداً للبلاد. وهذا بعدما تم رفض اثنين من المرشحين المحتملين وهما عبد العزيز بوتفليقة، الذي ذهب إلى المنفى وعاد بعد عشرين عامًا إلى أرض الوطن ليصبح رئيسًا للبلاد بدعم من المؤسسة العسكرية. لتظل السلطة تحت قبضة قوة مجموعة صغيرة من الرجال ذي الخلفية العسكرية. على الرغم من أن الشاذلي لم يكن كان بالرجل القوي مثل بومدين، وذلك في بيئة من التنافس الشديد بين النزعات الجهوية المتباينة داخل كلا من مؤسسة الجيش وعملاءهم في الإدارة.[16] حيث كان عرضة لتأثيرات من حوله من الشخصيات العسكرية، من بينهم العربي بلخير – الذي إلى غاية عام 2004م كان لا يزال أحد صانعي القرار الرئيسيين في الجزائر–.

خلال فترة إدارة الرئيس الشاذلي للبلاد، كان تدخل الجيش وبقية نخب الدولة في الاقتصاد موجودا وملفتا للنظر منذ الاستقلال، وعرف مساحة هامة من النفوذ.[17] أدى مثل هكذا هيمنة إلى تطور شكلي لوتيرة التنمية في البلاد – إبان المنتصف الأول من ثمانينيات القرن الماضي – من خلال خطوات التحرير الاقتصادي.[18] لتعرف بعد ذلك القوة المتصورة والحقيقية وبعض ممارسات ضباط الجيش انحسارا طفيفا في جميع المجالات في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

---

[15]Ibid, p., 131.
[16]Mehri, M. "**Pouvoir et affairisme. L'Algérie des réseaux"**, Confluences Méditerranée ,45 , (Spring, 2003).p., 76.
[17]Ibid, p., 83.
[18]Ibibid, p., 90.

2. الحزب وتنظيماته الجماهيرية:

لم تكن جبهة التحرير الوطني إبان حرب التحرير حزبا سياسيا بالمعنى الصحيح للكلمة "ولا مجرد" جيش بالمفهوم العادي.[19] بالأحرى كانت مجرد "حركة سياسية تخوض حربا ثورية من أجل أهداف قومية. حيث كانت ومنذ بداياتها على خلاف مع جميع أهداف المنظمات السياسية الجزائرية التي سبقتها في النضال. مصممة أمام ذلك على الالتفاف وتصفية الكثير من الأمور".[20] حيث عملت على امتصاص واستيعاب الكثير من الفعاليات والأجنحة السياسية ، التي كانت غارقة في صراعات داخلية شرسة نتيجة تضارب رؤاها بخصوص مشروع بناء الدولة.[21] لتكون الرؤية التي سادت في كل من المؤتمر الثاني لجبهة التحرير الوطني بطرابلس عام 1962م، وكذا في ميثاق الجزائر العاصمة لسنة 1964م، بمثابة ميلاد لحزب النخبة (حزب جبهة التحرير الوطني)، الذي كان من المفترض أن يوجه على طول الطريق مسيرة التنمية الاشتراكية في البلاد.

في عهد الرئيس بومدين، تم تقليص دور جبهة التحرير الوطني إلى مجرد إدارة سياسية تنسيقية لقيادة الدولة. فمنذ فترة حكمه إلى غاية نهاية نظام حكم الحزب الواحد نظام، لم يعد جبهة التحرير الوطني قوة دافعة في التشريع وتصميم السياسات. لكنه بالمقابل أصبح أداة لتنفيذ سياسات متماسكة.[22] أي تحول الحزب إلى مجرد وسيلة للتعبئة الجماهيرية والسيطرة على المجتمع (المدني)، على غرار نظرائه من الأحزاب الاشتراكية المتواجدة في أوروبا الشرقية. علما أن نظام الحزب الواحد كان يتكون/ يضم خمسة منظمات من هذا القبيل، هي: المنظمة الوطنية للمجاهدين، الإتحاد الوطني

---

[19]Mc Adam, D, J. McCarthy and M. Zald (eds),**Comparative Perspectives on Social Movements. Political Opportunities, Mobilizing Structures, and Cultural Framings,** (Cambridge: Cambridge University Press, 1996) . p., 211.

[20]Leca, J. "**Paradoxes de la démocratisation. L'Algérie au chevet de la science politique "**, Pouvoirs ,n86, (1998) .p., 119.

[21]Ibid, p., 121.

[22]Ibibid, p., 121.

للشباب الجزائري، الإتحاد الوطني للمرأة الجزائرية، والإتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين، هذا إلى جانب الإتحاد العام للعمال الجزائريين.[23] في عام 1987م وضعت الأرقام الرسمية لعدد أعضاء تلك المنظمات، والذي كان 4 ملايين من إجمالي عدد السكان آنذاك (24 مليون نسمة).[24] حيث كانت العضوية في جبهة التحرير الوطني شرطًا لا غنى عنه، ليس فقط بالنسبة لكل من يريد أن ينخرط في تلك المنظمات ولكن الأمر نفسه ينطبق على المنظمات المهنية والعلمية وحتى الثقافية. لتصبح بناء على ذلك المهمة الرئيسية لكل من جبهة التحرير الوطني و المنظمات الوطنية تحقيق الإجماع (المتغير) حول قيادة الحزب، ناهيك عن توسيع دائرة سيطرة النظام على الجغرافيا السكانية للبلاد، مع الحيلولة دون ظهور قوى سياسية مستقلة منافسة لها. في الواقع، كانت المنظمات الجماهيرية تمارس دورًا مساعدًا ومكملا لوظيفة الشرطة والجيش، خاصة ما يتعلق منه وتوسعة مساحة عيون الدولة داخل المجتمع (الرقابة الأمنية).[25]

كما قدم كل من جبهة التحرير الوطني وبقية المنظمات الجماهيرية كقنوات للتدرج التصاعدي داخل النظام عدد كبيرا من عناصره ليتحولوا ّإلى أعضاء في مجلس الوزراء أو النواب أو أصبحوا كبار المسؤولين في الإدارة الجزائرية، وذلك في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. سياسيا تم إضفاء الطابع الاجتماعي على تلك المنظمات.[26] فمن بين ما يقرب من خمسين فردًا يعتبرون النخبة الأساسية للنظام عام 1980م:حيث كان عشرة منهم أعضاء في المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني. أما بقية أعضاء النخبة الأساسية الأخرى كانوا من بين عناصر مجلس الوزراء، الذي كانت صلاحياته متداخلة جزئيا مع المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني. أما بالنسبة

---

[23]Khan, M. **State Failure in Weak States. A Critique of New Institutionalist Explanations, in The New Institutionalist Economics and Third World Development**, J. Harriss, J. Hunter and C. Lewis (eds), (London: Routledge, 1995).p., 286.
[24]Ibid, p., 289.
[25]Lowi, M. "**Oil Rents and Political Breakdown in Patrimonial States: Algeria in Comparative Perspective"**, in Journal of North African Studies 9 (3), (2004) .pp., 83–102.
[26]Ibid, p., 109.

لهيئة الأركان العامة للجيش الوطني الشعبي، وقادة الجيش آنذاك، هذا إلى جانب رؤساء مجلس النواب والمجلس التنفيذي، وكذا المجلس الشعبي الوطني، ففي حقيقة الأمر كانوا يعتبرون من ضمن النخبة الأساسية. علما أن البرلمان تم تنصيبه عام 1976م، حيث لم تكن لديه أية سلطات تشريعية أو سيطرة على السلطة التنفيذية، بل كان مجرد واجهة للديمقراطية الشكلية.[27]

كان خطاب جبهة التحرير الوطني – يهدف إلى إحداث تجانس في المشهد السياسي مع تبسيط المجتمع – بالكاد يمكن أن يغطي الاختلافات السياسية بين كبار نخب الحزب. خلال حرب التحرير كانت جبهة التحرير الوطني خزاناً للفاعلين الذين تراوحت خلفياتهم السياسية بين الشيوعية والالتزام الديني (أي مرتبطة برابطة العلماء الإصلاحيين الجزائريين).[28] بعد الاستقلال وطوال حقبة هيمنة الحزب الواحد على مفاصل النظام، ظهرت هنالك ثلاث فصائل مختلفة داخل الحزب، يمكن تمييزها كالتالي: فصيل تقليدي/ ديني، اشتراكي – بعثي، وإصلاحي (بمعنى مرافع من أجل الإصلاحات الإقتصادية).[29] حيث كان عبد العزيز بوتفليقة من بين الإصلاحيين، ليصبح في وقت لاحق رئيسا للجمهورية الجزائرية. غير أن الوزن النسبي لـــتلك الفصائل داخل النظام ومستوى الاختلاف بينها تغير مع مرور الوقت: فالاشتراكيون الذين كانوا أقوياء في عهد بومدين، خسروا مكانتهم إبان الثمانينيات من القرن الماضي، وذلك أمام التقليديين – الذين نجحوا في إسقاط أحد قوانين الأسرة الأكثر تحفظًا عليها في العالم العربي سنة 1984م.[30] وكذا المصلحون الاقتصاديون الذين أصبحوا أكثر قوة. علما أن الصراع بين تلك الأجنحة الثلاث داخل جبهة التحرير الوطني كانت لا تزال ظاهرة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وتجلى ذلك في مجموعة من

---

[27]Camau, M. "**La transitologie à l'epreuve du Moyen-Orient et de l'Afrique du Nord, in Annuaire de l'Afrique du Nord",** Vol. 38, (Paris: CNRS Editions, 1999). pp., 3 - 9.
[28]Ibid, p., 11.
[29]Provost, L. "**Comment se porte l'économie en Algérie**? **"**. Les Cahiers de l'Orient 51, (1998). p., 123.
[30]Ibid, p., 134.

الصعوبات التي واجهتها الجبهة في سعيها للوصول إلى موقف موحد فيما يتعلق بالإصلاحات على مستوى قطاعي التعليم والاقتصاد.

كما ولم يتوقف ذلك الخلاف داخل النظام في الصراعات الداخلية للحزب ولكن امتد أيضا إلى بعض المنظمات الجماهيرية، على غرار: الإتحاد العام للعمال الجزائريين – الذي كان دوره، وفقًا لـــميثاق 1976م، مقتصرا على إلهام روح العمل الاشتراكي وتعزيز "التدريب الأيديولوجي" للعمال – في بعض الأحيان أصبحت تلك الفعالية مجرد قوة مزعجة من خلال تنامي الاحتجاجات والإضرابات النقابية العمالية –. هذا إلى جانب حزب الطلائع الاشتراكية – وريث الحزب الشيوعي السابق –، وهو الحزب الوحيد الذي تم التسامح معه في بعض الأحيان هذا إلى جانب جبهة التحرير الوطني. بعد عدة موجات من إعادة الهيكلة والتشابك الرسمي بين قيادة الحزب والقيادة النقابية، منع هذا الأخير من التحول إلى دينامية قوية ومزعجة في نفس الوقت.[31]

بعد نهاية فترة حكم نظام الحزب الواحد، حصل الإتحاد العام للعمال الجزائريين على بعض الاستقلالية وأوراق المساومة والاعتراض النقابي. وفي نفس الوقت، تمكن من تحقيق – ولو بطرق مختلفة – وظيفة مماثلة لما يؤديه ويقدمه من أدوار داخل النظام السياسي، وذلك من خلال مساهمته في الحيلولة دون حدوث تغيير سياسي. وهو ما ينطبق تماما على الوظائف التي قامت وتقوم بها جبهة التحرير الوطني، التي عرفت شعبيتها تضاءلا كبيرا بعد عام 1989م. غير أنها سرعان ما انتعشت وبسرعة في أواخر سنة 1999م، لتصبح مرة أخرى أهم قوة سياسية رسمية في البلاد

.

[31]O'Donnell, G. and P. Schmitter,**Transitions from Authoritarian Rule. Tentative Conclusions about Uncertain Democracies**, (Baltimore and London: Johns Hopkins University Press, 1986). p., 281.

3. البيروقراطية ونخبها:

عندما انسحب الفرنسيون من الجزائر عام 1962 تركوا مجمعًا إداريا وجهازا بيروقراطيا قويا، تم تصميمه وفق نمط الإدارة العامة الفرنسية، لكن أضيفت إليه ولاءات قبلية قوية ومتكاملة.[32] بعد أن استولى عليها الجزائريون تم تبني ملامح البيروقراطيات الاشتراكية، وذلك نتيجة لتوجه البلاد المتزايد نحو الاشتراكية و"مغازلة" منه الدول وأنظمة أوروبا الشرقية. لتصبح نتيجة لذلك البيروقراطية المدنية وكذلك الاقتصاد الموجه مساحات أولية لتشكيل وظهور نخبة تكنوقراطية جديدة، في أواخر الستينيات من القرن الماضي. وهو ما شمل المؤسسة العسكرية (الجيش المحترف) أيضا، ليتم بناءً على ذلك إلغاء صفة المجاهدون والثوريون عن المؤسسة.[33]

على الرغم من كون الخطاب الشعبوي للنظام كثيرا ما كان يشدد على أهمية التمثيل الشعبي في الدولة وأجهزة الحزب، إلا أن ذلك التمثيل ظل أسطوريا على مستوى المراتب العليا من البيروقراطية في البلاد.[34] كما حافظت آليات التوظيف المحددة على خزان من المجندين المحتملين الذين اقتصر الأمر في المقام الأول على تلك الشرائح الاجتماعية التي كانت موجودة بالفعل في صفوف النخبة الاستعمارية والثورية. حيث تم تقديم وفي وقت مبكر بعد نهاية حرب التحرير قوائم لوكالات التوظيف الحكومية: فما ما لا يقل عن 10 في المائة من موظفيها كانوا من بين المجاهدين القدماء. هذا إلى جانب الإفصاح عن لوائح خاصة – على سبيل المثال، المطالبة بشهادات التعليم العالي لتولي مناصب إدارية عليا –بالمواصفات المفضلة للقبول في العديد من الأسلاك الإدارية، على غرار: أن يكونوا منحدرين من المناطق الحضرية، متعلمين، من ذوي الامتيازات الاجتماعية والاقتصادية، من ذوي الخلفية الفرنكوفونية.[35] لتظهر وفق ذلك

---

[32]O'Donnell, G. and P. Schmitter, Op.Cit,(1986) .p., 310.
[33]Ibid, p., 319.
[34]Luciani, G**, Allocation vs. Production States**. **A Theoretical Framework, inThe Arab State**, G. Luciani (ed.), (Berkeley, CA: University of California Press, 1990a) .p., 249.
[35]Ibid, p., 253.

نخبة بيروقراطية ناشئة –حديثًا–منحدرة من ثلاث مجموعات اجتماعية: بقايا البرجوازية التجارية القديمة في الجزائر، والتي تعود أصولها إلى عدد صغير من المدن والبلدات، وأعيان القبائل قديما، هذا إلى جانب الفئات العسكرية والفئات الدينية.[36]

ظل معيار اللغة ومكانة النخبة المحلية من العوامل المهمة لفهم آليات واتجاهات النخب في التسعينيات من القرن الماضي وأوائل القرن الحادي والعشرين. هذا إلى جانب مكانة المجاهدين – التي ظلت معيارا للانضمام أو الانتساب إلى الطبقة السياسية خاصة إبان الستينيات، والتي فقدت البعض من أهميتها في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي –التي شهدت تجددًا كمعيار للتجنيد، وإن كان الأمر ظهر في نسخة معدلة من الشرعية التاريخية الوراثية.

على الرغم من الوجه الجديد والتكنوقراطي للبيروقراطية الجزائرية، إلا أنه من غير الممكن اختزال عام 1989م في بعده التكنوقراطي. فعملية التوسع الكبيرة التي عرفتها أجهزة الدولة في العقود الأولى من الاستقلال، كانت مخصِّصة بصفة رئيسية لأوساط التضامن المجتمعي التقليدي القائمة على القبيلة والقرية والأخوة الدينية الأخوة.. إلخ[37]،مما أدى إلى بروز "العشائرية" والصراعات بين الفصائل دون أن يكون للبيروقراطية دور فعال. حيث كان هناك القليل من الاعتراف أو الاحترام إن لم نقل عدم المبالاة تجاه الخدمة العامة مع قلة التنسيق بين مختلف الفروع والمستويات البيروقراطية.[38] لتصبح الإدارة المدنية أداة للثراء الشخصي وفي فائدة النخب الأساسية وبقية الموظفين الرفيعي المستوى، الذين تحولوا إلى محميات نظامية وإدارية.[39] كانت الإجراءات الإدارية تحددها وإلى حد كبير الروابط الجيدة التي تنبع من الانتماءات الشخصية (العائلية، القبلية ..إلخ). كما أن تطورات الإدارة العامة عكست "حداثية الدولة

[36]Leca, J. "**Paradoxes de la démocratisation. L'Algérie au chevet de la science politique",** Pouvoirs,8, (1998) .p., 278.
[37]Ibid, p., 279.
[38]Ibibid, p., 280.
[39]Moore, B. Jr,**The Social Origins of Dictatorship and Democracy. Lord and Peasant in the Making of the Modern World**, (Boston, MA: Beacon Press, 1993) .p., 327.

الجزائرية "غير أنها لم تكن صورة "للدولة الحديثة"، ما يعني أن قيادة البلاد كانت منخرطة في تحول طموح نحو التنمية الاقتصادية، إلا أن الممارسات الإدارية كانت بعيدة كل البعد عن "معالم وتجليات الدولة الحديثة"، وذلك من حيث أنها لم تكن متمايزة من جهة الممارسات الاجتماعية. فالتناقض بين التطلعات نحو التحولات وتلك الممارسات التي قوضت مثل هذه التحولات ظلت عاملاً رئيسياً من خلاله يمكن فهم الصعوبات التي اعترت الطريق نحو التحول الديمقراطي الفعلي في الجزائر، خاصة في التسعينيات وأوائل القرن الحادي والعشرين.

4. الإقتصاد الموجه ونخبه:

منذ فترة حكم الرئيس بومدين ظل اقتصاد الدولة الجزائرية مفتاحا أساسيا لفهم اتجاهات استقرار وعدم استقرار النظام الجزائري. تجلت استراتيجيات النظام الجماعية والفردية للبقاء على هرم النظام من خلال الهيمنة على موارد الدولة وقطاع الصناعة التي تقودها وتديرها الدولة، والتي تم تحريرها لاحقًا. في العقد الأول بعد الاستقلال، تم تأميم الشركات الكبرى – خاصة في قطاعي الاقتصاد والمحروقات، اللذان أصبحا خاضعين لسيطرة الدولة بشكل كامل بحلول عام 1972م. كان هدف بومدين آنذاك هو بناء دولة صناعية حديثة قائمة الاقتصاد الموجه.[40] كان محور برنامجه التنموي يدور حول مشروع تصنيعي طموح يحل محل الواردات، قائم على ما يسمى بالصناعات المصنعة (الصناعات التحويلية).[41] بالمقابل، تم إهمال كلية القطاعات غير الصناعية، خاصة القطاع الزراعي، وذلك نظرا للزيادة المطردة من العملة الصعبة التي وفرتها صادرات النفط والغاز.[42] علما أن الدولة الجزائرية في أواخر الستينيات ولا سيما خلال السبعينيات كان بمقدورها الحصول على التكنولوجيا المتقدمة لفائدة الشركات المؤممة.

---

[40]Kedourie, E. **Democracy and Arab Political Culture**, 2nd edition, (London and Portland, OR: Frank Cass, 1994). p., 68.

[41]Hawthorne, A. **Middle Eastern Democracy. Is Civil Society the Answer? ,**Carnegie Papers 44 (March), Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, (2004).p., 19.

[42]Ibid, p., 22.

فالمعايير التي بموجبها أجاز المخططون المركزيون مثل تلك المشاريع كانت غير عقلانية اقتصاديًا وإداريًا،[43] فهي كانت ملكا للدولة. علاوة على ذلك، سرعان ما تحولت تلك الشركات إلى مساحات اجتماعية بدلاً من كونها فضاءات اقتصادية. بمعنى أن نشاطها الأساسي لم يكن في أغلب الأوقات مقتصرا على الإنتاج ولكن خصص لتبادل الريع الاجتماعي، على غرار: السكن الاجتماعي. كما تم تضمينهم وبقوة في شبكات المستفيدين وعملاء الإدارة العامة.[44] علما أن المصالح المكتسبة والناتجة عن هذا الضمور كانت عاملاً أساسيا – خاصة إبان التسعينيات وأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين–في الحيلولة دون إعادة هيكلة أو خصخصة تلك الشركات.[45]

أدى الاقتصاد المخطط إلى ظهور طبقة صغيرة من التكنوقراط (طبقة الدولة) أدارت وسائل الإنتاج، وأضحوا يتنقلون ذهابًا وإيابًا بين المناصب الوزارية والمراتب العليا في الإدارة المدنية وإدارة الشركات التابعة للدولة.[46] حيث كانت العقلية السائدة بين عناصر تلك الطبقة تقضي بأن الحربيون (العسكريون) هم من يديرون القطاع العام، وبقية الشركات التابعة للدولة بشكل خاص.[47]

"سرقة الدولة لا تعتبر سرقة".. هي عبارة كثيرا ما تردد سماعها في تلك الفترة، مع ذلك، فمثل تلك السلوكيات لم تكن مقتصرة على القائمين على تلك الشركات التابعة للدولة، بل تجاوزت بكثير تلك الطبقة الضيقة وبقية عملاء الإدارة العامة.[48] حيث تم قتل الروح الاقتصادية الوطنية من خلال العديد من السمات غير المنظمة، كما استشرت

---

[43]Hadjadj, D. **Corruption et démocratie en Algérie**, 2nd edition, (Paris: La Dispute, 2001). p., 111.
[44]Ibid, p., 117.
[45]Ibibid, p., 129.
[46]Leca, J. and J.-C. **Vatin L'Algérie politique. Institutions et régime**, (Paris: Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politiques, 1975).p., 79.
[47]Joffé, G. "**The Role of Violence within the Algerian Economy"**, Journal of North African Studies 7 (1), (2002).p., 29.
[48]Ibid, p., 52.

الكثير من الممارسات اللاشرعية إلى الموظفين من ذوي الرتب المتدنية والصغيرة، هذا إلى جانب رجال الأعمال الذين سعوا جميعًا للوصول إلى أموال الدولة.

باستثناء قطاع النفط والغاز، لم يكن اقتصاد الدولة فعالاً، مع ذلك، كانت الشركات التابعة للدولة – على الأقل في عهد بومدين –عاملا مهما في استقرار النظام. وكرمز من رموز السيادة الوطنية، باعتبارها مساحة أساسية يدور حولها النظام الاشتراكي، ويتبلور من خلالها التصور الشعبوي والجماعي.[49] وهو أمر كان يعد محوريا لبناء الهوية الوطنية وتعزيز الأيديولوجية الجديدة للدولة. حيث كانت تلك الشركات أداة مهمة لتوحيد ذلك القطبين اللذين تفصل بينهما طبقات الدولة، كنسخة مصغرة من مقاربة ومناورة العالم الثالث داخل الدولة بحثا عن هامش من الشرعية.[50]

في عهد الشاذلي بن جديد فشل مشروع التصنيع بكل تداعياته، ولم يعد من الممكن تجاهل مثل هكذا أمر. ناهيك عن ظاهرة التحضر المفرط، وارتفاع معدلات البطالة في المناطق الريفية والحضرية، مع تزايدها الاعتماد على الواردات الغذائية بسبب إهمال القطاع الزراعي. فما خلفته سنوات حكم بومدين من مشاكل أضحت تحتاج إلى معالجة من أجل الحفاظ على الهدوء الاجتماعي ولفترة طويلة. كانت سياسة الشاذلي قائمة على إعادة هيكلة الصناعات الحكومية والنهوض بالقطاع الخاص كإستراتيجية جديدة للنظام لاستعادة سياسة الدعم، وذلك من خلال تشجيع الاستهلاك. ليتضح فيما بعد، أنه كلما فتحت خطوات نحو الإصلاح الاقتصادي كلما ظهرت فرصًا جديدة من خلالها يتم البحث عن الريع لـــصالح النخب البيروقراطية والسياسية والعسكرية.[51] في الوقت نفسه، عززت تلك الإصلاحات ظهور السوق الموازية التي كانت تغذيها من جهة السوق العمومية المدعومة، ومن جهة أخرى تلك القوانين المقيدة للسوق الخاص.[52]

---

[49]Levitsky, S. and L.A. "**Way The Rise of Competitive Authoritarianism",** Journal of Democracy,v1,n2, (April 2002) .p., 51.
[50]Ibid, p., 65.
[51]Hidouci, G. **Algérie. La libération inachevée**, (Paris: La Découverte, 1995). p., 140.
[52]Hidouci, G. (1995).Op.Cit, p., 143.

فشلت جهود الإصلاح الانتقائية والمحدودة التي قام بها الشاذلي في الثمانينيات، خاصة بعد انخفاض سعر النفط الذي تقهقر من 40 دولارًا للبرميل سنة 1981م ليصل إلى 7 دولارات للبرميل عام 1986م. وهو ما أدى إلى تسريع أزمة الاقتصاد الكلي، فضلا عن تنامي المشاكل الاجتماعية. تقلص احتياطي الدولة من العملة الصعبة، تراجعت معدلات نمو الواردات إلى أرقام سلبية. بالتالي، كان من الأهمية تقليص حجم الشركات التابعة للدولة، ناهيك عن البرامج الاجتماعية. لتعرف معدلات البطالة ارتفاعا رهيبا، هذا أمام حدة النقص الذي اعترى قطاع السكن.[53]

المطلب الثاني: الإنفتاح السياسي: مناورة جديدة بمنطق قديم (1989م- 1991م).

إن ما شرعت فيه النخبة الجزائرية الأساسية عام 1989 لم يسبق له مثيل في العالم العربي. حيث لم تشرع فقط في عملية التحرير السياسي والاقتصادي للبلاد ولكن أيضًا ما بدا وكأنه بداية لدمقرطة واعدة، كان مجرد مناورة سياسية كان الدافع المباشر لمثل ذلك الانفتاح هو أعمال الشغب التي بدأت في الجزائر العاصمة في 5 أكتوبر 1988م، لتمتد إلى بقية المدن الكبرى من التراب الوطني، لتدوم قرابة أسبوع. كان رد الفعل الأولي لقوات الأمن هو قمع الانتفاضة وبطريقة وحشية، ما أسفر عن مقتل أكثر من 500 شاب مساء يوم 10 أكتوبر من نفس السنة. ونتيجة لذلك، وعد الرئيس الشاذلي الشروع في إصلاحات سياسية عميقة. وبعد يومين أعلن الرئيس عن إجراء استفتاء حول التعديلات الدستورية. علما أنه من أهم الأسباب التي دفعت الشاذلي للمضي قدما في الإصلاحات تعود إلى ثلاثة تطورات سبقت أعمال الشغب تلك، التي لم تعد تنفع أمامها تلك الإجراءات القسرية وحدها: (1) عدم الرضا الشعبي نتيجة للتدهور السريع في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، (2) منذ فترة طويلة زادت نسبة الضغط وبشكل رئيسي من طرف الإسلاميين واليساريين والنشطاء الأمازيغ، من أجل المزيد من

[53] Ibid, p., 156.

المشاركة السياسية وتمثيل أوسع، (3) توسع دائرة الخلافات داخل النخبة الأساسية في النظام حول كيفية التعامل مع تلك التحديات.

بمجرد تدهور الوضع الاقتصادي لم يعد النظام قادراً على إضفاء الشرعية على حكمه واسترضاء المواطنين من خلال توزيع الأموال وتقديم الخدمات. كما واجه نتيجة رفضه للتعددية الثقافية واحتكاره للحق والحقيقة الوطنية عواقب خطيرة، كان أولها: إشكالية الدور الذي يجب أن يلعبه الإسلام في النظام السياسي والاجتماعي للبلاد. علما أنه اعتبارا من سنة 1976م، تم ترسيخ الإسلام في الدستور باعتباره "دين الدولة".[54]

منذ الأيام الأولى من الاستقلال، عارض جزء هام من النخبة الدينية الجزائرية النظام الجديد بما فيه النخب الحاكمة.[55]خلال الثمانينيات، تم تسييس الشخصيات التي كانت تهيمن على النظام، ليظهر المشهد الديني في أواخر الثمانينيات وطوال التسعينيات علناً، وذلك بعدما كان نشاطهم السياسي شبه سري إبان السبعينيات. ونظرا لتزايد شعبيتهم عكف النظام ولو بصفة شكلية على تغيير الخطاب الرسمي من اشتراكي إلى ديني، كمناورة سياسية أخذت سنة 1984م طابع تنازلات قدمت لفائدة المحافظين والنخب الإسلامية على غرار إسقاط الكثير من المواد المخالفة للشريعة الإسلامية من قانون الأسرة. كجهود بذلت من أجل استيعاب الفعاليات الدينية المحلية. غير أن تلك المناورة أتت بعد فوات الأوان، حيث من بين القادة الإسلاميين شباب إسلامي شاركوا في وقت سابق في أعمال الشغب لعام 1988م.

كما ظهرت من جهة أخرى معارضة ضد النظام عام 1988م من طرف مجموعتين أخريين متداخلتين بشكل جزئي: الراديكاليون اليساريون والنشطاء الأمازيغ في منطقة القبائل. المجموعة الأخيرة تم التسامح معها أو حتى تشجيعها في بعض الأحيان – وتحديداً في السبعينيات –محاولة لإضعاف الميولات الإسلامية، غير أنه سرعان ما تم

[54]Ottaway, M. **Democracy Challenged. The Rise of Semi-Authoritarianism**, (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2003). p., 378.
[55]Ibid, p., 391.

قمعهم سنة 1980م، في وقت عندما كانت التنازلات لصالح القوى الدينية التي أريد لها نفوذا متزايدا. أما أمازيغ منطقة القبائل فقد شكلوا، من ناحية أخرى، معقلا للمقاومة العلمانية واليسارية ضد النظام الجديد ونخبته، وذلك منذ الاستقلال.[56]

في عام 1980م، ولأول مرة في تاريخ الجزائر المستقلة، ظهرت حركة اجتماعية قوية في منطقة القبائل والجزائر العاصمة، أخذت شكل نشطاء اشتبكوا مع السلطات لأسابيع في ما يسمى بالربيع الأمازيغي. وذلك نتيجة ما أسموه بالقمع الممارس للنظام ضد الهوية الأمازيغية.[57]

أصبحت النخبة الأساسية طوال الثمانينيات منقسمة بشكل متزايد حول طريقة التعامل مع هؤلاء المعارضين المتباينة توجهاتهم، والموحدة والمتركزة مطالبهم في المزيد من المشاركة السياسية والانخراط في مشاريع ثقافية واجتماعية مختلفة وانتقاد دور الدولة المتعاظم والفاشل في إدارة الاقتصاد.[58] ونتيجة لذلك اقترح المصلحون الاقتصاديون الذين اجتمعوا في الرئاسة بمستشار الشاذلي آنذاك "مولود حمروش" بضرورة الشروع في الإصلاحات السياسية، بحجة أن الإصلاحات الاقتصادية ستبقى شبه محظورة ما لم ينفتح النظام السياسي الموحد.[59] بينما ظلت النخب الحزبية والإدارية معادية وإلى حد كبير لمثل تلك الإصلاحات. في حين كان نخب مؤسسة الجيش التي رأت من الخطورة الخضوع لمثل تلك الإصلاحات الذي يعني سحب وظيفتهم كحراس النظام في ظل انفتاح لا تحمد عواقبه.

---

[56]Labat, S. **Les islamistes algériens. Entre les urnes et le maquis**, (Paris: Seuil, 1995).p., 51.
[57]Ibid, p., 54.
[58]Ibibid, p., 66.
[59]El-Kadi, I. **1988–2002. Chronique d'une guerre sans fin**, Confluences Méditerranée 45 (Spring), (2003) .p., 39.

المبحث الثاني: العلاقات الجزائرية الفرنسية المعقدة: قيود الذاكرة ومعوقات السياسة.

بنظرة محتقرة إلى الجزائر تعتبر فرنسا الجزائر بلد الشباب تحت قيادة كبار السن!. عند زيارة رسمية قام بها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في ديسمبر 2017م، بوفد يضم كل من: **جان إيف لودريان**، وزير الخارجية، **جيرالد دارمانين**، وزير العمل والحسابات العامة، وفيليب إتيان، دبلوماسي فرنسي. حيث كانت الجزائر واردة وبشكل رسمي في أجندته الدبلوماسية، وذلك قبل دخوله قصر الإيليزيه. أثناء حملته الانتخابية في فيفري 2017م قام بزيارة إلى الجزائر العاصمة التي في مناورة معنوية له من باب مغازلة العاصمة الجزائرية عند وصفه للاستعمار الفرنسي بأنه "جريمة ضد الإنسانية". غير أنه بمجرد وصوله إلى الإليزيه، عكف الرئيس الفرنسي على فكرة ضرورة طي صفحة التاريخ والذاكرة بين البلدين، كنسخة مجددة من خطاب "**فال ديف** – **Vél'd'Hiv**" بتاريخ 16 جويلية 1995م، الذي اعترف خلاله الرئيس الفرنسي الأسبق جاك شيراك بمسؤولية الدولة الفرنسية في ترحيل اليهود إلى معسكرات الإبادة النازية.

مواجهة منه لتلك الجراح التذكارية الفرنسية الجزائرية التي لا تندمل، ضاعف إيمانويل ماكرون إيماءات التهدئة في جويلية 2020م، من خلال تسليم جماجم المقاتلين الوطنيين الجزائريين، الذين قتلوا في القرن التاسع عشر على يد الجيش الفرنسي. هذا إلى جانب اعتراف فرنسي رسمي بتعذيب وإعدام عالم الرياضيات وعضو الحزب الشيوعي الجزائري موريس أودان على يد جنود فرنسيين عام 1957م، بما في ذلك محامي جبهة التحرير الوطني علي بومنجل. كما أوصت السلطات الفرنسية برفع السرية عن أرشيف اختفاء مدنيين وجنود فرنسيين وجزائريين خلال الحرب التحريرية.[60]

[60] **Le Temps présidentiel – Mémoires, Jacques Chirac**, (NiL Éditions, 2011). p., 28.

المطلب الأول: سياسات التقرب الفرنسي نحو الجزائر.

من أجل تعزيز تداول الذكريات بين الشعبين، طلب إيمانويل ماكرون تقريرًا من المؤرخ **بنيامين ستورا**، يفتح من خلاله جسورا حول موضوعات حساسة، تسمح من خلالها المضي قدما وتبني خطوات مستقبلية معا.[61] على الرغم من تلك التدابير الرمزية والمهمة في نفس الوقت، إلا أن السلطات الجزائرية ظلت غير متأثرة بمثل تلك المناورة السياسية، ولم تعر أدنى أهمية لتلك اليد الممدودة من طرف إيمانويل ماكرون.

في الجزائر العاصمة، صرح المتحدث باسم الحكومة ووزير الاتصال السابق عمار بلحيمر ما مفاده: "نحن شعب هرب من الإبادة. لذلك وجب تطهير قضية الذاكرة الفرنسية الجزائرية من منطلق ثلاثة اعتبارات: المسؤولية الفرنسية عن الجريمة الاستعمارية، التوبة والمضي نحو إصلاحات مباشرة. غير أنه لا تزال هنالك مشكلة أمام ذلك، تتمثل في الأعباء التي يحملها نوع من الاستعمار الجديد والقوي جدا، وهو ما يقيد النظرة الفرنسية تجاه الجزائر".[62]

الطلب الجزائري وضرورة مباشرة السلطات الفرنسية في اتجاه الإصلاحات، يتعلق أساسا بالتجارب النووية الفرنسية السبعة عشر التي نفذتها في الصحراء الجزائرية، على مواقع رقان وفي عين عكر بين سنتي 1960م و1966م. حيث قدرت الجزائر عدد الضحايا الذين سقطوا جراء تلك التجارب لا يقل عن 30 ألف ضحية، من بينهم من يعانون إلى حد الآن من أمراض ناجمة عن الإشعاعات النووية. مع ذلك، فلم تقدم فرنسا إلا لمتضرر جزائري واحد من بين مجموع ضحايا تلك التجارب. وهو ما دفع بالجزائر إلى المطالبة وبشكل رسمي وضرورة إزالة فرنسا التلوث من مواقع التجارب الذرية.

---

[61] Ibid, p., 31.
[62] Ibibid, p., 34.

علما، وحسب شهادة أحد الضباط الكبار في الجيش الفرنسي، فإن السلطات الفرنسية عملت مع السلطات الجزائرية ولفترة طويلة في ذلك الشأن السؤال. حيث اقترحت الكوادر الفرنسية خططا لمعالجة تلك الموقع، مرفوقة بتمويل يليق بتلك المهمة، بما فيها مبالغ مالية لتعويض المتضررين. غير أن السلطات الجزائرية قابلت ذلك بالرفض وعدم فتح باب النقاش، وطالبت– حسب نفس الشهود –بمبالغ فلكية، رغبة منها في إبقاء الملف ورقة تساوم من خلالها باريس.

أما بالنسبة لتقرير ستورا، فقد قوبل جزائريا بصمت بارد. أكثر من ذلك فقد رفض عبد المجيد شيخي، مدير دار الأرشيف الوطني والذاكرة ومستشار الرئيس تبون – خليفة بوتفليقة–، أي لقاء مع نظرائه في باريس. كل شيء حدث بسرعة وكأن المصالحة الفرنسية الجزائرية اختزلت في حوار الصم. علما أن الأمر كان على هاته الحال حتى قبل دخول إيمانويل ماكرون لقصر الرئاسة الفرنسي. حيث عجز الرؤساء السابقين عن تحقيق أدنى تقدم في ملف الذاكرة المرتبط بالفترة الاستعمارية الفرنسية للجزائر:[63] فعلى سبيل المثال، فرانسوا ميتران، الذي كان وزيرا في الجمهورية الرابعة، والذي وافق على صلاحيات خاصة للجيش الفرنسي في الجزائر، كان من الصعب بالنسبة له تصفية حسابات الماضي، خاصة منذ أن كان رئيسا لفرنسا عام 1982م،حيث أعاد تأهيل الجنرال سالان أحد انقلابيي الجزائر العاصمة عام 1961م.[64] في نظر الجزائريين، كان يُنظر لميتران الرئيس الفرنسي الاشتراكي على أنه رجل القمع الفرنسي. ليذهب خليفته جاك شيراك أبعد من ذلك، حيث دعا ملازما ثاني، خلال الحرب التحريرية، ليأخذ فصيلة تتكون من 32 جندي التموضع على نتوء صخري قريب من **مونتناك– الرمشي** حاليا، بالقرب من الحدود المغربية–.[65]

[63]Abdelmalek Alaoui, **Le Temps du Maroc**, (éditions La Croisée des Chemins, 2021).p., 190.
[64]Ibid, p., 193.
[65]Nicolas Sarkozy, **Le Temps des tempêtes,(** éditions de l'Observatoire, 2020). p., 32.

عند وصول جاك شيراك في زيارة رسمية له إلى الجزائر العاصمة في مارس 2003م، تم الترحيب به كبطل من قبل مد بشري مهم في شوارع العاصمة الجزائرية، كعربون تقدير جزائري لموقفه الرافض للحرب على العراق. حيث صرح وهو يصافح المقاتلين السابقين في صفوف جبهة التحرير الوطني: "أولئك الذين صنعوا الحرب هم وحدهم من يستطيعون صنع السلام!".[66] أثناء زيارته، سلم رمزياً إلى السلطات الجزائرية ختم داي الجزائر، الذي سلمه هذا الأخير سنة 1830م إلى رئيس سلك الحملة الفرنسية على الجزائر. ليطلق بعدها شيراك فكرة معاهدة صداقة بين فرنسا والجزائر... التي لن ترى النور أبداً. فحلمه بالمصالحة بين البلدين نسفته الأغلبية البرلمانية الفرنسية، التي صوتت في 23 فيفري 2005م، على قانون تعترف في مادته 4 "بفوائد الإستعمار الإيجابي".[67]

من جانبها، طالبت السلطات الجزائرية بإدراج عمل من أعمال التوبة الفرنسية في ديباجة المعاهدة المستقبلية، تعرب من خلالها عن أسفها على "الأخطاء التي ارتكبت في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية". بالنسبة لشيراك، كان يعد هذا الأمر بمثابة "إقرار رسمي بالذنب". وهو ما دفعه إلى التنازل عن فكرة المعاهدة بشكل نهائي. من جهة أخرى، لم تكن لتحرز مسألة الذاكرة بين باريس والجزائر أي تقدما يذكر إبان فترتي رئاسة كل من نيكولا ساركوزي وفرانسوا هولاند، مسألة الذاكرة بين باريس والجزائر. فعلى الرغم من خطاب ساركوزي بقسنطينة في5 ديسمبر2007م، والذي أهم ما صرح فيه، أن "النظام الاستعماري كان غير عادلا بطبيعته ولا يمكن قبوله على غرار كل من مشروعي الاستعباد والاستغلال".[68] أما الثاني، الرئيس هولاند شارك في مراسيم إحياء لذكرى عيد الاستقلال الجزائري، التي أحدثت حوله ضجة واستياء فرنسي كبيرين.[69]

---

[66]Ibid, p., 46.
[67]Jean-Pierre Tuquoi et Ali Amar, **Paris-Marrakech – Luxe, pouvoir et réseaux**, (Calmann-Lévy, 2012). p., 122.
[68]Ibid, p., 129.
[69]Omar Brouksy**, La République de Sa Majesté**,(Nouveau Monde éditions, 2017). p., 61.

في الواقع، وعلى المستوى الرسمي الفرنسي، يعتبر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الفرنسي الوحيد الذي رأى أنه من الضروري إنفاق الكثير من الطاقة في مثل هكذا ملف صعب(ملف الذاكرة). حيث تعتبر جهات دبلوماسية فرنسية كثيرة أن نوايا الرئيس الفرنسي كانت صادقة في نهجها. غير أنه سيظهر في الأخير في شكل من أعطى كثيرا من دون عائد مهم يذكر. فعلى الرغم من المستوى الجيد من العلاقات التي وصلت إليها كلا من باريس والجزائر، خاصة في ظل حكم عبد المجيد تبون، غير أن الجانب الفرنسي كثيرا ما كان ينتظر إيماءات من المعاملة بالمثل من الجانب الجزائري، لا سيما ما يتعلق منه بتسهيل زيارة الأقدام السوداء وأحفادهم الذين يرغبون في رؤية البلد الذي عاشوا فيه أو لتحسين صيانة المقابر الأوروبية التي دفن فيها ذويهم. إلا أنه لم تأت أية إشارة إيجابية من الجزائر العاصمة تنبئ بمثل تلك الإيماءات المنتظرة فرنسيا.

بالتأكيد، الفرنسيون والجزائريون ليست لديهم نفس الأجندة، فرفض وضع المستعمر والمستعمر كانا على نفس الدرجة من التعنت: حيث، لم تكن للسلطة في الجزائر أية نية للاعتراف بمذابح جبهة التحرير الوطني المرتكبة ضد الأقدام السوداء أو الحركى (الخونة) أو الهجمات ضد مدنيين أوروبيين. لتبقى على هامش ذلك مسألة الجزائريين المنخرطين في الجيش الفرنسي أحد أهم الملفات الأكثر حساسية. كما تسبب خطأ صدر عن الملحق العسكري الفرنسي في الجزائر العاصمة، مطلع سنة 2020م، في وقوع حادث دبلوماسي بين البلدين. وهو ما اضطر الخارجية الفرنسية –بضغط من السلطات الجزائرية – إلى الاقتصار على السفارة الفرنسية كجناح رسمي لتمثيليتها الدبلوماسية هناك.[70] في 28 جانفي من نفس السنة، توقفت الفرقاطة بريتاني في الجزائر العاصمة تحت قيادة العقيد رينو ديفوج، حيث تزين اثنين من قدامى المحاربين الفرنسيين الجزائريين العاملين في البحرية الفرنسية قبل عام 1962م إبان احتفال أقيم بحضور العديد من كبار الضباط في الجيش الجزائري، الذين في ذلك الوقت، لم يتفوهوا بكلمة

[70]Ibid, p., 79.

واحدة بخصوص ما حصل. لكن في اليوم التالي، ندد رئيس الأركان بتلك الاستفزازات الفرنسية.[71]كان من الواضح أن العقيد ديفوج كان لديه حذر وإدراك بأهمية التسلسل الهرمي العسكري الجزائري، الذي لم يصدر وقتها أدنى اعتراض على توشيح قدامى المحاربين. غير أنه عند توقيع محضر القرار المتفق عليه بين الطرفين بخصوص برنامج النشاط المشترك بين البلدين لم تعد تظهر مثل تلك الاحتفاليات والمراسيم.

أغلبية الدبلوماسيين الفرنسيين أكدوا أن قضية "المصالحة الفرنسية الجزائرية" لم تكن لتدرج في جدول الأعمال الفرنسية، فبالنسبة إليهم حتى لو كان الرئيس تبون رجلاً حسن النية في مثل تلك المقاصد، فإن المتشدّدون داخل النظام الجزائري، لا يرغبون في أي شكل من أشكال المصالحة مع فرنسا. فما دام الجيل التاريخي لجبهة التحرير الوطني ، فلن يحدث أي شيء.[72] ناهيك عن كون هذا الأخير تلقى تعليمه في المدارس السوفيتية. بالتالي، الجزائر ليست رواندا التي كانت تناشد من أجل المصالحة مع باريس. منذ الإستقلال عكفت السلطة على استغلال هذا الريع التذكاري من أجل تغذية وشحن القومية الجزائرية القائمة على خطاب موجه ضد القوة الاستعمارية القديمة، أي "اعتبار الحرب مرجعية أولى وأخيرة في علاقاتها بفرنسا"[73]، هذا على حد تعبير بنيامين ستورا.

قبل أن تصبح "قضية الذاكرة" ملفا دبلوماسيا، فإن السؤال الذي ظل ملازما للشارع الجزائري هو أولا وقبل كل شيء طبيعة السياسة الداخلية الفرنسية: إذ لا ينبغي نكران أن الجمهورية الخامسة ظهرت تحت وقع المخرجات الفرنسية الأليمة جراء حربها مع الجزائر. فمنذ عام 1962م.[74] من جهتها، تعتبر مصالح الخارجية الفرنسية أنه بعد ستين عامًا من استقلال الجزائر، هنالك أكثر من 7 ملايين فرنسي على صلة بالجزائر، سواء تعلق الأمر بالأقدام السوداء، والأقدام الحمراء، هذا إلى جانب الحركى (الخونة)،

[71]**Le Temps présidentiel – Mémoires, Jacques Chirac**, (NiL Éditions, 2017). p., 228.
[72]Ibid, p., 247.
[73]Ibibid, p., 253.
[74]Omar Brouksy,Op.Cit, p., 81.

والجزائريين المجنّدين في الوحدات العسكرية الفرنسية، وكذا المهاجرين. هذا دون أن ننسى مزدوجي الجنسية. لهذا كله أصبحت الذاكرة الجزائرية ذات وزن انتخابي ثقيل جدا ومهم في فرنسا.

يحلل "**إيغزافي يدرينكور – Xavier Driencourt**"، السفير الفرنسي السابق في الجزائر في عهد نيكولا ساركوزي وإيمانويل ماكرون، أسباب التعقيد اللامتناهي لملف الذاكرة، إذ يعتبر أنه هناك بعد نفسي يطغى على الملف وعلى العلاقات بين فرنسا والجزائر. كما ويعتبر من جهة أخرى أنه لا يوجد بلد في العالم تجمعه روابط عدائية مع بلد آخر بمثل ما تعرفه العلاقات البينية بين باريس و الجزائر.[75] فموقع الجزائر بحسب نفس الدبلوماسي هو جد مرموق فرنسيا، غير أنها قد تكون واحدة من بين أكثر التحديات الخارجية الفرنسية، إلى جانب التحدي الإيراني. وهو ما من شأنه أن يوتر في الكثير من المناسبات أعصاب الدبلوماسيين الفرنسيين.

كما ويرى الرئيس السابق للممثلية الفرنسية في الجزائر أن الدبلوماسيون الفرنسيون هم على الدوام محط ومركز الانتباه والرقابة الجزائرية: أفعالهم وإيماءاتهم تتم مراقبتها والتجسس عليها باستمرار. فمن خلال المحطات الغامضة التي مرت بها العلاقات المتوترة البينية الجزائرية الفرنسية، كثيرا ما يتم استرداد البرقيات الدبلوماسية المرسلة إلى باريس من قبل جزائريين. ويعتبر درينكور أنه كل ما يقال دبلوماسيا في الجزائر ينتبه إليه محليا ويُسمَع في فرنسا من قبل كل المجموعات التي لها صلة بالجزائر.[76] بمجرد مغادرة السفير الفرنسي للجزائر، يجب عليه إخطار أجهزة الأمن الجزائرية بموعد سفره، حيث تفرض عليه حراسة شرطية، وذلك لأسباب أمنية. وهي قاعدة تنطبق على جميع الدبلوماسيين الفرنسيين والأجانب في الجزائر. علما أن مغادرة العاصمة الجزائرية من دون إذن كتابي أمني كثيرا ما حول – حسب درينكور– عملية انتقاد فرنسا في وسائل الإعلام الجزائرية إلى وسيلة تسلية رسمية والمفضلة جزائريا،

[75]Ibid, p., 83.
[76]Ibibid, p., 91.

تقدم فيها على أساس قوة استعمارية قديمة متهمة وتنعت بكل الشرور.[77] كما ولا تتردد وسائل الإعلام الجزائرية، من جهة أخرى، في اختراع زيارات سرية من خصوم السلطة الجزائرية للسفارة الفرنسية، إذكاءً منهم لأجواء الشك والتآمر. هذا النوع من الإعلام التشهيري، يقف خلف كواليسه، حسب درينكور، النظام الجزائري.[78] حيث يعتبر أنه كثيرا ما ساهمت بعض الصحف الجزائرية الناطقة بالفرنسية أو العربية، بما فيه المتخصصون في الأمر في عملية نشر تلك المعلومات الخاطئة. كما يتم، من جانب آخر، تجنيد مستخدمي الإنترنت من طرف مصالح الجيش وأجهزة المخابرات الجزائرية قصد نشر منشورات معادية لفرنسا، سواء على التويتر أو شبكات التواصل الاجتماعي الأخرى.[79]

مواجهة منها لوسائل الإعلام الفرنسية، كثيرا ما أظهرت السلطات الجزائرية الكثير من الحساسية، خاصة عند الاستحقاقات الانتخابية، حيث يتم تسليم تأشيرات الدخول إلى الأراضي الجزائرية للصحفيين الفرنسيين الذين تتم مراقبتهم بشكل فوري، وذلك على غرار ما وقع مساء يوم الانتخابات التشريعية (في 12 جوان 2021م)، حيث تم سحب اعتماد مطلب مراسلي فرانس 24 بسبب تصريحاتها العدائية العلنية والمتكررة ضد الجزائر. كما حاولت من جهة أخرى راديو فرنسا **(RFI)** طلب اعتماد مراسل لها مستقل في الموقع، غير أن السلطات الجزائرية لم تكن لتستجيب لذلك الطلب.[80] لغاية اليوم، لم يعد لدى وكالة فرانس برس أي صحفي مغترب في الجزائر، وذلك نظرا لرفض السلطات الجزائرية منح ترخيص لها، وهو ما دفع بالكثير من مراسلي الصحف والمجلات الفرنسية العمل تعمل تحت أسماء مستعارة، تفاديا لأي ضغط أو رقابة أمنية جزائرية. وهو ما يعتبره الإعلام الفرنسي كنوع من الغرق الجزائري في شكل من

[77] Abdelmalek Alaoui,Op.cit, p., 115.
[78] Ibid, p., 131.
[79] Jean-Pierre Tuquoi et Ali Amar, Op.cit, p., 214.
[80] Ibid, p., 221.

أشكال متلازمة كوريا الشمالية.[81] ظاهريا، تبدو المؤسسات السياسية الجزائرية نسخة طبق الأصل للنموذج الفرنسي، فهي تتكون من: رئيس الجمهورية، رئيس الوزراء، مجلس نواب، مجلس شيوخ، مجلس دستوري، ولاة.. إلخ. بالنسبة للفرنسيين الذين يصلون إلى الجزائر، كثيرا ما تظهر الجزائر في صورة مطمئنة فرنسيا، وتعطي انطباعا بوجودهم في أرض معروفة سابقا. غير أنهم، سرعان ما يصطدمون بواقع آخر، صنيعة "النظام"، أو ما كان يسميه برنارد إيمييه، سفير فرنسي سابق بالجزائر، ب: "الصندوق الأسود".[82] حيث تعمل بعض الشخصيات في الظل على سحب خيوط لعبة القوة، من منطلق كونهم ينتمون إلى مؤسسة الجيش، أو إلى مصالح المخابرات، وكذا جبهة التحرير الوطني، أو حتى بكونهم عناصر مهمة ووزنها ثقيل في عالم الأعمال. فوضعيات مثل هذه من العصي على الإدارة الفرنسية اختراقها أو التنبؤ بتقلبات وضعياتها السياسية، تأخذ في ذلك وضعية المجاهدين إبان حرب التحرير، حيث تم تنظيمهم على مستويين: جيش داخلي وآخر خارجي، المقسم هو نفسه إلى مناطق عسكرية وزعت على كافة التراب الجزائري.[83]

بالنسبة للسلطة الفرنسية ما لا يتغير في ملف النظام الجزائري هو عتمة ملف الدوائر الحاكمة في العاصمة الجزائرية، حيث تعتبر دوائر الإيليزيه أن الجزائر يحكمها نظام بعثي على غرار السوري، لكن بأقل عنفوانية، هذا على الأقل ما يعتقده ديشفير دبلوماسي فرنسي سابق: حيث يعتبر السلطة الجزائرية تفتقد القدرة على الإسقاط السياسي وليس بإمكانها اقتراح أفق واضحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالمشروع الوحيد الذي بات في متناول الحكومة الجزائرية هو الحفاظ على مكانتها وفوقيتها على

[81]Addi, L. **L'Algérie et la démocratie**, (Paris: La Découverte, 1995). p., 271.
[82]Ibid, p., 279.
[83]Phillip C. Naylor, **France and Algeria: A History of Decolonization and Transformation**, (University Press of Florida),(2000), p,. 181.

هرم السلطة في الجزائر، حفاظا على امتيازاتها وسلامة مصالحها المستمدة من واردات المحروقات.[84]

المطلب الثاني: المدرك السياسي الفرنسي للعمق المجتمعي الجزائري.

تطورت القوة الجزائرية تجاه فرنسا بالنسبة، للإيليزيه، مع مرور الوقت كشكل من أشكال انفصام الشخصية: فهي تعتبر فرنسا قوة استعمارية سابقة وباقية كذلك بالنسبة إلى مدرك السلطة الجزائرية، من جهة. وهي أقرب شريك للدوائر الجزائرية المغلفة، من جهة أخرى.[85] فأولئك الذين ينتقدون طوال اليوم فرنسا هم نفسهم من يطرق أبواب السفارة الفرنسية في الجزائر للتوسل معروفا أو خدمة من أجل الحصول على تأشيرة، أو الاستفادة من تكوين أو تدريب داخلي في شركة فرنسية أو تسجيل ذويهم في الثانوية الفرنسية ألكسندر دوما **Lycée Alexandre-Dumas** بالجزائر العاصمة، أو يبدون رغبة في الحصول على موعد في مستشفى مركزي بضواحي العاصمة الفرنسية (باريس).. وما إلى ذلك. وهكذا، كثيرا ما تفضل عناصر النظام الجزائري الجزائرية تلقي العلاج في مستشفيات القوة الاستعمارية السابقة، من دون أن يدفعوا مليما. وذلك أمام الوضعية المزرية والمتدنية التي تعرفها المستشفيات الجزائرية.[86] ناهيك عن كون

---

[84]Leca, J. "**Paradoxes de la démocratisation. L'Algérie au chevet de la science politique**", Pouvoirs 86, (1998) pp., 7–28.

[85]Ibid, p., 39.

[86]يقدر الدين الخاص بمجموعة من المواطنين الجزائريين الحاملين لـــ(AP–HP)إلى غاية تاريخ: 31 ديسمبر 2020م ب: 18،826،741 يورو. كما ويضاف إلى ذلك الدين العام أي ما عليهم تجاه صندوق الضمان الاجتماعي– **(CNAS)** الفرنسي، والذي وصل إلى قرابة 2 مليون يورو شهر مارس 2021م. كما ولا تزال هناك أيضا ديون لم ترصد بعد في مستشفيات خارج **(AP-HP)** خاصة المستشفيات المدنية منها الكائنة في كل مدينتي ليون ومرسيليا. ناهيك عن الديون الناتجة عن الاحتيال وتهريب المنتجات المزيفة. وفي ذلك أشار سفير فرنسي سابق أن إجمالي ديون المستشفيات الجزائرية يمكن أن تصل إلى 80 مليون يورو!. في ذلك أنظر:

نسل النظام الجزائري لا يزال يتشرب ثقافة وتنشئة في الثانوية الفرنسية المذكورة سابقا (2000 طالب، من بينهم حوالي 900 فرنسي)[87]... في المقابل تعتبر الإدارة الفرنسية أن السلطة في الجزائر تفعل كل شيء من أجل إبطاء تطور الفرانكوفونية وتعميمها لصالح الشعب!. بالنسبة لأرستقراطية النظام الجزائري، فإن الأمر لا يعدو أن يكون مجرد محاولة للحصول على ضمان من خلاله يؤمن لورثته الاستفادة من بكالوريا فرنسية قصد مواصلة تكوينهم أو دراستهم هناك.[88] علما أنه خلال سبعينيات القرن الماضي، تلقى هناك ما يقرب من 40.000 طالب تعليمه في المؤسسات الفرنسية. وبمجرد تطبيق سياسة التعريب تم إغلاق تقريبا جميع تلك المدارس تقريبًا إلى غاية نهاية تسعينيات القرن المنصرم.[89] اليوم، توجد ثانوية فرنسية واحدة فقط في الجزائر العاصمة، هذا إلى جانب مدرسة ابتدائية في وهران.

كما وتوجد خمسة (5) معاهد ثقافية فرنسية في الجزائر، تعتبر فضاءات لحرية التفكير والتعبير، لم يعد فرنسيا من الممكن تأكيد فعاليتها ونجاحها على المديين المتوسط والطويل. خاصة وأنه أضحى من الصعب فرنسيا إدارة الطلب المتزايد من الشباب الجزائري على الدورات التكوينية و ورشات البرمجة الثقافية الفرنسية. علما أنه تم إغلاق، في وقت سابق، المعهد الفرنسي في تيزي وزو عام 1993م بشكل رسمي، وذلك لأسباب أمنية. وفي ذلك، تعتبر جهات سياسية فرنسية أن الأمر مجرد سياسة عقابية موجهة ضد منطقة القبائل، كمنطقة متمردة في المدرك السياسي للسلطة في الجزائر والتي كثيرا ما تطلق عليها تسمية "حزب فرنسا".[90] فعلى الرغم من الطلبات الفرنسية العديدة من أجل إعادة فتح هذا النوع من المعاهد، إلا أنها لاقت رفضا من

Quandt, W. "**Algeria's Uneasy Peace",**Journal of Democracy,v13.n4.(October, 2022).pp., 15–23.

[87]Michel, H. **L'Algérie. Elites et conquête de l'Indépendance. Données générales**, (Paris: Librairie Générale de Droit et de Jurisprudence, 1999) .p., 122.

[88]Ibid, p., 123.

[89]Ibibid, p., 129.

[90]Talahite, F. "**Economie administrée, corruption et engrenage de la violence en Algérie"**, Revue Tiers-Monde 161 (1) (2000).pp., 49–74.

طرف الإدارة الجزائرية. علما أن تلك المعاهد تعود أساسا لفرنسا، وكثيرا ما تكلف دافعي الضرائب أموالاً فرنسية كبيرة من أجل الصيانة والحراسة. على أية حال، الملف يعتبر سياسيا بالنسبة للسلطة في باريس: حيث تعتقد هذه الأخيرة أن النظام الجزائري لا يريد أن يقدم أية هدية لمنطقة القبائل. في المقابل، تعمل حاليا فرنسا من أجل الضغط على الإدارة في الجزائر العاصمة من أجل افتتاح معاهد ثقافية جديدة في مناطق الجنوب الجزائري، لا سيما في تمنراست، بشار وورقلة. فعلى الرغم من موافقة الولاة و المسؤولون الأكاديميون في تلك المناطق، إلا أن الملف لا يزال في أدراج قصر المرادية.[91]

أما بالنسبة للعلاقات الإقتصادية والتجارية بين البلدين، فلقد أصبحت فرنسا (الشركات الفرنسية) تحت وقع ملفات قضائية. فعوض العمل والإستثمار على الأراضي الجزائرية، يقضون أغلب أوقاتهم إما في المحاكم الجزائرية أو يكابدون من أجل الحصول على تأشيرات العمل في البلد.[92] العلاقات التجارية الفرنسية الجزائرية، حاليا، غالبًا ما تختزل في قائمة طويلة من الفواتير غير المدفوعة من طرف الجزائر: في عام 2018م، رد رئيس الوزراء الأسبق، أحمد أويحيى، على رئيس شركة ميديف "بيار غطاز" الذي اشتكى من التأخير في الدفع لشركته: "**إسمع، مصلحتك أن تكون الجزائر مستقرة، ومن أجل ذلك هناك ثمن يجب دفعه!**".[93]

في الواقع، لا تزال تعتبر السلطة في باريس أن الجزائر إلى حد الآن هي مجرد بلد اشتراكي ذي اقتصاد مدار وموجه، مناخ الأعمال فيها جد ثقيل بوتيرة ومناخ مستحيل العمل فيهما: ففي السنوات الأخيرة، العديد من الشركات الفرنسية الكبيرة عرفت انتكاسات مهمة، على غرار كل من: (فيريتاس، رازيلوبوما). كما تم طرد **(RATP)**

[91]Zakaria, F. "**The Rise of Illiberal Democracy"**, Foreign Affairs ,v76, n6 ,)November/December, 2019) pp., 22–43.
[92]Ibid, p., 42.
[93]Ibibid, p., 43.

من العاصمة الجزائرية. في حين رفضت شركة مترو الجزائر **(EMA)** تجديد اتفاقية التشغيل الموقعة مع المشغل الفرنسي. وعلى الرغم من ذلك، لا تزال **(RATP)** تواصل إدارة خطوط التراموای والحافلات. إلا أنها تطالب بمائة مليون يورو كديون غير مسددة جزائريا.[94] كما تم تسريح شركة المياه العملاقة "مجموعة السويس"، وذلك بعد ثلاثة تجديدات منذ عام 2006م. لتنهي، بعد ذلك، شركة المياه والصرف الصحي في الجزائر العاصمة**(SEAAL)** عقدها مع شريكها الفرنسي في 31 أوت 2021م.[95]

من جهة أخرى، تواجه الشركات الفرنسية في الجزائر منافسة متزايدة من نظيراتها التركية والإسبانية والإيطالية، وخاصة منها الصينية، حيث تعتقد الدبلوماسية الفرنسية أن الجزائر ومنذ مدة تبنت خيارا استراتيجيا منحازا للطرف الصيني، مثلها مثل غالبية دول القارة الأفريقية.[96] على الرغم من الوضعية السيئة لحقوق الإنسان وطبيعة النظام القائم في بكين، إلا أن غياب الماضي الاستعماري كثيرا ما عمل لصالح ذلك البلد: 17٪ أو ما يقدر ب: 7.8 مليار بالدولار من الواردات الجزائرية مصدرها الإمبراطورية الصينية، مع إضافة مهمة بالمقارنة مع نسبة 12٪ سنة 2009م، و14٪ سنة 2014م.[97] ناهيك عن النشاط الصيني الهائل على مستوى مشاريع البنية التحتية وكذا المشاريع الجاهزة: حيث بنى الصينيون الجامع الكبير بالجزائر العاصمة، هذا إلى جانب المطار الدولي هواري بومدين.[98] مع نهاية سبتمبر 2021م، أطلقت الشركة الصينية **(Sinovac)** فروعا لها في الجزائر لإنتاج اللقاحات المضادة لـــ **(Covid)** بقسنطينة. حاليا، ما لا يقل عن 40 ألف مواطن صيني، وبشكل رئيسي من فئة العمال، استقروا في الجزائر.[99]

---

[94]Salamé, G. (ed) **Democracy Without Democrats? The Renewal of Politics in the Muslim World**, (London: I.B. Tauris, 2020).p., 338.
[95]Ibid, p., 351.
[96]Ibibid, p., 362.
[97]Rouadjia, A. **Grandeur et décadence de l'état Algérien**, (Paris: Karthala, 2022).p., 111.
[98]Ibid, p., 114.
[99]Ravenel, B ,"**L'Algérie s'intègre dans l'empire",** Confluences Méditerranée"45.(Spring) ,(2022). pp., 115–23.

كما تتواجد بكين أيضًا على مستويات حساسة، على غرار قطاعي الأمن والدفاع: في سنة 2019م، وقعت اتصالات الجزائر عقدا بقيمة 300 مليون دولار مع شركة **(Huawei)** لشراء كوابل الألياف الضوئية.[100] عسكريا، وعلى مستوى سوق الدفاع، يمكن اعتبار الطرف الفرنسي غير مرغوب فيه جزائريا، حيث: تم تجهيز طيرانها من قبل روسيا، في حين أن موردي قواتها البحرية هم أساسا كلا من: الألمان (فرقاطات) والصين (زوارق الدوريات) والروس (غواصات).[101] علما أن كثيرا ما أشاد الجانب الفرنسي بودية العلاقات العسكرية الجزائرية الفرنسية، غير أنها غالبا ما يغلب عليها شكل من أشكال عدم الثقة: عندما أطلقت فرنسا عملية سرفال في مالي عام 2014م، للقضاء على الجماعات الإرهابية التي أحرزت تقدما مهما نحو باماكو، استجابت الجزائر لطلب فتح مجالها الجوي من أجل تنقل الطائرات العسكرية الفرنسية، هذا إلى جانب تسهيلات أخرى منحتها السلطات الجزائرية لنظيرتها الفرنسية: من إمدادات المياه والوقود. "فكل ثلاثة إلى أربعة أشهر كانت قوافل لوجستية تتكون من عشرات المركبات تغادر غاو متجهة نحو الجزائر للتزود بالوقود.[102] في المقابل، اقترح الطرف الفرنسي للضباط الجزائريين التواجد في أجهزة الكمبيوتر الخاصة بالقوات العسكرية الفرنسية المتواجدة في الميدان، حتى يتمكنوا من رؤية ما كان يفعله الفرنسيين في مالي، من جهة، ودعما وتعزيزا لحسن النوايا الفرنسية من وراء تلك العملية (عمليات بعيدة عن أي دافع عدائي تجاه الجزائر). أمنيا، القناة الوحيدة بحسب السلطات الفرنسية التي تعمل بشكل طبيعي وفعال بين فرنسا والجزائر هي بين المديرية العامة للأمن الداخلي الفرنسية **(DGSI)** – مديرية الأمن الإقليمي **(ex-DST)**– وذلك في مجال مكافحة الإرهاب. نظرا وكون مؤسسة الجيش الجزائري– بالنسبة إليهم – عدوها الأول هو

[100]Ravenel, B. **Op.Cit**, (2022), p., 125.
[101]Ibid, p., 126.
[102]Ibibid, p., 126

المغرب –الذي أغلق حدوده على الجزائر سنة 1994م، لتقطع العلاقات الدبلوماسية وبمبادرة من الجزائر في شهر أوت من سنة 2021م – وليس فرنسا!.[103]

[103]Zartman, I.W. **The Algerian Army in Politics, in Man, State and Society in the Contemporary Maghrib**, (New York: Praeger, 2000). p., 210.

المبحث الثالث: قدسية السيادة الوطنية في إطار توسعة دائرة النفوذ الإقليمي والدولي.

بحلول عام 1998م، كان على القادة الغربيين الإجابة عن السبب من وراء عدم إمكانية التدخل في الجزائر، مواجهة لتلك المجازر الوحشية التي أودت بحياة 80.000 مواطن جزائري على الأقل، تاركي في ذلك أغلبية الجزائريين في حالة ذعر لم يسبق لها مثيل.[104]

من خلال إضفاء الشرعية على ما لا يحتاج عادة إلى ذلك أو حتى مجرد الإشارة إليه، خاصة إذا كان يبدو واضحًا وطبيعيًا، كانت في ذلك سيادة الجزائر يتعامل معها كمعطى موجود، وشيء موجود بالفعل، واستخدامها في مثلك تلك الوضعيات المأساوية هو مجرد ممارسة بريئة لحدود سلطة الدولة، وانخراط في ممارسة تلك الشرعية. غير أنه، من جانب آخر، أقر الكثير من الساسة بحقيقة الخلاف الموجود بين معنى وحدود سيادة الدولة الجزائرية، وذلك نتيجة تورطهم في الكثير من الممارسات السياسية التي من خلالها شكلوا وقرروا معنى ومحتوى السيادة الوطنية.[105] لا يمكن بطبيعة الحال إقرار ذلك هذا الاعتراف أبدًا، فلو كان الأمر كذلك، فإن استحضار مفاهيم السيادة الوطنية في مثل تلك الوضعيات (المآسي الوطنية) من شأنها أن تفقدها قوتها ومصداقيتها: ففي حالة ما إذا تم اكتشاف وضعا نسبيا للسيادة، فإن مسألة عدم التدخل ستكون عرضة لتلاعبات وقرارات الساسة، التي قد تلجأ إلى تأسيس أرضية من خلالها يتم السماح للتدخل الأجنبي كخيار سياسي وقابل للتطبيق. وعلى العكس من ذلك، ففي حالة ما إذا كانت السيادة كاملة (متحكم فيها)، فإن مسألة عدم التدخل تصبح أمرا مفروغا منه، ولن تكون هنالك حاجة لتبرير أو تقديم الأسباب التي تحول دون تنفيذ التدخل الأجنبي. في حقيقة الأمر، تلك الوضعيتين تعكس حالة من التناقض على مستوى

[104]Crenshaw, "**Martha. Crisis in Algeria"**. Mediterranean Politics, **1**, (1999) .pp. 191–211.
[105]Ibid, p., 212.

الممارسة السياسية: ففي الوقت الذي يعتبر فيه الساسة سيادة الدولة معطى وأمر طبيعي، ينظرون إليه، من جهة أخرى، كمسألة سياسية ومتنازع عليها.[106]

بالتالي، كيف تم التعامل مع هذا التناقض؟، وكيف يمكن توظيف السيادة وإخفاءها في نفس الوقت إبان الوضعيات الدولاتية الطارئة والسياسية، دون أن يظهر مع ذلك أي تناقض؟.

من حيث المبدأ، يمكن بالطبع لعدد غير محدود من الإستراتيجيات أن توظف، كما هو الحال بالنسبة لأزمات دولية عديدة على غرار الحزام الأزموي البلقاني، خاصة في كوسوفو.[107] فالجمع بين التعابير المتزامنة مع وضعيات سيادة الدولة، من: "تدخل" و"عدم التدخل" أصبح جد ممكنا من خلال التطرق إلى مستويات هيبة الدولة في الخارج والداخل. على الرغم من ذلك، فإنه في الجزائر تم تبني سيادة الدولة كمفهوم مغلق وثابت، على الرغم من كونها ركن منفتح على البناء الذاتي، وذلك من خلال الدور الذي تلعبه مفاصل الدولة الجزائرية في تقدير السيادة وتحديد مضمونها الوطني. على أن يكون المجتمع الدولي بمثابة رد فعل وخاضع إلى طبيعة مخرجات تلك السيادة (انعكاساتها الإقليمية والدولية)، من جهة. واعتماده الكلي على موافقة الجزائر ورفضها للتعابير السابقة ("التدخل" و"عدم التدخل").[108] علما أن الجزائر نعتت في الأدبيات السياسية والقانونية على أنها الوحيدة التي يحق لها بصفة نهائية أن تعين الحدود بين عدم التدخل والتدخل، بما فيه معنى وأبعاد سيادتها. في حين، يمكن للمجتمع الدولي أن يكتفي فقط بترسيم الحدود المعينة جزائريا، وذلك في إطار "علاقة علاجية" بين الطرفين، لا يمكن من خلالها للمجتمع الدولي أن يحكم أو يعاقب أو يقرر في ذلك الشأن. ومن منطلق ذلك، فإن الجزائر لم تكن من قبل شيئًا يجب إنشاؤه أو تصحيحه

---

[106]Joffe, George. "**The European Union and the Maghreb**". Mediterranean Politics, **1**, (2000).pp.22–45.

[107]Ibid, p., 48.

[108]Danish Institute of International Affairs. **Humanitarian Intervention. Legal and Political Aspects**. Copenhagen: Danish Institute of International Affairs, (1999) .p., 135.

من الخارج، بل هي شيء موجود بالفعل، فقط يتم نقله وفهمه من قبل الخارج فقط. بالتالي الأمر، في هذه الحالة، لا يرتبط بمسألة تحقيق المثل العليا أو ضمان بناء مجتمع مستقبلي، بل يتعلق أساسا بالطريقة أو الكيفية التي من خلالها يمكن تأمين المجتمع الموجود بالفعل: فكيف ما كان موجودًا بالفعل فإنه من الإمكانية حماية الدولة/ الأرض من الخارج. تصبح فيه مصدر شرعية السيادة الوطنية من عدم التدخل. بهذه الطريقة، عززت الانقسامات بين التدخل المؤيد والمعارض – كما كان عليه الحال في كوسوفو – ، مفاهيم الشعب والدولة، الحرية والحقيقة، القوة والحق، الذات والآخر، الوحدة والتنوع، وأنتجت شرعية عدم التدخل – ولكن لفترة معتبرة فقط – معنى لمفهوم السيادة.[109]

سيبدأ هذا المبحث بالتعامل مع الجزائر كموضوع قوة منفتحة على إقليمها الجهوي والقاري، غير أنها تعاني من فوبيا التدخل الخارجي، في وقت أصبحت متلازمة (السيادة الوطنية – وعدم التدخل) رأسمال القوة الوطنية في ديناميتها الخارجية، راسمة في ذلك حدود شفافة بين محاولات انتهاك السيادة وعدم الانتهاك. علما أنه أي قوة إقليمية تتشكل من خلال ذلك التمثيل المعضلة للسيادة الوطنية الداخلية والخارجية، وتحركاتها ومناوراتها وفق احتمالات مفتوحة وحذرة في نفس الوقت.[110]

المطلب الأول: رفض التدخل الخارجي والحدود الشفافة للسيادة الوطنية.

سيتناول هذا المطلب من الأسئلة التحليلية الثلاثة والإجابة عليها: أولا، كيف تم رسم الحدود بين التدخل وعدم التدخل في الجزائر؟. من خلال ذلك، سيتم توضيح المعنى الذي أعطي للتدخل والأفعال التي تم تحديدها باعتبارها تشكل انتهاكًا لسيادة الجزائر. ثانيا، ما هي التدابير المتخذة من أجل احتواء وحماية السيادة الوطنية؟. حيث سيتم

[109]Munro, Alan. **British–Algerian Relations, Past and Present**. The Journal of Algerian Studies, **1**, (1996) .pp. 20–28.
[110]Ibid, p., 32.

توضيح الحالات التي من الممكن بموجبها طلب المساعدة الخارجية وفتح المجال أمام العمل الدولي، أي السماح للمجتمع الدولي التحرك في اتجاه يخدم السيادة الوطنية. ثالثا، سيتم توضيح كيف يمكن للمساعدة الدولية أن تفرز قضايا تهدد السيادة الوطنية، في حالة ما إذا أبدت الجزائر حاجة لها.

1. حدود السيادة الوطنية غير المحددة:

فكرة أن المجتمع الدولي لم يكن يعرف ما الذي يحدث بالفعل داخل الجزائر، يعتبر نقصا مهما على مستوى المعرفة والشفافية، اللتان من شأنهما إعاقة العمل الدولي وتتبعه لخطوات الدولة الجزائرية.[111] وهو ما أثار دعوات أممية كثيرة من أجل إرسال استفسارات أو بعثات تحقيق إلى الجزائر. مثل تلك المهمات من شأنها دوليا/ أمميا، أن تسمح– كخطوة أولى – بتحسين المواقف بناءً على معرفة سليمة–والأمر يتعلق هنا بتحديد المسؤولية المناسبة عن عمليات القتل في تسعينيات القرن الماضي –.بالتالي، كخطوة ثانية، مثل تلك المعرفة من شأنها أن توفر الوسائل المناسبة للمزيد من العمل والمواقف السليمة.[112] في الوقت نفسه، كانت هنالك العديد من النداءات الدولية من أجل وساطة أجنبية بين "الأطراف"، أو تنظيم مؤتمرات تحت رعاية الإتحاد الأوروبي، من أجل التوسع في الأفكار والحوار وترقية الديمقراطية، على غرار ما حدث في لقاء روما عام 1995م.[113] أو من خلال اقتراح تقديم مساعدات اقتصادية مشروطة للجزائر، مقابل أن تتبنى حكما ديمقراطيا مع حمايتها لحقوق الإنسان.[114]

غير أنه، تم اعتبار كل تلك المقترحات كأفعال تدخلية، وأعمال كانت تهدف إلى معاقبة الجزائر أو محاولات التضييق والخوض في شؤونها الداخلية. علما أن السلطات

---

[111]Provost, Lucile. **La Second Guerre d'Algérie. Le quiproquo franco-algérien**. (Paris :Flammarion, 1996).p., 233.
[112]Ibid, p., 239.
[113]Ibibid, p., 241.
[114]Ruf, Werner. **Perspectives de la crise en Algérie. La responsabilité internationale**. InJurt, Joseph (ed.) Algérie – France – Islam, (1997). pp. 225–40.

الجزائرية، اعتبرت –حينها – أنه لا يحق للمجتمع الدولي معاقبة الجزائر، أو حتى الخوض في طبيعة الاقتتال الذي وقع في التسعينيات من القرن الماضي، أو تحديد المذنب والبريء. وهو، في الواقع، ما شدد وأثنى عليه "سوليير" رئيس الوفد البرلماني الأوروبي في زيارته إلى الجزائر، حيث صرح أن: "الجزائر لا تحتاج إلى قضاة، بل إلى المساعدة والفهم".[115] اعتبر التدخل في الشؤون الداخلية الجزائرية مستحيلاً، لتكونه كان مرادفًا في الجزائر للعقوبة والحكم، في وقت أعطي فيه مفهوم التدخل على ما يبدو محتوى/ مضمون غير محدد. حيث تم توظيف – في ذلك الصدد – استراتيجيتان مترابطتان: الأولى، انتقاد مفهوم الإفراط في استعمال السيادة الوطنية كذريعة. بالتالي سيكون مدخلا من شأن المجتمع الدولي أن يضيق من خلاله على المفهوم بتعيينه لحدود التدخل وتحديده لهامش السيادة. الثانية، من خلال التذرع بتلاعب الدولة بالثنائيات الطائفية، وهو ما يعرض السيادة الوطنية للوقوف أمام أمر الواقع.[116]

علما أنه بدون موافقة الجزائر، أو طلبها الصريح لقبول التدخل، لا يمكن لبعثات التحقيق أن تقوم أو تنجز مهماتها. بالتالي، عدم قدرة المجتمع الدولي على تحقيق ذلك، هو بمثابة مسافة الأمن التي من خلالها جنبت الجزائر الاعتداء على سيادتها الوطنية.[117] فرفض الجزائر بإجراء تحقيق خارجي، لا يعتبر مجرد محاولة واهية من طرف سلطة الدولة من أجل تفادي أو مجانبة كشف حقائق الأرض، بل يعكس رغبة موحدة يشترك فيها كل الجزائريين محافظة منهم على نزاهة الأمور في البلاد. فالأمر لا يتعلق بقرار حكومي فقط بل بإرادة شعبية ذابت فيها بقية الإرادات الحزبية والبرلمانية الجزائرية الرافضة لأي شكل من أشكال التدخل الأجنبي. لتختتم زيارة البرلمان الأوروبي للجزائر على واقع يقضي أن: "كان هناك شيء واحد جلي فقط، من الواضح تمامًا أن النواب الجزائريين، مهما كانت خطوطهم السياسية، أبدوا جميعهم

[115]Ruf, Werner.Op.cit,(1997), p., 241.
[116]Ibid, p., 248.
[117]Martinez, **Luis. The Algerian Civil War 1990–1998**. (New York: Columbia University Press, 2000) .p., 77.

رفضهم سماع أي حديث عن لجنة تحقيق دولية".[118] كل الجزائريين كانوا متفقين على أن تلك المشكلة هم وحدهم القادرين على التعامل معها.[119]

طالما أن الجزائر تعتبر نفسها مؤهلة وقادرة على حل ما يتعلق بها من أزمات، فإن الخارج لا يمكن أن يفرض نفسه على الجزائر، ولا الدخول في أي صراع جزائري – جزائري وإجبارهم على تبني الحل. كان من المستحيل على المجتمع الدولي الانخراط في أي عمل لا يتوافق مع رغبات وإرادة الجزائريين، وهو ما تم تأكيده جزائريا في الكثير من المناسبات وفي محافل دولية وإقليمية عديدة. فالجزائريون يعتزون بسيادتهم، بالتالي رفضوا ولا يزالون ضد كل أنواع وأشكال التدخل، نظرا وكون السيادة الوطنية بالنسبة للجزائريين هي حاملة للهوية الوطنية.[120] بالتالي، الإجراءات الدولية كانت مرتبطة أيما ارتباط باحتمالات موافقة من عدم موافقة الجزائر، والتي تستند هي بدورها إلى السيادة الوطنية. لكون الجزائر دولة ذات سيادة ووحدة لا تقبل التجزئة–وحدها من يحق لها اتخاذ قرار بشأن حدود التدخل وسيادتها.

كثيرا ما كانت استراتيجيات التدخل الخارجي في سيادة الدولة ولا تزال تراهن على ورقة التمييز بين الواجب الوطني والسلطة الوطنية. ناهيك عن اعتمادها على مجموعة كاملة من الانقسامات المألوفة وطنيا/ محليا: بين السياسة العامة والخاصة، المشاعر والممارسة، التمني والفعل، الأخلاق والآراء والأسس، الدافع لفعل شيء ما والتصرف. علما أن المشاعر الإنسانية القوية والمهمة كثرا ما كانت تغلف تلك الإستراتيجيات. غير أنه من الأهمية أن تظهر في قالب سياسي فعال وواقعي، وهو أمر من الصعب تطبيقه/ تنفيذه على الجزائر.[121] حتى أولئك الجزائريين الذين كانوا يفكرون: "لماذا لم يتم فعل أي شيء؟". فهم يحتاجون إلى التفكير في ما يمكن أن يفعله الخارج أو يقترحه عليهم:

---

[118]Persram, Nalini. Coda. In Edkins, Perram and Pin-Fat (eds), **Sovereignty and Subjectivity**, (lynne Rienner, 1999). pp. 163–75.
[119]Ibid, p., 180.
[120]Vedby Rasmussen, Mikkel. **A Time for Peace**. (Copenhagen: University of Copenhagen Institute of Political Science, 2000).p., 317.
[121]Ibid, p., 319.

هل يجب مقاتلة الإسلاميون؟، أم تسهيل التسوية معهم؟، أو تأسيس تحالف مع الديمقراطيين؟. حتى لو كان لدى أي شخص ما رأي في هذا الصدد، إلا أنه يفتقد للأساس الذي من شأنه أن يضفي على مثل هكذا تدخل الشرعية، وهو ما يجعل من الأداء الخارجي يظهر في شكل المنتهك لحقوق الجزائر، والمعقد للمشاكل الداخلية.[122] وهو ما أكده مساعد كاتب الدولة للشؤون الخارجية الأمريكية "نيومان": "تتطلب الوساطة موافقة جزائرية، لا يمكن فرضها من الخارج: وهو ما حال دون سعينا في هذا الاتجاه". وأعتقد أن هذا ليس دورًا يمكننا القيام به، إذ يجب قبل ذلك أن تقبل به الأطراف".[123]. بهذه الطريقة تم إنزال "التدخل" إلى عالم المثل العليا، المكون من المشاعر والرغبات والآراء. في حين نقلت سيادة الجزائر إلى جانب الواقع والسياسة والممارسة. وهو ما يعني، أن السياسيين هم قادرين في الواقع على التحدث عن الأخلاق، والممارسة من خلال اللعب على المشاعر. بالتالي، من ناحية، كانوا يدركون الواجب الأخلاقي للعمل، في حين، من ناحية، ينطلق عند الفعل كوظيفة/ أداء سياسي من منطلق الواقع والإمكانية/ المحتمل. بما في ذلك، مدركاتهم المتشكلة حول حدود السيادة.

نتيجة لذلك، يعتمد التدخل على إرادة الجزائر ومصلحتها منه. علما أنه بمجرد الموافقة على محتوى التدخل من شأنه أن يحول السيادة إلى مفهوم مطاطي بلاستيكي تافه، وهو ما من شأنه أن يعرض الوحدة الوطنية إلى تجزئة إلى أجل غير مسمى. لذلك كله، لا تزال الجزائر تعتبر الموضوع الوحيد استطاع أن يرابط على مبدأ "رفض كل أشكال التدخل في الشؤون الداخلية" واستقلالية قراراتها السيادية خاصة ما يتعلق منها بالسماح أو عدم السماح بالتدخل الخارجي. وهو ما يرهن قدرة الخارج في التصرف، ليظهر في شكل موضوع يعتمد أساسا على الصورة التي تضعها الجزائر لسيادتها الذاتية، مقابل الاختصاصات التي تسمح من خلالها للمجتمع الدولي أن يتحرك

[122]Tovias, Alfred. "**The EU's Mediterranean Policies under Pressure**". Mediterranean Politics, **2**, (1996) .pp. 9–25.
[123]Ibid, p., 29.

في إطارها.. وهو وضع يعكس وزن حجم هيبة الدولة على المستوى الدولي. كما يغذي من جهة أخرى ثقل مكانتها الإقليمية.

بالتالي، تم تجريد المجتمع الدولي تقريبًا من كل صفاته الموضوعية "الدولي"، ليظهر –فقط– كطرف مقيدة هي مناوراته بطبيعة المعتقدات والأفكار والتعاريف الجزائرية الرسمية.

2. من التدخل الخارجي إلى المساعدة الدولية:

إذا كان المجتمع الدولي غير قادر على التصرف، وإذا كان من المستحيل الرد على أي انتهاك لسيادة الجزائر، على غرار استمرار المجازر الدموية في التسعينيات، فإنه من المؤكد أمميا أن هنالك مأزق أخلاقي يستمر من دون أدنى تحرك دولي. وهو ما أكدهن في وقت سابق، وزير الشؤون الأوروبية الفرنسي موسكوفيتشي، حيث أفاد بما يلي: (المجتمع الدولي لا ينوي الوقوف بشكل سلبي، إنه معني ومهتم بشكل أساسي بمعاناة الجزائريين.. نحن على استعداد من أجل تقديم يد المساعدة حينما يطلب منا ذلك.. لا يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي أمام تلك الفظائع تابع.. هناك طرق أخرى يمكن القيام بها دون أن تمس أو تلحق ضررا بالسيادة الجزائرية).[124] وهو ما أكده "مارتن إنديك"(مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى): "نريد أن نعرف كيف يمكننا المساعدة".[125] وهكذا تميزت أساليب المساعدة بتفادي كل الممارسات المحيطة بمفهوم التدخل. كان من المفيد خارجيا القيام بشيء ما، شريطة عدم التدخل: إذ يمكن تقديم المساعدة وفقًا لـــطبيعة ومفهوم السيادة الجزائرية. وذلك من منطلق أن الجزائر هي من تحدد بنفسها أهدافها في حين يقوم الجانب الخارجي بمساعدتها في تحقيق تلك الأهداف. وهو ما تم شرحه في الولايات المتحدة الأمريكية في إطار جلسة استماع اللجنة الأمريكية الخاصة بإفريقيا: "نركز جهودنا ونبحث عن

---

[124]Spencer, **Claire.The Maghreb in the 1990s**. Adelphi Paper. (London: Oxford University Press, 1996) .p., 114.
[125]Ibid, p., 121.

طرق للمساعدة.. التحدي هو أن تتمكن الجزائر حكومةً وشعباً على تحقيق أهدافها. في حين يُقصد من وراء أي إجراء نتخذه أن يكون داعمًا لتلك الأهداف".[126]

بهذه الطريقة، لم تكن طريقة حل الجزائريين لمشاكلهم متروكة للخارج. في الواقع، لم يكن لهم حتى الحق والنظر وتحديد مكونات وأسباب تلك المشاكل الجزائريين.. باختصار المجتمع الدولي في الحالة الجزائرية لم يكن هناك من أجل معاقبة أي شخص، أو تحديد المذنب والبريء. بالتالي، اقتصرت مهمة المجتمع الدولي في تقديم العون والمساعدة، دون الانخراط في أي أحكام وتعريفات مسبقة لطبيعة المساعدة المطلوبة.[127]

كانت العلاقة بين المساعد والمستقبل بتلك الطريقة على غير العادة ومخالفة لقواعد المساعدات المتعارف عليها. وفي ذلك، اعتبرت "جيني إدكينز"، في معرض حديثها عن المساعدات الغذائية والإغاثية، أن: "توفير المساعدة وبشكل طبيعي، تفعل عن طريق إنشاء علاقة بين المستقبل والمساعد، حيث مقدم المساعدة هو الذي من يحدد المساعدة المطلوبة وطبيعتها للتخفيف من حدة المشكلة. وبهذه الطريقة، فإن المساعدات الغذائية والإغاثية تصبح أدوات للمراقبة والإخضاع".[128] فبرامج المساعدة تحدد المشاكل التي يجب أن تخفف، على سبيل المثال: نقص الغذاء كمشكلة من شأنه أن يحدد محتوى المساعدة، كتقديم المعونة الغذائية. بالتالي، يُمنع المستلم من تحديد الاحتياجات المناسبة أو طبيعة المساعدة المطلوبة. لتكون الجزائر استثناءا أمام كل ذلك، فهي فقط من حددت محتوى المساعدة، وقلبت الطاولة على قاعدة العلاقة القائمة بين المساعد والمستقبل رأسا على عقب. لم يتمكن المجتمع الدولي أن يحدد طبيعة احتياجات ومطالب الجزائريين ولا من تحديد طبيعة المساعدة التي كان من المقرر أن تتلقاها الجزائر، فبدلا من أن يكون المتلقي السلبي موضوع المساعدة تم تحديدها مسبقا من قبل

[126]Ruf, Werner. **Perspectives de la crise en Algérie. La responsabilité internationale**. In Jurt, Joseph (ed.) Algérie – France – Islam, (1997).pp. 225–40.
[127]Ibid, p., 247.
[128]Ibibid, p., 250.

الآخرين، ظهرت الجزائر في وضع متميز والمقرر لمحتوى المساعدة، حيث كان تقديم المساعدة يعتمد بشكل أساسي على تصور الجزائر للمشكلة المطروحة ونطاق المساعدة الدولية المطلوبة. ليصبح وفقا لذلك، المساعد مانحًا سلبيًا والجزائر المستلم النشط.

علاوة على ذلك، وعلى عكس برامج الإغاثة والمساعدات الغذائية التي عادة ما تتم عن طريق الإدارة، والتي تحدد من خلالها التقنيات والمعايير التي يجب الوفاء بها من أجل أن تكون المساعدة المقدمة والوسائل التي يتم توفيرها من خلالها مثالية. فإنه تم التوصل إلى طبيعة وشكل المساعدات المقدمة إلى الجزائر من خلال الآليات السياسية للحوار والتفاهم، وذلك من أجل معرفة شكل ونوعية المساعدات التي تطلبها الجزائر.[129]كانت هنالك حاجة إلى أن ينشأ بين المجتمع الدولي والجزائر حوارا من خلال سلسلة محادثات وجلسات استماع. لقد أدرك المجتمع الدولي أنه بات عليه أن يفعل ذلك من أجل التعلم والفهم. وهو ما أكده سولييه: (إن الهدف هو "الاستماع والتعلم"، فالحوار من شأنه أن يسمح لنا بتحقيق فهم أفضل للوضع وتوقعات الجزائريين ما يتعلق منه بالمجتمع الدولي).[130]

من خلال الإلتزام بالتعلم والإستماع، ظهر الحوار على ما يبدو مفتوحا، وعلى أساس القضايا التي أرادها الطرف الجزائري،[131] حيث أُرسلت ثلاث "بعثات حوار" إلى الجزائر: أولاً، وفد من جمهورية مصر العربية ترويكا الإتحاد الأوروبي. ثانياً، وفد من البرلمان الأوروبي. أما الوفد الثالث، وهو ما يسمى بفريق الشخصيات البارزة التابعة للأمم المتحدة. كانت جميع الوفود الثلاثة تلك– ومن خلال الحوار مع الحكومة والمجتمع الجزائري – تعمل من أجل معرفة مواضع الاحتياجات الجزائرية. حيث حاول الطرف الأوروبي أن يظهر من خلال تلك المهمة الاهتمام عبر الشعوب

---

[129]Roberts, Hugh, "**Algeria's Ruinous Impasse and the Honourable Way Out**". International Affairs, **71**, 2, (1995).pp. 247–67.
[130]Ibid, p., 268.
[131]Parekh, Bhikhu. "**The Dilemmas of Humanitarian Intervention: Introduction**". International Political Science Review, 18, 1, (1997a).pp. 5–7.

الأوروبية بمعاناة الشعب الجزائري مع محاولة استكشاف الطريقة أو الكيفية التي من خلالها يمكن لأوروبا أن تساهم من خلالها في تقديم المساعدات المناسبة،[132]

لم تكن أيا من تلك الزيارتين للجزائر–حسب برلمانيين أوروبيين – بمثابة تحقيق أو استفسار عن طبيعة المشكلة في الجزائر، فالتفويض كان مباشرا ويتعلق أساسا بتسهيل الاتصالات والتواصل مع ممثلي المجتمع المدني، ويستثنى في ذلك أية محاولة للتقرب من الساسة في الجزائر. على ألا يتم إرسال تلك الوفود في شكل لجنة تحقيق دولية.[133] علما أنه حتى بعثة لجنة الأمم المتحدة تم تجريدها من أي ذريعة للتحقيق أو الاستفسار. وعوضا عن ذلك، أصبح هدفهم ينحصر في الوصول إلى فهم أفضل لذلك الوضع المعقد،[134] هذا إلى جانب جمع المعلومات عن الحالة في الجزائر.[135] علما أن الكثير من الهيئات الدولية لم تكن لتعتبر الجزائر مجرد "حالة" تستحق كل العناء من أجل دراستها وتمحيصها واستيعاب مجريات الأمور هناك، نظرا وكون العاصمة الجزائرية أبقت على الرغم من ذلك لغة الحوار مفتوحة ولو بشكل مقيد، وعندما ترى حاجة إلى ذلك.

كانت عملية "جمع المعلومات" من طرف اللجنة التابعة للأمم المتحدة من خلال محادثات مع ممثلين عن الحكومة الجزائرية ومنظمات المجتمع المدني. وذلك على عكس ما كانت عليه جلسات الاستماع الأوروبية البرلمانية الخاصة بالوضع في الجزائر، حيث تم استدعاء منظمات حقوق الإنسان والدبلوماسيون الأجانب والخبراء في المنطقة قصد الإدلاء بشهادتهم على ما أسموه ب: "المأزق الجزائري".[136] في وقت كانت نتائج تقرير الأمم المتحدة تستند فيه إلى محادثات مع نواب جزائريين من داخل

---

[132]Martinez, Luis .Op .cit, (2000).p., 196.
[133]Ibid, p., 208.
[134]Ibibid, p., 212.
[135]Malmvig, Helle. **The False Dilemma? Between Sovereign Foundations during Legitimations of Intervention**, Arbejdespapir 2000/1. (København: Institut for Stats kundsakb, 2000b).p., 417.
[136]Ibid, p., 422.

الوطن وفقط. ما يعني أن الجزائريون هم وحدهم من سيتكفل بنقل وسرد حيثيات محنتهم إلى الهيئة الأممية، هاته الأخير لم يكن أمامها سوى الإصغاء والتعلم. فالمعلومات التي كان مصدرها التعلم والفهم كانت تظهر في شكل جد متكافئ، غير أنه كان من السهولة التمييز بين طرق تقصيها وجمعها، ما إذا كان الأمر نتيجة عملية تحقيق أو تدخل. وهو أسلوب يستند أمميا على مقاربة "الخطاب العلاجي": وهي مقاربة تختلف تماما عن أساليب تحقيق الشرطة القضائية – كسلطة خارجية–، من جمع لحقائق تتعلق بالحدث، وتخصيص للمسؤوليات ومن ثم الوقوف على دليل يدين طرفا ما. بل يعد أحد الوسائط الناعمة التي يعتمد عليها المجتمع الدولي كأداة معالجة مساعدة من خلالها يمكن فهم وإعادة تشكيل صورة مناسبة بل الوضعية الحقيقية المطابقة للمشكلة الجزائرية من الداخل. حيث يعمد من خلال ذلك فريق الأمم المتحدة المختص بإعادة تأسيس مفاهيم ومطالب ومشاعر مطابقة للمضمون الجزائري، عوض التركيز على إثبات الحقيقي من الدعائي ما يتعلق منه بمجريات الأحداث أو السعي إلى معرفة المذنب من البريء.[137]

أصبحت الجزائر، باختصار، أساسا لمعرفة نفسها، ومصدرا للفهم بالنسبة للجهات الفاعلة الخارجية، سواءً كانوا مسؤولين حكوميين غربيين، أو ممثلين ولجان تابعة للأمم المتحدة الممثلين أو وفود من الإتحاد الأوروبي. بالتالي، لا يمكن لتلك الجهات الخارجية أن تتخذ مواقف من منطلق أنهم من يملكون الحقيقة أو حتى المعلومات، فقط الجزائريون وحدهم من يستطيعون الإدعاء بأنهم يشكلون مصدرا المعرفة عن أنفسهم. لذلك، كثيرا ما كانت للذاتية الجزائرية وزنا مهما في صون وحماية السيادة الداخلية للدولة.

على أية حال، ما هي الجوانب التي رأت فيها الجزائر من الضرورة طلب المساعدة؟. ففي تقرير خاص بترويكا الإتحاد الأوروبي وآخر كان أكثر شمولا صدر

[137]Roberts, Hugh. Op.Cit, (1995).p., 199.

عن الأمم المتحدة حدد الإرهاب باعتباره المشكلة الرئيسية التي تحتاج الجزائر من أجل مكافحتها إلى دعم دولي،[138] خلص مجلس الإتحاد الأوروبي بعد عودته إلى تقرير بعثة الترويكا إلى ضرورة تقديم الدعم الدولي للحكومة الجزائرية حتى تكون في وضع أفضل للانخراط في إيجاد حل لمشكلة الإرهاب.[139] وهي نفسها الاستنتاجات التي وقف عليها تقرير فريق عمل تابع الأمم المتحدة:

"نود أن نعلن أولاً رفضنا القاطع للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. لقد أدين الإرهاب صراحة من قبل المجتمع الدولي المجتمع، وهو أمر يعتبر غير قانوني بموجب القانون الدولي. الجزائر تستحق دعم المجتمع الدولي في مكافحة هذه الظاهرة. كما ندين أي شكل من أشكال التطرف أو التعصب الذي قد يتم تقديمه كذريعة لأعمال إرهابية. لا يوجد عذر للإرهاب".[140] علما أن التقرير الأممي أشار، في نفس الوقت، إلى انتهاكات حقوق الإنسان والقتل خارج نطاق القضاء وحالات الاختفاء والتعذيب. غير أنه كثيرا ما أكد على أنه لا يمكن وضع انتهاكات حقوق الإنسان على قدم المساواة مع الجرائم التي ارتكبها الإرهابيون.[141] فالجزائريون الذين أجرى الفريق الأممي معهم مقابلات، بما في ذلك أعضاء منظمات حقوقية كلهم أجمعوا، وفقا لنفس التقرير، أن: "هناك انتهاكات لحقوق الإنسان من قبل بعض الحكومات، غير أنهم احتجوا بشدة على مساواة جرائم الإرهابيين بالتجاوزات التي يرتكبها أعوان الحكومة".[142]

لم يتم التعليق على تلك الشهادات، ولم يتم التقيد بها. لذلك كان السؤال الوارد في هذا الصدد: ما إذا كان الفريق الأممي يشاطر الرأي القائل بانتهاكات حقوق الإنسان ويشكل جريمة أخف من الإرهاب أو ما إذا كان نفس الفريق قد حاول الامتناع عن الحكم عن

---

[138]ICISS. "**The Responsibility to Protect. Report of the International Commission on Intervention and State Sovereignty**". (Ottawa, ON: International Development Research Centre, 2001).p., 111.
[139]Ibid, p., 119.
[140]Ibibid, p., 163.
[141]Holm, Ulla. "**Algeria: France's Untenable Engagement**". Mediterranean Politics, **3**, 2, (1998).pp.104–14.
[142]Ibid, p., 114.

ذلك، والاكتفاء بالسماح لجميع "الأصوات الجزائرية" أن تعبر عن نفسها بنفسها. هذا الغموض وعدم اليقين ما يتعلق بالموضوع بفعل استنتاجات اللجنة أو الجزائريين الذين تمت مقابلتهم، أظهرت في جميع أحوالها أنه:

"ما وصف بأنه تجاوزات حكومية وانتهاكات للحقوق هو أمر مؤسف – لكن لا مفر منه – لكونه يعتبر أحد النتائج والأعراض الجانبية لمكافحة الإرهاب. فعندما كانت الجزائر تصارع الإرهاب، كانت المسألة قضية حياة أو موت، بالتالي، لا يمكن تفادي انتهاكات حقوق الإنسان، ولم تكن أولوية ، كان الأمن شرطًا مسبقًا لأهداف أخرى مثل الحرية والقانون والحقوق. عندما كان بقاء ووجود الجزائر نفسه مهدد/ على المحك، في هذه الحالة يمكن التضحية بالحقوق وبشكل مشروع على مذبحة الأمن".[143]

بعد أن أحيلت انتهاكات حقوق الإنسان إلى أولوية ثانية، أو بالأحرى إلى نتيجة حتمية لمكافحة الإرهاب – كأساس جديد " للتسلسل الهرمي لـــلجرائم"– ظهر الإرهاب كمشكلة رئيسية يجب مكافحتها، هذا أمام مبادئ ارتبطت بقضايا جديدة أثارتها مسألة حقوق الإنسان والتي تحولت إلى مجرد أسئلة ثانوية وليست غاية في حد ذاتها، بالمقارنة مع الطريقة أو الوسيلة التي من خلالها يتم الوصول إلى هدف القضاء على الإرهاب. وهو ما جعل استنتاجات تقرير الأمم المتحدة تبدو فارغة من أية طريقة دولية لمكافحة الإرهاب، نظرا وكونها كانت تسعى، في وقت سابق، إلى تأسيس أساليب وميكانيزمات لمساعدة الجزائريين في سعيهم من أجل الديمقراطية وترقية حقوق الإنسان. فلم يكن يخطر ببالها أن مكافحة الإرهاب ستكون أجندتها الخاصة بها في دعم ومساعدة هذا البلد.[144] وهو ما عكفت عليه رئاسة الإتحاد الأوروبي في تقرير لها هجين، جمعت فيه بين دعمها لمكافحة الجزائر للإرهاب وتثبيت الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، في إعلان ضمني بعدم قدرتها التدخل في الوضع هناك:

---

[143]Esposito, John L. **Islam and Politics**, 4th edn. (Syracuse: Syracuse University Press, 1998) . p., 63.

[144]Ibid, p., 67.

"يحيط الإتحاد الأوروبي علما ويرحب بالتقرير المفصل الصادر عن فريق الشخصيات البارزة التابعة للأمم المتحدة... في هذا السياق الإتحاد الأوروبي يكرر إدانته القاطعة للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ولا يزال الإتحاد داعما لجهود الحكومة الجزائرية من أجل ترسيخ الديمقراطية وحماية مواطنيها من الإرهاب".[145]

باختصار، هي مجرد محاولة لإضفاء الشرعية على سبب عدم إمكانية التدخل في الوضع الجزائري، حيث كانت هنالك حدودا مثبتة بين التدخل وعدم التدخل: جاء التدخل ليشمل قائمة لا حصر لها من الإجراءات الدولية، يعتمد معناها على مجموعة الأعمال التي أبدت عليها الجزائر موافقتها. غير أنه – أمميا – مسألة تحديد الدولة المستفيدة/ المتلقية لجوانب المساعدة من مدخل عدم التدخل، يمنح للمجتمع الدولي إمكانية كبيرة للخروج من المأزق الأخلاقي والظهور كمؤسسة قادرة على إعادة تمثيل الوضع هناك، من خلال الاعتماد على خطاب علاجي. بالتالي، أصبحت المساعدة – تمامًا مثل التدخل –عليها أن تعتمد أساسا على تصورات ومدركات الجزائريين، هذا إلى جانب معرفة الدعم المطلوب. أي كان لابد من تعامل الجزائر من منطلق أنها دولة حرة، لها مجتمع منفتح وديمقراطي. بناء على ذلك فقط، يمكن للفواعل الخارجية أن تنطلق من افتراض يقضي أن الجزائريين كانوا يتحدثون بحرية وبصوت واحد. حينها فقط، يمكن لنفس الفواعل أن تدرك أن خيار التدخل سيفهم جزائريا على أنه محاولة لأخذ مكان الجزائر والجزائريين.

المطلب الثاني: دسترة الوحدة المجتمعية.

تنطلق الإفتراضات حول طبيعة المجتمع الجزائري من منطلقين هامين: أولاً، من الأسس الجديدة التي تجعل من ذلك المجتمع منفتحا وتعدديا. ثانيا، من الطريقة التي يفترض فيها أن يجسد ذلك التنوع في المؤسسات الحكومية، وهو ما يسمح، بطبيعة

[145]David, Drucilla Cornell and Michel Rosenfeld (eds),**taking a Stand for Algeria**. In Anidjar, Gil (ed.),(Acts of Religion,2003).pp. 300–308.

الحال، للوصول إلى حالة من التماسك والوحدة الجزائرية.[146] علما أن شهدت الجزائر مجتمع متنوع يتألف من ثقافات مختلفة ومجموعات لغوية متعددة ووجهات نظر سياسية مختلفة، مجتمع مزيج بين اللسان الفرنسي والعربي والأمازيغي، يلتقي فيه الإسلام والحداثة.[147] وفي ذلك اعتبر الدبلوماسي الفرنسي "سولييه" على أن الجزائر تقع بين "ملتقى الحداثة الغربية، من جهة، وتقاليد العالم العربي الإسلامي، من جهة أخرى: "انعكست تلك المكونات المختلفة للهوية الجزائرية في الدستور الجزائري الجديد، حيث الإسلام والأمازيغية والعروبة تم تحديدها جميعًا على أنها مكونات أساسية للشعب الجزائري".[148]

على الرغم من ذلك، لم يكن ذلك التنوع مصدرا لأي نزاع أو احتكاك سلبي، بل مصدر فخر وثراء. كانت التعددية جزءًا من هوية الشعب الجزائري. وفي ذلك أكد تقرير فريق الأمم المتحدة المؤرخ في 16 سبتمبر 1998، أن: "العديد من الجزائريين وعلى اختلاف طرق معيشتهم وتباين آرائهم... يفتخرون بتنوعهم اللغوي والثقافي، وهو جزء من تراثهم الوطني كانت تلك الاختلافات يعبر عنها بحرية أيضًا في المناقشات السياسية، التي غالبا ما اتسمت في الجزائر بالحيوية والتعددية".[149] ويضيف التقرير، أنه: "يمكننا أن نرى بأنفسنا أنه هنالك صحافة تعددية ونابضة بالحياة في الجزائر".[150] في المقابل، تم التأكيد على أن الجزائر تملك مجتمعا مدنيا مزدهرا، يتألف من منظمات مختلفة وحركات عديدة: "المنظمات العمالية والجمعيات المهنية والجماعات النسائية، جماعات حقوق الإنسان والصحافة الحرة والمنظمات الإنسانية النشطة بالفعل في

[146]David, Drucilla Cornell and Michel Rosenfeld (eds),Op.Cit,(2003). p., 319.
[147]Ibid, p., 322.
[148]Denham, Mark E. and Mark Owen Lombardi (eds). **Perspectives on Third World Sovereignty: The Postmodern Paradox**. (NY: St. Martin's Press, 2000). p., 623.
[149]Ibid, p., 631.
[150]Ibibid, p., 638.

الجزائر هي أيضا عوامل للتغيير البناء. هذه الأشياء موجودة. فتحية للشعب الجزائري".[151]

بالتالي، وحسب تلك التقارير، كان تنوع المجتمع الجزائري ممثلاً بشكل صحيح ولعب دوره بحرية وعلى جميع المستويات. كما ويمكن، من جانب آخر، مناقشة الآراء ووجهات النظر في الصحافة والبرلمان، ومن خلال المؤسسات العامة بعيدا عن أي تكتم أو سرية: "تقع المناقشات بين الجزائريين الآن في البرلمان وليس في الشوارع، وذلك بعد سنة على انتخاب نواب البرلمان. وهذا دليل ملموس على أن الحوار والمصالحة يتم من خلال العمل معًا".[152] كما اختفت، من جهة أخرى، الإشارات التي كانت يعلن من خلالها الجزائريون حاجتهم للانخراط في الحوار الذي ظهر منذ عام 1995م. ففي الوقت الذي كان الحوار جاري وبصفة فعلية بين الجزائريين تحت قبة البرلمان، وحتى في حياتهم اليومية. كان عبارة عن ضرورة ماسة بين المجتمع الدولي والجزائر، حيث: كان من المفترض أن يتوصلوا إلى حالة من التوافق والتفاهم بدلاً من الجزائريين.

علما أنه تم تصوير الجزائر على غلاف تقرير فريق الأمم المتحدة، في شكل رومانسي متوضع على البحر الأبيض المتوسط، حيث: أظهر نفس الغلاف خريطة للجزائر مغطاة بصورة كبيرة باللونين الأزرق والأبيض تشبه إلى حد ما بطاقة بريدية نموذجية خاصة بالسياح والوافدين إلى شمال أفريقيا. صورت في الصورة شقة على الطراز الشرقي، مع شرفات فرنسية مزخرفة ونوافذ مفتوحة. لم تظهر هنالك أية علامات تشير إلى العنف أو الاحتكاك أو إراقة الدماء. بل بالعكس، أجواء البحر الأبيض المتوسط كانت تبدو هادئة، كلها ترحيب بالخارج للدخول إلى الجزائر.[153]

---

[151]Crenshaw, Martha . "**Dilemma in Algeria"**. Mediterranean Politics, **1**, (1999).p., 284.
[152]Ibid, p., 286.
[153]Ibibid, p., 286.

هذا النوع من التوصيفات الموجهة للجزائر على أنها تملك مجتمعا هادئا، يستقر فيه شعب يمكن له أن يعبر عن آرائه علانية، تم نقله في تقارير وفود الإتحاد الأوروبي والأمم المتحدة: "أتيحت الفرصة للجميع في الجزائر للتعبير عن أنفسهم بحرية"،[154]"كل الجزائريون، بمن فيهم أعضاء الحكومة، تحدثوا بحرية كاملة".[155]

لم يعلق، صراحة، تقرير الأمم المتحدة حول الحرية النسبية والحقيقة التي تحدث بها الأشخاص الذين تمت مقابلتهم، غير أنه وفي ختام التقرير تم التأكيد على ما يلي: "نحن راضون عن المجتمع الجزائري القادرة على التعبير عن آرائه السياسية ومناقشتها".[156] علما أنه تم ترك جميع بيانات الأشخاص الذين تمت مقابلتهم – ما إذا كانوا ممثلين عن البرلمان أو الجيش أو "يتعلق الأمر بامرأة جزائرية غير متحزبة" تتحدث عن اعتراضها ضد "الحجاب الأفغاني" – دون مناقشة ودون أدنى جدال. فوفقا لمنطق الخطاب العلاجي الأممي، لم يتم الاستعانة وتبني تلك الإستشهادات أو البيانات الإضافية المناقضة للاتجاه العام، أو شهادات الجزائريين في المنفى. هذا إلى جانب كل من الصحفيين ومنظمات حقوق الإنسان التي تعمل في الجزائر. فجميع المقابلات لم يتم التعامل معها في التقارير الدولية والأممية على أنها تعبيرات عن أمور مخفية، ولا يمكن بأي حال من الأحوال التلاعب بها لتظهر في شكل أصوات جزائرية مكبوتة. لقد حرصت تلك التقارير على أن تظهر مخرجات تلك المقابلات في مظهر تعبيرات الجزائريين، أصيلة وحقيقية، تعكس تصوراتهم وآرائهم.[157]

كما تم اعتبار تلك المقابلات والمحادثات التي أجريت مع الجزائريين على أنها مجرد جهود لتحقيق فهم أفضل للأحداث وطبيعة المشاعر الشعبية في الجزائر. على الرغم من ذلك، إلا أنه تم استخدام البيانات التي تم الحصول عليها، في نفس الوقت، لنقل حقيقة ما

---

[154]Chenal, Alain,."**La France rattrapée par le drame algérien**". Politique Etrangère, **2**, (1999).pp.415–26.
[155]Ibid, p., 430.
[156]Ibibid, p., 431.
[157]Denham , Mark E. and Mark Owen Lombardi (eds).Op .Cit, (2000). p., 200.

كان يجري داخل الجزائر. وهكذا انتهى كل من تقرير الأمم المتحدة وتقرير الإتحاد الأوروبي إلى أن الاتهامات الموجهة للحكومة والقاضية بتورطها في المجازر لا أساس لها من الصحة.[158]

كان هذا "المنظور المزدوج" والغموض الذي يكتنف أهداف تلك التقارير جد واضح وبنفس القدر بالمقارنة مع الأسلوب أو الطريقة التي وصف بها الفريق الأممي – على سبيل المثال لا الحصر– زيارته إلى موقعي مذبحة في بني مسوس وبن خليل. حيث بدت تلك التوصيفات مقتصرة على الكيفية التي من خلالها يعبر سكان القرى عن تصوراتهم ومجريات الأحداث المأساوية. في حين – ومن ناحية أخرى – تم الاستعانة بمصطلحات "التحقيقات القضائية – لتوصيف تفصيلي لتلك الفظائع/ المذبحة، دون أن تلامس تلك التقارير أو تستند إلى التوصيفات الاحتياطية المنضوية ملفات إضافية و/ أو ملفات تعتمد على الأساليب التقليدية المعتمدة في التحقيقات القضائية.[159] وهو ما كان يبدو كافياً لإثبات أن الجزائريين كانوا يتحدثون بحرية. [160]

إذا ما قارنا مبدئيًا طريقة تعامل تلك التقارير بالطريقة التي أدلى بها ألبان كوسوفو شهاداتهم، والكيفية التي من خلالها تم استغلال ذلك من طرف وسائل الإعلام وكذا الكونغرس الأمريكي لإثبات أن ما حصل هو تطهير عرقي، حيث: لم يتم الاعتماد إلا على ألبان كوسوفو المتواجدين في المنفى أو اللاجئين الذين فروا خارج يوغوسلافيا، الذين تم اعتبارهم شهود عيان ومصادر للمعلومات الحقيقية والصحيحة. علما أن تلك الفئة التي تم الاعتماد على أقوالها كانت خارج دائرة قمع ميلوزوفيتش وتلاعباته. تم تبني أقوالهم من أجل توصيف دقيق للوضع داخل يوغوسلافيا.[161] في حين، كان

[158]Crenshaw, Martha .Op.Cit, (1999).p., 284.
[159]Ibid, p., 285.
[160]David, Drusilla Cornell and Michel Rosenfeld (eds),Op.Cit, p., 350.
[161]Ibid, p., 352.

الجزائريون المقيمين داخل الجزائر مصدرا للحقيقة، وهو ما منحهم موقعًا متميزًا من خلاله يتيسر لهم نقل طبيعة مشاكل الجزائريين إلى المجتمع الدولي.

كانت قرينة الحرية – ومن ثم احتمالات الحقيقة – تتشابك وبشكل وثيق مع تصريحات الحكومة الجزائرية – نظرا وكون المؤسسات الحكومية كانت ديمقراطية وممثلة للشعب. بالتالي، لم تكن هنالك حاجة للتمييز بين الحكومة والأشخاص، أو بالأحرى بين الحكومة الجزائرية والشعب الجزائري، نظرا لكون الأول يعكس الأخير. يمكن للمرء على ما يبدو الإشارة بدون أدنى إشكال إلى ما اعتبره "الجزائريون" انتهاكًا لسيادتهم، هي مجرد مبادرات دولية لم تحظ بالموافقة. وذلك من منطلق افتراض يقضي رفض الحكومة للتحقيقات الخارجية يمثل رغبة جماعية لكل الجزائريين في معارضة التدخل الخارجي، بما فيه أشكال التدخل الخفي، التي قد يكون مصدر استدعائها النظام أو جزء معين من المجتمع الجزائري. من باب افتراض ذلك التقارب الحكومي – الشعبي تم توجيه المساعدة الدولية من أجل التصدي ومكافحة الإرهاب – واستفادت – الجزائر من ذلك بشكل كامل.[162]

ينعكس افتراض تنوع الشعب الجزائري في قدرة المؤسسات الحكومية على تحقيق التقارب بين الشعب والحكومة، والتي يتم اعتبارها كقرينة دالة على الطبيعة الديمقراطية لـــلدولة الجزائرية. على هذا النحو، جاء في تقرير أخبار الإتحاد الأوروبي المؤرخ في12 فيفري 1998م، ما مفاده أن: "النظام الجزائري هو نظام متعدد الأحزاب، يمكن إجراء التداول السياسي فيه.. شهدت الجزائر، في السنوات الأخيرة، تغيرات كبيرة: لديها الآن رئيسا منتخب، وبرلمان منتخب يضم 10 أحزاب سياسية.. هناك نقاش حي في البرلمان. هناك أيضًا فصل ظاهري للسلطة التنفيذية عن الفروع العسكرية والقضائية.. الديمقراطية تعرف تقدما هناك".[163] ويضيف نفس التقرير ما يلي: " كانت هذه المؤسسات بمثابة منتديات حيوية للنقاش، سمحت بالتعددية والتعبير عن الآراء

[162]Chenal, Alain.Op.Cit, (1999).p., 429.
[163]Ibid, p., 429.

والتوفيق بينها.. إن الجزائريون انتخبوا مؤسسات تعددية أضحت تحت تصرفهم ومن خلالها يتناقشون ويمكن التعبير عن وجهات النظر المتضاربة وتسهيل التسويات".[164]

تم الإعتراف، من ناحية أخرى، وفي نفس التقرير بأن مسيرة دمقرطة البلاد لم تكتمل بعد: "الجزائر لم تصبح بعد ديمقراطية ولكنها ليست تحت حكم حزب واحد.. فذلك الأمر أصبح من الماضي".[165] في الواقع، لا يتوافق تنظيم السلطة السياسية في الجزائر بشكل كامل مع أعراف الدول الأوروبية، حيث: تم تشكيل الحرية في هذه الأخيرة بعد مضي قرون من النضال. غير أنه من باب الصدق تم ملاحظة الجزائر وهي تنطلق على الطريق نحو الديمقراطية.. إنها تتقدم نحو هدف الديمقراطية، لكنها لم تصل بعد إلى مرحلتها النهائية. لقد تجاوزت ماضيها، لكنها لم تصل بعد إلى مستقبلها".[166]

في الواقع، كانت الديمقراطية والتعددية السياسية في الجزائر جديدة وهشة، لكنها كانت دلالة على تجاوز البلد عتبة ماضيه. وفي تقرير الوفد البرلماني التابع للإتحاد الأوروبي المعنون ب: "رياح التغيير": "أظهرت المناقشات مع الأحزاب السياسية أن رياح التغيير بدت وكأنها تهب على الجزائر من خلال جميع الأحزاب والحكومة والمعارضة. فالكل شددوا على التزامهم بالعملية الديمقراطية الحالية".[167]

"بينما بدا المستقبل الجزائري وكأنه يحمل مؤشرات واعدة من أجل ترسيخ الديمقراطية والسلام، إلا أن ماضيها تمت كتابته كتاريخ طويل من الاضطرابات والعنف والقمع والنضال الدائم من أجل الحرية، ومن أجل ذلك خاض الشعب الجزائري في البداية حربًا دموية طويلة من أجل الاستقلال عن الاستعمار الفرنسي. ثم لاحقًا من أجل تحرير الدولة من هيمنة جبهة التحرير الوطني".[168] هذا أحد ما ورد في جلسة

[164]Martinez, Luis. Op.cit, (2000).p., 209.
[165]Ibid, p., 218.
[166]Ibibid, p., 222.
[167]ICISS.Op.Cit, (2001).p., 429.
[168]Ibid, p., 433.

استماع اللجنة الأمريكية التابعة لكتابة الدولة المكلفة بالشؤون الخارجية الأمريكية بتاريخ 5 ديسمبر 1998م.هذا النوع من النقاشات حول ماضي الجزائر لم يصور فقط الحاضر كصفحة تختلف عن الماضي، لقد أسست لمعيار من خلاله يمكن قياس مدى التقدم والحالة الراهنة للحرية والديمقراطية في الجزائر. وبناءً على ذلك، أصبحت الجزائر في وضع مختلف، بل أضحت عندهم حساسية شديدة بشأن استقلالهم وكرامتهم.[169] وهو ما أكده السفير الأمريكي "أسوشيتد برس": "الجزائريون فخورون جدًا باستقلالهم، فهم لا يقبلون الوصاية من أي شخص.. بعد أن ناضلوا من أجل هويتهم واستقلالهم، لم يكن الجزائريون مستعدين للتضحية بهما".[170]

[169]David, Drucilla Cornell and Michel Rosenfeld (eds),Op.Cit, p., 371.
[170]Ibid, p., 375.

المبحث الرابع: الجزائر في كيان البريكس: من القيادة الإقليمية إلى المشاركة في بناء نظام دولي جديد.

أعلنت الجزائر في 7 نوفمبر 2022م عن رغبتها في تقديم طلب قصد الانضمام إلى مجموعة (البريكس – **BRICS**) والتي تضم كل من: البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب إفريقيا.[171] وهو ما يعتبر ولأول مرة منذ استقلال البلاد التي عبر فيها مسؤول جزائري كبير عن رغبته في الاندماج في كيان اقتصادي دولي، بعيدا وخارج التحالفات الإقليمية والمحلية المعتادة، التي يظهر أن مخرجاتها أضحت غير مقنعة بالنسبة إلى الجزائر.

هذا الإنخراط الذي يأخذ في ذلك شكل "مشروع جيوستراتيجي"، سيدفع بذلك الكيان إلى تغيير تسميتها، على المدى القريب، إلى "بريكسا– **BRICSA**"، مدفوعة في ذلك بتأييد كل من روسيا والصين لمبادرة عضويتها. هذه الحركة الدبلوماسية القومية لها الكثير من الدلالات التي تظهر جد واقعية ومنطقية.

المطلب الأول: الجزائر والتموضع على الساحة العالمية.

تعتبر المصالح السياسية والجيوستراتيجية، أحد أهم المرتكزات التي تنطلق منها الدينامية الخارجية الجزائرية: فإذا علمنا أن دول البريكس مرشحة لأن تساهم في النمو الاقتصادي العالمي سنة 2025م بنسبة 40٪[172]. وهو ما من شأنه أن يعزز وضع الجزائر ومكانتها على المسرح العالمي، من منطلق وضعها الإقليمي كقوة أفريقية ومتوسطية، ومحور تقاطع بين آسيا وأمريكا الجنوبية. وهو ما ستكون له عوائد مهمة

---

[171] أنظر الرابط الآتي:

https://www.aa.com.tr/fr/afrique/alg%C3%A9rie-pourquoi-une-adh%C3%A9sion-aux brics-/2746127

[172] نفس الرابط.

على ذلك الكيان من خلال وزن نسبي إضافي يعزز من ثقله على المستوى العالمي، كفاعل مهم ومؤثر في نفس الوقت. بالنظر إلى ذلك، وفي المقابل، ستستفيد الجزائر من ثورة الابتكار والتكنولوجيا التي عرفتها كلا من الهند والصين من خلال استفادتها من التقنيات الجديدة أو ما يطلق عليه مسمى "الميزة المطلقة". وهو ما مكن تلك القوتين من الظفر بهامش كبير من الابتكار، متجاوزين في ذلك كل مراحل التطوير من خلال الإستثمار الإستراتيجي والاعتماد على التقنيات الحديثة. هذا إلى جانب، تقنيات عمليات نقل التكنولوجيا والتي ساهمت ولو بشكل جزئي في نجاح الصين.[173] حتى يتسنى لها ذلك، كان من الضرورة أن تكثف الجزائر سياستها من أجل تطوير التقنيات الرقمية والجديدة، خاصة وأن بحوزتها قوة عاملة ماهرة بإمكانها أن تؤسس الفرص، وهي الدولة القريبة من القارة الأوروبية ما من شأنه أن يمنح لها مساحة مهمة للاستثمار في الأمر. علما أن تنامي التجارة بين دول البريكس، وهو أمر في غاية من الأهمية، والصين في ذلك تلعب دورا مركزيا ومحوريا. وستكون الجزائر بمرافقة روسية وصينية قادرة على الانخراط في أسواق هذا الكيان الاقتصادي المهم، كفرصة هائلة من أجل تكامل اقتصادي عالمي عادل، نظرا وكون الجزائر تملك أصولا اقتصادية رئيسية: قوة طاقوية، مكانتها الجيوسياسية كشريك متميز، موقعها الجغرافي كمحور توازن.[174]

علما أن توقيت مثل هكذا رغبة يأتي في توقيت عالمي جد حساس ومتوتر (الأزمة في أوكرانيا، صدمة الطاقة)، وهو ما من شأنه أن يخلط الكثير من الأوراق دوليا وإعادة توزيع خارطة مناطق النفوذ العالمية، ولن تتمكن أية قوة إقليمية أو دولية الصمود من دون موارد القوة السيادية، وهو أمر في متناول دولة مثل الجزائر: حيث تبدو ولو أوليا أساسيات الاقتصاد الكلي للبلد في طور المتانة والتماسك، وقبل كل شيء تعتبر الجزائر من الدول القلائل التي ليست لديها ديون خارجية، وهو مدخل مهم من

---

[173] نفس الرابط.

[174] نفس الرابط.

مداخل تعزيز وتقوية السيادة الوطنية. باختصار هي مجموعة من العناصر تجعل من البلد قوة اقتصادية ناشئة في البحر الأبيض المتوسط.

بالتالي، يأتي الاهتمام الأساسي بهذه الدائرة الجيوسياسية المهمة من باب تعزيز عمقها ونفوذها الإقليمي، أي تقوية مكانتها السياسية والدبلوماسية في محيطيها الجهوي والقاري والتوجه من خلال تجسير ذلك الكيان الاقتصادي الدولي نحو وضع دولي تيح لها بل ويفتح لها الكثير من الخيارات والفرص، وذلك من مدخل اقتصادي بحت.[175]

كما وستسمح هذا النوع من المناورات الدبلوماسية الحاسمة للجزائر، من جهة أخرى، بتسجيل نقاط مهمة في مجال السياسة الخارجية مواجهة منها للمغرب المدعوم من طرف الكيان الصهيوني.[176] على الرغم من ذلك، فإن الحرب في أوكرانيا ساهمت بقدر مهم في الإخلال بالكثير من التوازنات الإقليمية والدولية، مستغلة في ذلك الجزائر تلك الفرصة التاريخية من أجل رسم رواق مصالحها ونفوذها الإقليمي وفق دبلوماسية هجومية وسريعة وفاعلة، ترتكز على أوراق رابحة: ثروتها الطاقوية وإمكاناتها الاقتصادية.[177] يحاول من خلالها البلد أن يجعل نفسه لا غنى عنه، من خلال إبراز قدرته على التفاوض والتجارة، وأن يكون جسراً بين إفريقيا وشمال إفريقيا وأوروبا.[178]

---

[175] نفس الرابط.

[176] أنظر الرابط الآتي:

https://www.humanite.fr/monde/algerie/l-algerie-brigue-une-adhesion-au-groupe-des-brics 770321

[177] نفس الرابط.

[178] نفس الرابط.

المطلب الثاني: البريكس.. فرصة لإعادة تشكيل النظام الدولي.

في سنة 2001م، عين "جيم أونيل" رئيسًا لمؤسسة البحث في الاقتصاد العالمي "**Goldman Sachs**"[179]، حيث سعى من أجل تأسيس مجموعة من مؤشرات وميكانيزمات النمو السريع الكبير للدول النامية، التي يعتقد أنها سيكون لها دور حاسم في الوقت الحاضر على التحول الاقتصادي العالمي. كخبير اقتصادي، لم يأخذ أونيل الكثير من الجوانب السياسية في عين الاعتبار، وأسس تلك المجموعة مستعينا بفئة مهمة من المؤشرات الاقتصادية، ارتكز فيها على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وحجم السكان. وفي ورقة الاقتصاد العالمي رقم 66 لعام 2001م الموسومة ب:"دول بريكس.. بناء اقتصاد عالمي أفضل"، توقع أونيل أنه: "على مدى العشر سنوات القادمة، سيتضاعف وزن دول بريكس، خاصة الصين التي ستعرف نموا على مستوى مساهتمها من الناتج الإجمالي العالمي. مما يثير قضايا مهمة حول تأثير المالية العامة والسياسة النقدية لدول البريكس على الاقتصاد العالمي".[180] وفي وقت لم يكن ليتوقع فيه أونيل أهمية تجمع عوامل التطور السياسي في تلك الدول، ابتكر مصطلح (**BRIC**) مع أخذه في عين الاعتبار لأهمية التطورات السياسية التي عرفها العالم في تلك المرحلة.[181]. في ذلك يقول أونيل:

"**تصور الموقف الذي من خلاله خطرت لي تلك الفكرة: كان ذلك بعد مرور فترة وجيزة من أحداث 9/11، حيث عززت الهجمات الإرهابية على نيويورك وواشنطن إيماني أن هيمنة الدول الغربية يجب أن تحل محلها قوى أخرى، أو على الأقل تحقق معها نوعا من التكامل تحت إطار آخر. فإذا استمرت العولمة بنجاح، لا ينبغي أن**

---

[179]The BRICS Post. "**Achievements lauded as BRICS Summit ends**." The BRICS Post,March 27, 2013. http: //the brics post. com/a chievement s-lau ded-a s-bri cs-su mmitends/ #.UZbisEq- gqd.

[180]BRICS Business Forum. "**Joint statement of the BRICS business forum 2012**" . BrazilIndia.http: //www .brazilind ia.co m/bri csstatement.pdf .

[181]Ibid.

تبحر تحت راية الولايات المتحدة. بدا لي ذلك بسبب الحجم الهائل من الموارد الإستراتيجية والإمكانات الاقتصادية والسكان التي تعرفها كل من: الصين والهند وروسيا والبرازيل. وغيرها من العناصر الأخرى التي تشترك فيها كأسواق ناشئة، ناهيك عدم ثقتهم في الغرب، ما يجعل من الشرق خطهم المستقبلي".[182]

في البداية، كان تأثير المصطلح (BRICS) مقصورًا على صعود دول البريكس في عالم المال، وذلك في أعقاب الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة، وهيمنة التعبئة العسكرية الأمريكية اللاحقة وغزو أفغانستان على الجغرافيا السياسية، وما أثاره ذلك كله على طبيعة النقاشات السائدة في السنوات التي أعقبت 11 سبتمبر 2001م. فالنجاح الأولي للولايات المتحدة أيد الافتراض العام بأن أفضل تعريف للنظام العالمي هو الأحادية القطبية التي تقودها الولايات المتحدة.[183]فقبل عامين فقط من تلك الهجمات، كتب "ويليام وولفورث" ما يلي:

"النظام أحادي القطب بشكل لا لبس فيه هو ما تتمتع به الولايات المتحدة وبقدر أكبر من ذلك بكثير، تحافظ من خلاله على هامش التفوق على الدولة التالية الأقوى أو، في الواقع، على جميع الدول الأخرى (القوى العظمى مجتمعة) أكثر من أي دولة رائدة في القرنين الماضيين. علاوة على ذلك، الولايات المتحدة هي الدولة الرائدة الأولى في التاريخ الدولي الحديث وبغالبية حاسمة في جميع المكونات الأساسية للقوة: الاقتصادية، العسكرية والتكنولوجية والجيوسياسية".[184]

وأضاف قائلا:

"الأحادية القطبية الحالية ليست سلمية فقط ولكنها دائمة. لقد مضى بالفعل عقد من الزمان القديم، و(...) قد يستمر لعقود عديدة. لا توجد دولة من المحتمل أن تكون

---

[182]Brooks, Stephen G. and William C. Wohlforth. "**American primacy in perspective**."Foreign Affairs 81 (July/August 2002). p., 20.
[183]Ibid, p., 21.
[184]Ibibid, p., 23.

في وضع يمكنها من مواجهة الولايات المتحدة في أي من أساسيات عناصر القوة.[185]

في عام 1999م، وصف "صموئيل هنتنغتون" النظام العالمي الحالي بأنه "أحادي القطب"، بحجة أن الولايات المتحدة في بعض الأحيان كانت بحاجة إلى مساعدة من طرف أصغر الدول من أجل تحقيق أهدافها. وعلى الرغم من ذلك، كان يعتقد أن "القوة العظمى الوحيدة" كانت "الدولة الوحيدة التي لها تفوق في كل مجال من مجالات السلطة – الاقتصادية، العسكرية والدبلوماسية والأيديولوجية والتكنولوجية والثقافية – وفي متناولها وقدراتها على تعزيز مصالحها في كل جزء من أجزاء العالم تقريبًا".[186]

لم تكن لتتأثر فكرة الهيمنة الأمريكية بشكل كبير بهجمات 11 سبتمبر 2001م الإرهابية. بالنسبة للكثيرين، السهولة والقدرة التي كانت تجدها الولايات المتحدة في نشر قواتها في منطقة بعيدة عن بلادها عززت من خلالها حدود – بدلاً من تقليصها – الانطباع القاضي بوجود قطبية أحادية سنة 2002م. وفي ذلك كتب "**بروكسووهلفورث**" أنه: "إذا لم تكن أولوية الولايات المتحدة اليوم الأحادية القطبية، فلن يحدث شيء على الإطلاق. الأشياء الوحيدة المتبقية للنزاع عالميا هي ستستمر الولايات المتحدة لفترة طويلة كقوة مهيمنة".[187]

كان الأمر الأكثر دلالة من كل تلك التحليلات للوضع الراهن هي النظرة الإيجابية المهيمنة آنذاك، والتي كانت تؤمن بأن الولايات المتحدة قادرة على الحفاظ على مستوى كبير من الفجوة بينها وبين القوى الطموحة. فعند الحديث عن إمكانات بقية المنافسين لها، على غرار كل من: ألمانيا، فرنسا واليابان، يتم الاستشهاد بها في الكثير من الأحيان مثل الصين. علما أن الهند كانت خارج كل تلك الحسابات، فما بالك بدولة مثل

---

[185]Cohen, Stephen Philip. **India: Emerging Power**.(Washington, DC: Brookings Institution Press, 2002), p., 39.
[186]Ibid, p., 51.
[187]Florini, Ann. "**Rising Asian powers and changing global governance**." International Studies Review 13, no. 1 (2011).p., 24.

الجزائر. فيما يتعلق بالولايات المتحدة وقدرتها على الحفاظ على نمو قوي، كتب "**بروكسووهلفورث**" ما يلي: "بعد الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية، اقترن الركود المحلي العميق والطويل للغاية بالنمو القوي في أماكن أخرى – في وقت كانت الولايات المتحدة المرشحة الأولى والأفضل وضعا – ولو بصفة جزئية – للاستفادة من العولمة".[188]

في الوقت نفسه، القليل من المتتبعين للشأن من تنبأ بتحول الصين إلى منطقة إقليمية جادة، ناهيك عن كونها أصبحت قوة عالمية، حيث اعتبر بروكسووهلفورث عام 2002م أن: "خمسون بالمائة من القوى العاملة في الصين تعمل في القطاع الزراعي، ونسبة قليلة من اقتصادها موجه نحو التكنولوجيا العالية والمتقدمة. في التسعينيات، كان الإنفاق الأمريكي على التطور التكنولوجي أكثر من 20 مرة بالمقارنة مع الصين، في وقت مضى على أسلحة هذه الأخيرة عقود كبيرة، ولا يوجد هنالك ما تفعله من شأنه أن يسمح لها بالهروب من الجغرافيا، وهو ما تركها محاطة بدول لها دوافع والقدرة على الانخراط في التوازنات الخاصة بهم. وهو ما دفع الصين إلى النمو وحولها إلى قوة عسكرية واسعة النطاق".[189]

تتعارض إلى حد "مؤسسة غولدمان ساكس" ما مع هذا الإجماع: في أكتوبر 2003م، نشرت ورقة أخرى بعنوان "الحلم مع دول البريكس: الطريق إلى 2050م"، حيث قدمت هذه الورقة تنبؤات أكثر تحديدًا وبعيدة المدى: توقعت أنه بحلول عام 2050م، ستكون اقتصادات دول مجموعة البريكس أكبر من حيث قيمة الدولار الأمريكي من مجموعة الستة التي تتألف من الولايات المتحدة وألمانيا واليابان والمملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا.[190] مثل تلك الورقة كانت لها تأثيرات قوية على المستثمرين والمصرفيين. وعلى الرغم من ذلك، والأهم من كذلك، هو تجاوز تأثير تلك الورقة على حدود العالم

---

[188]Beat the BRICS." Smart Affairs, February 5, 2014. http: //www .fore ignaffairs .com/artic les/1 40713 /eduardo-j -gome z/smart-de velop ment.
[189]Ibid.
[190]Ibibid.

المالي، وهو ما ساعد على تحول مصطلح دول بريكس، في السنوات التالية، إلى كلمة طنانة في السياسة الدولية.[191]كان تأثير ورقة عام 2003م أقوى بكثير من تأثير معظم المراقبين الذي سمعوا ولأول مرة بمصطلح "**BRICS**". منذ ذلك الحين، أصبح المحللون يستشهدون بالخطأ بعام 2003م كسنة تم خلالها ظهور مصطلح "البريكس".[192]

اعتبرت مؤسسة "غولدمان ساكس"، في عام 2005م، بأن دول بريكس ستنمو بوتيرة أسرع مما كانت عليه عام 2003م.[193] وبحلول سنة 2009م، اجتمع قادة دول بريكس للمرة الأولى في قمة رسمية.[194] وفي عام 2010م، أطلقت المؤسسة على السنوات العشر الأولى من القرن الحادي والعشرين ب: "عقد بريكس".[195]

على مدار ذلك العقد من الزمن، عزز المحللون فكرة مفادها أن هيمنة الولايات المتحدة كانت مؤقتة فقط. فعملية التحرير الاقتصادي أتت بثمارها على مستوى اقتصادات الأسواق الناشئة، مما أدى إلى اتساق معدلات نمو أعلى مما كانت عليه في العالم المتقدم، وذلك خلال النصف الثاني من ذلك العقد. في المقابل، يبدو أن قوة الولايات المتحدة غير المحدودة حتى الآن قد تصل إلى حدودها من خلال الاشتباكات العسكرية المكلفة والتي يحتمل أن تكون غير مدروسة سواء في العراق وأفغانستان، هذا إلى جانب التحديات التي تفرضها "الحرب على الإرهاب"، التي قلصت من حجم شرعية ممارسة وهيبة وضع القوة الأمريكية. وهو ما فتح نافذة لفرصة مهمة لصالح رؤية أكبر

---

[191]Arapova, Ekaterina Y. "**The 'BRICS Plus' as the first international platform connecting regional trade agreements**" . Asia-Pacific Social Science Review19, no. 2 (2019).p., 30.
[192]Ibid.
[193]Ibibid.
[194]Chase, Robert et al**. The Pivotal States: A New Framework for US Policy in the Developing World**.(New York: Norton, 2006).p., 165.
[195]Ibid, p., 194.

للدول الناشئة.[196] وحول ذلك، كتب المفكر "أشاريا" أن الجدل القائم حول الانحدار الأمريكي: "سرعان ما انطلق بعد تلاشي تفاؤل جورج دبليو بوش المبكر ب: "المهمة المنجزة"، إلى إحساس يشبه فيه فيتنام بمستنقع العراق، والتحول السريع لفائض كلينتون إلى عجز تاريخي".[197] فزوال الأحادية القطبية، وفقا لنفس المفكر: "لم يسرع بالانعزالية بل بالمغامرة".[198]

كما اعتبر كلا من "راندال شويلر" و"شيايو بو" أن: "الأحادية القطبية التي بدت بشكل غريب كانت تبدو دائما، وقبل بضع سنوات فقط، وكأنها لحظة عابرة".[199] إذ يعتبرون في نفس السياق أن الولايات المتحدة: " لم تعد قوة عظمى على المتنافسين المحتملين. فبقية العلم بات يلتحق بالركب".[200] وهو ما دفع بالصحف الغربية إلى إطلاق إشارات وتلميحات تقضي بحاجة الغرب لإدارة تراجعها النسبي.[201] حيث أشار "فيليب ستيفنز"، على سبيل المثال، إلى ما أسماه بالمفاجأة الكبيرة، عندما قال أنه:

"بالنسبة لأولئك الذين نشأوا على افتراض أن العالم ينتمي إلى فئة صغيرة أو مجموعة من الدول الجالسة على جانبي شمال الأطلسي، هنالك أمران مذهلان يحدثان: الأول، هو السرعة المذهلة للتحول – بالنظر إلى الوراء إلى عام 2000 هو رؤية قرن مضغوط إلى عقد. والآخر، هو القوة التي من خلالها ساهم وتواطأ الغرب على زواله".[202]

---

[196]Crowe, Portia. "**Goldman Sachs isditchingIts BRIC fund**." Business Insider,November 8, 2015. http: //uk. Business insider .com/ goldman-sachs-i s-dit ching-its- bric- fund- 2015-11.

[197]Charles Krauthammer. "**The Unipolar Moment**." Foreign Affairs 70, no. 1 (1990). p., 23.

[198]Ibid, p., 23.

[199]Brooks, Stephen G. and William C. Wohlforth. "American primacy in perspective."Foreign Affairs 81 (July/August 2002). p., 20.

[200]Ibid, p., 21.

[201]Ibibid, p., 23.

[202]BRICS Business Forum. "**Joint statement of the BRICS business forum 2012**." BrazilIndia.http: //www .brazilind ia.co m/bri csstatement.pdf .

أخيرًا، ساهمت الأهمية المتزايدة للتحديات العالمية الحقيقية، على نطاق واسع، من: تغير المناخ والدول الفاشلة والحد من الفقر والانتشار النووي في تشكل إجماع متزايد على أن البلدان الناشئة مثل: البرازيل، الهند والصين لا غنى عنهما في الجهود المبذولة من أجل التطورات ذات مغزى،[203] إذ لم تعد القمم العالمية قادرة على ادعاء الشرعية والشمول دون دعوة البرازيل وروسيا والهند والصين.[204] فعملية الانتقال من مجموعة الثماني إلى مجموعة العشرين يعد أحد أقوى رموز هذا التحول نحو نظام متعدد الأقطاب. وذلك بصرف النظر عن 43.3 في المئة من سكان العالم السكان وربع مساحة الأرض.[205] علما أن دول بريكس كانت مسؤولة، خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، عن 27.8في المائة من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بقيمة إسمية تقدر ب: 36.6 في المائة.[206]

المطلب الثالث: البريكس.. وإحياء مشروع إعادة بناء نظام اقتصادي عالمي عادل.

بينما تلقى "جيم أونيل" الكثير من الثناء لقيامه بصياغة مصطلح **(BRIC)**، أي فكرة إنشاء مجموعة كبيرة من البلدان النامية ذات أهمية كبيرة، في وقت لم تكن لتتوفر فيه إمكانات جديدة للنمو الاقتصادي، صاحب ذلك ظهور مصطلحات مرافقة لمصطلح أونيل، على غرار: "الدول المتوحشة"، "دول الحيتان"، "الدول المحورية"، و"العشرة الكبار"، كانت صيغت كلها في تسعينيات القرن الماضي، إشارة إلى أنه سيكون هنالك صعود للبلدان الكبيرة الأراضي والإمكانات الاقتصادية، وذلك على المدى الطويل، بثقل عميق لدرجة أنها ستغير من مصفوفة التوزيع العالمي للسلطة، وهي قواسم تحتفظ بنسبة مهمة منها الجزائر. حيث انطلق الدبلوماسيون في تلك الدول الناشئة في تحديد

---

[203]Bellamy, Alex J. **Global Politics and the Responsibility to Protect: FromWords to Deeds** (London: Routledge, 2011). p.,112.
[204]Ibid, p., 119.
[205]Ibibid, p., 123.
[206]Alessi, Christopher. "**Does the BRICS group matter?**" Council on Foreign Relations ,March 30, 2012. http: //www .cfr. org/e merging-ma rkets /does -bric s-gro up-ma tter/ p2780 2.

طبيعة العلاقات والتفاعلات البينية ومتعدد الأطراف كشركاء اقتصاديين محتملين مستقبلا. وعلى الرغم من ذلك – في تلك الفترة – بدا أن الأحادية القطبية هي السمة الغالبة على النظام العالمي. فقلة منهم من توقع صعود قوى مثل الصين والهند للعب أي دور دولي مهم في المستقبل القريب.[207] ففي الوقت الذي بسطت مجموعة الدول السبع هيمنتها الاقتصادية والجيوسياسية العالمية، كانت دول بريكس تواجه تحديات داخلية شديدة، على غرار: ارتفاع معدلات الفقر والأمية في الهند، انعدام الاستقرار الاقتصادي، انتشار العنف الحضري وعدم المساواة في البرازيل، التلوث والعواقب السلبية للتحضر السريع في الصين، والاضطراب الاقتصادي في روسيا، ما يوحي أن تلك الدول لم تكن بعد جاهزة لتولي دور أكثر بروزًا وأهمية في الاقتصاد العالمي أو الشأن السياسي الدولي. وهي وضعيات تجاوزتها الجزائر وعرفتها بشكل نسبي وبدرجات متفاوتة مع دول كيان "بريكس".

بالتالي، مجموعة **(BRICS)** لم تتحول إلى إسم مألوف بسبب حداثتها المفاهيمية، بل لكونها ترمز بقوة إلى السياق الذي بدت بعيدة عنه في التسعينيات، لتصبح ذات معنى ومغزى في المضمون العالمي في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين: حيث عرفت موازين القوة العالمية تحولا هائلا من الولايات المتحدة وأوروبا نحو القوى الناشئة مثل: الصين والهند والبرازيل. وهو ما جعل العالم يبدوا أقل غرابة وأكثر تنوعًا أيديولوجيًا.[208] ليتم تبني ذلك الكيان تعزيزا لذلك التوزيع المتغير للقوة في النظام العالمي. ليبدو، في الأخير، أن المصطلح مفيد كسيناريو معقد يتسم بإعادة توزيع القوة العالمية، من طرف جهات فاعلة قائمة بحد ذاتها (قوى إقليمية) منخرطة في ورشة بناء "عالم ما بعد أمريكا" أو ما يصطلح عليه ب:"عالم ما بعد الغرب".[209] أو كما وصفه

---

[207]Ibid.

[208]Betts, Richard K. "**Institutionalim perialism**." The National Interest, May/June 2016.http: //national inter est.org/bookreview/institutional-imperialism- 5176? page= 5.

[209]Ibid.

"أميتاف أشاريا" عام 2014م ب: "نهاية النظام العالمي الأمريكي".[210] كاتجاه سبق وأن انخرطت فيه الجزائر في إطار قيادتها لمرافعات حركة عدم الانحياز، أو في إطار عقيدة المقاومة والصمود المتبناة من خلال الخط الدبلوماسي الخارجي القومي الجزائري. وهي تنبؤات استندت، في ذلك الوقت، إلى استقراء على غير العادة لمعدلات نمو عالية في العالم الناشئ.[211]

المطلب الرابع: البريكس.. دروس من التجربة من أجل تعزيز المكانة الدولية للإقتصاد القومي الجزائري.

في واقع الأمر، لفقد أثبت النظام الدولي أنه بطيء عندما يتعلق الأمر بمسألة التكيف مع الحقائق الجديدة: فاستمرار مركزية مجموعة الثمانية، والتي شملت كلا من كندا وإيطاليا، عوض الصين والهند، تسبب في تنامي مشاعر الاستياء بين صانعي السياسة في برازيليا وبكين ونيودلهي. فخلال قمة"**G8**" في "**Gleneagles**" عام 2005م، قرر رئيس الوزراء البريطاني توني بلير تفعيل مبادرة " **G8+5**"، غير أنها فشلت في دمج أيا من تلك القوى الناشئة وبشكل دائم. وهو أمر ينطبق حسب ما أشارت إليه مجلة الإيكونوميست لسنة 2006م، إلى نقص الإصلاح على مستوى مؤسسات بريتونوودز:

"**من السخافة أن يكون للبرازيل والصين والهند نفوذا أقل بنسبة 20٪ داخل صندوق النقد الدولي منه من دول كهولندا وبلجيكا وإيطاليا. وذلك على الرغم من أن الاقتصادات الناشئة هي أكبر وبأربعة أضعاف من حجم العملات الأوروبية، وذلك بمجرد تعديل العملة**".[212]

---

[210]Ibibid.

[211]BRICS International Competition Conference. "**The second BRICS international competition conference concluded successfully**" BRICS International Competition Conference. http://www.brics2011.org.cn/english/.

[212]Ibid.

في عام 2003م، أنشأت ثلاث قوى ناشئة "الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا" منتدى الحوار(**IBSA**)، الذي تأسس بعد مفاوضات جرت بين الهند (رئيس الوزراء أتال بيهاري فاجبايي) والبرازيل (الرئيس لويس إيناسيو لولا دا سيلفا) وجنوب أفريقيا (الرئيس تابو مبيكي). وذلك في نفس السنة التي نظمت فيها مجموعة الثمانية قمتها في إيفيان بفرنسا.[213] حيث تمت دعوة الثلاثة إلى تلك القمة كمراقبين، غير أنهم سرعان من انتابهم شعورا بأن الدعوة كانت رمزية فقط. وفي ذلك، في وقت لاحق، لولا: "لا نريد أن نشارك فقط لأكل الحلوى، نريد أن نأكل الطبق الرئيسي ثم الحلوى ثم القهوة".[214]

بعد مرور ثلاثة أيام فقط، اجتمع كلا من وزير الخارجية الهندي "ياشوانتسينها"، وزير خارجية البرازيل "سيلسوأموريم ووزير جنوب أفريقيا للعلاقات الدولية "**Dlamini-Zuma Nkosazana**" في برازيليا، في ما أسموه "باجتماع رائد"، مضفين في ذلك الطابع الرسمي على (منتدى الحوار– **IBSA**) من خلال اعتماد "إعلان برازيليا".[215] وحول ذلك علق "سيلسوأموريم"، بعد مضي عدة سنوات من إضفاء الطابع المؤسسي على تجمع (IBSA): "حان الوقت للانطلاق في إعادة تنظيم العالم في الاتجاه الذي تتوقعه وتحتاجه الغالبية العظمى من البشر".[216] وعلى الرغم من كون تجمع (IBSA) لم يكن ليكتسب أبدًا نفس الشهرة الدولية التي عرفتها مجموعة بريكس، إلا أن تأسيسها كان يرمز إلى نمو القوى الناشئة وجاهزيتها لاستكشاف القواسم المشتركة التي تربطها ومجالات التعاون فيما بينها، وهو أمر لا بد أن تدركه الجزائر في تفاعلها مع قوى إقليمية تقع تحت كيان اقتصادي مهم في حسابات مستقبل التوازنات

---

[213]Bosco, David. "**Abstention games on the security council**." Foreign Policy, March 17,2016. http: //bos co.fo reignpolic y.com /post s/201 1/03/ 17/abstention_games_ on_the_security council.

[214]Ibid.

[215]Ibibid.

[216]Cheng, Hui Fang et al. "**A future global economy to be built by BRICs**." Global Finance Journal 18, no. 2 (2007). p., 143.

الجيوستراتيجية الكبرى. علما أن الأزمات المالية التي عرفها العالم مؤخرا لم تكن عنصراً أساسياً فقط تم من خلاله تعزيز فرضية الحاجة العالمية للتعددية القطبية، بل ساهمت أيما مساهمة في تحول دول البريكس إلى تجمع سياسي دولي، يجتهد في إعادة توزيع خارطة السلطة العالمية بداية من حوكمتها المالية.

المطلب الخامس: الجزائر واتجاهات الإنخراط في مشروع إعادة صياغة مضامين توزيع القوى العالمية.

إن ارتفاع عدد الدول المنخرطة في مجموعة البريكس من شأنه أن يكون له تداعيات على مستقبل النظام العالمي الذي تقوده حاليا الولايات المتحدة الأمريكية: فكثيرا ما تؤكد القوى الناشئة على غرار الجزائر على أهمية السيادة وعدم انتهاك القانون الدولي، وهو ما يعد سببا لميلهم إلى التشكيك في ميولات الغرب للتدخل في الشؤون الداخلية للدول من أجل تعزيز الديمقراطية: حيث بدأت البرازيل لتوها في العمل بنشاط في الانخراط في النقاشات المتعلقة بالتدخل الإنساني، فعلى سبيل المثال: اقترحوا أولاً مفهوم "اللامبالاة" في خطابهم الرسمي، ثم طور المفهوم إلى "المسؤولية أثناء الحماية" وذلك عقب تدخل الناتو في ليبيا عام 2011م.[217] علما أن كلا من الجزائر والبرازيل تدركان تمام الإدراك أنه يجب أن يكون المجتمع الدولي مسؤولاً عما إذا كانت الدول غير راغبة في التدخل أو غير قادرة على حماية مواطنيها.[218] ومع ذلك فهما يدركان تمامًا تلك المخاطر الصادرة من نظام دولي يعاني من ازدواجية مخرجاته ما يتعلق منها بتطبيقاتها على الضعيف والقوي على حد سواء. خاصة في تلك الملفات التي يرافع من خلالها من أجل حقوق الدول الأضعف، التي تكون موضوع تجاهل كبير من طرف القوى العظمى – سواء تعلق الأمر بدعم حقوق الإنسان أو إدانة الإرهاب الدولي –. وهو نفس الخط الذي ترابط عليه كلا من الهند وجنوب إفريقيا. للإشارة، هذه الأخيرة

---

[217]Fues, Thomas. "**Global governance beyond the G8: Reform prospects for the summit architecture**." IPG 2/2007.p., 11.

[218]Ibid, p., 14.

لعبت دورًا مهمًا في الترويج في القارة الأفريقية لفكرة "اللامبالاة"، إلا أنها كانت، وفي نفس الوقت، تنتقد بشدة الطريقة التي تم من خلالها تنفيذ حملة الناتو في ليبيا.[219]

في هذا السياق، افترض العديد من المراقبين الغربيين أن القوى الناشئة مثل الصين والهند والبرازيل سوف تسارع في إدانة ضم روسيا القرم في أوائل عام 2014م، ودورها المستمر في شرق أوكرانيا. هذا لكون العديد من تلك القوى الناشئة لديها مقاطعات لا تتحكم فيها بشكل كامل أو هي موطن للحركات الانفصالية، مثل: كشمير (الهند) والتبت وشينجيانغ (كلاهما جزء من الصين). ويمكن قياس ذلك بالوضع السيادي الجزائري مع بعض المبادرات الانفصالية الداخلية، على غرار حركات ترافع من أجل وضع مستقل عن الدولة الوطنية. كما يشير "زاكاري كيك"، فإن دعم دول البريكس بالكامل لبعضها البعض "يمكن التنبؤ به"، على الرغم من أن هذه المجموعة كانت مقيدة دائمًا بالاختلافات الموجودة بين أعضائها، فضلاً عن "النقص العام في المشاركة بين هذه الدول المختلفة والمتفرقة جغرافيًا".. "كثيرا ما حاول البريكس التغلب على هذه التحديات الداخلية من خلال التكتل خلف معاداة الغرب أو على الأقل التوحد حول موقف ما بعد الغرب. بهذا المعنى، ليس من المستغرب أن تعارض المجموعة المحاولات الغربية لعزل أحد أعضائها".[220]

علما أنه، قبل صعود الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب وانتخابه عام 2016م، توقع العديد من العلماء وبشكل متشائم أن القوى الصاعدة "لن تلعب وفقًا لقواعد الغرب. "لقد توقعوا عمومًا أن تستخدم تلك القوى "الوضع المكتشف حديثًا من أجل متابعة رؤى بديلة للنظام العالمي".[221]

---

[219]Cheng, Hui Fang et al. "**A future global economy to bebuilt by BRICs**." Global Finance Journal 18, no. 2 (2007). p., 143.

[220]Bagchi, Indrani. "**BRICS summit: Member nations criticize the west for financialm is management**." The Times of India, March 30, 2019. http: //timesofindia. Indiatimes .com/ india /BRIC S-summit-Member -nations-c riticizes- the-W est-f or-fi nancial-mi smanagemen t/art icles how/1 24625 02.cm s.

[221]Ibid.

المطلب السادس: وجهات نظر جزائرية – بريكسية مشتركة وأكثر دقة.

بينما تتفق جميع القوى (الإقليمية) الناشئة مع القضايا الأساسية، مثل: المؤسسات الدولية، الأمن التعاوني، المجتمع الديمقراطي، حل المشاكل جماعيا، قدسية السيادة الوطنية وسيادة القانون. فحسب رأيهم، الأمر مختلف ودرجاته ومستوياته متباينة، نظرا كون التراتبية الهرمية الحالية معيبة ، وهي كفكرة لم تكن لتكتسب المزيد من الأهمية لولا انتخاب الرئيس السابق ترامب: إذ كثيرا ما عارضت البرازيل وجنوب إفريقيا والهند على وجه الخصوص التسلسلات الهرمية الضمنية والصريحة للمؤسسات الدولية المتعددة الامتيازات، والتي غالبًا ما تتمتع بها القوى العظمى خاصة خلال المداولات الدولية. وبدلاً من التشكيك في المبادئ العامة التي يقوم عليها النظام الدولي، في حد ذاته، كثيرا ما أعربت تلك القوى الناشئة عن قلقها العميق بشأن ما إذا كان نظام الفاعلون المهيمنون على استعداد للعيش في نظام متعدد الأطراف، يخضع فيه الجميع لنفس القواعد.[222]

تعتبر كلا من الجزائر ودول البريكس المعاملة بالمثل ركيزة مفتاحية للنظام الدولي، إذ في ذلك لا يجب تمثيل المساواة بين الدول فقط من خلال القواعد الدولية، بل وفي طريقة تطبيقها.[223] وهو ما يعتبر أصلا تشكيكا في تفعيل المعايير الليبرالية، بدلاً من الأهداف والقيم التي توجههم والتي تشكل علاقة وتفاعلات البريكس في النظام العالمي اليوم. وهو ما يفسر سبب استمرار تفسير الأممية الليبرالية في بعض الأحيان من بعض

[222]Flemes, Daniel. "**Emerging middle powers' soft balancing strategy: State and perspectives of the IBSA dialogue forum**." GIGA Working PaperNo. 57, August 1, 2020. https://ssrn.com/abstract=1007692.
[223]Ibid.

القوى الناشئة كشكل من أشكال الإمبريالية الليبرالية، واعتبار سلطة الولايات المتحدة في مركز النظام الليبرالي بمثابة تهديد لهم.[224]

في الوقت نفسه، يعتبرون أن النظام الليبرالي غير كامل إلى حد كبير نظرا لتجاوزات منشئيها التي كثيرًا ما قوضت النظام –وهو ما يعد انتقادا سابق بكثير من رئاسة ترامب –.تعد دول البريكس الأكثر قلقا على التسلسلات الهرمية الخاصة بالمؤسسات الدولية وكذا العديد من الامتيازات التي غالبًا ما تتمتع بها القوى الراسخة – مثل حق الولايات المتحدة في تعيين رئيس البنك الدولي وحق الإتحاد الأوروبي في تعيين رئيس صندوق النقد الدولي –. وفي ذلك، يشير "ريتشارد بيتس": "المهيمنون ليسوا مقيدون تمامًا، فهم يستفيدون دوما من الاستثناءات وبنود الإفلات وحقوق النقض، وغيرها من الآليات التي تسمح للدول الأقوى باستخدام المؤسسات كأدوات للسيطرة السياسية".[225]

بدلا من التشكيك في المبادئ الفكرية التي تحدد النظام العالمي، تسعى القوى الناشئة إلى تأسيس نظام متعدد الأطراف تطبق فيه نفس القواعد على الجميع –، في إطار قواسم قيمية وسياسية تتقاطع من خلالها الجزائر في الكثير منها مع الأهداف الدافعة بالمجموعة في اتجاه توسعة هذا الكيان في شكل حاضنة لقيادات إقليمية وشتات القوى الجغرافية تحت مقاربة المقاومة العالمية المناهضة للتفرد الأمريكي ولشكل توزيع السلطة العالمية الحالية. وهو ما من شأنه أن ينعكس على مصداقية وشرعية تلك القوى في حاضنتها ومنطقة نفوذها الإقليمية الأصلية (القارية).

---

[224]Davies, Martyn. "**South Africa, the BRICS and new models of development**."Boao Review, November 25, 2017. http: //www .boaorevie w.com /pers pective/20 12/11 21/10 .html

[225]Gray, Kevin and Craig N. Murphy. "**Introduction: Rising powers and the future of global governance.**" Third World Quarterly 34, no. 2 (2013).

خلاصة واستنتاجات الفصل الرابع:

بناءً على ما سبق، فإنه غالبا ما يرتبط مستقبل القوى القيادية إقليميا بقدرتها على تطوير الروابط مع القوى الخارجية بنفس القدر الذي تنمي فيه تفاعلاتها مع بقية القوى الإقليمية. بينما ساهمت نظرة النظام السياسي الجزائري في إدارة الشأن الوطني من منطلق حماية مكاسب الثورة وضرورات السيادة الوطنية، إلا أن تصدير هذا الخطاب وتلك القيم كان ينطلق من مبررات الخوف ومقاربة حمائية تجعل من خطواته الإقليمية تنقصها جرأة تبني مقاربة القيادة من الأمام.

في الواقع، كلما زادت فعالية النظام السياسي الجزائري خارجيا كلما استبعدت من سياستها مفاهيم التجديد والتغيير ودمقرطة الرؤية الوطنية. وهو ما من شأنه أن يحد ويقيد التطلعات والممارسة الإقليمية للدبلوماسية الجزائرية، ما يدفعها، في الكثير من الفترات، إلى العودة إلى قوى فوق قومية مؤثرة طلبا للدعم على غرار كل من الصين وروسيا.. وحتى فرنسا في بعض المراحل. وهو أمر يسيء بل ويقوض من سمعة قوتها في المضمون الإقليمي. غير أنه وفي وضعيات أخرى، من شأن توجه الجزائر نحو قوى رئيسية أخرى أن يساهم في تصحيح الكثير من التوازنات الإقليمية والدولية الجديدة، وهو ما يدخل في إطار شكل من أشكال التضامن والمؤازرة الإستراتيجية بين القوى المحورية. الأمر الذي أعاد الجدل حول احتمالية عودة عواصم القوة القيادية الإقليمية إلى نظام الكتل الجيوسياسية من أجل تحقيق التوازن بدلا من دعم القوى العظمى، كمركز ثالث يأخذ في ذلك نمط "تكتل دول عدم الإنحياز"، متخلية في سبيل ذلك عن سياستها التقليدية الموالية لتلك القوى، الولايات المتحدة الأمريكية أساسا. بحثا عن مواقع أكثر استقلالية، ناهيك عن تحسينها لعلاقاتها مع عدد كبير من الدول خارج حاضنتها الإقليمية. محددة، في ذلك، وفي نفس الوقت، مصالحها المشتركة مع بقية الفواعل الدولية الأخرى.

علما أن نهج وسياسة استغلال التنافس بين القوى العظمى، كثيرا ما استثمرت فيه الجزائر من أجل دعم المؤسسات الإقليمية والتي هي بطريقة أو بأخرى تعد مدخلا مهما من خلاله يمكن أن تعزز وتدعم مجهودها ووزنها الإقليمي وبشكل رسمي، كنوع من التوظيف الإستراتيجي لتلك التفاعلات الخارجية المهمة (الإحتكاكات الجيوسياسية الإيجابية)، توظف من خلالها الجزائر خبرتها الدبلوماسية والأمنية لتصبح بيدقا مهما ونشطا على رقعة الشطرنج الإقليمية والعالمية.

خـــاتـمـة

خـــــاتـــــمـــــة:

بناءً على ما سبق، فإنه من خلال موضوع الأطروحة يمكن اعتبار محددات تعريف الجزائر كقوة إقليمية خاضعة لميزات من صميم شروط التحول إلى قوة وسطى. فالدولة الجزائرية هي قوة إقليمية ليس فقط لأنها تقود هندسة الأمن والسلم الإقليمي من الخلف أو لكونها تملك من الموارد الاقتصادية ما يؤهلها لذلك. ولكن أيضًا، لكونها تتمتع بمكانة معينة وتنتمي إلى فئة خاصة من الدول النشطة في المجتمع الدولي: فوضعها معترف به في القانون الدولي وتحظى باحترام كبير جراء خبرتها وممارساتها الدبلوماسية. هذا على الرغم من كون الكثير من القوى الوسطى/ القيادات الإقليمية لا تحظى بمثل هكذا مكانة رسمية في المجتمع الدولي. غير أن هذا الوضع الإقليمي النسبي للجزائر الذي تتمتع به يعرف نوعا من القيود المفروضة من منطلق اعتبارات تاريخية وأخرى مرتبطة أساسا باتجاهات الاستقرار السياسي الداخلي للجزائر.

علما أن مثل هكذا مستوى من القوة يدفع بالجزائر للمحافظة على مكانة إقليمية من خلال مستوى أعلى من الفاعلية في توظيف قواها الكامنة تجعلها متاخمة رمزيا لفئة القوى الرئيسية ذات القابلية والأهلية للتحول إما لفواعل كبرى أو قوة إقليمية ونقطة ارتكاز دولي. ما يسمح لها بتقاسم مصالح معينة في السياسة الدولية. عادة ما تنطلق مثل هذا النوع من القوى من الإدعاء القاضي بمرافعتهم من أجل حقوق سامية مع قبولهم لمسؤوليات خاصة وأحيانا استثنائية. هذه الصلاحيات غالبًا ما تجعلهم يصورون أنفسهم كمديرين للعلاقات الإقليمية خاصة عند نهاية الأزمات الإقليمية الكبرى، حيث يأخذون بزمام المبادرة في ترتيب وتسوية السلام واستعادة النظام الإقليمي. وعادة ما تحتفظ الجزائر في ذلك بنفوذ ناعم ومسيطر في بناء سياسات إقليمية قائمة على نوع من تقاسم الصلاحيات الإقليمية الثانوية للحصول على قبول من طرف قوى صغرى وأخرى رئيسية يخدمها بشكل فعال في تأكيدها على حصرية الدولة الجزائرية كقوة

محورية في حاضنتها الإقليمية. وهذا يشير عموما إلى نوع من الطبقية يحاكي في ذلك المجتمعات في عملية تصنيف القوى ومراكز النفوذ الإقليميين، علما أن الجزائر كقوة إقليمية/ قوة وسطى لا تنحاز إلى مثل هكذا تصنيف أو توصيف على وجه العموم، وذلك يرجع لسبب واحد: هو أن التقسيم بينها وبين من هم أدناها في التسلسل الهرمي الإقليمي أقل وضوحا بكثير من التمييز بين مستويات القوى في الحاضنة الإقليمية الواحدة، مما يجعل الأمر يبدو أقل سهولة عندما يتعلق الأمر بتجميعهم معًا من الناحية المفاهيمية. هذا ناهيك عن تقاسمها للمصالح والتي يظهر أنها غير جوهرية ودائمة مثل ما هو الأمر بالنسبة لمصالح القوى العظمى. مما يجعل من الصعب تطوير هذا النوع من الوعي إقليميا.بالنسبة للجزائر، هناك حاجة للدفاع عن سلطتها وتأثيرها الإقليميين ضد التحديات من الأسفل والقلق والحفاظ على موقعهم المتفوق ضد قوى رئيسية إقليمية محتملة. وهو ما يشكل حافزا قويا من خلاله يتم محاصرة هذا النوع من المنافسة الإقليمية من خلال العمل على نقاط ارتكاز عالمية على غرار الانضمام إلى كيانات ومحاور مهمة (على غرار كيان بريكس) تضيف لقوة الدولة قيما مضاعفة تؤثر على وزنها النسب إقليميا، وهو ما سيدفع بالقوى الإقليمية الأخرى إلى تنسيق سياساتها مع القوة الإقليمية المحورية.

غير أنه ما يعاب على الجزائر هو افتقادها لمصالح دفاعية ضد التحديات التي تفرضها القوى الأصغر في الدائرة الإقليمية. والتي عادة ما تعمل في سياق خطط مشتركة تمليها وتوظفها قوى عظمى. في حين قد تلتقي في الكثير من الأحيان مع نفس ذلك النوع من القوى (الصغرى) عند الدفاع والمرافعة من أجل حقوقها، أو قضايا معينة ذات أهمية كبيرة. إلا أنه، بشكل عام، الجزائر كغيرها من القوى الإقليمية الرئيسية غير قادرة على تحقيق الحد الأدنى من التضامن الإقليمي أو الحفاظ عليه. وهو جعل القوى العظمى في التاريخ الحديث تبدو دوما كطبقة متميزة في المجتمع الدولي.

يبدو أنه يمكن تمييز الجزائر من حيث كونها قوة إقليمية رائدة وبشكل أفضل من مدخل حقائق القدرة والقوة التي تمتلكها والقوة والسلطة الإقليمية التي تمارسها: فإذا كان الأمر يتعلق بالقيادة الإقليمية، معناه نصبح أمام وضع تكون فيه للجزائر القدرة على فرض إرادتها على الدول الأخرى وكذا مقاومة كل محاولات فرض القوة أو القوة من طرف دول أخرى تابعة إلى نفس الإقليم. بالتالي السلطة الإقليمية للدولة الجزائرية قد تعرف بأنها الوسيلة التي من خلالها تمارس قوتها على رقعة جغرافية إقليمية معرفة. وعادة ما يتم تقدير القوة الإقليمية بمحاولة تقييم القوة الموجودة تحت تصرف الدولة، أي أن الأمر يتعلق هنا أساسا بالقوة الكلية/ الشاملة للدولة (العسكرية، الاقتصادية والأخلاقية). ويشتمل كل منها على العديد من المكونات، والبعض منها يصعب قياسه أكثر من البعض الآخر. والأكثر أهمية من ذلك، ولو بشكل نسبي، هو مستوى الإعتماد المتبادل بين تلك العناصر، والاختلافات الموجودة بين القوة المحتملة والفعلية وبين الدفاعية والهجومية، وهو ما يعد أحد الصعوبات المضافة إلى مشاكل تقدير قوة الدولة إقليميا بشكل دقيق.

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المراجع والمصادر:

أولا: باللغة العربية:

1 – الكتب:

1)– أحمد، المتليلي، **الإستراتيجية الفرنسية في المغرب العربي: مرحلة ما بعد الإستعمار وإشكالية تماسك الدولة**، (دار العودة، بيروت، (د.ت.ن)).

2)– السعيد، العياض، **الجبهة الإسلامية للإنقاذ: النشأة والنكسة**، (دار الوطنية للكتاب، الجزائر، 2005م).

3)– محمد ،السقاف، الجزائري، **المسألة البربرية في شمال أفريقيا**، ج3، (دار القلم للنشر والتوزيع، القبة – الجزائر، 2010م).

4)– محمد، المنجلي، **هويات جزائرية**، (المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 2003م).

5)–عبد القادر، نور: **حوار حول الثورة**، إشراف خليفة الجنيدي، ج1، (المركز الوطني للتوثيق والصحافة والنشر1986) .

6)– يوسف، الديلمي، **التطور السياسي للحركة الإسلامية في الجزائر**، (دار النصر للنشر، باتنة، 2009).

2– الملتقيات والندوات:

7)– **سلسلة الملتقيات**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 54، 1998.

8)- غربي، الغالي، "السياسة الفرنسية لفصل الصحراء وردود الفعل الوطنية"، **سلسلة الملتقيات**، فصل الصحراء في السياسة الاستعمار الفرنسي، (1998).

3- المجلات:

9)- بشير، بومعزة، الاستعمار جريمة ضد الإنسانية – جريمة حرب- **مجلة المصادر**، العدد 3، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 54، (2000م).

10)- جمال، يحياوي، ظروف انعقاد مؤتمر الصومام، **مجلة المصادر**، العدد5، المركز الوطني للدراسات والبحث في تاريخ الحركة الوطنية، (2001).

11)- حسن، بومالي، التمدن في فن التعذيب، **مجلة أول نوفمبر**، عدد 31 الجزائر، (1978).

12)- نظيرة، شتوان، سويداني بوجمعة، الوطني الثائر، **مجلة حولية المؤرخ**، (2002).

4- المراسيم والقوانين:

13)- الدساتير الجزائرية: 1963,1976,1989,1996,2016,2020.

ثانيا: باللغة الفرنسية:

1- Livres:

14)- Abdelmalek Alaoui, **Le Temps du Maroc**, (éditions La Croisée des Chemins, 2021).

15)- Addi, L. **L'Algérie et la démocratie**, (Paris: La Découverte, 1995).

16)- Badie, Bertrand. Le **Temps des HUMILIES. Pathologie des relations Internationales**, (Paris: Odile Jacob. 2014).

17)- Balta, Paul and Rulleau, Claudine. **L'Algérie des Algériens, vingt ans après**. (Paris: Les éditions ouvrières. 1981).

18)-Barbier, Maurice. **Le conflit du Sahara occidental**. (Paris: L'Harmattan, 1982).

19)- Bayart, J.-F., S. Ellis and B. Hibou, **La Criminalisation de l'Etat en Afrique**, (Bruxels: Complexe, 1997).

20)- Benguerna, M**. L'élite technique. L'excellence technique à l'épreuve du pouvoir, in Elites et société dans le monde arabe. Les cas de l'Algérie et de l'Egypte**, (Algiers: Cread; Cairo: ARCAASD, 2002).

21)- Blanchard, Jean. **Le Problème algérien: Réalités et perspectives**.(Paris: PUF, 1955).

22)- Carlier,Omar. **Entre nation et jihad: Histoire sociale des radicalismes algériens**. (Paris: Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politiques, 1995).

23)- Charles Robert Ageron, **Histoire de L'Algérie contemporaine**,(Presses Universitaires de France, 1979).

24)-Chikhaoui, Arslan. **Paradigmes de la politique étrangère de l'Algérie**.(Tunis: Friedrich Ebert Stiftung, 2015).

25)-Crowley,Patrick.**Algeria :Nation, Culture and Transnationalism**,1988–2015.(Liverpool, Liverpool University Press, 2017).

26)- De Frobe ville, Martine. **Sahara occidental: la confiance perdue**. (Paris: L'Harmattan, 1996).

27)- De Froberville, Martine. **Sahara occidental la confiance: perdue**. (Paris: L'Harmattan, 1996).

28)- Duranton-Crabo, Anne-Marie. **Le Temps de l'OAS**. (Paris: Editions Complexe, 1995).

29)- Fisquet, M. H. **Histoire de l'Algérie: Depuis les temps anciens jusqu'à nos jours**. (Paris: Direction Rue de Seine, 2017).
30)- Goytisolo, Juan. **L'Algérie dans la tourmente**. Translated by Mohamed Saad el Yamani. (Strasbourg: La Nuée Bleue, 2006).

31)- Grand guillaume, Gilbert. **Arabisation et politique linguistique au Maghreb**. (Paris: Editions G.-P. Maisonneuve et Larose, 1993).

32)- Hadjadj, D. **Corruption et démocratie en Algérie**, 2nd edition, (Paris: La Dispute, 2001) .

33)- Hamoumou, Mohand. **Et ils sont devenus harkis**. (Paris: Fayard, 1993).

34)- Hidouci, Ghazi. **Algérie: La Libération Inachevée**. (Paris: Editions La Découverte. 1995).

35)- Jean-Pierre Tuquoi et Ali Amar, **Paris-Marrakech – Luxe, pouvoir et réseaux**, (Calmann-Lévy, 2012).

36)- Jouve, Edmond. **L'Organisation de l'unité africaine**. (Paris: PUF, 1984).

37)- Labat, S. **Les islamistes algériens. Entre les urnes et le maquis**, (Paris: Seuil, 1995).

38)- Leca, J. and J.-C. Vatin **L'Algérie politique. Institutions et régime**, (Paris: Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politiques, 1975).

39)- Michel, H. **"L'Algérie. Elites et conquête de l'Indépendance. Données générales, in La formation des élites maghrebines"**, Centre de Recherche et d'Etudes sur les Sociétés Méditerranéennes (ed.), (Paris: Librairie Générale de Droit et de Jurisprudence, 1980).

40)- Nicolas Sarkozy**, Le Temps des tempêtes**, (éditions de l'Observatoire, 2020).

41)- Omar Brouksy, **La République de Sa Majesté**, (Nouveau Monde éditions, 2017).

42)- Pierre,Vidal-Nacquet, **L'affaire Audin**; Alleg, La question; Evans, Algeria. (Collection Documents, Nouvelle édition augmentée, 1989).

43)- Provost, Lucile. **La Second Guerre d'Algérie. Le quiproquo franco-algérien**. (Paris: Flammarion, 1996) (Cambridge University Press: 11 November 2008).

44)- Provost, Lucile. **La Second Guerre d'Algérie. Le quiproquo franco-algérien**. (Paris: Flammarion, Cambridge University Press, 1996).

45)- Rouadjia, A. **Grandeur et décadence de l'état Algérien**, (Paris: Karthala, 2022).

46)- Ruf, Werner.**Perspectives de la crise en Algérie. La responsabilité internationale**. InJurt, Joseph (ed.) Algérie – France – Islam.) (Paris: l'Harmattan. 1997).

47)- Tredano ,Benmessaoud, Abdelmoughit. **Intangibilité des frontières coloniales et espace étatique en Afrique**.(Paris: Bibliotheque Africaine et Malgache, 1989).

48)- Jacques Chirac, **Le Temps présidentiel – Mémoires,** (NiL Éditions, 2011).

2- Thèses :

49)- Ainine, Bilal. **"Islam politique et entrée en radicalité violente: Le cas des salafistes radicaux violents algériens,"** ,Thèse de sciences politiques sous la direction du Pr. Xavier Crettiez, université de Versailles St Quentin en Yvelines, Hal. archives-ouvertes.fr, (Septembre, 2016).

3-Revues et journaux :

50)- Addi, Lahouari, **'Les partis politiques en Algérie'**, Revue des Mondes Musulmans et de la Mediterranée. Les partis politiques dans les pays Arabes. Tome 2: Le Maghreb, (Paris: Edisud, 2006).

51)- Benantar, Abdennour**. "Les principes de la politique étrangère et de sécurité de l'Algérie mis à l'épreuve"**, Questions Internationales, 81 (September–October) . (2016).

52)- Camau, M. **"La transitologie à l'epreuve du Moyen-Orient et de l'Afrique du Nord, in Annuaire de l'Afrique du Nord"**, Vol. 38, (Paris: CNRS Editions, 1999).

53)- Centre de Recherches et d'Etudes sur les Sociétés Méditerranéennes (CRESM). **Annuaire de l'Afrique du Nord** (AAN). Aix-en-Provence, 1996.

54)- Centre des Hautes Etudes de l'Armement (CHEAr) 1992–7. **"Reflections on the Crisis in Algeria,"** Laboratoire Minos no. 16, Paris.

55)- Charles.André ,Julien, , **"Histoire De L'Algérie contemporaine"**. Revue du Nord. vol. 2, (1966).

56)- Chenal, Alain."**La France rattrapée par le drame algérien**". Politique Etrangère, n2. (1995).

57)-Cridem. **"L'Algérie ne rejoindra pas le 'G5 Sahel' car le soldat algérien ne meurt pas dans une guerre hors des frontières de son pays."**,(December 8, 2017).

58)- Dazi-Héni, Fatiha. **"Les pays du Golfe: Nouveaux acteurs émergents en Méditerranée ?"**, Revue de Défense Nationale, La Méditerranée stratégique (Dir), Pierre Razoux, (Juillet, 2019).

59)- El-Kadi, I.**1988–2002. Chronique d'une guerre sans fin**, Confluences Méditerranée 45 (Spring), (2003) .

60)- Essedratti, Zeineb. **"Bouteflika, Jefferson et la particularité algérienne."** Djazairnews.(September 6. 2012).

61)- Haddab, M. **Pour une approche structurale du champ des élites en Algérie** ,(unpublished paper, University of Algiers , 2000) .
62)- Hamel, Tewfik. **"Le dilemme de l'activisme algérien dans le Sahel-Maghreb."**Le Quotidien d'Oran. (August 28. 2014).

63)- Harbi, **Les origines and Le FLN**; Meynier, **Histoire intérieure**, Mechati interview (n.7).

64)- L'Expression. **"L'homme qui sait parler au monde."** ,(March 21. 2019).

65)- Leca, J. **"Paradoxes de la démocratisation. L'Algérie au chevet de la science politique "**, Pouvoirs ,n86, (1998) .
66)- Mehri, M. **"Pouvoir et affairisme. L'Algérie des réseaux"**, Confluences Méditerranée ,45 , (Spring, 2003).

67)- Métaoui, Faiçal. **"Frontières: Messahel défend l'isolement positif de l'Algérie."**,TSA: Algérie.(January 22. 2018).

68)- Provost, L**. "Comment se porte l'économie en Algérie? "**. Les Cahiers de l'Orient 51, (1998).

69)- Ravenel, B**,"L'Algérie s'intègre dans l'empire",**Confluences Méditerranée"45.(Spring), (2022).

70)- Talahite, F. **"Economie administrée, corruption et engrenage de la violence en Algérie"**, Revue Tiers-Monde 161 (1) (2000).

4- Références électronique:

71)- Henry, J.R. (2013). Les nouveaux modes de gestion de la proximité euromaghrébine.L'AnnéeduMaghrebIX.https://journals.openedition.org/annee maghreb/1831.

72)- https://www.aa.com.tr/fr/afrique/alg%C3%A9rie-pourquoi-une-adh%C3%A9sion-aux-brics-/2746127

73)- https://www.humanite.fr/monde/algerie/l-algerie-brigue-une-adhesion-au-groupe-des-brics 770321

74)- https://www.jeuneafrique.com/1368266/economie/lalgerie-peut-elle-devenir-membredesbrics/

75)- Métaoui, Faiçal. 2018. "Frontières: Messahel défend l'isolement positif de l'Algérie."TSA: Algérie. January 22. Retrievedfromhttps://www.tsa-algerie.com/frontieresmessahel-defend-lisolement-positif-de-lalgerie/

ثالثا: باللغة الإنجليزية:

1-Books:

76)- Ahmed,A.S. **Asian Development: What Lessons for Arab Economies? Elements of development strategy: The case of Algeria**, (Paris, Editions ISPROM-PUBLISUD, 2004).

77)- Anna.Louise. **Conflict Analysis of Algeria,** Governance, Social Development, Humanitarian, Conflict (GSDRC).(2014).

78)- Ashton B. Carter, William J. Perry, and John D. Steinbruner, **A New Concept of Cooperative Security**(Washington, DC: Brookings Institution Press, 1992).

79)- Aspinall, Edward, **Opposition and Elite Conflict in the Fall of Soeharto,**in Forrester, Geoff and May, Ronald James. (Australian National University 1999).

80)- Barry Buzan and George Lawson, **The Global Transformation: History, Modernity and the Making of International Relations** (Cambridge: Cambridge University Press, 2015).

81)- Bellamy, Alex J. **Global Politics and the Responsibility to Protect: FromWords to Deeds** (London: Routledge, 2011).

82)- Benachenhou, A. **Planning and Development in Algeria(1962–1980)**, (Algiers, Algeria, Commercial Printing House, 1980).

83)- Benchikh,M. **Algeria: A militarized political system**, (Paris, L'Harmattan, 2003).

84)- Bourdieu, Pierre. **The Algerians**. Translated by Alan C. Rosa.(Boston: Beacon Press, 1996).

85)- Bridget Coggins, **Power Politics and State Formation in the Twentieth Century: The Dynamics of Recognition,** (New York: Cambridge University Press, 2014).

86)- Brooks,Stephen G. and William C. Wohlforth, **World Out of Balance: International Relations and the Challenge of American Primacy** (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2008).

87)- Bruce Gilley and Andrew O'Neil, **"China's Rise through the Prism of Middle Powers," in Middle Powers and the Rise of China**, ed. Bruce Gilley and Andrew O'Neil (Washington, DC: Georgetown University Press, 2014).

88)- Burgat, François, and William Dowell. **The Islamic Movement in North Africa**. (Austin: Center for Middle Eastern Studies, University of Texas, 1997).

89)- Burton,M, R. Gunther and J.Higley**.Introduction Elite Transformations and Democratic Regimes, in Elites and Democratic Consolidation in Latin**

America and Southern Europe, J. Higley and R. Gunther (eds), 1–37, (Cambridge: Cambridge University Press, 1992).

90)- Byrne, Jeffrey James. **Mecca of Revolution: Algeria, Decolonization, and the Third World Order**.(Oxford: Oxford University Press, 2016).

91)- Charles L. Glaser, **Rational Theory of International Politics: The Logic of Competition and Cooperation** (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2010).

92)- Chase, Robert et al. **The Pivotal States: A New Framework for US Policy in the Developing World**.(New York: Norton, 2006).

93)- Christine Ingebritsen, Iver Neumann, Sieglinde Gstóhl, and Jessica Beye, **Small States in International Relations,** (Seattle: University of Washington Press; Reykjavik: University of Iceland Press, 2006).

94)- Cohen, Stephen Philip. **India: Emerging Power**.(Washington, DC: Brookings Institution Press, 2002).

95)- Damis, John. **The Western Sahara dispute as a source of regional conflict in North Africa,** in Halim Barakat, (ed.), Contemporary North Africa (Washington, DC: CCAS,1985), (2007).

96)- Daniel, Flemes, Regional. **Leadership in the Global System: Ideas, Interests, and Strategies of Regional Powers** (Aldershot, UK: Ashgate, 2010).

97)- Danish Institute of International Affairs. **Humanitarian Intervention. Legal and Political Aspects**. (Copenhagen: Danish Institute of International Affairs, 1999).

98)- David A. Baldwin, **Power and International Relations: A Conceptual Approach** (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2016).

99)- David Collier, **Shaping the Political Arena: Critical Junctures, the Labor Movement, and Regime Dynamics in Latin America** (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1991).

100)- David, Drucilla Cornell and Michel Rosenfeld (eds).**Taking a Stand for Algeria**. In Anidjar, Gil (ed.), Acts of Religion.(New York: Routledge, 2002)

101)- Denham, Mark E. and Mark Owen Lombardi (eds). **Perspectives on Third World Sovereignty: The Postmodern Paradox**. (NY: St. Martin's Press, 2000).

102)- Edward D. Mansfield and Jack Snyder, **Electing to Fight: Why Emerging Democracies Go to War** (Cambridge, MA: MIT Press, 2005).

103)- Efraim Karsh, **Neutrality and Small States** (London: Routledge, 1988).

104)- Efraim Inbar and Gabriel Sheffer, **The National Security of Small States in a Changing World** (London: Frank Cass, 1997).

105)- Efraim Inbar and Gabriel Sheffer, eds., **The National Security of Small States in a Changing World** (London: Frank Cass, 1999).

106)- Esposito, John L. **Islam and Politics**, 4th edn. (Syracuse: Syracuse University Press, 1998) .

107)- Evans, Martin. The **Memory of Resistance: French Opposition to the Algerian War**.(Oxford: Berg, 1997).

108)- Gaube, Florence. "**Both ends of the Spectrum: GCC-Maghreb Relations"**, The Arab Gulf States Institute in Washington, (2017).

109)- Glassner, Martina, Ira and De Blij, J., **Systematic Political. Power**, Jhone Willey and Sons, Ny,(1989).

110)- Guilio M. Gallarotti, **The Power Curse: Influence and Illusion in World Politics** (Boulder, CO: Lynne Rienner, 2010).

111)- Hawthorne, A. **Middle Eastern Democracy. Is Civil Society the Answer?**, Carnegie Papers 44 (March), (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2004).

112)- Henry Kissinger, **World Order**.(New York: Penguin Books, 2015).

113)- Immanuel Maurice Wallerstein, **Africa:The Politics of Independence and Unity 3 rd edition**, (Lincoln: University of Nebraska Press, 2023).

114)- J. Touscoz (ed.), **The Enlarged European Community and the Mediterranean—What Cooperation?**,(Paris, France, PUF)

115)- Jagdish N. Bhagwati, **In Defense of Globalization** (New York: Oxford University Press, 2004).

116)- James McDougall, **A History of Algeria**, (University Printing House, Cambridge CB2 8BS, United Kingdom), (2017),

117)- Janne E. Nolan, ed., **Global Engagement: Cooperation and Security in the 21st Century** (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1994).

118)- John Baylis, Steve Smith, and Patricia Owens, eds., **The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations**, 6th ed. (Oxford: Oxford University Press,2015).

119)- John Hobson, **The State and International Relations** (Cambridge: Cambridge University Press, 2000)

120)- John Mickle thwait and Adrian Wool dridge, **The Fourth Revolution: The Global Race to Reinvent the State** (New York: Penguin Books,2015),

121)- Joseph Nye, **The Future of Power** (New York: Public Affairs, 2011).

122)- Kaplan, R. D. **The revenge of Power geography: what the map tells us about coming conflicts and the battle against fate**. (Random House, 2012)

123)- Kedourie, E. **Democracy and Arab Political Culture**, 2nd edition, (London and Portland, OR: Frank Cass, 1994).

124)- Ken Booth and Nicholas J. Wheeler, **The Security Dilemma: Fear, Cooperation, and Trust in World Politics** (Basingstoke ,UK: Palgrave Macmillan, 2008).

125)- Kennedy, P. **The Rise and Fall of The Great Powers: Economic Change and Military Conflictfrom 1500 to 2000**.(Random House, New York,1987).

126)- Kepel, Gilles. Jihad: **The Trail of Political Islam**, (Harvard University Press, 2002).

127)- Khan, M. **State Failure in Weak States. A Critique of New Institutionalist Explanations, in The New Institutionalist Economics and Third World Development**, J. Harriss, J. Hunter and C. Lewis (eds), (London: Routledge, 1995).

128)- L. Schweller, **"The Concept of Middle Powers," paperpres entedat Korea Chair, Center for Strategic and International Studies, on the Study of South Korea as a Global Power**, (Washington, DC, 2014).

129)- Larry Birns and Alex Sanchez, **"From Obscurity to Center Stage: The Architectonics of Bolivia's Foreign Policy," in Latin American Foreign Policies: Between Ideology and Pragmatism**, ed. Gian Guardina and Peter Lambert (Houndmills, UK: Palgrave Macmillan, 2011).

130)- Lorenz M.Lüthi, ed., **Regional Cold Wars in Europe, East Asia, and the Middle East: Crucial Periods**(Stanford, CA: Stan ford University Press, 2015).

131)-Luciani,G. **Allocation vs. Production States. A Theoretical Framework, in The Arab State**, G. Luciani (ed.), (Berkeley, CA: University of California Press, 1990a).

132)- Mahfoud Bennoune, **The Making of Contemporary Algeria, 1830–1987: Colonial Upheavals and Post- independence Development.**(Cambridge: Cambridge University Press), (1988)

133)- Malmvig, Helle.**The False Dilemma? Between Sovereign Foundations during Legitimations of Intervention**, Arbejdespapir 2000/1. (København: Institut for Stats kundsakb, 2000b).

134)- Martin, I. **"Whither Algeria? Two normalizations, three unresolved crises and two crucial unknowns,"** in Brichs, F.I. (ed.), Political Regimes in the Arab World. Society and the Exercise of Power,(London, New York, Routledge,2013).

135)- Martinez, Luis, Boserup, Rasmus Alenius, (ed.), **Algeria Modern: From Opacity to Complexity**, (New York, Oxford University Press, 2016).

136)- Martinez, Luis. **The Algerian Civil War 1990–1998**. (New York: Columbia University Press, 2000).

137)- Maximilian Terhalle, **The Transition of Global Order: Legitimacy and Contestation** (Basingstoke, UK: Palgrave Mac millan, 2015).

138)- Mc Adam, D, J. McCarthy and M. Zald (eds), **Comparative Perspectives on Social Movements. Political Opportunities, Mobilizing**

Structures, and Cultural Framings, (Cambridge: Cambridge University Press, 1996.

139)- Mc Dougall, James. **A History of Algeria** (Cambridge:Cambridge University Press2017).

140)- Michael E. Brown, Sean M. Lynn-Jones, and Steven E. Miller, eds., **The Perils of Anarchy: Contemporary Realism and International Security** (Cambridge, MA: MIT Press, 2015).

141)- Moore, B. Jr, **The Social Origins of Dictatorship and Democracy. Lord and Peasant in the Making of the Modern World**, (Boston, MA: Beacon Press, 1993).

142)- Naylor, Phillip C. **Historical Dictionary of Algeria**. (Lanham, Maryland: Scarecrow Press,2006).

143)- O'Donnell, G. and P. Schmitter,Transitions **from Authoritarian Rule. Tentative Conclusions about Uncertain Democracies**, (Baltimore and London: Johns Hopkins University Press, 1986).

144)- Ottaway, M. Democracy Challenged. **The Rise of Semi-Authoritarianism**, (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2003).

145)- Persram, Nalini. Coda. In Edkins, Perram and Pin-Fat (eds), **Sovereignty and Subjectivity**, (lynne Rienner, 1999).

146)- Peter J. Katzenstein, **The Culture of National Security: Norms and Identity in World Politics** (New York: Columbia University Press, 1996)

147)- Phillip C. Naylor, **France and Algeria: A History of Decolonization and Transformation**, (University Press of Florida),(2000),

148)- Przeworski, A**. Some Problems in the Study of the Transition to Democracy ,in Transitions from Authoritarian Rule. Comparative Perspectives**, G. O'Donnell, P. Schmitter and L. Whitehead (eds), Baltimore, (MD: Johns Hopkins University Press. 1986) .

149)- Quandt, W. **Revolution and Political Leadership. Algeria, 1954–1968**, ,(Cambridge, MA: MIT Press1969).

150)- Randall L. Schweller, **"Realism and the Present Great Power System: Growth and Positional Conflict over Scarce Resources," in Unipolar Politics: Realism and State Strategies after the Cold War**, ed. Ethan B. Kapstein and Michael Mastanduno (New York: Columbia University Press, 1999).

151)- Richard Ned Lebow and Thomas Risse-Kappen**, International Relations Theory and the End of the Cold War** (New York: Columbia University Press, 1995).

152)- Richard Ned Lebow, **The Tragic Vision of Politics: Ethics, Interests and Orders** (Cambridge: Cambridge University Press, 2003).

153)- Richard Snyder, H. W. Bruck, and Burton Sapin, **Decision-Making as an Approach to the Study of International Politics** (Princeton, NJ:Princeton University Press, 1954).

154)- Robert D. Kaplan, **Alliances and Small Powers** (New York: Columbia University Press, 2017.

155)- Robert D. Kaplan, **The Coming Anarchy: Shattering the Dreams of the Post–Cold War** (New York: Vintage Books, 2001).

156)- Robert W. Cox, **Approaches to World Order, with Timothy Sinclair** (Cambridge: Cambridge University Press, 1996).

157)- Rucir Sharma, **The Rise and Fall of Nations: Forces of Change in the Post-Crisis World** (New York: Norton, 2016).

158)- Salamé, G. (ed.) **Democracy Without Democrats? The Renewal of Politics in the Muslim World**, (London: I.B. Tauris, 2020).

159)- Spencer, Claire.**The Maghreb in the 1990s**. Adelphi Paper. (London: Oxford University Press, 1996).

160)- Stephan Haggard and Robert R. Kaufman, **Development, Democracy, and Welfare States: Latin America, East Asia, and Eastern Europe** (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2017).

161)- Steven E. Lobell, Norrin M. Ripsman, and Jeffrey W. Taliaferro,eds., **Neoclassical Realism, the State, and Foreign Policy** (Cambridge: Cambridge University Press, 2009).

162)- Vedby Rasmussen, Mikkel. **A Time for Peace**. (Copenhagen: University of Copenhagen Institute of Political Science, 2000).

163)- Walter Mattli, **The Logic of Regional Integration: Europe and Beyond**(Cambridge: Cambridge University Press, 1999).

164)- Waltz, **Theory of International Politics**; Stephen M. Walt, **The Origin of Alliances** (Ithaca,NY: Cornell University Press, 1987).

165)- Woosang Kim, **"Korea as a Middle Power in Northeast Asian Security," in The United States and Northeast Asia: Debates, Issues, and New Order**, ed. G. John Iken berry and Chungin Moon (Lantham, MD: Rowman and Littlefield, 2008).

166)- Young, Karen (ed.). "**The Interventionist Turn in Gulf States" Foreign Policies**, (Washington DC, The Arab Gulf States Institute, 2016).

167)- Young, Karen (ed.). **The New Politics of Intervention of Gulf Arab States**,(London: LES Middle East Center, 2020).

168)- Zartman, I.W. **The Algerian Army in Politics, in Man, State and Society in the Contemporary Maghrib**, (New York: Praeger, 2000).

2- Thesis:

169)- Zagoria, Janet D. **"The Rise and Fall of the Movement of Messali Hadj in Algeria, 1924–54."** Ph.D. dissertation, Columbia University, 1980

3- Reviews and newspaper:

170)- **"Algeria taking the slow road to change"**, Financial Times 1 August 1980.

171)- Aaron L. Friedberg **"Will Europe's Past Be Asia's Future?"**,Survival 42, no. 3 (Autumn 2000).

172)- Abdelmoumen, Mohsen. **"Terroris mrisks to become unmanageable in the near future."** ,American Herald Tribune. (July 3, 2017).

173)- Abderrahmane, Abdelkader. **"Françafrique and Africa's security." open Democracy** .(February 14. 2014).

174)- Adam Przeworski, Michael Alvarez, Jose Antonio Cheibub, Fernando Limongi, **‘‘What Makes Democracies Endure?’’,** Journal of Democracy7, no. 1 (January 1996).

175)- Ammour, Laurence Aïda. **“Regional security cooperation in the Maghreb and Sahel: Algeria’s pivotal ambivalence.”,** Africa Security Brief ,n18. (February 28, 2012).

176)- Andrew Bennett and Colin Elman, **“Complex Causal Relations and Case Study Methods: The Example of Path Dependence”**, Political Analysis 14, no. 3 (Summer 2006).

177)- Andrew F. Cooper, Guadalupe González, Ricardo Ubiraci Sennes, and Srini Sitaraman, **“Pathsto Power: Foreign Policy Strategies of Intermediate States,”** Working Paper no. 244 (Washington, DC: Latin American Program, Woodrow Wilson International Center for Scholars, March2000).

178)- Arapova, Ekaterina Y. **“The ‘BRICS Plus’ as the first international platform connecting regional trade agreements”** . Asia-Pacific Social Science Review19, no. 2 (2019).

179)- Benchikh, M**.. “The Mediterranean Sea, a Semi-enclosed Sea”** , Revue générale de droit international public, No. 1, (1980) p. 298.

180)- Berman, Bruce. **“Ethnicity, Patronage, and the African State: The Politics of Uncivil Nationalism”**, African Affairs 97. 1998.

181)- Bloomfield, Lincoln P., **“Coping with Power State in the late twentieth century” ,** International Journal, Autumn 1989.

182)- Boulter, Emily. **“An awkward alliance: US-Algeria security cooperation.”**, Global Risk Insights. (September 21. 2015).

183)- Charles Krauthammer**. “The Unipolar Moment”,** Foreign Affairs 70, no. 1 (1990).

184)- Charles L. Glaser, **“Realists as Optimists: Cooperation as Self-Help”**, International Security19, no. 3 (Winter 1994–1995).

185)- Charles L. Glaser, **“The Security Dilemma Revisited”** ,World Politics 50,no. 1 (October 1997).

186)- Cheng, Hui Fang et al. **"A future global economy to be built by BRICs."**, Global Finance Journal 18, no. 2 (2007).

187)- Crenshaw, Martha **."Dilemma in Algeria"**. Mediterranean Politics, 1, (1999).

188)- Crenshaw, Martha. **"Crisis in Algeria"**. Mediterranean Politics, 1. (1994).

189)- Daragahi ,Borzou. **"Algeria: A giant afraid of his own shadow."**, Financial Times.(April 3. 2013)

190)- David C. Kang, **"The Middle Road: Security and Cooperation in Northeast Asia"** ,Asian Perspective 19, no. 2 (1995).

191)- Eduard Jordaan, **"The Concept of a Middle Power in International Relations: Distinguishing between Emerging and Traditional Middle Powers",** Politikon 30, no. 2 (2003).

192)- Florini, Ann. **"Rising Asian powers and changing global governance"** International Studies Review 13, no. 1 (2011).

193)- Fues, Thomas. **"Global governance beyond the G8: Reform prospects for the summit architecture."** IPG 2.(2007).

194)- Gideon Rose, **"Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy",** World Politics51, no. 1 (1998).

195)- Global Counter terrorism Forum. 2016. **"Capacity-building in the West Africa Region Working Group."** ,(March 29, 2018).

196)- Gray, Kevin and Craig N. Murphy. **"Introduction: Rising powers and the future of global governance."** ,Third World Quarterly 34, no. 2 (2013).

197)- Grimaud, N. **"Algerian policy in the Mediterranean"**. in Awraq, Estudios sobre el mundoárabe Contemporary Islam, Vol X, (1989).

198)- Howorth, Jolyon. **"France and the Mediterraneanin: From Tactical Ambiguity To Inchoate Strategy? ".** Mediterranean Politics, vol 1,n 2, (1996).

199)- Holloway, J, Thomas, M.D. and Durrant, C. **"Strategic Military Power: Climate Change Adaptation and the Military."** Handbook of Climate Change Adaptation. (Springer Berlin Heidelberg, 2015).

200)- Holm, Ulla. **"Algeria: France's Untenable Engagement"**. Mediterranean Politics, (1998).

201)- ICISS**. "The Responsibility to Protect. Report of the International Commission on Intervention and State Sovereignty"**. (Ottawa, ON: International Development Research Centre, 2001).

202)- International Crisis Group. **"Algeria and its neigh bours."** Crisis Group. (October. 2015).

203)- James T. Quinlivan**, "Coup Proofing: Its Practice and Consequences in the Middle East"**,International Security 24, no. 2 (fall 1999).

204)- Jeffrey Robertson**, "South Korea as a Middle Power: Capacity, Behavior and Now Opportunity"**, International Journal of Korean Unification Studies 16, no. 1,(2006).

205)- Jeffrey S. Kopstein and David A. Reilly, **"Geographic Diffusion and the Transformation of the Post communist World",** World Politics53, no.1 (October 2000).

206)- Joffé, G. **"The Role of Violence within the Algerian Economy"**, Journal of North African Studies 7 (1), (2002).

207)- Joffé, G. **"The Role of Violence within the Algerian Economy"**, Journal of North African Studies 7 (1), (2002).

208)- Joffe, George. **"The European Union and the Maghreb"**. Mediterranean Politics, 1, (2000).

209)- Joshua B. Spero, **"Beyond Old and New Europe",** Current History 103, no. 671 (March2004).

210)- Klaus Bachmann, **"Reflections: Gloomy Faces of Old-Fashioned Statebuilders: Poland's Foreign Policy in the Light of International Relations Theories"**, Polish Quarterly of International Affairs 1, no. 1 (2008).

211)- Levitsky, S. and L.A. **"Way The Rise of Competitive Authoritarianism"**, Journal of Democracy,v1,n2, (April 2002) .

212)- Lowi, M. **"Oil Rents and Political Breakdown in Patrimonial States: Algeria in Comparative Perspective"**, in Journal of North African Studies 9 (3), (2004).

213)- Michael C. Williams, **"Identity and the Politics of Security"**, European Journal of International Relations 4 (1998).

214)- Modelski, G. **"Long Cycles of World Leader- ship"**, in W.R.Thompson (ed) Contending Approaches to World System Analysis . (Sage, Beverly Hills. 1983)

215)- Mouloud Hamrouche, interview, Algiers, 27 May 2009; Cheurfi, Classe politique, 193 94. On UDMA AUMA relations in Constantine, Rahal**,. "Prendre parti' and 'L'Union démocratique"**.

216)- Munro, Alan. **"British–Algerian Relations, Past and Present"**. The Journal of Algerian Studies, 1, (1996).

217)- Parekh, Bhikhu**. "The Dilemmas of Humanitarian Intervention: Introduction"**. International Political Science Review, 18, 1, (1997a).

218)- Quandt, W. **"Algeria's Uneasy Peace"**, Journal of emocracy,v13.n4.(October, 2022).

219)- Roberts, Hugh. **"Algeria's Ruinous Impasse and the Honourable Way Out"**. International Affairs, 71, (1995).

220)- Roberts, Hugh. **"Algeria's Veiled Drama"**. International Affairs, 75, (1999)

221)- Schweller and William C. Wohlforth**, "Power Test: Evaluating Realism in Response to the End of the Cold War."** ,Security Studies 9, no. 3 (spring 2000).

222)- Spencer, Claire. **"The End of International Enquiries?, The UN Eminent Persons' Mission to Algeria July–August"**.(Mediterranean Politics, 3, n3, 1998).

223)- Stephen G. Brooks. and William C.Wohlforth. **"American primacy in perspective.",** Foreign Affairs 81 (July/August 2002).

224)- Steven A. Cook, **"The Right Way to Promote Arab Reform"** ,Foreign Affairs84, no. 2 (March/April 2005).

225)- Tovias, Alfred. **"The EU's Mediterranean Policies under Pressure"**. Mediterranean Politics,2, London, (1996) p. 25.

226)- Wansbrough, John. **" The Decolonization of North African History."** Journal of African History 9 (winter 1968).

227)- Willis, Michael and Messari, Nizar**."Analyzing Moroccan foreign policy and relations with Europe."**, The Review of International Affairs, 3(2), (2003).

228)- Zakaria, F. **"The Rise of Illiberal Democracy"**, Foreign Affairs ,v76,n6 ,(November/December, 2019) .

229)- Zoubir, Yahia H. **"Algeria and the Sahelian quandary: The limits of containment security policy."**, in Ghanem, Dalia, R. Barras Tejudo, R. G. 230)- Faleg & 221-Y. Zoubir (Eds.),"The Sahel: Europe's African Borders," (Euromesco Joint-Policy Paper, 2018b).

230)- Zoubir, Yahia H.. **"Reactions in the Maghreb to the Gulf Crisis War"**, Arab Studies Quarterly, Vol. 15, N°1, (Winter,1993).

4- Electronic references:

232)- Alessi, Christopher. "Does the BRICS group matter?" Council on Foreign Relations ,March 30, 2012. http: //www .cfr. org/e merging-ma rkets /does -bric s-gro up-ma tter/ p2780 2.

233)- Bagchi, Indrani. "BRICS summit: Member nations criticize the west for financialm is management." The Times of India, March 30, 2019. http: //timesofindia. Indiatimes .com/ india /BRIC S-summit-Member -nations-c riticizes- the-W est-f or-fi nancial-mi smanagemen t/art icles how/1 24625 02.cm s.

234)- Beat the BRICS." Smart Affairs, February 5, 2014. http: //www .fore ignaffairs .com/artic les/1 40713 /eduardo-j -gome z/smart-de velop ment.

235)- Betts, Richard K. "Institutionalim perialism." The National Interest, May/June 2016.http: //national inter est.org/bookreview/institutional-imperialism- 5176? page= 5.

236)- Bosco, David. "Abstention games on the security council." Foreign Policy, March 17,2016. http: //bos co.fo reignpolic y.com /post s/201 1/03/ 17/abstention_games_ on_the_security council.

237)- BRICS Business Forum. "Joint statement of the BRICS business forum 2012" . BrazilIndia.http: //www .brazilind ia.co m/bri csstatement.pdf .

238)- BRICS International Competition Conference. “The second BRICS international competition conference concluded successfully.” BRICS International Competition Conference. http://www.brics2011.org.cn/english/.

239)- Carnegie Middle East Center. December 7. Retrievedfromhttp://carnegie-mec.org/2017/12/07/algerian-army-cooperation-not-intervention-pub-74970

240)- Country Reports on Terrorism. 2016. United States Department of State Publication.Retrievedfrom.https://www.state.gov/wp-content/uploads/2019/04/crt_2016.pdf

241)- Crowe, Portia. “Goldman Sachs isditchingIts BRIC fund.” Business Insider,November 8, 2015. http: //uk. Business insider .com/ goldman-sachs-i s-dit ching-its- bric- fund- 2015- 11.

242)- Davies, Martyn. “South Africa, the BRICS and new models of development.”Boao Review, November 25, 2017. http: //www .boaorevie w.com /pers pective/20 12/11 21/10 .html

243)- Dazi-Héni, Fatiha and Le Gouriellec, Sonia. “Red sea: Growing overlapped security issues at stake between Gulf states and the Horn of Africa states.” Research Paper, (June,2019). https://irsem.fr.

244)- Dazi-Héni, Fatiha. “Picking a quarrel with Qatar.” www.monde diplomatique.com, (July.2017).

245)- Fakir, Intissar. “As the Qatar crisis worsens, Morocco is struggling to remain neutral,” www.al-monitor.com, (10 July,2019).

246)- Flemes, Daniel. “Emerging middle powers’ soft balancing strategy: State and perspectives of the IBSA dialogue forum.” GIGA Working PaperNo. 57, August 1, 2020. https://ssrn.com/abstract=1007692.

247)- Ghanem-Yazbeck, Dalia. 2020. “The Algerian Army: Cooperation, not intervention.”Carnegie Middle East Center. December 7. Retrievedfromhttp://carnegie-mec.org/2017/12/07/algerian-army-cooperation-not-intervention-pub-74970

248)- Keenan, Jeremy. “Algerian ‘state terrorism’ and atrocities in northern Mali. “OpenDemocracy.(September25.2019).

249)-Retrievedfromhttp://www.opendemocracy.net/jeremy-h-keenan/algerian-%E2%80%98state-terrorism%E2%80%99-and-atrocitiesin-northern-mali

250)- Mundy, Jacob. (2020). "Algeria and the Western Sahara Dispute," The Maghreb 20CenterJournal,Issue1.Retrievedfromhttp://maghrebcenter.files.wordpress.com/2011/07/maghrebcenter-journalmundy _algeria-w-sahara.pdf

251)- Nickels, Benjamin. 2019. "Algeria's role in African security." Sada. April 3. Retrievedfrom http://carnegieendowment.org/sada/55239

252)- Ramzi, Walid. 2011. "Algeria to host rapidreaction force." Magharebia. January 27.Retrievedfromhttp://magharebia.com/en_GB/articles/awi/features/2011/01/27/feature-01

253)- Sahraw iPress Service. 2018 (July 15). "The Sahrawi Ambassador to Algeria praises Algeria'srole in helping the Saharawi people (translated from Arabic)." July 12, 2018. http://www.saharawi.net/?p=30713

254)- Sahrawi Press Service. "The Sahrawi Ambassador to Algeria praises Algeria's role in helping the Saharawi people (translated from Arabic)." July 12, 2018.http://www.saharawi.net/?p=30713.

255)- Strachan, Anna-Louise. 2019. "Conflict Analysis of Algeria." Governance, Social 26Development,HumanitarianConflict(GSDRC).Retrievedfromhttp://www.gsdrc.org/docs/open/GSDRC_ConflAnal_Algeria.pdf

256)- The BRICS Post. "Achievements lauded as BRICS Summit ends." The BRICS Post,March 27, 2013. http: //the brics post. com/a chievement s-lau ded-a s-bri cs-su mmitends/ #.UZbisEq- gqd.

257)- Vince, Natalya. 2013. "In Amenas: A history of silence, not a history of violence,Texturesdutemps.January20.Retrievedfromhttp://texturesdutemps.hypotheses.org/576

الفهرس:

الفهرس

الموضوع	الصفحة
شكر وتقدير.	04
إهداء.	05
مقدمة.	أ- ع
الفصل الأول: القوة الإقليمية: مفاهيم واتجاهات.	01- 67
المبحث الأول: القوة الإقليمية: مفاهيم وأركان.	05
المطلب الأول: أدوات واستراتيجيات القوة الإقليمية.	11
المطلب الثاني: إستراتيجيات القيادة الإقليمية.	16
المبحث الثاني: إستراتيجيات القوى الإقليمية: القيادة ومعضلة الدور.	20
المطلب الأول: وسائط القوة الإقليمية.	23
المطلب الثاني: الخيارات الإستراتيجية للقيادة الإقليمية: المبررات والحدود.	26
المطلب الثالث: التأثيرات الثانوية للقوى الإقليمية.	29
المبحث الثالث: القيادات الإقليمية كقوى محورية: التطور والتحول.	37
المطلب الأول: القوى المتوسطة "كجسور" إقليمية للقوى الكبرى.	40
المطلب الثاني: القوة الإقليمية والسياسة الإقليمية في نظام المحاصصة الدولي.	44
المبحث الرابع: القوى الإقليمية: بين سياسات المواءمة واستراتيجيات الإعتماد على الذات .	53
المطلب الأول: أنظمة الإعتماد على الذات الإقليمية: الصلاحيات والأدوات.	56
المطلب الثاني: القوى الإقليمية المحورية في المدرك الوظيفي للقوى	59

الكبرى.	
خلاصة واستنتاجات الفصل الاول.	66
الفصل الثاني: سياسة الدولة والجبهة الداخلية في الجزائر.	68-130
المبحث الأول: معضلة القوة الوطنية بعد الإستقلال.	73
المطلب الأول: البعد السياسي للحكم العسكري في الجزائر.	78
المطلب الثاني: الإلتفاف السلطوي على النخب.	83
المطلب الثالث: طبيعة صراع الأجنحة السياسية في الجزائر.	84
المبحث الثاني: النظام السياسي وإشكالية بناء الدولة.	87
المطلب الأول: المشاركة الشعبية في السلطة: في علاقة الدولة بالمجتمع.	91
المطلب الثاني: شعبوية مؤسسات السلطة في الجزائر.	93
المطلب الثالث: السياسة والثورة الإشتراكية في الجزائر.	97
المبحث الثالث: العسكرة والسياسة الداخلية في الجزائر.	101
المطلب الأول: جيش التحرير الوطني وصناعة الرؤساء في الجزائر.	103
المطلب الثاني: سقوط بن بلة وسيطرة المؤسسة العسكرية.	105
المطلب الثالث: انتكاسة النظام السياسي الجزائري والخوف من التغيير.	109
المبحث الرابع: جدل الوطنية والجهوية والخصوصية في الجزائر.	120
المطلب الأول: الحركة الأمازيغية وأجندتها الداخلية.	120
المطلب الثاني: خلفيات المسألة البربرية في الجزائر.	125
المطلب الثالث: التوظيف الإستعماري للمسألة الأمازيغية.	127
خلاصة واستنتاجات الفصل الثاني.	129
الفصل الثالث: المرتكزات الجيوسياسية للوزن الإستراتيجي للجزائر: محددات الدور وواقع المكانة.	131- 205
المبحث الأول: الهوية الجيوسياسية المتوسطية للجزائر.	136

المطلب الأول: سياسة الجزائر المتوسطية: الإستراتيجيات والأدوات.	137
المطلب الثاني: المدرك الإستراتيجي الجزائري لأوروبا.	141
المطلب الثالث: الوحدة المتوسطية في المدرك الجيوستراتيجي الجزائري.	144
المطلب الرابع: الجزائر والدوائر الجيوسياسية المحيطة بالبحر الأبيض المتوسط.	146
المبحث الثاني: البعد الأفريقي للسياسة الإقليمية الجزائرية.	153
المطلب الأول: السياسة الخارجية الجزائرية ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.	156
المطلب الثاني: الدينامية السياسية الجزائرية دوليا.	158
المطلب الثالث: أركان السياسة الإقليمية الجزائرية.	163
المطلب الرابع: الجزائر ومقاربة القيادة الإقليمية من الخلف.	167
المبحث الثالث: قوس النفط العربي والثقل الدبلوماسي الجزائري.	171
المطلب الأول: العلاقات الجزائرية الخليجية.	172
المطلب الثاني: الدينامية الدبلوماسية الجزائرية النشطة عبر الدوائر الدولية.	175
المطلب الثالث: السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي.	177
المطلب الرابع: طبيعة العلاقات الجزائرية السعودية.	180
المطلب الخامس: الجزائر والتحولات الجيوسياسية الجديدة في المنطقة العربية.	183
المطلب السادس: تحولات السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الخليج.	185
المبحث الرابع: قضية الصحراء الغربية والدينامية الجيوسياسية الجزائرية.	190
المطلب الأول: الدينامية السياسية لقضية الصحراء الغربية.	191

المطلب الثاني: الهوية الجهوية للدبلوماسية الجزائرية.	194
المطلب الثالث: الإنعكاسات الجيوسياسية للدينامية الدبلوماسية الجزائرية.	197
خلاصة واستنتاجات الفصل الثالث.	204
الفصل الرابع: مستقبل هيبة الوضع المحوري الإقليمي للجزائر في ظل حسابات الداخل وتحديات الخارج.	206- 283
المبحث الأول: فجوة النخب القيادية والخيارات الخارجية عند النظام السياسي الجزائري.	210
المطلب الأول: الركائز الأساسية للنظام السياسي الجزائري (من1962م إلى 1988م).	212
المطلب الثاني: الإنفتاح السياسي: مناورة جديدة بمنطق قديم (1989م – 1991م).	225
المبحث الثاني: العلاقات الجزائرية الفرنسية المعقدة: قيود الذاكرة ومعوقات السياسة.	228
المطلب الأول: سياسات التقرب الفرنسي نحو الجزائر.	229
المطلب الثاني: المدرك السياسي الفرنسي للعمق المجتمعي الجزائري.	237
المبحث الثالث: قدسية السيادة الوطنية في إطار توسعة دائرة النفوذ الإقليمي والدولي.	243
المطلب الأول: رفض التدخل الخارجي والحدود الشفافة للسيادة الوطنية.	245
المطلب الثاني: دسترة الوحدة المجتمعية.	257
المبحث الرابع: الجزائر في كيان البريكس: من القيادة الإقليمية إلى المشاركة في بناء نظام دولي جديد.	265
المطلب الأول: الجزائر والتموضع على الساحة العالمية.	265
المطلب الثاني: البريكس.. فرصة لإعادة تشكيل النظام الدولي.	268

المطلب الثالث: البريكس.. وإحياء مشروع إعادة بناء نظام اقتصادي عالمي عادل.	274
المطلب الرابع: البريكس.. دروس من التجربة من أجل تعزيز المكانة الدولية للإقتصاد القومي الجزائري.	276
المطلب الخامس: الجزائر واتجاهات الإنخراط في مشروع إعادة صياغة مضامين توزيع القوى العالمية.	278
المطلب السادس: وجهات نظر جزائرية – بريكسية مشتركة وأكثر دقة.	280
خلاصة واستنتاجات الفصل الرابع.	282
خاتمة.	284
قائمة المراجع والمصادر.	288
الفهرس.	311
ملخص	--
Abstract	--

ملخص:

في الحالة الجزائرية، تعكف الدراسة على التركيز على قيمة قوة الجزائر من خلال أدائها الإقليمي والدولي ومستوى استقلالية قراراتها وسياساتها الإقليمية التي يمنحها المزيد من التأثير من خلال الاضطلاع بمثل هكذا دور ريادي. فإذا تم الانطلاق من افتراض أن الجزائر أضحت قوة إقليمية أساسية في حاضنتها الإقليمية في نظام جيو – إقليمي متعدد البؤر، فهي في نفس الوقت في نظام مواز أو أعلى منه من باب تثبيت فاعليتها وسلطتها كقوة رئيسية ومنفتحة على بقية القوى الإقليمية الأخرى، دون السماح بتجاوز هرمية القوة الإقليمية، وهو ما قد يفهم على أنه مسبب رئيسي لتفاقم التوترات داخل النظام الإقليمي.

ومع ذلك، على الرغم من استعداد بعض الدول من الانخراط الجزائري الدبلوماسي في الكثير من القضايا والمسائل المرتبطة بالدوائر الجيوسياسية المحيطة بحاضنتها الإقليمية، إلا أنه نادرًا ما شاركت الجزائر بعمق في تنفيذ سياستها وأجندتها خارج القارة. وذلك يرجع أساسا إلى عدم رغبتها في تطوير علاقات غير مرغوب فيها أساسا مع قوى معادية يظهر أنها معادية للرؤية والمواقف الجزائرية وتعاظم نفوذها الدبلوماسي في المنطقة. وهو ما يجعل من المبادرات الجزائرية إقليميا تنطلق من رؤية تقليدية "عالم ثالثية" أو "عدم الإنحياز" في تبيئة لوسائط يقظتها الإستراتيجية والجيوسياسية التي تضع في عين الاعتبار سياسات تماهي القوى العظمى معها، التي تنطلق من اعتبارات مصالح الأمن الدولي والغرض الدبلوماسي والاقتصادي، ناهيك عن كونها أضحت دليلا مهما لخطواتها في القارة.

بالتالي، تنطلق الدراسة من حقائق الجغرافيا والتاريخ الجزائري الداعمة للتطور الإقليمي لقوة الدولة الجزائرية، والتي حافظت على مدى فترة طويلة جدًا على تقاليد التفاعل السياسي الإقليمي، وطورت شبكة من المبادرات التي تنظم من خلالها علاقاتها مع دول الحاضنة الجغرافية الإقليمية الواحدة. فتاريخ الدولة الجزائرية يوفر أفضل المواد المتاحة لدراسة سلوكها ودورها كقوة رئيسية في نظام إقليمي هش ومتوتر.

ABSTRACT:

This study focuses on the value of Algeria's power through its regional and international performance and the level of independence of its regional decisions and policies, which gives it more influence by playing such a pivotal role. If we assume that Algeria has become a basic regional power in its regional incarnation in a multifocal geo-regional system, then it is both in a parallel or superior system to this one in order to establish its effectiveness and authority as a major power and open to the rest of the regional powers, without allowing a hierarchical transgression Regional power, which can be understood as a major cause of exacerbation of tensions within the regional system.

However, despite the willingness of some countries to engage Algeria diplomatically in many issues and matters related to the geopolitical circles surrounding its regional homeland, Algeria has rarely been deeply involved in the implementation of its policy and agenda outside the continent. This is mainly due to its reluctance to develop undesirable relations with forces hostile to the Algerian vision and positions, and its growing diplomatic influence in the region. This is what makes Algerian initiatives at the regional level part of a traditional vision of a 'third world' or 'non-alignment' by adopting the means of its strategic and geopolitical vigilance that take into account the policies of identification with the great powers, which stem from considerations of international security interests and the diplomatic and economic objective, without ignoring the fact that it has become an important guideline for its approaches on the continent.

Thus, the study starts from the soft realities of Algerian geography and history as well as the regional development of the power of the Algerian state, which, over a very long period, has built on traditions of regional political interaction, and has developed a network of initiatives through which it organises its relations with the countries of the unique regional geographical incubator. The history of the Algerian state provides the best available material to study its behaviour and its role as a major force in a weak and tensed regional system.